

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير محمد القادر للعلوم الإسلامية

كلية التاريخ

رقم التسجيل: 01 / ك. أ. / ت / 2000

الرقم التسلسلي: / 2001

رسالة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

- التاريخ الحديث -

التطور الثقافي في الجزائر

دراسة في النصوص والمؤسسات

1986-1962

تحت إشراف: د / عمار جفال

الطالب: سليم زبير

الجامعة الأصلية	الرتبة	الإسم و اللقب	امام لجنة المناقشة
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	أستاذ محاضر	د / أ. صاري	الرئيس
جامعة الجزائر	أ. محاضر	د / ع. جفال	المقرر
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	أ. محاضر	د / أ. عمير اوي	أعضاء
جامعة الجزائر	أ. محاضر	د / أ. ديش	

نوقشت يوم...../...../2001

إهداء

إلى:

- روح أمي التي أتمنى أن يتغمدها الله برحمته الواسعة و يدخلها فسيح جنانه.
- أبي العزيز و عائلتي.
- زوجتي الكريمة التي لم تبخل علي في إنجاز هذا البحث بعطفها و صبرها.
- فلذات أكبادي، نور الهدى و أحمد ياسين.
- الأستاذ علي مراد من جامعة السوربون الذي أفادني بعلمه و نصائحه القيمة
- الدكتور عمار جفال الذي أشرف علي تأطيري و أفادني بتوجيهاته القيمة.
- إدارة قسم التاريخ التي استقبلتني بين طلابها .
- مكتب الدراسات و التلاخيص بمقر قيادة القوات البحرية - الأميرالية - .
- زملائي في خلية الإعلام و الإتصال بوزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية.
- كل الذين ساعدوني من قريب أو من بعيد.
- بلدي الحبيب الجزائر الذي أتمنى له السلم، الرقي و الإزدهار

أهدي هذا العمل المتواضع

الفهرس

مقدمة ص 8

الفصل الأول

وضعية الجزائر الثقافية

المبحث الأول : وضعية الثقافة في الجزائر قبل الثورة ص 16

(1) فلسفة الاستعمار و سلوكه تجاه الثقافة الجزائرية ص 17

(2) المقاومة التمهيدية ص 20

(3) تشكيل النخبة الجزائرية ص 22

(4) دراسة عينة مما أنجز حول الجزائر و المغرب العربي عموما ص 25

المبحث الثاني: التصور الثقافي ص 27

(1) مفاهيم أولية ص 27

(2) أهمية السياسة الثقافية ص 31

(3) الثقافة بين التعميم و النقد ص 33

المبحث الثالث : الأمانة ص 37

(1) شهادات ص 39

(2) تسلسل الأحداث ص 40

الفصل الثاني

التوجهات العامة للسياسة الثقافية للجزائر

- المبحث الأول : الثقافة الجزائرية ؛ الامتداد و المكونات 57
- (1) الأمر الواقع 57
- (2) المؤتمر الإسلامي للقدس 58
- (3) مكونات الهوية الوطنية 60
- المبحث الثاني : أولويات و أبعاد الثقافة الجزائرية 62
- (1) أولويات الثقافة الجزائرية 63
- (2) الإسلام 65
- أ) الإسلام دين الدولة 65
- ب) الإسلام المؤسساتي 66
- (3) اللغة العربية 67
- أ) اللغة كأداة للاتصال 67
- ب) مكانة اللغة في المجتمع الجزائري 69
- ج) موقف الدولة من اللهجات 70
- المبحث الثالث : التعريب و المسألة البربرية 73
- (1) المجامع العلمية 74
- (2) مفهوم التعريب في المغرب العربي 75
- (3) نبذة عن التعريب في تونس 76
- (4) نبذة عن التعريب في المغرب 79

- 81 (5) التعريب في الجزائر
- 82 (أ) التزامات و حواجز
- 83 (ب) الإجراءات المتبعة
- 84 (ج) الإعلانات وردود الأفعال
- 86 (د) اللجنة الوطنية للتعريب
- 87 (هـ) التعجيل بعملية التعريب
- 91 (6) المسألة البربرية

المبحث الرابع: بطاقات فنية و تنظيمية حول مختلف الوزارات المكلفة بنشر و تطبيق السياسة

- الثقافية 95
- 96 (1) البطاقة الأولى: وزارة التربية
- 101 (2) البطاقة الثانية: وزارة التعليم العالي والبحث العملي
- 105 (3) البطاقة الثالثة: وزارة الإعلام
- 111 (4) البطاقة الرابعة: كتابة الدولة للثقافة والفنون الشعبية
- 113 (5) البطاقة الخامسة: الوزارة المكلفة بالشؤون الدينية
- 116 (6) البطاقة السادسة: وزارة الشباب والرياضة
- 119 (7) البطاقة السابعة: وزارة السياحة

الفصل الثالث

وسائل نشر و تطبيق السياسة الثقافية في الجزائر المستقلة

- 128 المبحث الأول: التعليم

131	(1) التعليم الابتدائي و الثانوي: مرحلة ما قبل التعليم الأساسي.....
132	(2) التعليم الابتدائي و الثانوي: أثناء مرحلة التعليم الأساسي.....
143	(أ) على مستوى التعليم الابتدائي.....
144	(ب) على مستوى التعليم المتوسط.....
144	(ج) على مستوى التعليم الثانوي.....
145	(د) نسبة النجاح في الامتحانات.....
147	(هـ) المنشآت التعليمية.....
149	(و) نسبة التمدرس.....
150	(ي) الأساتذة الأجانب.....
152	(3) التعليم العالي.....
162	(4) التعليم الديني.....
168	المبحث الثاني: وسائل الإعلام و الثقافة
168	(1) وكالة الخدمات الصحفية.....
173	(2) تطور الصحافة.....
185	(3) الوسائل السمعية البصرية.....
185	(أ) الإذاعة و التلفزيون الجزائرية.....
187	(1) تغطية الإرسال التلفزيوني.....
188	(2) القناة الأولى.....
189	(3) القناة الثانية.....
190	(4) القناة الثالثة.....
191	(5) القناة الرابعة.....
199	(ب) السينما.....

216 المبحث الثالث : التوزيع والنشر

217 (1) المطبعة الرسمية

217 (2) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

220 (3) الوكالة الوطنية للتوزيع والإشهار

222 (4) ديوان المطبوعات الجامعية

223 (5) مركز الوثائق

224 المبحث الرابع : وسائل أخرى

224 (1) المكتبة الوطنية

226 أ) المخطوطات

227 ب) لمؤلفات

227 ج) الوثائق السمعية

227 د) الوثائق البصرية

228 هـ) الدوريات

228 و) الخرائط والمخططات

230 (2) المركز الثقافي الإسلامي

231 (3) دور الثقافة

234 (4) العمل السياحي

238 (5) الفنون الجميلة

238 أ) المتاحف

240 ب) المناظر والنصب التذكارية

241	التفتيش
242	المناظر و النصب العقارية
242	عملية الترتيب
242	إجراءات الترتيب
243	قائمة الجرد الإضافية
243	المناظر و النصب الطبيعية
250	الخاتمة
254	الملاحق
298	المراجع

جامعة الأزهر
بجدة القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة

إن الهدف من اختيار موضوع يدور حول السياسة الثقافية في الجزائر يعود إلى مدى أهمية هذا الموضوع والآثار التي يخلفها في سلوك الفرد و المجتمع و إلى المكانة التي يحتلها في شتى مراكز الأبحاث و الجامعات.

بغية المساهمة في إثراء هذا الموضوع، ارتأينا أن نقدم دراسة متواضعة. هذه الدراسة تكتسي شكل مرجع شبه تشريعي لما تحمله من قوانين خاصة بهيكله معظم البنى التي ساهمت في نشر وتطبيق السياسة الثقافية من جهة وكذا إعطاء فرصة لمن أراد أو شرع في بحوث أو دراسات في نفس الميدان للإطلاع عليها من جهة أخرى.

إن الوظيفة السياسية و الاجتماعية للتاريخ بتوجهاته في معظم الدول لم تعد خافية على أحد. فالمذهب العام للأنظمة السياسية عبر مختلف مراحل التاريخ ينحصر في إطار ذي بعدين، أولهما توطيد وحدة و مشروعية الدولة، ثانيهما إعانة المواطنين على عقلنة ميكانزمات الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

للوصل إلى معرفة حقيقية للتاريخ، ليس أمام الشعوب من سبيل سوى البحث و اعتماد طريقة النقد الذاتي. فالتاريخ إذا أخذ بمنهجه النقدي سيتمكنه من الاستعلاء و استخلاص العبر منه، لذا يجب تجنب المغالطة، التضليل، تقديس الأشخاص و تضخيم مساهمتهم في صنع الأحداث لدى الأجيال الصاعدة و لا نجعل عمل هؤلاء خوارق و معجزات، لأن الأحداث في النهاية عبارة عن ظواهر قابلة للتحليل و التعليل و التفسير. بالمقابل لا نستهيين و لا نقلل من شأن المساهمين في صنع أحداث التاريخ و لا نذهب للبحث عن نماذج خارج تراثنا، فتفقدنا هويتنا و انتماءنا الحضاري.

فالفراغ و النقص في الكتابات و البحوث التاريخية الصادرة عن مؤرخي و كتاب المغرب العربي، ساعدا على إعطاء نظرة أحادية و غامضة عن تاريخ دول المغرب العربي عموما و عن تاريخ الجزائر خصوصا. لكن في أغلب الأحيان، كتب تاريخ مرحلة احتلال الجزائر على وجه الخصوص والمقاومات، بأيدٍ سياسية و عسكرية فرنسية في البداية، ثم تلتها أيدي الأكاديميين الفرنسيين ممن كان بعضهم في جامعة الجزائر، ثم بأيدٍ خريجي الجامعات المختلفة و حتى من الجزائريين. وما يمكن أن يقال عن هذه الشرائح أنها عبارة عن مزيج من الأجيال ساهمت و بغض النظر عن دوافعها و اتجاهاتها في إيجاد عدد من الكتب و المؤلفات و الوثائق الخاصة بالتراث الثقافي لجزائر ما قبل، أثناء و ما بعد الثورة، إضافة لما كتب و ألف و أنجز حول التراث الثقافي لدول المغرب العربي مجتمعة. كما تجدر الإشارة أن الجزء الكبير لتراثنا قد استغل من طرف دوائر المؤسسة العسكرية الاستعمارية لتمرير بعض أهدافها غير المعلنة و منها:

1/ طمس معالم الإسلام و العربية في تاريخنا؛

2/ إنشاء منهج تفسير تاريخ الجزائر يقصي الإسلام كروح و أصالة و

حضارة؛

3/ التهيئة للفرقة العنصرية و الوصول إلى استلاب الشخصية

العربية الإسلامية؛

4/ شل كل ما هو مناهض للتواجد الاستعماري في الأراضي

الجزائرية

في هذا السياق، يستنتج المتأمل في الأنظمة الاستعمارية أن وراء كل نسق أيديولوجية تعبر عن بعد سياسي معين و أن وراء كل منتج حضاري خصائص الثقافة و النظام الاجتماعي الذي وضعه. و هكذا بقي و يبقى التراث التاريخي للجزائر القديمة و المعاصرة غير مستغل و إن استغل القليل منه فلاغراض إمبريالية في المرحلة الاستعمارية و لأغراض أيديولوجية في المرحلة ما بعد الاستقلال.

لعل مسيرة الجزائر أبت إلا أن تتجه نحو صدام اجتماعي سنة 1988

أوشك أن يهز أركان الدولة و يدخلها في حرب لا يعرف مداها، كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، كأس تجارب السياسات التي طبقت من أجل بناء الدولة

الجزائرية المعاصرة، التي كان غطاؤها أيديولوجيا، نظرا للصراع الإيديولوجي الذي ميّز العلاقات الدولية في تلك الفترة، حيث لم يبق أمام قادة البلاد آنذاك سوى النهج الموازي الذي كان عليه الاستعمار. و هو النهج الاشتراكي، للخروج من الهيمنة الاستعمارية الليبرالية، مما جعلهم يقتبسون من تجارب دول منتمية للمعسكر الاشتراكي، ينقحونها تارة. و يسقطونها جملة و تفصيلا تارة أخرى، على الواقع الجزائري.

والسياسة الثقافية ما هي إلا عنصر من العناصر المكونة للظاهرة السياسية التي تحرك التفاعل الموجود بين السلطة و الشعب أو الشعب و السلطة. و موضوع السياسة الثقافية، موضوع شائك يجعل الإحاطة بكل جوانبه في دراستنا هذه أمرا مستحيلا، لكن تثير بعض القضايا و نفسح المجال لأبحاث و دراسات أخرى تكملها و تثريها. تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على ثلاثة قضايا هي:

1/ وضعية الجزائر الثقافية قبل الاستقلال؛

2/ التوجهات العامة للسياسة الثقافية لجزائر ما بعد الاستقلال؛

3/ البنى و الوسائل التي ساهمت في نشر و تطبيق السياسة الثقافية من

بعد الاستقلال إلى غاية مطلع الثمانينات.

أما دوافعنا لتقديم مثل هذه الدراسة التي تضمنتها الرسالة تعكس نوعا ما تأملاتنا في واقع الثقافة المزري للمجتمع الجزائري المعاصر المتميز ب:

1 / وجود نقص رهيب في البحوث المتعلقة بالثقافة عموما و السياسة

الثقافية خصوصا، بالرغم من إقبال مجموعات كبيرة من الطلبة و الدارسين و الباحثين على دراسة مواضيع في تاريخ الجزائر. لذا أردنا أن يكون هذا البحث إسهما منا في إيجاد منطلق أو إطار عام يحدد على ضوءه الباحث محور بحثه في إطار التصور العام للسياسة الثقافية و تطورها، لأنه من الضروري في تصورنا، أن تحدد الأطر العامة لدراسة السياسة ثم تحديد الإطار الجزئي الذي يحصر فيه الباحث دراسته.

2/ كوننا جزائريون، نوّمن بالتغيير و الحل لجميع ما يعترض الإنسان

من عقبات. من أهم عقبات المجتمع الجزائري في زماننا هذا، المشاكل الثقافية، الإقصاء، التهميش و عدم وضوح الرؤى، التي يعاني منها المواطن الجزائري اليوم. ففي عرض للسياسة الثقافية الجزائرية و تطورها، نرجو أن تكون هذه المحاولة توطئة ضمنية للاستفادة من تاريخ الجزائر الحديث لحل المشاكل الثقافية الراهنة و ما أكثرها، حتى يتمكن المجتمع الجزائري من الانطلاقة و مسايرة الركب الحضاري و فرض وجوده و سد ثغرات النقائص و السلبات، للحفاظ على هويته أمام الصراع الحضاري الذي يعرفه العصر.

3 / ما يمكن أن يرمى إليه هذا البحث أيضا، هو إحياء مبدأ النقد الذاتي الذي تخلى عنه غالبية المسؤولين السياسيين الجزائريين و بعض المثقفين.

4 / الفارق الذي طبع الجزء الكبير من السياسة الجزائرية، بين ما هو نظري و ما هو تطبيقي و محدودية الخطاب في السياسة الثقافية بسبب المحظورات و الخطوط الحمراء التي سطرتهما الدوائر المسيرة في البلاد.

5 / عدم تحديد المصطلحات، الالتباس و المراوغة السياسية، التي أدت إلى فبركة ثقافة مصطنعة و عقيمة.

6 / التشويه الموجود في تاريخ الجزائر.

أسئلة كثيرة تطرح في هذا المضمار و إننا لنسعى للإجابة عن بعضها في بحثنا هذا، نذكر منها:

- 1 / ما هي وضعية الثقافة الجزائرية في العهد الاستعماري؟
- 2 / ما هي التوجهات العامة لسياسة الجزائر المستقلة و الأهداف التي كانت تصبو لتحقيقها و الوسائل المنتهجة لتشرها ؟
- 3 / كيف عالجت الجزائر [النظام السياسي الجزائري] القضايا التي طرحت على الساحة الثقافية [البربرية - التعريب] ؟

أما تحديد المصادر و جمع المادة، فعملياتها كانت نوعا ما شاقة بالنسبة لنا، نظرا لطبيعة الموضوع، تشعباته و كثرة تنوع المراجع فيه. من

بين العقبات التي واجهتنا في كتابة البحث، عدم تمكننا من الحصول على بعض الوثائق المتعلقة بالموضوع من مكتبات فرنسية، على وجه الخصوص المكتبات التي بحوزتها الأرشيف المتعلق بالحقبة الاستعمارية للجزائر، كونها وثائق سرية، والأخرى المسموح بها، ما هي إلا تقارير سطحية.

فيما يخص المنهج، فلقد اعتمدنا على المنهج التاريخي لدراسة أهداف، غايات و وسائل ظاهرة السياسة الثقافية، التي نحن بصدد دراستها، المحددة بالزمان و المكان بالاعتماد على الآثار و الوثائق التي خلفتها مع ترتيب الحوادث و تصنيفها و تحديدها في إطارها الزمني و المكاني، كما أردنا لهذا البحث أن يكون وصفيا لأن غرضه الأطر العامة و التصور الشامل وفق ما تقتضيه طبيعة الدراسة التي ارتأيناها تجميعية ترتيبية أكثر منها تحليلية و كل ما فيه يحتاج إلى عمق في المناقشة و زيادة في التحليل كما ذكرنا آنفا.

أما التحديد الزمني للبحث، فقد جعلناه محصورا في الفترة الزمنية الممتدة بين سنة 1962 إلى غاية مطلع الثمانينات. اعتبرنا سنة 1962 نقطة انطلاق للأخذ بزمام أمور الدولة الجزائرية بقيادةات جزائرية. وبداية الثمانينات، لأن الجزائر عرفت و لأول مرة بعد سنة 1980 و بصورة علنية لهزة ثقافية اندرجت في إطار المطالبة، و لو من جزء من المجتمع، بحق من حقوق المواطن المهضومة بطريقة غير مباشرة، ألى و هو التنوع الثقافي. كما ترسم بداية انفتاح الدولة الجزائرية على الديمقراطية بعد الحكم الشمولي الذي دام قرابة أربع و عشرون سنة، اضافة إلى أنها تمثل عشية الأزمة التي هزّت الجزائر.

وللإجابة على الإشكاليات المطروحة، ارتأينا أن نقسم البحث إلى ثلاثة محاور كبرى بمثابة فصول، يتشكل الفصل الواحد من ثلاثة أو أربعة مباحث على التوالي:

تطرقنا في الفصل الأول و بصفة موجزة إلى وضعية الجزائر الثقافية . حاولنا من خلال ذلك إبراز الفلسفة التي بنيت عليها الحركة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر و المقاومة الثقافية التي واجهتها باستعمال المدارس و النوادي المنتمية لمختلف التشكيلات الجمعوية و السياسية الموجودة آنذاك.

إن دمج الدولة للحيز الثقافي الوطني الجزائري نتج عنه مبدئياً تأميم المفاهيم وجعلها ذات بعد أحادي النظرة، استلزم أحادية اللغة وأحادية الثقافة. ولعل من أهم المخلفات الاستعمارية التي ورثها جيل الاستقلال في الجزائر سنة 1962، هي معضلة الأمية الضاربة بقوة والمزعزعة للانطلاقة الحضارية. إذ تراوح عدد الأميين سنة 1962 بين ستة وسبعة ملايين أمي من بين تسعة ملايين نسمة، أي ما يقارب 85 % مجموع إجمالي سكان الجزائر، مقابل 94 % لدى الرجال و 96 % لدى النساء سنة 1954.

أما الفصل الثاني، فيحتوي على تصريحات لبعض أعضاء اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، تبين إهمال جزائر الاستقلال للتخطيط الدقيق في الميدان الثقافي. هذه الاعترافات جاءت بعد تسعة عشر سنة من الممارسة السياسية لهؤلاء الأعضاء، أي من سنة 1962 إلى غاية 1981، سنة انعقاد المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني. مثل هذا الاعتراف أدى بنا إلى الاستفسار عن التوجهات العامة للسياسة الثقافية المنتهجة خلال المدة المذكورة.

يعتبر المؤتمر الإسلامي للقدس الذي انعقد سنة 1931 بمدينة القدس الفلسطينية من بين المؤتمرات التي حددت مواقف الدول العربية والإسلامية إزاء قضايا الساعة بعد سقوط الخلافة الإسلامية سنة 1924 وقد أعطى هذا المؤتمر نفساً جديداً ودعاية لخدمة مشروع تعليم الدين الإسلامي وإحياء اللغة العربية التي فقدت مكانتها في الوطن العربي والإسلامي.

إن مكونات الثقافة لدى كل شعب أو أمة واحدة و أهمها الدين و اللغة و القيم و المفاهيم السائدة و المتوارثة. و بالنسبة لنا الجزائريين، نجد أن مكونات ثقافتنا تنحصر في الإسلام و العربية و القيم و المفاهيم المتوارثة و المتراكمة على مدار التاريخ و آخرها التغريب {نسبة للثقافة الغربية}.

إلا أن السلطات السياسية في الجزائر و منذ فجر الاستقلال تأثرت بحركتي الوحدة العربية و مشروع الأمة الإسلامية، فأتخذت من الإسلام و اللغة العربية مصدرين أساسيين لمقومات الشعب الجزائري مع إهمال شبه كلي وبصفة رسمية للأمازيغية.

إن البعد الاستراتيجي لأهداف السياسة الثقافية التي نحن بصددتها يشمل تجديد وتوطيد هوية الشعب عن طريق مراجعة مكتسباته التاريخية، ورفع مستوى التعليم والكفاءة التقنية. ولكل ثورة سند، وسند الثورة الثقافية في الجزائر هو مشروع التعريب و ميكانيزمات تطبيقه ونتائجه.

القسم الأساسي في الفصل الثاني من هذا البحث مخصص لوصف التنظيم الإداري لمختلف الوزارات المكلفة من قريب أو من بعيد بنشر وتطبيق السياسة الثقافية.

أما في الفصل الثالث، فنتطرق في البداية إلى التعليم وتحليل محتواه من خلال المرسوم المتضمن إحداث المدرسة الأساسية و نحصي مختلف مستوياته و مؤسساته، لنخرج بعد ذلك للحديث عن تطور الصحافة، والقطاع السمعي البصري بمختلف أجهزته من تلفزيون وسينما وإذاعة بقنواتها الأربعة والمسرح و مؤسسات التوزيع والنشر.

وأخيرا، نذكر وسائل أخرى، رأينا أنها ساهمت وتساهم أيضا في بناء المشروع الثقافي الجزائري في مختلف المجالات، من تعليم، و إعلام و سياحة، و مكتبة وطنية، و مركز ثقافي إسلامي، و دور الشباب... الخ

و ينهى الموضوع بمجموعة من الاستنتاجات في خاتمة، ثم يليها باب خاص بالملاحق.

الفصل الأول

وضعية الجزائر الثقافية

المبحث الأول

وضعية الثقافة في الجزائر قبل الثورة

لقد سقطت الجزائر تحت نير الاستعمار الفرنسي سنة 1830 أين فرض عليها عزلة سياسية منذ أن أعلنها أرضا تابعة له. وعرفت من خلاله ويلات دمار وانحطاط دامت قرابة مائة واثنين وثلاثين سنة. اتبعت فيها فرنسا سياسية استعمارية تعسفية تجاه سكان هذه الرقعة من المغرب العربي الكبير، مبدؤها: " أن فرنسا لا تستطيع التخلي عن الجزائر و لا يجب أن تتخلى عنها، ولن تتخلى عنها" (1)، كما صرح بذلك ميشال دبيري (MICHEL DEBRE)، الوزير الأول الفرنسي في شهر جانفي سنة 1959. وتلتها شعارات أخرى تبناها المسؤولون الفرنسيون من قبل، من بينها تلك التي جاءت على لسان وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا متران (FRANCOIS MITERRAND) حيث يقول فيها أن : " الجزائر هي فرنسا و فرنسا لن تعترف بأية سلطة أخرى غير سلطتها " (2)، كذلك الحال بالنسبة للسيد مندى فرانس (MENDES FRANCE) الذي كان يضرب هو أيضا على نفس الوتر و يقول: " إن ولايات الجزائر تعتبر جزءا من الجمهورية، فهي فرنسية منذ مدة طويلة، و سكانها يحملون الجنسية الفرنسية، و قدموا البراهين الكافية على تعلقهم بفرنسا " (3) و أخيرا ذهب الوالي العام السيد جاك سوستيل (JACQUES SOUSTELLE) إلى أبعد من ذلك في شهر فبراير 1955 حيث قال: " إن فرنسا هي هنا في بلادها، بل أن الجزائر و جميع سكانها يشكلون جزءا لا يتجزأ من فرنسا " (4).

1) J. SOUSTELLE, L'Espérance trahie (1958-1961), (Paris: Edition. Alma, 1962), p. 99

2) مصطفى الاشرف، الجزائر: الأمة و المجتمع، ترجمة من الفرنسية، د. حنفي بن عيسى، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983)، ص 149

3) المصدر نفسه، ص 149

4) المصدر نفسه، ص 150

1) فلسفة الإستعمار و سلوكه تجاه الثقافة الجزائرية

إن فلسفة الثقافة الاستعمارية في أي وقت كان، تقوم على مبدأ " التفرغ والملاءمة " أي القضاء على تراث الدولة المنهزمة أو طمسه لاستبداله بتراث المستعمر الغازي. و هكذا أصبح التراث الثقافي الجزائري عرضة لمخططات المستعمر الفرنسي الذي حارب و قمع الثقافة الجزائرية بوسائل شتى منذ بداية الحملة الاستعمارية، لأنه علم انه لن يستطيع البقاء في الجزائر و إرساء أسس ثقافته ما دامت الثقافة المحلية قائمة بذاتها (5). فارتكزت فلسفته إذن على تضيق الخناق على الحياة الفكرية و ذلك بالقضاء على أغلبية البنى الثقافية الموجودة و خصوصا النظام التربوي القائم، مما أدى إلى منع اللغة المحلية من تادية مهمتها الطبيعية. كما حارب الدين الإسلامي بصفته المؤسسة لكونه المسجد لميزات هوية الشعب الجزائري و عمل أيضا على عزل الجزائر و شعبها عن المحافل الدولية، و حاول قطع حلقات السلسلة التي تربطه بماضيه العريق (6) لا سيما المرحلة الإسلامية منه. في هذا المجال يقول باربور نيفيل (BARBBOR NEVILLE) أن الثقافة الجزائرية عانت نتيجة الاحتلال، فالمواسم الوطنية، التاريخ و اللغة إما اختفت و إما اضطهدت. و كانت المساجد، يضيف باربور، قد تحولت إلى كنائس أو مستشفيات أو متاحف، أما المتقنين الجزائريين فقد فقدوا تدريجيا الاتصال بماضيتهم نتيجة لفقدان الكتب و المدارس بلغتهم (7). و قد اعتبر الفرنسيون اللغة العربية لغة أجنبية و مية: أجنبية لأن اللغة الفرنسية قد أصبحت لغة الجزائر الرسمية منذ قرار إلحاق الجزائر بفرنسا سنة 1834 ما دام هذا القرار في حد ذاته كان يعني أن الجزائر نفسها قد أصبحت فرنسية. و مية لا لأن مصيرها قد انتهى كمصير اللاتينية و الإغريقية فقط لكن أيضا لأنها لن تكون قادرة على أن تصبح لغة حضارة (8). من ثم أهمل الفرنسيون تعليم اللغة العربية للجزائريين، ثم بدأوا بإزالتها من المدارس الابتدائية و الثانوية. و ما القرار الصادر في 18 أكتوبر سنة

5) Ahmed Taleb Ibrahimi, de la Décolonisation à la Révolution (sned, 1972), p. 56

Culturelle 1962 - 1972, (Alger:

(6) أحمد بن نعمان، "الحصانة الدينية للشخصية الجزائرية"، مجلة الأصالة، (الجزائر: وزارة الشؤون الدينية العدد

85 - 86، سبتمبر، أكتوبر، 1980)، ص (73 / 84]

(7) د. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900 - 1930، الجزء الثاني، (الطبعة الثالثة، الجزائر:

الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1983)، ص. 61

(8) المصدر نفسه، ص. 63

1892 الذي أوجب الحصول على رخصة لفتح مدرسة عربية (9) لخير دايل على ذلك.

كان التعليم يعطى في المساجد التي كانت أمكنة للعبادة إلى جانب اعتبارها مراكز للتربية و التعليم في الزوايا التي كانت عادة تحت سلطة الجمعيات الدينية، في المدارس الثانوية و في المدارس الابتدائية التي كان بعضها رسميا و بعضها خاصا، لقد كان التعليم حرا في جميع المستويات لأن الطلبة و الأساتذة أيضا، كانوا يتقاضون مرتباتهم من الأوقاف. لكن الفرنسيين استولوا على هذه الأوقاف و جردوا بذلك التعليم من أهم موارده. لقد صرح أليكسيس دي توكفيل (ALEXIS DE TOCKVILLE) "لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك (الأوقاف) ثم وجهناها غير الوجهة التي كانت تستعمل فيها في الماضي، لقد عطلنا المؤسسات الخيرية (و هكذا) تركنا المدارس تموت و الندوات العلمية تندثر" (10).

لا فائدة من استعراض الأمور المعروفة اليوم التي وعي الشعب الجزائري أخطارها و نعني بذلك الغزو الثقافي الأجنبي منذ أن استقر الحكم الفرنسي بها، معتمدا على خلفية تاريخية تعود إلى الأحقاب الماضية، تستند إلى إحياء الحضارة الرومانية الغابرة في ربوع الجزائر، خاصة و ان الرومان غزو هذه المنطقة قبل حلول الفتح الإسلامي. و هي تبدو عملية للأخذ بالثأر الحضاري و إحياء حضارة طمسها الإسلام. و في إحيائها تكريس للأوضاع الاستعمارية بأنواعها. هذا ما يدعم و يعلل الاندفاع إلى تحقيق التعريب بصفته رد فعل حضاري يسمى إلى مقومات عربية اسلامية (11).

من جهة أخرى عملت الحكومة الفرنسية على تجنيس الجزائريين و بالأخص اليهود القاطنين بها منذ مرسوم لويس فيليب (LOUIS PHILIPPE) الذي اعتبر الجزائر جزءا من فرنسا سنة 1834، ثم قرار سنة 1846، الذي اعتبر الجزائريين فرنسيين و يهدف إلى القضاء قانونيا على الشخصية الجزائرية. و معروف عن الممارسين للسياسة الاستعمارية أنهم كانوا يابون على الجزائري أن يصبح فرنسيا

9 (المصدر نفسه، ص. 63

10 (المصدر نفسه، ص. 62 - 63

11 (محمد المنجي الصيادي، << التعريب في الوطن العربي >>، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص34

له حقوق الفرنسيين و عليه واجباتهم. فقد كان جزائريا عليه واجبات الفرنسيين، و خاصة الواجبات المدنية و المالية، كخدمة العلم الفرنسي في الجندية، و كل الواجبات الضريبية المفروضة دون أن يكون له ابسط الحقوق التي يتمتع بها المواطن الفرنسي. ثم بقانون 1871 الذي اعطى صفة المواطن الفرنسي لليهود الجزائريين لإكثار السواد الفرنسي و لقد اتبعوا نفس سياسة التجنيس في تونس، أين دفعوا باليهود إلى المطالبة بالجنسية الفرنسية سنة 1907.

علما بأن الهوية العربية الإسلامية جزء لا يتجزأ من مقومات الشخصية لدى دول المغرب العربي و على رأس قائمتها الجزائر، التي كانت بمثابة الدرع الحصين لها ضد عوامل الهدم التي تترصد بها (12). لذا عمل المستعمر كما أشرنا سابقا، على:

أولاً: القضاء على هذه الشخصية بغلق المساجد والمدارس المكافئة بتدريس اللغة العربية.
ثانياً: إقصاء كل العوامل المؤدية إلى عملية إنعاش و إعادة إحياء التعليم العربي الإسلامي في البلاد.

حينما توقفت الحركة الثورية في المغرب العربي برجالها أمثال الأمير عبد القادر في الجزائر، عمر بن عثمان في تونس، عبد الكريم الخطابي في المغرب و آخرون، بدأت الحركة الوطنية الممثلة بمتقفيها العمل جاهدة للحفاظ على الشخصية الجزائرية، التونسية و المغربية ضد قوانين الفرنسة و التجنيس. إن التعليم الذي أدخل بعد الانتشار الاستعماري في دول المغرب العربي، استنسخ استنساخا كاملا على مثيله المتبع في فرنسا. لا يعترف بتاتا باللغة العربية و يجعل من اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للتدريس في جميع أطواره. فأخرج نمط الثقافة و التكوين الذي فرضته فرنسا أجيالا مبتورة الصلة بلغتها و بأمته و هذا ما ينطبق على نماذج كثيرة داخل الحركة الوطنية. و ينبغي الإقرار بوجود مجموعة من المتقفين و السياسيين الذين كانوا بحكم المرتبة الاجتماعية و الوسط الذي ينتمون إليه و المثل العليا التي اعتنقوها، كانوا معروفين بانحيازهم للغة

12) Front de libération National, comité central, commission de l'information et de la culture: La culture à travers les textes fondamentaux du FLN, (Alger: Harriched, 1981), p. 7

الفرنسية و ما فيها من قيم و أفكار، بل كذلك ما فيها من أحاسيس و نظريات تاريخية و أساليب في التعبير (13).

(2) المقاومة التمهيدية

لم تكن الحركة السياسية الجزائرية المعادية لمطامع المستعمر محصورة فقط في اتخاذ المواقف النظرية، بل تعدتها لتشمل تكوين شبكة من المدارس الحرة والنوادي الثقافية و المساجد، نشر المطبوعات والجرائد و المجلات و تشكيل الفرق الرياضية و المسرحية (14). و اتجهت نشاطات التشكيلات السياسية و الجمعوية إلى إنشاء المدارس الابتدائية المعربة، التي وضعت برامجها على أساس أن تكون العربية لغة التلقين في المدارس النامية التي أصبحت لغتها الفرنسية حيث لم تكن تحمل المعنى البسيط للمدرسة و إنما كانت تحمل معنى الحفاظ على الشخصية الوطنية، تعمل على تخريج جيل من المقاومين ضد الاستلاب اللغوي و الغزو الفكري.

هذا هو المفهوم الذي أعطاه الاستعمار للمدرسة الوطنية منذ البداية، فقاومها بنفس العنف الذي قاوم به الأفكار، فأغلق عددا من المدارس و نفى المشرفين عليها، شرّد تلامذتها و أساتذتها، فرض الرقابة على بعضها الآخر و حاول زرع الشك لدى المواطنين في مدارسهم التي حظيت باهتماماتهم لأنهم رأوا فيها البديل لمدارس المستعمر.

فالصراع الذي حدث خلال العشريّات الثلاث قبل الاستقلال بين المجتمع الجزائري المستعمر و المحتل الأجنبي، لم يكن مكافئا على الإطلاق، سواء من حيث الإمكانيات و الوسائل المادية أو الإمكانيات البشرية المعتمدة من طرف هذا الأخير و التي أفرزها الفارق الحضاري بين المجتمعين. كانت المواجهة بكل ما انطوت عليه من مآسات تاريخية و حضارية غير عادلة. لقد كانت بين مجتمع انعزل نسبيا عن المجرى الرئيسي للحضارة العالمية و لم يطور مؤسساته و أنماطه الإنتاجية بالقدر الكافي طوال أربعة قرون سابقة و مجتمع انجز

13 (مصطفى الأشراف، المصدر نفسه، ص 425

14) FLN, Op.cit, p. 7

في تلك القرون الأربعة نفسها ثوراته الكبرى، الاجتماعية والسياسية والصناعية. لكن ما أقدمت عليه فرنسا تجاه سكان الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر في مجال التعليم لتمرير سياساتها لم يكن يهدف لإنعاشها و إخراجها من السبات العميق بقدر ما هو كان يهدف إلى تخديرها و جعلها مستعمرة تابعة و التي إن أخذت ثرواتها لن تحرك ساكنا. فمثلا في عام 1887 منحت (بعد تحويلها) 79 مدرسة عمومية فرنسية مخصصة للأهالي، يتردد عليها 8963 تلميذ من 50000 أي 1,6 % من الأطفال البالغين السن المدرسي، كما بلغ عدد التلاميذ المسلمين 3172 عام 1882، 5695 عام 1885، و 10688 عام 1888 (15).

بالإضافة إلى المدارس الموفرة من طرف السلطات الاستعمارية، وجدت مدارس حرة بعد ذلك كرد فعل للمدرسة الفرنسية والوقوف ضد الغزو الثقافي و الاستلاب الحضاري. فحسب جريدة البصائر (لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، فإن دائرة الجزائر كانت تحتوي على 19 مدرسة ودائرة وهران على 15 ودائرة قسنطينة على 54 و تقرت على 2. أي ما يعادل حوالي 90 مدرسة موزعة على مستوى القطر الجزائري بمجموع 14006 تلميذ، 47 مدرسة منتمية إلى جمعية العلماء بمجموع يقارب 8456 تلميذا (16) و 8 مدارس كانت تحت إشراف حزب الشعب الجزائري بمجموع 616 تلميذا والباقي كان تحت إشراف مختلف التشكيلات السياسية و الجمعوية الأخرى بمجموع 4934 تلميذ (17).

نظرا لصلابة مواقف ممثلي الهيكل التعليمي عموما وجمعية العلماء المسلمين خصوصا، توجب على الحكومة الفرنسية الدخول في اتصال مع الممثل الروحي للجمعية الإمام عبد الحميد بن باديس طالبة منه التوقف عن نشاطه و غلق مدرسة " التربية والتعليم " بغية توظيفها في تدريس اللغة الفرنسية. لقد رفض ابن باديس أن يستجيب لهذا الطلب رفضا قاطعا قائلا: " لا يمكن ترك المجال مفتوحا لتعليم اللغة الفرنسية و تهميش اللغة العربية من مدرسة أنشأت و مولت من طرف الشعب بهدف تعليم لغته الأصلية" — ويضيف ابن باديس — " فاللغة العربية

(15) مصطفى الأشرف، المصدر نفسه، ص 240

16) Service historique de l'armée de terre Française (SHAT). 1H1724:1, Gouvernement Général d'Algérie, Ouléma réformistes d'Algérie. carte des établissements scolaires (1938- 1960), listes des médersas réformistes. statistique du 31 octobre 1952.

17) Service Historique de l'armée de terre Française (S.H.A.T), 1 H1724:1:1 GG d'Algérie, service régional, affaires militaires musulmanes, Oulémas réformistes d'Algérie, l'enseignement libre musulman, n° 171, AMM/SC, Alger, 08 novembre 1952

لا تخرج من هذه المدرسة إلا عندما تخرج روجي من جسدي" (18). هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على مدى أهمية ومكانة اللغة والمدرسة في فكر الإمام ابن باديس والتي هي بمثابة العمود الفقري في بناء الأجيال والمحافظة على مقومات شخصية الشعوب.

3) تشكيل النخبة الجزائرية

لم تستطع المقاومة الثقافية الجزائرية أن تتصدى تماما للافكار التي تروجها سلطات الاستعمار لتستقطب الفئة المثقفة الجزائرية (19). نتيجة لذلك تشكل جيل من المثقفين شمل ثلاثة نماذج متباينة، يؤول إلى البعض منها حكم البلاد عند إعلان الاستقلال (20). هذه النماذج النخبوية هي:

1) حاملوا مشعل الثقافة العربية الإسلامية، وهم مجموعة من الأساتذة والعلماء ورثوا هذه الثقافة وحافظوا عليها؛

2) خريجوا المدارس العربية الحرة، التي التحق أعضاؤها بجامعتي الزيتونة و الأزهر، تمكنوا من الاحتكاك بالتيارات العربية الحديثة؛

3) نتاج الجامعة الفرنسية: تمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة من تكوين ثقافي و علمي حديث. لكن السياسة الاستعمارية في التعليم المطبقة بالجزائر منعتهم آنذاك من الانتفاع باللغة العربية والاحتكاك بالتراث العربي الإسلامي.

وعندما استرجعت الجزائر استقلالها، عرفت صعوبات جد معقدة على كل المستويات من جراء الواقع الاستعماري الذي دام 132 سنة. وإذا ما رجعنا إلى النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، سواء كان تصريح أول نوفمبر، أو وثيقة الصمام، أو برنامج طرابلس، أو المواثيق التي صدرت بعد الاستقلال، كميثاق الجزائر أو الميثاق الوطني 1976، 1986 و الدساتير، نلاحظ أن هناك قاسما مشتركا شكل وما زال يشكل المبدأ الأساسي في الحركة السياسية الجزائرية وهو

18) A.T.IBRAHIMI, Op. cit, p.58

19) A. MOATASSIME, << pluralisme et éducation au Maghreb>>, Perspectives vol XXII (n°2, Paris: 1992), p. 200

20) A.T.IBRAHIMI, Op. cit, p.60

البعد الثقافي. على سبيل الذكر، فإن برنامج طرابلس 1962 يشير إلى أن المسألة الثقافية تعني:

إقامة ثقافة وطنية: أي إعطاء اللغة العربية مكانتها كلغة حضارية مع إعادة بناء و إحياء التراث الوطني و محاربة الهيمنة الغربية على الثقافة في الجزائر.

ثورية: تساهم في تحرير ذهنية شعب يعمل لتصفية مخلفات الإقطاع.

علمية: و ذلك في وسائلها و أبعادها و أن تكون المنهجية في البحث أساس الإبداع الثقافي. كما يشير البرنامج إلى:

- التعريب التدريجي للتعليم على أسس علمية؛
- المحافظة على التراث الوطني؛
- جراحة البرامج حتى تساير الواقع الجزائري؛
- انتشار مناهج التربية الجماهيرية، تجنيد المنظمات الوطنية للتصدي الأمية و تعليم المواطن القراءة و الكتابة في أقرب الآجال (21).
- و تستهدف الثورة الثقافية على الخصوص، كما يشير لذلك دستور 1976 إلى:

- التأكيد على الشخصية الوطنية و تحقيق التطور الثقافي؛
- رفع مستوى التعليم و مستوى الكفاءة التقنية؛
- اعتماد أسلوب حياتي ينسجم مع الأخلاق الإسلامية و مبادئ الثورة الاشتراكية؛

- تحفيز الجماهير لتعبئتها و تنظيمها للكفاح من أجل التطوير الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد و الدفاع عن مكاسب الثورة الاشتراكية؛
- ضمان اكتساب وعي اجتماعي و القيام بعمل ملائم كفيل بتغيير البنيات البالية و المجحفة في المجتمع؛
- مكافحة الآفات الاجتماعية و مساوئ البيروقراطية؛
- القضاء على السلوك الإقطاعي، الجهوية، محاباة الأقارب، و كل الإنحرافات المضادة للثورة (22).

أما الميثاق الوطني لعام 1986 فيتطرق إلى البعد الثقافي في باب مهام

(21) جبهة التحرير الوطني، برنامج طرابلس 1962

(22) جبهة التحرير الوطني، دستور 1976 المادة 19

الثورة الجزائرية في المجال الثقافي و يشير إلى " تمكن الثورة في المجال الثقافي يعني من منظور ثورة نوفمبر العمل قبل كل شيء على صيانة الشخصية الوطنية و هوية الشعب الجماعية. كما يعني قيام مجتمع متوازن يضمن للمواطن الاتصال الضروري بجذوره دون أن يفقد الصلة بواقع التقدم في عصره" (23). و يضيف محرروا الميثاق "إلى أن الأمر هنا يؤكد اتصال الشعب الجزائري بتراثه التاريخي الحضاري و المراهنة على قدرة التكيف لديه حتى يتماشى مع التفتح على التقدم و يكتسب ما يلزم ذلك من علوم و مهارات و تقنيات" (24).

أما المطلب الأساسي المراد تحقيقه في هذا المجال يضيف محرروا الميثاق، "هو تكوين مواطن صالح متشبع بأخلاق الاسلام، مؤمن بقيمه السامية، معتر بتاريخه، مقتنع بضرورة النهج الاشتراكي لتنظيم الجهد و توزيع ثمار التنمية بصورة عادلة. فذلك هو طريق الثورة الجزائرية لتكوين انسان جديد يساهم في تجديد مجتمعه، معترفا بماضيه، منسجما مع عصره متمثلا بمبادئ ثورته" (25). أما الأدوات الأساسية اللازمة لتحقيق هذه الغاية التي تركز عليها الشخصية الوطنية حسب ميثاق 86 هي "الاسلام و اللغة الوطنية و التراث التاريخي و الاختيار الاشتراكي" (26).

لا يمكننا أن نبني بطريقة سليمة مستقبل أي دولة دون معرفة عميقة لماضيها، ولكن الإشكال المطروح في الجزائر هو أنها خرجت من الحقبة الاستعمارية بنقص فادح في الكوادر و عجز كبير على كل الأصعدة. و فقدان هذه الأخيرة لأرشيفها التاريخي القديم و الحديث، أعاقها نسبيا عن التصدي للتحديات القائمة في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية. أما على المستوى السياسي فيتعلق الأمر باختيار المنهج السياسي و في بعث الاقتصاد المتدهور على المستوى الاقتصادي. أما على المستوى الاجتماعي و الثقافي فيتمثل في التصدي للنمو الديمغرافي المتزايد و الأمية الهائلة المقدرة آنذاك ب 85 % (17) من إجمالي سكان الجزائر، إلى غير ذلك من التحديات.

23) حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986

24) المصدر نفسه

25) المصدر نفسه

26) المصدر نفسه

27) C. SOURIAU, << La Politique Algérienne de l' Arabisation >>, Annuaire de l' Afrique du Nord Année 1975, (Paris: CNRS, 1976), p. 365

4 (دراسة عينة لما أنجز من كتب حول الجزائر)

والمغرب العربي عموما

في دراسة تحليلية لوثيقة تتضمن عينة من ببليوغرافيا لما أنجز من كتب، تطرقت مواضعها لدول شمال إفريقيا عموما، الجزائر، المغرب و تونس خصوصا خلال العقود الأربعة التي تلت العشرينيات بإحدى كبريات المكتبات الفرنسية و هي مكتبة بوبورغ " BEAUBOURG " [أنظر الملحق رقم 1]، وجدنا أن هذه الأخيرة بحوزتها 386 مؤلف بين باحث و كاتب من جنسيات مختلفة، جزائرية، عربية و غربية و ما يقارب 589 عنوان، عالجت في غالبيتها القضايا التاريخية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية و الاقتصادية ... لدول المغرب العربي المذكورة سائفا.

لقد أنجز الجزء الأكبر منها في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية و بداية السبعينات. فمن بين 386 مؤلف الذي تحويه العينة نجد 45 مؤلف من أصل عربي أي ما يناهز 11% من المجموع، من بينهم 20 مؤلف جزائري [5%]، البعض من هؤلاء شخصيات بارزة في الحركة الوطنية أمثال: الأمير خالد، مصالي الحاج، فرحات عباس و أحمد بومنجل و من المعاصرين الذين ساهموا أثناء و بعد الثورة في إثراء الرصيد الثقافي أمثال: محمد الشريف الساحلي، عمار أوزقن، مصطفى الأشرف، علي مراد، محمد لجاوي، كاتب ياسين و غيرهم.

و من بين العناوين التي تطرقت للجزائر وحدها نجد ما يقارب عن 190 عنوان، أي ما يعادل 32% من مجموع العناوين مقابل 79 عنوان خاص بالمغرب الأقصى [13%] و 67 عنوان خاص بتونس أي ما يعادل 11% من المجموع، تصب مواضيعها في ثلاثة محاور رئيسية:

— السياسة الاستعمارية و ردود أفعالها و الحياة السياسية في

الجزائر؛

— البنى الإدارية و الاجتماعية للشعب الجزائري؛

— متفرقات.

يتضمن المحور الأول مجموعة من المواضيع المتعلقة بالنظام الاستعماري، سياسة التجنيس، السياسة المتبعة للأهالي و بكل ما يتعلق بالحركة الوطنية. يحمل المحور الثاني في جوانبه الأبعاد الاجتماعية للشعب الجزائري، كالنمو السكاني، الطبقات الاجتماعية، النقابات العمالية، الهجرة، البنى الإدارية الاستعمارية و اليهود في الجزائر... الخ. أخيرا المحور الثالث، تركزت مواضيعه المتشعبة على قضايا مشتركة بين دول المنطقة.

أما من بين المؤلفين العرب باستثناء الجزائريين، نجد حوالي 25 مؤلف، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: محمد عبده، عبد العزيز الحاج الثعالبي، علال الفاسي، لحبيب بورقيبة، سمير أمين، صلاح العقاد و غيرهم من الذين شاركوا بمواضيع متفرقة حول الفكر الإسلامي و الأدب و التاريخ و الثقافة و السياسة و الاقتصاد، لها علاقة من بعيد أو قريب بالدول الثلاثة المذكورة أعلاه.

من جهة أخرى، نجد من بين 341 مؤلف غربي المذكور في العينة، منهم نوي الاختصاص في مجال التاريخ القديم و الحديث لدول المنطقة أمثال: شارل روبرت أجرون (CHARLES ROBERT AGERON)، شارل أندريه جوليان CHARLES ANDRE JULIEN)، و جاك بارك (JACQUES BERQUE)، كزافييه ياكونو (XAVIER YACONO)، رينيه قاليسو (RENE GALLISSOT) و غيرهم، ومنهم من غير نوي الاختصاص، مست مؤلفاتهم جميع جوانب الحياة السياسية... لهذه الدول.

المبحث الثاني

التصور الثقافي

يرتبط الهدف الأسمى للثقافة ارتباطا عميقا بعوامل الزمان، المكان، اللغة، الدين و القيم التي تنبثق من خلالها الوسائل الخاصة بتحقيق هذا الهدف. فكل ثقافة لا تعرف من خلال هذه العوامل، يكون تعريفها ناقصا و سطحيا في نفس الوقت.

1) مفاهيم أولية

إن التعريف بكلمة الثقافة و مدلولاتها اللغوية و الاصطلاحية يحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها. فاختلاف الباحثين حول المعنى المراد به متباين و متضارب في بعض المواطن. و لعل القاسم المشترك بينهم هو أن تعريف الثقافة يشمل مجموعة الأفكار و المعارف النظرية التي لا بد منها لممارسة أي من العلوم أو المعتقدات الدينية أو المعاملات السلوكية.

يقول العلامة فريد وجدي في دائرة معارف القرن العشرين في تعريف مفهوم الثقافة " ثقف ينثق ثقافة: بمعنى فطن و حذق، ثقف العلم في أسرع مدة أي أخذه و ثقفه " (28). و تعرفه القواميس الحديثة " ثقف ثقافة: بمعنى

(28) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، (الجزائر: طبع بإذن من دار الفكر دمشق بالتعاون مع الملكية للإعلام و النشر و التوزيع، 1992). ص. 19

صار حاذقا خفيفا و ثقف الكلام بمعنى فهمه بسرعة" (29).

فالمدرسة الغربية ترى عموما أن الثقافة هي عبارة عن ثمرة الفكر أو ثمرة الانسان و أنها تراث الانسانيات الإغريقية اللاتينية(30). يقول مالك بن نبي على أن ويليام أجبرن (A WILLIAM) (أحد رواد المدرسة الغربية) يفرق في الثقافة بين مجالين يطلق على أحدهما: الثقافة المادية، التي تضم في رأيه الجانب المادي من الثقافة: أي مجموع الأشياء و أدوات العمل و الثمرات التي تخلقها. ثانيهما: الثقافة المكيفة، التي تضم الجانب الاجتماعي كالعقائد، التقاليد، العادات، الأفكار، اللغة و التعليم. هذا الجانب الاجتماعي كما يضيف بن نبي هو الذي ينعكس في سلوك الأفراد (31).

يعرّف ت. س. إيليوط (TS ELLIOT) الثقافة على أنها " مركبة من مجموع ردود الأفعال والسلوكيات التي تتماشى مع عبقرية شعب ما و التي يواجه عن طريقها احتياجاته الطبيعية للبقاء من مأكّل و ملابس و مسكن و تحضر و على الثقافة أن تتطور وفق تطور المجتمع. لهذا ليس في وسع أي آدمي، يضيف إيليوط، أن يصنع شجرة، لكن كل ما يمكن أن يفعله هو غرس الشجرة، الاعتناء بها و انتظار ثمارها شيئا فشيئا " (32).

بعبارة مجملّة فالثقافة بمعناها الواسع في المدرسة الغربية، هي ذلك الكل الذي يشمل المعرفة، العقائد، الفن، الأخلاق، القانون، العرف و كل القدرات و العادات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع. هذا يعني أن الثقافة إنتاج اجتماعي يطبع حياة الأفراد بطابع خاص يتجلى في أنماط من السلوك المتجانس بمفعول المؤثرات التي تحدثها مختلف المؤسسات التعليمية و المكتبات و دور العرض الفني من مسرح و وسائل الإعلام، من جرائد و مجلات و غيرها.

29 (المصدر نفسه، ص. 19

30 (مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي و عبد الصبور شاهين، (الجزائر: طبع بإذن من دار الفكر دمشق بالتعاون مع الملكية للإعلام و النشر و التوزيع بالجزائر، 1987)، ص. 88

31 (مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص. 30 - 31

32) A.T.IBRAHIMI,Op.cit ,p.44

أما المدرسة الاشتراكية فتزى أن الثقافة في جوهرها، هي ثمرة المجتمع أو هي فلسفة المجتمع و أنها ذات علاقة وظيفية بالمجتمع (33). يقول كوستانتينوف (CONSTANTINOV) (أحد رواد المدرسة الاشتراكية) في كتابه دور الأفكار التقدمية في تطوير المجتمع - كما يقول مالك بن نبي لا يعرض المشكلة صراحة و إنما ضمناً - " إن حياة المجتمع المادية هي واقع موضوعي...، أما حياة المجتمع العقلية (CULTURE) أي مجموعة الأفكار الاجتماعية و النظريات و الأديان و نظريات علم الجمال و المذاهب الفلسفية (يعني كل ما يحدد الثقافة) فهي كلها انعكاس هذا الواقع الموضوعي " (34).

أما تعريف الثقافة من منظور الدول العربية و الإسلامية، فيشير له البيان الختامي لندوة " من أجل استراتيجية ثقافية " التي نظمتها المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بالرباط في الثاني و الرابع من شهر أوت 1988. و مما جاء فيه أنه " اعتبار للدور الهام الذي تلعبه الثقافة كعنصر أساسي في التنمية الشاملة للمجتمعات، حيث أنها تعني بالإنسان صانع التنمية و هدفها في نفس الوقت، فبقدر ما ينمو وعي الفرد الثقافي و الفكري بقدر ما يتقدم اقتصاديا و اجتماعيا و يساهم مساهمة فعالة في نمو مجتمعه و تقدمه " (35).

و تعطي المنظمة تعريف الثقافة في مفهومها الجامع و بمدلولها الشامل على أنها الوعاء الحضاري الذي يحفظ للأمة وحدتها و يضمن تماسكها و يكسبها السمات الفكرية المميزة، فهي رمز هويتها، ركيزة وجودها و هي جماع فكرها و خلاصة إبداعها و مستودع عبقريتها و هي مصدر قوتها و منبع تمييزها بين الأمم" (36).

33 (مالك بن نبي، شروط النهضة، ص. 88

34 (مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص. 32

35 (المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي >> البيان الختامي لندوة من أجل استراتيجية ثقافة إسلامية >>، مجلة البيان، (العدد 2 - 3، 1993)، ص. 54 - 55

36 (المصدر نفسه

يضيف البيان " أن أهم عناصر الثقافة العربية الإسلامية اتسامها بالوضوح، التكامل، استمرار العطاء، القدرة على الحركة و التجاوب مع مختلف البيئات و العصور. إذ أنها ثقافة لا تتحرج من الاقتباس من مختلف الثقافات و المعارف شرقية و غربية، قديمة و حديثة. و هي ثقافة تربط بين الماضي و الحاضر، توازن بين الروح و المادة، تنتفع بمختلف المفاهيم الإيجابية البناءة، تستسيغ جميع هذه المفاهيم في بوتقتها و تبلورها في كيانها دون أن تتحول معها أو تفقد ذاتيتها " (37).

يستفيض البيان في التعريف و يجعل الثقافة الإسلامية " كغيرها من الثقافات تنتظم مجموع السمات المميزة للأمة مادية، روحية، فكرية، ثقافية، فنية و وجدانية، تشمل مجموعة المعارف، القيم و الالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها، كما تشمل طرائق التفكير، الإبداع الجمالي، الفني، المعرفي و التقني و سبل السلوك و التصرف و التعبير و طراز الحياة و تطلعات الإنسان للمثل العليا" (38).

الثقافة أيضا، كما يعرفها مالك بن نبي هي " المحيط الفكري و السيكولوجي الذي يكتنف الوجود الإنساني في المجتمع و يزوده بالخبرة المعرفية و السلوكية... التي تشكل طباعه و تصبغ شخصيته بصبغة متميزة و تزوده بنظرية في المعرفة و منهج في السلوك و منهجية في العمل و البناء" (39).

من هنا يمكننا أن نتصور مفهوم الثقافة بمعناها الضيق و يمكننا الحديث عن ثقافة جزائرية مثلا من خلال أهم العناصر المكونة لها كاللغة العربية، العقيدة الإسلامية، العادات و التقاليد الموروثة، المعارف العلمية و مؤسسات التعليم التي تعمل على تجميع هذه المقومات و نقلها إلى الخلف مع الشعور بصورة المحافظة على هذه العناصر و تنميتها عن طريق الإبقاء على أصالتها و تغذيتها دون أن يمس جوهرها أو يشوه معالمها.

37 (المصدر نفسه

38 (المصدر نفسه

39 (الطيب برغوث، موقع المسألة الثقافية من استراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي، (الطبعة الأولى، قسنطينة: دار الينابيع للنشر، 1993)، ص. 14

ويركز مفهوم الثقافة الوطنية في الوثائق الرسمية للجمهورية الجزائرية، و على وجه الخصوص ميثاق الجزائر 1964 على:

- (1) الذات الحضارية في خلودها؛
- (2) اللغة في دوامها وتطورها؛
- (3) الدين بصفته الموحدة؛
- (4) التفاعلات والمواجهات مع الثقافات الأجنبية؛
- (5) اللهجات والثقافة الشعبية في تفاعلها مع الثقافة الوطنية؛
- (6) إرادة الشعب في توطيد وترقية الوحدة الوطنية داخل إطار مخططات التنمية (40)

و في معنى ما كان يردده الرئيس هواري بومدين حول الثقافة الوطنية، أنها أسمى مقوماتنا ومنبع هويتنا ودليل حقنا في الحوار العالمي وقاعدة لشخصيتنا وسلاحا لثوراتنا التحريرية.

إن دمج الدولة للحيز الثقافي الوطني الجزائري يمثل بصفة عامة ميزتين أساسيتين للدولة والنخبة التي تسيروها وهي:

- (1) الاستنساخ المنتظم لايدولوجيتها الثقافية واللغوية من أجل خدمة أهدافها الذاتية الاجتماعية
- (2) التنظيم والتنسيق لنشاطاتها الاقتصادية و الاستجابة لمطالب نموها

(41).

(2) أهمية السياسة الثقافية

تمثل السياسة الثقافية في وقتنا الحاضر مجالا حيويا، يميزها من

40) FLN, rapport sur la politique culturelle, 5eme session du comité central (30 juin - 02 juillet 1981), (Alger: Département Des Publication, 1981)

41) M. DAHMANI, L'Algérie, légitimité historique et continuité politique (Paris: syconore,1979), p.254

جهة، أهمية الدور الذي تؤديه، و من جهة أخرى، تعدد وتعقد الحالات التي تنتج عنها وكذا الآثار الكبيرة التي تخلفها على الفرد والمجتمع. إن رفض النموذج الليبرالي للتنمية في الجزائر، ترجم في المجال الثقافي بعد الاستقلال بتأميم وإنشاء الحيز الثقافي الوطني. لم يكن في نيتنا - يقول الدكتور أحمد الإبراهيمي - هدم المكتسبات الاستعمارية لكن تحويلها وفق معاييرنا، ويضيف، أن كاتبنا من المشرق العربي نجيب بولادي كان ينصحنا بأن نحسن الاستقبال، لكن قبل أن نفعل ذلك لابد أن يكون لدينا مسكنا. هذه إشارة إلى أنه بإمكاننا أن نصبح أغنياء و نخرج من دائرة التخلف بالاحتكاك مع الغير بشرط ألا نجعل ثقافتنا وراء ظهورنا و نقتبس من ثقافة غيرنا. فالشعب الذي يبذل لغته يكون كالشعب الذي يبذل روحه و نظرتة للعالم.

فالفهم الثقافي الأحادي للمسؤولين الجزائريين كان اختيارا أساسيا همهم الوحيد هو تخصيص البلاد بلغة واحدة وثقافة وطنية واحدة (42). هذه الثقافة كما أريد لها لن تكون ترفا فكريا فقط، لكن لتجعل المواطن الجزائري إنسانا واعيا و منتجا في نفس الوقت.

و وفاء لاستراتيجيتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، تبنت السلطة السياسية في الجزائر نظامها التدريجي في تأميم كلّ المراكز التعليمية والجامعية من أجل الحفاظ على الثقافة لأن " المحافظة على ثقافتنا تحمينا - كما قال الرئيس هواري بومدين - من المحاولات التي تجعلنا شعوبا بدون روح و لا تاريخ " (43).

لكن، و على الرغم من هذه المبادرة وجدت هناك محظورات جعلت التغيير في الميدان الثقافي، الذي بدأ منذ أعوام لا يتجرأ على مسها كالبربرية و لهجاتها و اللهجات العربية- فوجدت السلطة نفسها وجها لوجه مع بذور التخلف الثقافي الموروث جراء الانتقال من مرحلة الكبت الثقافي و الفكري خلال الحقبة الاستعمارية، إلى مرحلة الحرية بعد الاستقلال- خوفا من المساس بالوحدة الوطنية.

42) Ibidem, p. 251

43) P. BALTA & C. RULLEAU, la Stratégie de BOUMÉDIENNE. (Paris: BAS, 1978), p. 211

3) الثقافة بين التعميم و النقد

قليلة هي الكتابات والدراسات المتعلقة بمرحلة ما قبل استعمار الجزائر، هذه الندرة مكنت من إخفاء أو تزوير بطريقة أو بأخرى مواصفات وتاريخ الشعب الجزائري لحقبة طويلة من الزمن. لكن في كل الحالات لا يمكننا إخفاء الحقائق إلى الأبد مادام هناك ذاكرة و إرادة وباحثين في هذا المجال، فعامل الوقت من جهة وعامل الذاكرة، بما في ذلك التراث المكتوب الذي يتزايد تراكمه و تماسكه و يحمل في جوانبه ما أبدعته الأمة و الإنسانية على وجه العموم من قيم و عقائد و مذاهب و فنون، من جهة أخرى، لهما الكلمة الأخيرة في إظهارها.

لا سيّما أن جمهور الباحثين في علوم الإنسان قد اتفقوا على أن الحد الفاصل بين البدائية والتحضر لدى أي شعب من الشعوب هو مدى شيوع القراءة و التدوين بين أفرادها، فإذا اقتصر نشاطها الثقافي على الحركة و الرمز (كالطقوس) اعتبرت شعوب بدائية. لكن هذا، لن يتأتى إلا عن طريق تعميم الثقافة بواسطة وسائل التبليغ المسموعة، المكتوبة و المرئية و التي ينبغي أن نجعلها من الأولويات.

في الوقت الذي تدفع فيه المطابع في الدول المتقدمة بعشرات بل بمئات العناوين و مئات الآلاف من النسخ سنويا وتقام أسواق دولية للعرض و التنافس في النشر و التوزيع في مختلف العلوم و الفنون و الآداب و تخصص الإذاعات الأجنبية برامج بلغات متعددة لنشر مواد تحمل في مضمونها في أغلب الأحيان اتجاهات و أفكار، يعجز النشر و التوزيع عندنا عن طبع كتيب ذي صفحات قليلة. و بالتالي كلما انتشر العلم و الثقافة تضاعف الجانب المروى من التراث كما يفعل به حاليا و اهتم الناس بالقراءة و التدوين. و هذا لا يعني أننا سوف نصل إلى نظرة حقيقية للتاريخ، لكننا سنقترب شيئا فشيئا وننزع الستار عنها، نقدمها بعد ذلك للأجيال القادمة كما حدثت، لا كما نريد أن تكون.

بعد أن كُنا ولفترة طويلة أتباع المدارس الغربية التي ترى تاريخ مناطق المغرب العربي وحضارته بمنظارها الخاص حسب مقياس قيمها الذاتية

وفي اتجاه نظرتها التوسعية، حان الوقت للشعوب المغاربية، بعد أن وضعت حدًا للاستعمار و التبعية السياسية أن تتوجه حاليا إلى إعادة كتابة تاريخها الوطني.

لماذا يلح البعض على إخفاء الحقائق؟ هذا ليس مجرد سؤال نابع من أوهام أو إرهابات لملا صفحات الرسالة أو أحكام تغذيها أفكار ايديولوجية حاقدة على جهة من الجهات، بقدر ما هي نابعة من معاناة الطلبة الذين يزاولون دراساتهم ما بعد التدرج في الخارج عموما و الطلبة المغاربة المقيمين في فرنسا خصوصا.

لا يخفى على الجميع وجود مؤسسات و مراكز بفرنسا متخصصة في حفظ أرشيف المستعمرات الفرنسية القديمة و الحديثة كتلك التي توجد بالناحية الجنوبية لفرنسا بإكس أون بروفانس (AIX EN PROVENCE) التي بحوزتها نسبة كبيرة من الأرشيف المدني و العسكري الخاص بالتركيبات البنيوية [العمران، السكان ...] للدول المستعمرة السابقة و مختلف أطوار تاريخها أو تلك التي توجد بضاحية باريس الشرقية و بالضبط المركز العسكري للأرشيف بشاتو دو فانسان " CHATEAU DE VINCENNES " و الذي بحوزته أيضا، على وجه الخصوص مجموعة كبيرة من الوثائق الخاصة بالحركات التحررية في المستعمرات و القوى الفاعلة فيها.

إلا أن من بين الوثائق ما هو سري و غير قابل للإطلاع من طرف البعض، بالرغم من أنها مر عليها فترة زمنية محددة. المتعارف عليه أن بعد خمسين عاما و وفاة الشخصيات الفاعلة في حدث ما، يرفع عنها الطابع السري و تصبح في متناول الجميع*. و هل إعطاء طابع السرية على مثل هذه العلوم أي العلوم الإنسانية شبيهة بتلك التي تعطى للبحوث المتخصصة في عالم التكنولوجيا الدقيقة كالإلكترونيات و صناعة الأسلحة و الإعلام الآلي و غير ذلك من التخصصات التي لا يملك العالم الثالث مفاتيحه و التي أفرزت الهوة الموجودة حاليا بين العالمين؟.

* لكن ما لامسته شخصيا كان غير ذلك، و أنا أطلب وثائق يدور موضوعها حول جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مؤرخة في الثلاثينات، و معنونة في فهرس العناوين المقدم للجمهور بمكتبة مركز شاتو دو فانسان، ففوجئت بعبارة ترددها إحدى عاملات المركز هذه وثائق سرية، و لا بد من احضار رخصة من السلطة العسكرية بعين المكان، فكررت الطلب مرارا و كان الجواب قاطعا بالرغم من أنني كنت مسجلا بجامعة فرنسية، و ما منح لي في المقابل إلا

أم هي قواعد تطبق بين المجتمعات المتقدمة و بعض من تقمص جنسياتها، و تحجب عن البعض الآخر؟ سؤال يبقى مطروحا ما.دامت الإنسانية لم تتخلص من عقدها التكبرية أو الدونية، و حب الذات و الحقد. و للأسف الشديد فإن التاريخ قد أقر هذه العقد، فالجانب العلاقتي للمجموعات الاجتماعية خلال مختلف مراحل التاريخ كان تصارعا في أغلب الأحيان مرتكزا على المصالح المادية أو الروحية مهما كان نوعها.

هل بإمكان الإنسانية أن تتخلى عن هذه الآفات؟ سؤال يبدو ساذجا إذا أخذ بعين الاعتبار طبيعة الإنسان. لكن الإنسان بطبعه المعتد و الأناني يصعب عليه التخلي عنها، وإن تخلى عنها مدة، فتخليه الظرفي هذا يكون عبارة عن فترة استرجاع للأنفاس وتجديد القوى ليس إلا. و إذا قلنا غير ذلك فإننا نريد الرجوع إلى فلسفة المثاليات البعيدة المنال.

إن النقد ظاهرة صحية في المجتمعات الراقية، به تسدد الخطى و تقوم الأعمال و السياسات و يسير صاحبه دائما بخطى ثابتة و أكيدة نحو الهدف. و يمنح المواطن الوثائق من نفسه صاحب القدرة الفكرية و النفسية و الأخلاقية و المنهجية الكفيل بإبصار نواحي القوة و الضعف في حياة الأفراد و حركة المجتمع، مؤسساته، و المساهمة الفاعلة في عمليات المراجعة و التقويم، نقد العجز و الأخطاء المرتكبة بغية معالجة النقائص، أو المناصحة لتصويب الفهم، و تسديد الخطى. لكن وبالمقابل، إذا غيب مفهوم النقد عن المجتمعات بطرق أو بأخرى تعوج الخطى و تنحرف عن مسارها و تعم الفوضى و تكون الكارثة إذا لم تقوم بالنار و الحديد و تدخل هذه المجتمعات قاعات الإنعاش عند ند في غيبوبة

وثائق أقل ما يقال عنها أنها وثائق ذات معلومات غير التي طلبتها، و طلب مني مقابلها أيضا احضار نسخة طبق الأصل للدراسة أو البحث الذي أنا بصدد انجازه ... ! ومن حولي طلبة و باحثين من أعمار و أجناس مختلفة و غير مغربية و لا تنتمي إلى دول العالم الثالث أو المتخلف كما يسمى تزود بكل ما تطلبه. أهي معاملة الكيل بمكيالين تجاه فئة معينة و محددة من الطلبة و الباحثين؟

حضارية يبدو لها الأمر طبيعي و أن كل شيء على ما يرام. هذه الظاهرة ليست
ببعيدة عن المجتمع الجزائري الذي طالما ارهفته الشعارات الخاوية و السياسات
الجوفاء [سياسة ثقافية، سياسة اجتماعية على وجه الخصوص] التي تراكمت منذ
الاستقلال.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث

الأمية

إن الأمية كظاهرة اجتماعية معقدة التركيب، تمتد امتدادا خطيرا توطره الأبعاد المتشابكة لقضايا التنمية والتربية في المجتمعات المختلفة خاصة في بلدان العالم الثالث. حيث تبدو الصورة أكثر تعقيدا مما يفرض على هذه البلدان مهام عسيرة وشائكة في مجالات التحرير السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي و في اللحاق بالركب التقني والعلمي الهائل و الانفجار الثقافي و الحضاري اللذين أصبحا صفتين ملازمتين لهذا العصر، و جزءا لا يتجزأ من سماته(44).

إذا كان الإنسان هو هدف التربية و التنمية و محورها، فإن أميته بشقيها الأبجدي و الحضاري تحول دون بلوغ هذه الغاية. إذ أن العلاقة بين الأمية و التخلف علاقة جذرية تنعكس على عملية بناء الإنسان و تطويره و تؤثر على حركة المجتمع. من هنا لا تعود ظاهرة محو الأمية ظاهرة فردية تكمن في تلقي و استيعاب مهارات الكتابة و القراءة و الحساب (45). هذا لا يعني جعل الأمي متقفا و مبدعا بقدر ما هو تخفيض في نسبة الجهل الموجود (46) لتشمل بعد ذلك كل مظاهر التنمية.

44 (أنظر قمر الدين قرني، << دور تعليم الكبار في تعليم الجماهير من أجل الوحدة العربية >>، بحوث و مناقشات و وقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص. 76

45 (المصدر نفسه، ص. 76

46 (حنفي بن عيسى، من قضايا الثقافة، مجلة المعرفة، (العدد رقم 3، الجزائر: المطبعة العامة، 1963)، ص 25 .

لم تعد مشكلة الأمية في كلّ أبعادها مشكلة تعليمية أو تربوية فحسب، بل هي في الأساس مشكلة حضارية، لذا ينبغي تحرير مفهوم محو الأمية من إطاره الضيق المقصور على تعلم القراءة و الكتابة و الحساب (47)، ليستوعب الأبعاد الحضارية والاجتماعية المنبثقة عنها، بحيث لا يعود اكتساب مهارات القراءة و الكتابة و الحساب غاية في حد ذاته بقدر ما يجب أن يكون وسيلة لبلوغ غايات أهم (48).

إن القاعدة الأساسية في التغيير الثقافي تكمن في محاربة الجهل و الأمية و سدّ كلّ المنابع التي تغذيها بنصيب وافر تمكينا للجهود المبذولة من أن تتفرع لتصفية الرصيد الموجود، ليسهل بعد ذلك محاصرته و تقايس حجمه و القضاء عليه مع مرور السنوات.

فعلى الرغم ممّا تحقق من مبادرات في سبيل تطوير أساليب مواجهة الأمية، إلا أن الجهود المبذولة عجزت عن الوفاء بمتطلبات النجاح لو قيس بمقياس الكم أو مقياس الكيف (49).

فمن حيث الكم تبدوا الجهود المبذولة ضئيلة و قاصرة كما سوف نراه لاحقا، أما من ناحية الكيف فتكفي الإشارة إلى أن النخبة المسيرة في الجزائر لا تزال تنظر إلى محو الأمية بمنظوره التقليدي، تملك مهارات الكتابة و القراءة و الحساب، بغض النظر عن غياب استخدام المنهج العلمي في التخطيط و التنفيذ و المتابعة في أغلب الحالات.

وصلت نسبة الأمية في جزائر ما قبل الثورة و بالأحرى سنة 1954 حسب الإحصائيات الرسمية الفرنسية إلى 94% لدى الرجال و 96% لدى النساء، لفئة الشباب الذين تجاوزت أعمارهم سن الخامسة عشرة (50) مقابل 85% أمي (51) سنة 1962. هذه النسبة شكلت أكبر عائق في وجه القيادة الجزائرية الصاعدة آنذاك في انطلاقها الحضارية. لكن لا يعني أنها بقيت مكتوفة الأيدي، بل اتخذت

(47) قمر الدين قرنيح، المصدر نفسه، ص. 78.

(48) المصدر نفسه، ص. 78.

(49) المصدر نفسه، ص. 77.

50) Brahim Brahimi, le Pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie, (Paris; l' Harmattan, 1989), p. 4

51) C. Souriau, Op. Cit, p. 365

الإجراءات التي رأتها مناسبة بإيجابيتها وسلبياتها، علما بأنه لا توجد حلولا خارقة لمثل هذه الإشكاليات.

بعد الاستقلال مباشرة، سطر المسؤولون الجزائريون هدف محو الأمية حاضرا و مستقبلا و كيفية التصدي لهذه الظاهرة بإدراج هذا الأخير ضمن توصيات برنامج طرابلس، داعين فيه إلى ألفية مجموع السكان في أقرب الآجال حتى يتمكنوا من التأقلم مع المحيط المحلي.

(1) شهادات

للتمييز بين مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر و ما بعدها، لابد من الرجوع قليلا إلى الوراء. بالاستناد إلى شهادات حول المستوى الثقافي في الجزائر، نجد أن حظ الشعب من الثقافة معتبر مقارنة مع دول أخرى تدعي الريادة في مطلع القرن التاسع عشر و ذلك للميراث الكبير المقتبس من تراكمات عصر النهضة، نهضة الحضارة العربية الإسلامية الذي ورثه أسلافنا و الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال إقصاء دوره و فاعليته في تنمية التراث العالمي. هذه الشهادات التي سوف نذكرها على سبيل المثال لا الحصر، ذكرها د. أحمد طالب إبراهيمي في كتابه " من إزالة الاستعمار إلى الثورة الثقافية " حيث يقول أنها جاءتنا على السنة فرنسيين عايشوا تلك المرحلة:

فالشهادة الأولى يشير صاحبها إلى أن " الأمية غير موجودة بالجزائر و الثانية يعتبر صاحبها أن سكان الجزائر كانوا بدون شك متقنين على حد سوى مع معاصرهم الفرنسيين " أما الثالثة فيشير صاحبها إلى أنه في سنة 1830 كان عدد السكان الأميين في الجزائر أقل من نظيره في فرنسا " (52). من جهة أخرى يذكر مصطفى الأشرف في كتابه: الجزائر: الأمة و المجتمع، بعض الأمثلة تسير على نفس المنوال منها ما صرح بها الجنرال فالازي، مقرر لجنة افريقيا، أمام مجلس النواب في الجلسة المنعقدة بتاريخ 20 جانفي 1834: " إن جميع العرب تقريبا يعرفون القراءة و الكتابة و يوجد في كل بلدة مدرستان" (53) و ذكر أن أحد

52) Ahmed. Taleb. IBRAHIMI, Op, cit, p.44

53) مصطفى الأشرف، المصدر نفسه، ص. 241

الموظفين الفرنسيين الكبار، و هو أوجين فورميستر (EUGENE FOURMESTRAU) كتب يقول: " لقد فرطنا في تعليم الأهالي حتى نزل إلى مستوى هو أدنى مما كان عليه قبيل الاحتلال (54). أما مارسيل ايمريت (MARCEL EMERIT) فإنه يقول: " كان العربي في 1830 يعرف القراءة و الكتابة و لكنه أصبح يتخبط في ظلمات الجهل عندما مضى نصف قرن على الاحتلال " (55).

(2) تسلسل الأحداث

وضعت السلطات الجزائرية سنة 1963 حيز التطبيق خطتين متكاملتين ومتلازمتين للنقل من حدة الأمية المنتشرة في أوساط الشعب، وتتألف هاتان الخطتان فيما يلي:

- (1) الأولى، تمحورت حول كيفية القضاء على الأمية في ظرف محدد من الزمن؛
- (2) الثانية، كانت ترمي إلى تعريب كل الكوادر الإدارية في ظرف زمني مماثل (56).

من الوهلة الأولى، يتبين لنا من هاتان الخطتان أن المسؤولين السياسيين حاولوا معالجة إشكالية الأمية بالتركيز على عنصر الزمن و العنصر البشري المتمثل على وجه الخصوص في الكوادر، لسد الثغرات الناجمة عن رحيل الكوادر الفرنسية من الجزائر.

إذا تمعنا قليلا، نجد أن الخطة الأولى تعطي الصفة الشمولية في كيفية المعالجة آخذة بعين الاعتبار البعد الزمني. أما الثانية، فإضافة إلى البعد الزمني، ترمي على وجه الخصوص إلى تعريب شريحة معينة من المجتمع، كانت تحمل على عاتقها مسؤولية تسيير مؤسسات الدولة لا سيما أنها سوف تشرف

(54) المصدر نفسه، ص . 414

(55) المصدر نفسه، ص . 414

(56) حنفي بن عيسى، المصدر نفسه، ص 25.

بنفسها بعد ذلك على مسايرة و متابعة هدف الخطة الأولى، و على حمل مشعل التعريب لاحقا.

لكن من جهة أخرى، يتساءل المرء، عن مدى استعداد السلطات لمثل هذه التجارب؟ و هل كانت بحوزة الجزائر معاهد و مراكز و مؤسسات متخصصة تشرف على اعداد برامج علمية خاصة بذلك؟. أم هي قرارات سياسية ارتجالية، أو سياسات تابعة لمثيلاتها هنا و هناك، في دول المغرب و المشرق العربيين؟

الحكم على مثل هذه التجارب يدفعنا إلى القول أن مضمون الخطتان و شكلهما يوحي بأنهما عبارة عن ردّ فعل و رسالة في نفس الوقت. ردّ فعل لهؤلاء الذين ما زالوا يرددون بأن الجزائر فرنسية و رسالة لطمأنة قادة و شعوب الوطن العربي و الإسلامي من أن الجزائر و شعبها أوفياء بانتمائهم الحضاري. كما نستطيع القول بأنها تجربة سابقة لأوانها و متسرعة نظرا للفترة الزمنية التي ظهرت فيها.

إذا قمنا بإحصاء عدد حملات محو الأمية ما بين سنة 1962 و سنة 1966، نجد رصيد هذه المرحلة منها ضئيلا جدا، وهو يتمثل في حملة واحدة فقط، هي حملة سنة 1963. و يتبين لنا من هذا أن السلطات السياسية في تلك المرحلة كانت لها مشاكل أخرى كثيرة و متشعبة في مجالات عدّة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، حالت دون اعطاء القدر الكافي من الاهتمام لإعادة الاعتبار لما كان عليه المواطن الجزائري.

بالرغم من ضخامة المسؤولية التي أسندت إلى قيادة البلاد، بادرت هذه الاخيرة متحدية بذلك قلة الكوادر و الإمكانيات، و أنشأت المركز الوطني لمحو الأمية سنة 1964. حيث ساهم هذا الأخير في إعداد برامج و خطط للتصدي للعدد الهائل من الأميين. و كان يقدر متوسط ميزانيته السنوية آنذاك التي تمنحها له وزارة التربية الوطنية خلال السنوات الأولى من إنشائه، أي سنة 1966، ب 2.29 مليون دينار جزائري (57) من مجموع 630 مليون دينار الذي يمثل ميزانية وزارة

التربية في تلك الفترة، بمعنى ما يعادل 0.36 % من ميزانية الوزارة. و تعتبر هذه القيمة ضئيلة جدا مقارنة بالمبلغ الإجمالي للميزانية.

في إطار استراتيجية محو الأمية دائما اندرجت عملية أخرى ضبطت في بداية السبعينات و بصفة دقيقة سنة 1970 من طرف المركز الوطني لمحو الأمية بالتعاون مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة و اليونسكو (58) للقضاء على الأمية في أوساط العمال على مدى أربع سنوات. و بالموازاة اتخذ المركز و على انفراد إجراءات مخطتلفا في أهدافه و مماثلا في الحقبة الزمنية شعاره في ذلك " مليون عامل في جميع المجالات " خاص بالإداريين و المواطنين في نفس الوقت.

لكن، قبل هذا و ذلك و لمعرفة ما مدى نجاح أو فشل مثل هذه الإجراءات، لابد من دراسة مقارنة ببعض الدول المجاورة بالرجوع إلى عوامل متعددة منها: النمو السكاني، المساحة و التوزيع الجغرافي للسكان.

بناء على المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول المذكور اذناه، يلاحظ تطورا في زيادة السكان دول المغرب العربي، حيث وصل سنة 1981 زهاء 52.5 مليون نسمة، و سيصل حسب نفس المصدر سنة 1988 قرابة 61.7 مليون نسمة، و سيقارب في الربع الأول للقرن الواحد و العشرين 132 مليون نسمة.

للعلم أن غالبية سكان هذه المناطق تنتشر في الجهات المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي نظرا لما يكتسبه البحر من أهمية في التركيبة البنوية [اجتماعية، اقتصادية، ثقافية...] لشعوب المنطقة. فنجد على سبيل المثال أن المجالات التي تزيد فيها الكثافة السكانية على 600 نسمة في الكيلومتر مربع هي التي تشرف عليها العواصم و بعض المدن الساحلية (59) [طرابلس، تونس، سوسة، الجزائر، عنابة، وهران، الرباط، الدار البيضاء، نواكشوط...]،

58) M DAHMANI. Op. Cit, p. 260

59) محمد الأسعد، << السكان و التنمية المستدامة في بلدان اتحاد المغرب العربي >>، مجلة المستقبل العربي (العدد 155، بيروت: السنة الرابعة، 1992) ص 07

جدول رقم (1)

تطور حجم السكان (بالملايين) بأقطار المغرب العربي

السنوات	1981	1988	2000	2025	القطر
					تونس
الجزائر	19,3	23,8	33	52	
ليبيا	3,1	3,2	6	14	
المغرب	21,8	24	32	47	
موريتانيا	1,7	1,9	3	5	
المجموع	52,5	61,7	84	132	

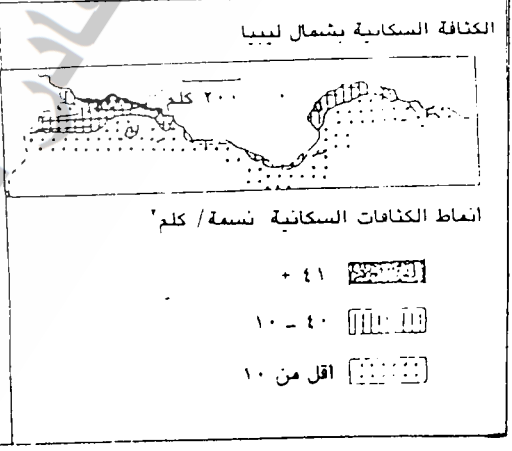
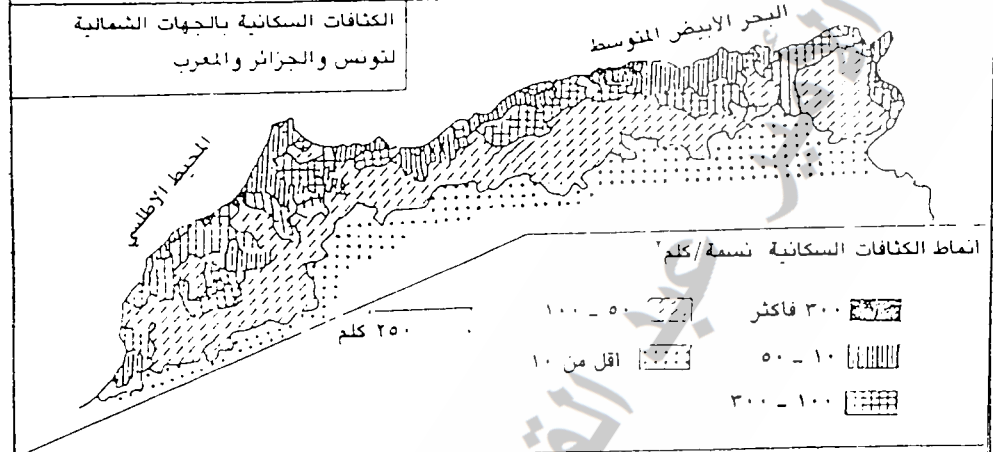
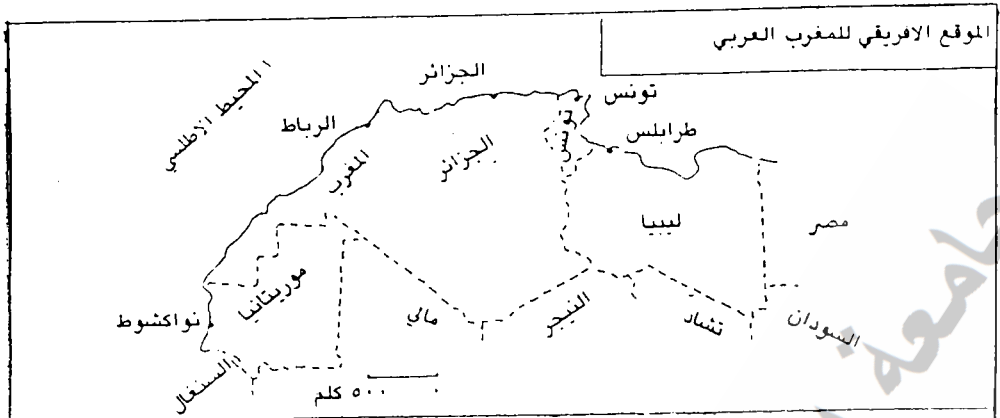
المصدر: البنك العالمي 1990

أما التي يتراوح فيها معدل الكثافة السكانية من 50 إلى 100 نسمة في الكيلومتر مربع (60) تميزها المناطق الزراعية المتواجدة في الداخل. المجال الثالث تقل الكثافة السكانية به عن 50 نسمة في الكيلومتر المربع (61) لوعرة التضاريس و قساوة البيئة فيه، أما المجال الذي تقل فيه الكثافة السكانية عن 10 نسمة في الكيلومتر مربع (62) يمثل المناطق الصحراوية باستثناء الواحات. و من خصوصيات مجتمعات دول المغرب العربي، أنها نزحت بعد الحصول على استقلالها من الأرياف و هي مناطق أصلية للأغلبية الساحقة لشعوبها، إلى المدن بطرق تلقائية أو مخططة جعلها تكتظ سنة بعد سنة مقارنة بالريف بحثا عن التمدن و الرفاهية تاركة وراءها

60 (المصدر نفسه، ص. 107

61 (المصدر نفسه، ص. 107

62 (المصدر نفسه، ص. 107



جامعة
الإسلامية

جدول رقم (2)

السكان / المساحة / والكثافة السكانية بأقطار المغرب العربي

الدول	السكان / بالآلاف	المساحة (كلم ²)	الكثافة (السكان / كلم ²)	نسبة التزايد السنوية 1975 ** 1979
الجزائر	18.375	2.381.741	08	3,4
المغرب	19.470	444.550	44	3,0
تونس	6.201	163.610	38	3,4
ليبيا	2.856	1.759.540	02	-
موريطانيا	1.588	1.030.700	02	2,8
المجموع	48.490	5.780.141	.	-

مصدر: دليل الإحصاء للأمم المتحدة 1979 ** 1980

ثغرات لم يحسب لها حساب أثر سلبي على التوازن و التوزيع البشري على مستوى المساحات الشاسعة لبعض الدول [كالجائر ب 2,38 مليون كيلومتر مربع، ليبيا ب 1,75 مليون كيلومتر مربع و موريتانيا ب 1,03 مليون متر مربع] و على اقتصادياتها التابعة التي لم تمكنها من الوصول إلى اكتفاء ذات في المجال الزراعي.

تقف الجزائر و تونس في مقدمة دول المغرب العربي التي بحوزتها أكبر نسبة سنوية للتزايد خلال السنوات الأخيرة. لقد وصلت هذه النسبة إلى ما يقارب 3,4 % لكل منهما مقابل 3,0 % في المغرب و 2,8 % في موريتانيا، ما بين 1975 و 1979.

يمكن تقسيم مراحل النمو السكاني في الجزائر إلى ثلاثة مراحل. امتدت المرحلة الأولى من سنة 1962 إلى غاية 1966، انتقل فيها عدد السكان من 9 ملايين نسمة إلى 12 مليون نسمة، بزيادة 3 ملايين خلال أربع سنوات و نعتبر حركة الزيادة فيها متسارعة.

المرحلة الثانية، زاد عدد السكان فيها من 12 إلى ما يقارب 18 مليون نسمة خلال فترة [66 - 1977]، أي تضاعفت الزيادة فيها ب 6 ملايين نسمة خلال إحدى عشرة سنة، ونعتبر حركة الزيادة فيها شبه منتظمة إذا ما قورنت بالأولى.

أما المرحلة الأخيرة، فهي التي ارتفعت فيها الزيادة من 18 إلى 20 مليون نسمة خلال فترة [77 - 1982] أي بزيادة 2 مليون نسمة خلال خمس سنوات، و نعتبر حركتها حركة متباطئة مقارنة بالأولى و الثانية.

ما يمكن استخلاصه بشأن هذا النمو و إذا ما أسقطت هذه النسب على دورة النمو السكاني، نجد أن المرحلة الأولى تندرج ضمن النظام الديمغرافي التقليدي الذي تميزه الزيادة المتسارعة في الولادات و العالية في الوفيات. أما المرحلة الثانية فتدرج ضمن النظام الديمغرافي الانتقالي، بولادات منتظمة و وفيات ضعيفة، سببها اختفاء بعض الأوبئة و تحسين ظروف المعيشة للمواطن مع توفير و لو بنسب متفاوتة للمراكز الصحية و التركيز على التوعية الصحية في المدن و الأرياف. و أخيراً، المرحلة الثالثة، تنتقل الزيادة فيها إلى الثلث و نجعلها تنطبق على النظام الديمغرافي الحديث الذي تتقلص فيه الولادات و الوفيات معا.

جدول رقم (3)

الخصائص الديموغرافية بأقطار المغرب العربي

النسب لكل 1000 نسمة

النمو السكاني		الوفيات		الولادات		الخصائص الديموغرافية الأقطار
1988	1965	1988	1965	1988	1965	
24	28	7	16	31	44	تونس
29	32	8	18	37	50	الجزائر
35	32	9	17	44	49	ليبيا
26	31	9	18	35	49	المغرب
29	21	19	26	48	47	موريطانيا
28.6	28.8	10.4	19	39	47.8	المتوسط

المصدر : البنك العالمي 1990

الجدول رقم (4)

تطور السكان الأميين الذين تفوق أعمارهم الخامسة عشرة
و النسبة المئوية للأميين حسب الجنس .

النسبة المئوية حسب الجنسين			السكان الأميين			السنة
الإناث %	الذكور %	المجموع %	الإناث 6 ₁₀	الذكور 6 ₁₀	المجموع 6 ₁₀	
87,4	58,2	73,6	2,92	1,73	4,65	1971
68,3	42,7	55,3	3,58	2,29	5,88	1982

المصدر: اليونسكو / دليل الإحصاء (1987).

الجدول رقم (5)

السكان الأميون الذين تفوق أعمارهم العشر سنوات

السنة	نسبة الأمية	عدد الأميين 6 ₁₀	مجموع السكان 6 ₁₀
1962	% 85	5,60	9
1966	% 75	5,88	12
1977	% 57.2	6,21	18
1982	% 47.2	6,34	20

المصدر نفسه ...

الجدول رقم (6)

نسبة الأمية عند السكان الذين تفوق أعمارهم العشر سنوات

السنة	1962	1966	1971	1976	1981	1985
النسبة	% 85	% 75	% 67	% 56	% 48	% 44,3

المصدر نفسه ...

لقد ارتفع عدد الأميين في الوطن العربي من حوالي 43 مليون أمي عام 1960 إلى حوالي 50 مليون عام 1970، ثم إلى قرابة 55 مليون أمي عام 1976. لكن نصيب الجزائر من الأميين كان كبيرا مقارنة بعدد السكان، فإذا أخذنا مثلا الفترة الزمنية الممتدة ما بين [62 - 1982]، لوجدنا عدد الأميين في تزايد مستمر كما تبينه الجداول، حيث ينتقل العدد من 5,60 مليون إلى 6,34 مليون أمي خلال عشرين سنة، أي بزيادة 740000 أمي خلال نفس المدة. و لتفحص بالتفصيل مراحل هذه الفترة.

— من [62 - 1966]، انتقل عدد الأميين من 5,60 مليون إلى 5,88 مليون أمي، أي بزيادة قدرها 280000 أمي خلال أربع سنوات و بمتوسط 70000 أمي في السنة.

— من [66 - 1977]، ارتفع عدد الأميين من 5,88 مليون إلى 6,21 مليون أمي، أي بزيادة قدرها 330000 أمي خلال إحدى عشرة سنة و بمتوسط 47000 أمي في السنة.

— من [77 - 1982]، زاد عدد الأميين من 6,21 مليون إلى 6,34 مليون أمي، أي بزيادة قدرها 130000 أمي خلال خمس سنوات و متوسط 26000 أمي في السنة.

و إذا تتبعنا متوسط الزيادة السنوية نجد أن هذا الأخير تقلصت زيادته خلال المراحل الثلاث المذكورة. فبعدما كان 70000 أمي / السنة في المرحلة الأولى، انخفضت لتصل 47000 أمي / السنة في المرحلة الثانية، ثم عرفت تقلصا آخر انخفضت بموجبه بعد ذلك لتصل 26000 أمي / السنة.

أما حسب الجنسين، فنجد الزيادة عند الذكور أقل مما هي عليه عند الإناث. ففي الفترة الممتدة ما بين [71 - 1982] انتقل عدد الأميين عند الذكور من 1,73 مليون إلى 2,29 مليون أمي مقابل 2,92 مليون إلى 3,58 مليون عند الإناث، أي بزيادة 560000 أمي مقابل 660000 أمي خلال إحدى عشرة سنة و متوسط الزيادة السنوي قارب 50900 أمي / السنة مقابل 60000 أمي / السنة من جهة.

من جهة أخرى و في تحليل لنسبة الأمية عند الذكور في فترة [66 - 1971]، نجد أن هذه الأخيرة في انخفاض مستمر ميزها النمو الديمغرافي السريع

الذي عرفته الجزائر آنذاك. انتقلت على إثره من 63 % إلى 58,2 %، أي ما يعادل 4,8 % خلال خمس سنوات و بمتوسط 0,96 % سنويا. في فترة [71 - 1982]، انتقلت نسبة الأمية فيها من 58,2 % إلى 42,7 %، أي ما يعادل 15,5 % ، بمتوسط 1,40 % سنويا.

أما عند الإناث، وعلى عكس ذلك، فقد ارتفعت في الفترة الأولى من 84 % إلى 87,4 %، أي ما يعادل 3,4 % خلال الخمس سنوات و بمتوسط 0,68 % سنويا. كما انخفضت خلال الفترة الثانية من 87,4 % إلى 68,3 %، أي ما يعادل 19,1 %، بمتوسط 1,73 % كما هو مذكور في الجداول السالفة الذكر.

ملاحظة

لم تكن تسمح بعض تقاليد العائلات الجزائرية و خاصة منها عائلات الريف، بإعطاء الفرصة لبنايتها للالتحاق بالمؤسسات التعليمية، حيث زادت حدتها في العشرية الأولى التي تلت الاستقلال، و بدأت بالنقصان التدريجي في العشرية الثانية و الثالثة. الشيء الذي ميز الارتفاع و الانخفاض في الفترتين المذكورتين.

من هنا نشير إلى أن التحسن المتحصل عليه لم يكن عفويا، بل ناتج عن مجهودات و مبادرات كما ذكرنا سلفا. و كل ما يمكن قوله عنها أنها أثرت بالإيجاب على عدد الأميين. فإضافة إلى حملات محو الأمية نذكر على وجه الخصوص:

- فتح مجال التعليم لكافة أبناء الشعب او بما يسمى بديموقراطية التعليم و مجانيته؛
- إنشاء القرى الاشتراكية بجميع ملحقاتها، ساعدت على فك العزلة على أبناء الريف.

عموما، انخفضت نسبة الأمية في الوطن العربي بين عام 1960 و 1970 من 81,1 % إلى 73 % ، ثم وصلت إلى 68 % عام 1976 (63). و مقارنة ببعض الدول

63 (مسارع الراوي، << تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية >>، بحوث و مناقشات و وقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول دور التعليم في الوحدة العربية (انطبعة الأولى، بيروت: 1983)، ص 53

جدول رقم (٧)

نسبة الأمية في البلدان العربية
في الأعوام 1986، 1973، 1978، 1985

نسبة الأمية (%)				البلد
1985	1978	1973	1968	
21.20	24.90	34.60	45.60	الأردن
22.90	31.03	48.75	66.50	الإمارات العربية المتحدة
31.00	36.06	48.16	65.00	البحرين
40.50	48.90	58.90	68.90	تونس
50.10	68.30	73.30	78.30	الجزائر
47.90	57.92	69.77	81.17	السعودية
42.00	48.20	62.00	85.50	السودان
32.20	44.30	50.05	55.80	سوريا
33.20	39.50	75.00	74.50	الصومال
41.30	47.20	61.20	75.20	العراق
32.00	34.50	52.64	71.00	الكويت
39.20	38.00	52.00	66.00	ليبيا
43.00	52.50	59.10	65.70	مصر
48.60	52.80	66.30	80.20	اليمن الديمقراطية
58.00	77.60	84.00	92.00	اليمن العربية
42.00	46.90	58.52	70.76	المتوسط

المصدر: مركز دراسات الوحدة العربية، إستراتيجية تطوير العلوم و الثقافة في الوطن العربي، تقرير العام و الإستراتيجيات الفرعية، الطبعة الأولى، بيروت، 1989.

العربية، عرفت هذه الأخيرة تراجعاً نسبياً تكاد تكون درجته متقاربة في مختلف الأقطار العربية رغم خصوصيات كل واحد منها، طبيعة الإستعمار الذي مورس عليها أو الفترات الزمنية لمراحل استقلالها و الإمكانيات المصخرة لديها لمعالجة مثل هذه الظاهرة.

للإشارة، إن أغلب السياسات و الطرق المنتهجة في مكافحة ظاهرة الأمية في الوطن العربي، مشرقه و مغربه، يميزها التشابه و التطابق، نظراً للاحتكاك الكبير و تبادل الخبرات و التجارب التي طبعت علاقات الأنظمة العربية الساعية إلى توحيد المساعي و الجهود و الرؤى لإكمال بناء صرح الوحدة العربية، التي تطمح إليها شعوبها في العقود الماضية. و لمزيد من التوضيح نذكر ما يلي:

1 — انخفضت نسبة الأمية في الجزائر عند الفئة التي تفوق أعمارها العشر السنوات ما بين عام [62 - 1966] من 85 إلى 75 % . من جهة أخرى، و بأخذ بعين الاعتبار لفارق الفترة الزمنية و الخصوصيات المذكورة، انخفضت في كل من تونس و مصر و العراق في الفترة ما بين [68 - 1973] ب 10 % و 6.60 % و 14 % على التوالي. بالنسبة لتونس، تقلصت من 68.90 % إلى 58.90 % أما لمصر فقد انتقلت من 70.70 % إلى 59.10 %، وأخيراً العراق من 20 % إلى 61.20 %.

2 — كاد أن يتضاعف انخفاض النسبة في الجزائر خلال فترة [66 - 1977]، حيث انتقلت من 75 % إلى 57.2 %، أي ما يعادل 8.17 في حين انخفضت في تونس بنفس النسبة أي 10 % خلال فترة [73 - 1978]، و كذلك الحال بالنسبة لمصر التي انخفضت فيها ب 7.60 %، و أخيراً العراق ب 14 % [انظر الجدول].

3 — أخيراً، تقلصت مرة ثانية نسبة الأمية في الجزائر ب 10 % خلال فترة [77 - 1982]، مقابل 8.40 % و 8.50 % لكل لتونس و مصر على التوالي، و 6.80 % في العراق خلال فترة [78 - 1985].

في هذا السياق، و بعد سرد لهذه النسب، يمكن إدراج الملاحظات

التالية:

1 - للعلم أن مصر و العراق قطعتا اشواطاً كبيرة في مكافحة ظاهرة الأمية و لهما تجربة طويلة مقارنة بالجزائر و تونس الحديثي العهد بالاستقلال.

2 - وجود مجتمعات علمية عريقة تعمل على نشر الوعي و مجابهة الأمية، في كل من مصر و العراق و حديثة بالنسبة لتونس و معدومة في الجزائر.

خلاصة القول و استنتاجاً لما طرح فإن سبب ارتفاع عدد الأميين كما يبدو للوهلة الأولى، راجع إلى النمو الديموغرافي الهائل الذي عرفته البلاد بعد الاستقلال و إلى عدم تمكن السلطات من وضع حدّ نهائي للأمية رغم كل الكلام الذي قيل و الإمكانيات التي صخرت من أجل ذلك.

فأين يكمن الخلل يا ترى، أفي الرجال أم في الخطط أم في الآتيين معا؟ فالمستقبل وحده كفيل بكشف ذلك و توضيحه. لكن الشيء المؤكد و لا مجال للشك فيه، هو أن الحماسة و العاطفة التي استولت على عقول الذين أرادوا القضاء على الأمية، دون أن يوفرُوا الشروط الكافية و البيئة اللازمة لصدّها حالت دون ذلك. و لولا تجارب دول المشرق المستوحاة منها التجربة الجزائرية لتضاعفت الأرقام.

مراجع الفصل الأول

مراجع باللغة العربية

- 1— الأسعد، محمد. السكان و التنمية المستديمة في بلدان اتحاد المغرب العربي. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 155، 1992، ص 99— 119
- 2 — الأشرف، مصطفى. الجزائر: الأمة و المجتمع. ترجمة من الفرنسية د. حنفي بن عيسى، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، 468. ص
- 3 — يرغوت، الطيب. موقع المسألة الحضارية من استراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الينابيع للنشر و الإعلام، 1993، 32 ص
- 4 — بن عيسى، حنفي. من قضايا الثقافة، وزارة الأوقاف، المعرفة، رقم 3، الجزائر: المطبعة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني، 1963، 25/23
- 5 — بن نبي، مالك. مشكلة الثقافة. ترجمة عبد الصابور شاهين، الجزائر: طبع بإذن من دار الفكر بدمشق بالتعاون مع الملكية للإعلام و النشر و التوزيع، 1992، 152 ص
- 6 — بن نبي، مالك. شروط النهضة. ترجمة عمر كامل مسقاوي و عبد الصابور شاهين، الطبعة الرابعة، الجزائر: طبع بإذن من دار الفكر بدمشق بالتعاون مع الملكية للإعلام و النشر و التوزيع، 1987، 176 ص
- 7 — بن نعمان، أحمد. الحصانة الدينية للشخصية الجزائرية. وزارة الشؤون الدينية، مجلة الأصالة، الجزائر: العدد رقم 85/ 86، 1980، ص 73— 84
- 8 — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، برنامج طرابلس
- 9 — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر 1964
- 10 — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، دستور 1976
- 11 — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986
- 12 — سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري 16 — 20 م، الجزائر: الجزء الأول، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981، 599 ص

13 — سعد الله، أبو القاسم. الحركة الوطنية الجزائرية. الجزء الثاني 1900 — 1930، الطبعة الثالثة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1983، 524 ص

14 — قرنبيق، قمر الدين. دور تعليم الكبار في تعليم الجماهير من أجل الوحدة العربية ، بحوث ومناقشات و وقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول دور التعليم في الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 75 — 97

15 — المنجي الصيادي، محمد. التعريب في الوطن العربي ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982 ، ص 29 — 44

16 — المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، البيان الختامي لندوة من أجل استراتيجية ثقافية اسلامية ، مجلة البيان، العدد الثاني و الثالث، 1993، 4 ص

17 — الراوي، مسارع. تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية ، بحوث و وقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول دور التعليم في الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، 43 — 60

مراجع باللغة الفرنسية

- 1 - Balta. paul & Rulleau. Claudine, la Stratégie de Boumedienne. Paris: bibliothèque Arabe Sindbad, 1978
- 2 - Dahmani. Mohamed, l'Algérie, légitimité historique et continuité politique. Paris: syconore, 1979
- 3 - Ibrahimi. Ahmed Taleb, de la Décolonisation à la révolution culturelle 1962 - 1972, Alger: sned, 1972
- 4 - Front de libération national, comité central, commission de l'information de la culture et de la formation, la Culture à travers les textes fondamentaux du parti du front de libération national, Alger: Harriched, 1981
- 5 - F.L.N, Dossiers documentaire, Rapport sur la politique culturelle, 5ème session du comité central 30 juin 1981- 02 juillet 1981. Alger: Département. Des .Publication, 1981
- 6 - Moatassimé. A, Pluralisme et éducation au Maghreb. Revue Perspectives, vol XXII n° 2. 1992, P. 197 - 210
- 7 - République Algérienne Démocratique et Populaire, Journal Officiel de la République Algérienne, n° 3, du 11 janvier 1966
- 8 - Service Historique de l'Armée de Terre (S.H.A.T) Française (Chateau de Vincennes): 1H1724:1: Gouvernement Général d'Algérie, Oulémas réformistes d'Algérie, carte des établissements scolaires (1938- 1960), liste des médersas réformistes, statistique du 31 octobre 1952
- 9 - Service Historique de l'Armée de Terre (S.H.A.T) Française (chateau de Vincennes): 1H1724: 1: 1 G.G.A, service régional, affaires militaires musulmanes, Oulémas réformistes d'Algérie, l'enseignement libre musulman, n° 171, AMM/SC, Alger, 08 novembre 1952
- 10 - Souriau. Christiane. la Politique de l'Arabisation . Annuaire de l'Afrique du nord, année 1975, , Paris: CNRS, 1976, P. (368 - 399)
- 11 - Soustel. Jacques, l'Espérance trahie (1958 - 1961). Paris: Alma, 1962, 328P

الفصل الثاني

التوجهات العامة للسياسة الثقافية للجزائر

المبحث الأول

الثقافة الجزائرية ؛ الإمتداد و المكونات

قبل أن نتطرق إلى جذور الثقافة الجزائرية و إبراز مكوناتها، لابد من الوقوف عند المحضر المقدم في مطلع الثمانينات من طرف أعضاء اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال الدورة الخامسة للجنة المركزية للحزب، الذي يصور واقع الثقافة الجزائرية النظري.

1) الأمر الواقع

حسب ما جاء في تقرير اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، أنه "لابد من أن نعترف أن إشكالية المسائل الثقافية التي تطرقت إليها النصوص الرسمية للدولة الجزائرية كانت محدودة في جوانبها النظرية وتوجهاتها العامة، إذ أنها في مجموعها لا تمثل خطة واضحة المعالم" (64). و يرجع ذلك كما يشير المحضر إلى أن السلطة الحاكمة في البلاد مباشرة بعد الاستقلال، لم يكن في مقدورها إعطاء تصور واضح لبرنامج ثقافي شامل بسبب الأمية المنتشرة على مستوى أغلبية فئات الشعب الجزائري و غياب الشروط اللازمة و الكافية لإنشاء حياة ثقافية خطط لها مسبقا" (65).

64) FLN, Rapport sur la politique culturelle, Op.cit,p.27

65) Idem, p. 27

كما أن الاهتمام بالمسائل السياسية ذات الطابع الثقافي لم يكن أمرا سهلا بسبب الحالة المأسوية التي كانت عليها الجزائر. و يضيف المحاضر " في الوقت نفسه أنه لاشك أن انعدام الوضوح بالنسبة لبعض المفاهيم، أدى إلى الالتباس و الخلط في تعريف أولويات التنمية" (66).

إن هذا المحاضر الذي قدّم خلال الدورة الخامسة للجنة المركزية للحزب سنة 1981 ليشد نظر القارئ، إذا علمنا أن موقعه كانوا ينتمون إلى نفس التشكيلة السياسية و بحوزتهم عشرون سنة من الممارسة السياسية و المشاركة عن قريب أو بعيد في اتخاذ القرارات.

فهل تعتبر هذه الحجة انتقادا للمرحلة السابقة ؟ أم أن هذه الجهات تسعى في المقابل إلى رفع الالتباس عن السياسات السابقة و جعل السياسات الجديدة للسلطة الجديدة أكثر واقعية. أم أنها تحاول إزالة أثر السلطة التي حكمت أنفا و أن تعطي الشرعية للسلطة الجديدة ؟

(2) المؤتمر الإسلامي للقدس

عموما، لا تعطي بعض الأوساط مهما كانت توجهاتها أهمية كبيرة لاجتماع كان بمثابة اللبنة الأولى لانطلاق الحركة العربية الموحدة سنة 1931 بمدينة القدس (67) و هذا باعتراف السلطة العسكرية الفرنسية آنذاك.

لقد انعقد هذا المؤتمر حسب المصدر* بمشاركة شخصيات من مختلف الحركات العربية و الإسلامية من أجل إنعاش و بعث جديد لمبادئ الإسلام و اللغة العربية بعد انهيار الأمبراطورية العثمانية سنة 1924.

66) Idem, p. 27

67) SHAT, 1H1724:1:3: Le Congrès Musulman de Jérusalem 1931

* الوثيقة عثرنا عليها بالمصلحة التاريخية للقوات البرية الفرنسية قسم الأرشيف بشاتو دو فانسان تحت رقم 1 H 1724:1:3 تابعة لأجهزة المخابرات العسكرية الاستعمارية تنص على أهمية مؤتمر القدس و توجيهاته و تعليماته.

من بين المشاركين في مؤتمر القدس، نجد المسؤول الأول لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين الإمام عبد الحميد بن باديس الذي يقول عن الجزائر الفرنسية في ذلك الوقت "بحثنا في التاريخ و الحاضر، و تأكدنا بأن الأمة الجزائرية المسلمة قد تشكلت كما تشكلت كل الأمم الموجودة على الكرة الأرضية، هذه الأمة لها تاريخ مشرق بالأعمال الباهرة، لها وحدة دينية و لغوية، لها ثقافة، عادات و ميزات سيئة أو حميدة كسائر الأمم، لنقول فيما بعد أن الأمة الجزائرية المسلمة ليست فرنسا و لن تكون فرنسا و لا تريد أن تكون فرنسا، وهي مستحيل أن تكون فرنسا، و لو أرادت فرنسا تجنيسها" (68).

إن توجيهات و تعليمات الحركة الإصلاحية في الجزائر ما هي إلا قرارات المؤتمر الإسلامي لمدينة القدس التي تدعو إلى:

- (1) تعزيز الدعاية للإسلام و اللغة العربية؛
- (2) تعزيز التعليم باللغة العربية: دفع الحكومات إلى تعليم الدين الإسلامي و الثقافة العربية الإسلامية؛
- (3) الانتقال إلى تعميم استعمال اللغة العربية (69)

يعتبر العمل على تحقيق الاستقلال الشامل على المستويات السياسية، الاقتصادية و الثقافية ضروري جدا، لأن الاستقلال إذا ما حاولنا تعريفه نجده يرتكز على هذه المعطيات. فلا يمكننا أن نعتقد أننا مستقلين حق الاستقلال ما دامت إحدى المعطيات المذكورة تابعة للهيمنة الأجنبية. لكن، وللأسف الشديد فالجزائر لم تتمكن من فك تبعيتها للدول الأجنبية و بالأخص فرنسا، لأن السلطات التي تعاقبت على الحكم لم يكن في مقدورها تحقيق بعض السياسات دون اللجوء إلى الإعانات الخارجية بحجة نقص الإمكانيات المالية و التقنية.

68) SHAT, 1H1724:1:2: HASSAN, Comment péira l'Algérie Française, discours de A. ben badis, Ech chihab, avril 1936, constantine: édition Attali, 1938

69) SHAT, 1 H1724: 1: 3: Le Congrès Musulman de Jérusalem 1931

3) مكونات الهوية الوطنية

إن الهوية أو الشخصية (الوطنية أو القومية) لأية أمة أو شعب من الشعوب هي مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون أو يدعون الانتماء إلى هذا أو ذاك من شعوب المعمورة. و الهوية أو الشخصية في عمومها نوعان:

1) هوية فردية: و هي تعتمد اساسا على الميزات الجسدية الفردية التي تميز كل كائن بشري عن الآخر من بين ملايين البشر. و أبرز مثال عملي على ذلك بصمات الأصابع التي تحدد أو تثبت هذا الاختلاف علميا.

2) هوية وطنية: و هي نسبة إلى الوطن الذي يسكنه شعب متميز بشخصيته أو هويته كما سبقت الإشارة. و الاختلاف في مقومات الشخصية الفردية و الوطنية هو اختلاف في النوع و ليس في الدرجة.

فالشخصية الفردية ذات سمات جسدية في الأساس و الشخصية الوطنية ذات سمات ثقافية في الأساس (دون أن يوجد أي تناقض بين الشخصية الفردية و الجماعية، بل هما يرتبطان بعلاقة الجزء بالكل).

بناءا على النصوص الرسمية للدولة الجزائرية، فإن الثقافة الوطنية الجزائرية تمثل "نظرة للحياة و تفسيرا لمعناها و صراع شعب عبر التاريخ، وفهما لقيم وعلاقات مجتمع" (70). أو بصيغة أخرى تمثل فكرة تضم كلّ الجوانب الروحية، الفنية و المادية لحياة الشعب الجزائري.

إن القواعد الأساسية للثقافة الوطنية التي تركز عليها الشخصية الجزائرية قد وجدت و أخذت في التطور منذ نشأة الأمة الجزائرية إلى وقتنا الحاضر. و لنا أن نرتب أبعادها ترتيبا تاريخيا (ترتيا زمنيا) لا يجوز لأحد مهما

كان موقعه إنكارها. ففي مقدمتها نجد التراث البربري، يليه الدين الإسلامي و الانتماء العربي و أخيرا بعض تراكمات التغريب.

سوف نتوسع في شرح اثنين منهما فيما بعد بسبب مكانتهما عند السلطات المتعاقبة و هما الإسلام و اللغة العربية. أما التراث البربري و تراكمات التغريب فمكانتهما في السياسة الثقافية للجزائر بعد الاستقلال قد أهملت مقارنة بالمكونين السابقين نظرا لظروف مرحلة النهضة في الوطن العربي و كذا مساهمة فكر و نشاطات الحركات الوطنية العربية في تكوين شخصية المسؤولين السياسيين الجزائريين و ذلك عن طريق مشاريع الوحدة العربية من جهة و الأمة الإسلامية من جهة أخرى.

المبحث الثاني

أولويات و أبعاد الثقافة الجزائرية

مما سبق نستخلص أن مكونات الثقافة لذا كل أمة واحدة، أهمها الدين، اللغة، القيم و المفاهيم السائدة و المتوارثة. بالنسبة لنا كجزائريين فإن مكونات ثقافتنا هي الإسلام، العربية، الأمازيغية، القيم و المفاهيم المتوارثة و المتراكمة على مدار التاريخ. و قبل أن نستفيض في شرح المكونات الأوليين نذكر بعض أولويات ثقافة الجزائر بعد الاستقلال.

(1) أولويات الثقافة الجزائرية

لم تحض السياسة الثقافية لجزائر ما بعد الاستقلال بمثل ما حضيت به القطاعات الأخرى كقطاع الدفاع، الداخلية، المجاهدين، التربية و غيرها و لا نبالغ إذا قلنا أنها كانت آخر اهتمامات السلطات المتعاقبة. لكن مع مرور الأيام بدأت ملامح السياسة الثقافية في الظهور شملت بعض مكونات الثقافة الوطنية التي لعبت دورا هاما في تأصيل و تقوية هوية الشعب الجزائري، كما تشير لها موثيق الدولة الجزائرية مثل ما أشرنا إليه سابقا. أريد لها أن تكون نظرة شاملة لتكوين الحضارات، أن تعيد النظر في المكاسب التاريخية و أن تعمل على توطيد الذات العربية الإسلامية. لقد حاولت السلطات مرارا الرفع من مستوى التعليم و الكفاءة التقنية و اختيار نمط حياة يساير مبادئ الثورة. من بين ما تصبو إليه الثقافة الجزائرية هو:

- (1) فتح أبواب العلم و المعرفة أمام الشعب و القضاء على الأمية؛
- (2) دفع عجلة الرقي الثقافي قدما و العمل على ديمقراطية الثقافة؛
- (3) تكوين رجل جديد في مجتمع جديد و نمط حياة جديدة أين تحدث الثورة الثقافية على محاربة كل ما هو سلبي و مضر؛
- (4) المحافظة على الجهود الدائمة في الحيوية و التوضيح.

لقد صُممت الأبعاد الحقيقية و النظرية للثقافة الجزائرية في السبعينات. فكانت ثورية بمساهماتها في عمل تحرير الشعب عن طريق القضاء على بقايا النظام الإقطاعي الذي خلفه الاستعمار. و كانت علمية بتعريفها بالرجوع لصفاتها العقلانية، تجهيزها التقني، روح البحث الذي ينشطها و كذا البث المنتظم و العام للثقافة على كل مستويات الشرائح الاجتماعية(71).

إن كل نشاط موضوعه رفع مستوى التعليم و التكوين لابسد من أن يتمحور حول استيعاب العلم و التقنية. انطلاقا من هذا المبدأ سطرت غاية التعليم بعد الاستقلال ليحمل على عاتقه مهمة الرجوع بالثقافة السائدة في الجزائر إلى منابع الثقافة العربية الإسلامية و ملء الفراغ الذي تركه الاستعمار بغية الالتحاق بموكب الدول المتطورة علميا و تقنيا. لذا وضعت السلطات الجزائرية خططا عملية حيز التطبيق موجهة أساسا نحو:

أولاً (ديمقراطية التعليم؛

ثانياً (تعريب التعليم؛

ثالثاً (إعطاء الأولوية للتعليم العلمي والتقني.

من بين أولويات السياسة الثقافية التي اعتمدت في الجزائر خلال هذه المرحلة نجد منها ما كان مرتبطاً بثقافة الطفل، التي تمكنه حسب النصوص الرسمية للدولة الجزائرية من ورود مناهل الثقافة التي توافق مختلف ميولاته سواء كانت ألعاب ثقافية، كتباً، مجلات، مسرحاً، سينما أو حتى مؤسسات بحوزتها الوسائل اللازمة لاستقبالهم وتقديم البرامج الخاصة به.

كما نجد منها ما كان مرتبطاً بالمحافظة على شخصية المهاجرين بتقديم ثقافة تلبي احتياجاتهم الخاصة و تضمن لهم الاندماج التام بعد رجوعهم إلى البلد، وذلك عن طريق النشاط الثقافي داخل الجالية في المهجر و كذا إعلامهم بواقع بلادهم مع تنظيم أعمال تحسيسية تربوية و دينية. كما تم إنشاء مراكز ثقافية أصبحت عبارة عن نوادي للالتقاء بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافات الأخرى للدول التي تقطن بها جاليات جزائرية تعمل على تعريف أبناء الجالية بمقومات هويتهم من أجل الحفاظ عليهم من الانحرافات أو الانسلاخ عن بلادهم ودينهم ولغتهم (72).

كل هذه الأولويات مثلت الخطوط العريضة للسياسة الثقافية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية منذ الاستقلال إلى منتصف الثمانينات. علماً أننا نسلم بوجود نوعاً من الاستمرارية في السياسات التي اتبعت أثناء مراحل حكم الرئيس بن بلا و الرئيس الراحل هواري بومدين و الرئيس الشاذلي بن جديد، و هي تمثل بالفعل سياسات حزب جبهة التحرير الوطني. الشيء الذي يجعلنا نحكم على وحدة المسار الثقافي و السياسي رغم بعض التنقيحات التصورية التي أدخلت على مختلف البرامج الحكومية.

تعتبر الثنائية الإسلام واللغة العربية مصحوبة بمشروع التعريب، من العلامات المميزة للسياسة الثقافية الجزائرية. و لقد تصدر كل منهما العمل الثقافي، لذا سوف نحاول التطرق إليهما وخاصة مشروع التعريب الذي أخذ لوحده

(72) وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، حوار في التلفزة مع مولود قاسم نايت بلقاسم، مجلة الأصالة، (العدد رقم 21، البعث، 1947)، ص 141.

(2) الإسلام

لقد عاش الشعب الجزائري منذ حوالي إحدى عشر قرنا في أحضان الإسلام واحتتمى به خلال مرحلة الهيمنة الاستعمارية الطويلة. و لعب الدين الإسلامي في الجزائر كما قال الرئيس الراحل هواري بومدين دور "الدرع الحصين في المحافظة على الشخصية الوطنية، بعد أن أصبح عنصرا أساسيا في تركيبة الشخصية الجزائرية لما يحمله من عوامل حامية من التأثيرات الخارجية و التفسخ و الذوبان في الثقافات الأجنبية" (73).

أ) الإسلام دين الدولة

كانت الحركة الوطنية الجزائرية قبل و أثناء اندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954 واعية بمدى أهمية الدين الإسلامي في توحيد الشعب الجزائري. و ترجم ذلك بمنحه المكانة اللائقة به في التربية الدينية، في المدارس و الخطب في المساجد و كذا في التوجهات السياسية. تعتبر الجزائر جزءا من العالم الإسلامي، تساهم في إثراء و إغناء صرح الحضارة العربية الإسلامية و ذلك بالجهود التي بذلت من طرف رجالات الحركة الوطنية عموما و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خصوصا التي رفعت الثلاثية الشهيرة.

1 (الإسلام ديني؛

2) العربية لغتي؛

3) الجزائر وطني

مما تجدر الإشارة إليه أن حركة جمعية العلماء المسلمين التي دعت إلى تجديد الإسلام هي امتداد للحركة الإصلاحية للقرن العشرين، المصالحة للإسلام الحديث، مطمئنة الاجتماع الثقافي و السياسي كرس لإثبات الهوية العربية

(73) عبد المجيد مزبان، <<حوار حول الغزو الثقافي>>، مجلة الأصالة، (العدد 17-18، البعث، 1974)، ص141.

الإسلامية والشخصية الوطنية، محاربة المشعوذين والفرنسة والاستعمار، و إقامة ثقافة إسلامية عربية حديثة في نفس الوقت. وتعمل على جعل الجزائر متفتحة على العالم الإسلامي في إطار الجامعة الإسلامية و العالم العربي في إطار الجامعة العربية، كما تتكفل بالثورات التحريرية الوطنية، والصراع ضد الامبريالية و الغزو الثقافي وأن تعطي للإسلام الأصيل المكانة اللائقة به حيث يكون في خدمة الشعب.

نظرا لهذه الاستمرارية، استطاع الشعب الجزائري المحافظة على التقاليد الإسلامية، قيمه الروحية والأخلاقية التي شكلت الدعامة الرئيسية في حربه التحريرية (74).

فاسترجع الإسلام مكانته في البرامج الرسمية للسلطات الجزائرية منذ اندلاع الثورة التحريرية، إذ نجد الإشارة إليه في بيان أول نوفمبر 1954 تحت عبارة " دولة جزائرية ديمقراطية في إطار إسلامي" و مؤتمر الصومام يؤكد بدوره ما قرّر في بيان أول نوفمبر .

كانت اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية سنة 1958 تنادي بجمهورية جزائرية، مؤسساتها لا تتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. و نجد نفس الكلام في برنامج طرابلس في جوان 1962، لكن دستور 1963، يعلن صراحة أن " الإسلام دين الدولة " وكذلك الحال بالنسبة لمواثيق 64 ، 76 و 1986.

قيادة الثورة الجزائرية وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية (75)، لتصبح أول مؤسسة تدير الشؤون الدينية حتى سنة 1970، السنة التي تم فيها تقليصها إلى وزارة التعليم الأصلي و التي تحولت سنة 1977 إلى وزارة الشؤون الدينية وخصت بمجلس إسلامي أعلى كانت دورته الافتتاحية في شهر أوت 1980 دون أن ننسى الملتقى الإسلامي الذي انعقد سنويا تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية حول الفكر الإسلامي، منذ سنة 1969.

(3) اللغة العربية :

اللغة العربية هي ظاهرة اجتماعية، كغيرها من اللغات الحضارية، أو " إناء " (76) يحتوي على مختلف تجارب الشعوب العربية. هذه اللغة يقول أرنست رينان "لم تعرف طيلة مراحل حياتها، لا طفولة و لا شيخوخة و لا تغييرات محسوسة منذ نشأتها" (77).

(أ) اللغة كأداة للاتصال

اللغة، هي أول اختراع للإنسان للاتصال و هي وسيلة للخروج من الذات، ضبط العالم الخارجي، وصفه، التحكم فيه وإثرائه (78).

كما تلعب اللغة في كل المجتمعات دورا هاما في تحقيق الوحدة الوطنية بكل معانيها للشعب الواحد مهما تنوعت اللهجات المحلية المستعملة و كثرت،

(75) علال الفاسي، << نهضة التعليم الأصلي في الجزائر >>، مجلة الأصالة، (العدد رقم 7، البعث، 1972)، ص 90.

(76) عبد القادر حجار، << التعريب >>، مجلة الأصالة، (عدد خاص، البعث، 1974)، ص 202.

(77) أنور الجندي، << اللغة العربية بين حمايتها وخصومها >>، المعرفة، (العدد رقم 65، 1963)، ص 58.

(78) P.BALTA & C.RULLEAU, Op.cit, p.212

بشرط أن يكون هناك فهم صحيح وسليم لبناء الحضارات، أي العمل على إشعار الشعوب أن بناء الدول وتطور الحضارات إنما يمر عبر توحيد المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أما الانحطاط و الانهيار، فعوامله معروفة تقتصر أساسا على تشتت الصف الواحد بدأ بالمجال الثقافي.

في الماضي، كانت اللغة العربية لغة عالمية للعلوم، وهي اللغة الرسمية في الاتصال بين دول البحر الأبيض المتوسط في كل المجالات سواء كانت تجارية أو دبلوماسية (79).

كان الأوروبيون يقطعون البحر الأبيض المتوسط لتعلمها في الأندلس، إذ كانت اللغة الوحيدة التي تسمح لهم باستعمال الكتب الأساسية في الطب والفلك والكيمياء والرياضيات... الخ. يعتبر العالم الإسلامي والعربي مهد الحضارات الإنسانية الأولى و مبدع الكتابة و مهبط الديانات السماوية، لذا يتوجب على أبنائه القيام بدور بارز في المحافظة على التراث الحضاري العالمي بنقله و استيعابه و تطويره و الإضافة إليه. لقد أخذت الحضارة العربية الإسلامية عن الحضارات السابقة، و لكنها صاغت ما أخذته و طورته بطريقة علمية اعتمدت المنهج التجريبي. و كان العلماء المسلمين بذلك أول من وضع هذا المنهج و استخدمه. فبرع العديد منهم و اشتهروا في شتى فروع العلوم و المعرفة مثل: الخوارزمي [778 - 830] الذي أبدع في الرياضيات و الفلك و نظام الحساب العشري و المقدمات الأساسية لتقدم علم الجبر، و الكندي [789 - 873] أحد كبار العباقرة في التاريخ الذي وضع أكثر من مائتي مؤلف في الرياضيات و الفلك و الطب و الموسيقى و غيرها، و البتاني [858 - 929] الذي وضع نظرية المثلثات الكروية و حسب درجة ميلان الأرض و نقض فرضية بطليموس في علم الفلك، و الرازي [864 - 925] الطبيب الفيلسوف الذي وضع الموسوعة في الطب و بحث في علم الأوبئة و الأمراض المعدية، و العالم ابن سينا [980 - 1037] الذي تجاوزت مصنفاته المائة، اشتهر القانون في الطب، و البيروني [973 - 1048] الذي اشتهر بالفلك و الهندسة و قام بحساب دقيق للكرة الأرضية، و الحسن بن الهيثم [965 - 1039] مؤسس علم البصريات و صاحب النظرية التي تبحث في طبيعة الضوء، و ابن رشد [1126 - 1198] و هو فيلسوف مشهور، و ابن النفيس، الطبيب الدمشقي الذي اكتشف الدورة الدموية الصغرى، و ابن خلدون [1332 - 1406] مؤسس علم التاريخ و تطور الأجنس، و

الطوسي و ابن القاسم و عمر الخيام و غيرهم كثير (80).

أما حالياً، فعلى الشعوب العربية و الإسلامية ألا تشعر بأدنى عقدة في الانتقال إلى دول الغرب في الاتجاه الآخر في سبيل تعلم لغات الدول الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وكذا التقنيات الحديثة (81) و العلوم المختلفة التي أوجدت ألبيرت انشطاين [1879 — 1955] اعظم علماء القرن العشرين و هو صاحب النظرية النسبية، و بابلو بيكاسو [1881 — 1973] الذي اعطى تعريفاً جديداً للفن التشكيلي، و الأخوان رايت — اورفيل رايت [1871 — 1948]، و يلبور رايت [1867 — 1918] — مخترعا الطائرة الحديثة المروحية، و فرويد [1856 — 1939] مؤسس علم النفس، و اديسون [1847 — 1931] مخترع المصباح الكهربائي، و ماركوني [1874 — 1937] مخترع الراديو، و هيزنبرغ [1901 — 1976] مكتشف ميكانيكا الكم، التي استطاعت أن تفسر الحركة في الذرة، و جراهام بل [1847 — 1922] مخترع التيلفون، و فلمينغ [1881 — 1955] مكتشف البنسلين، و ماكس بلانك [1835 — 1974] صاحب نظرية الكم في الفيزياء، و بيكريل [1852 — 1908] مكتشف الاشعاع في المواد المشعة، و فرمي [1901 — 1954] أول من وضع تصميم للمفاعل النووي، و نيلس بور [1885 — 1962] صاحب نظرية بناء الذرة و غيرهم كثير، لأن الشعوب تتناوب في حمل مشعل الحضارة.

ب) مكانة اللغة العربية في المجتمع الجزائري

بقيت اللغة العربية في الجزائر كما وصفها تقرير الدورة الخامسة للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني منذ زمن طويل لغة الإدارة و الثقافة و التعليم و التواصل. ولقد تم تعميمها بطريقة أتوماتيكية، من جهة، بإرادة الشعب لاشتياقه إلى تحصيل المعارف و مبادئ الإسلام و حضارته، و من جهة أخرى، بإرادة السلطة في إرجاع اللغة العربية إلى مكانتها في المجتمع الجزائري. وطيلة الحقبة الزمنية التي ذكرنا لم يكن يخطر ببال الأنظمة الإسلامية التي تواكبت على السلطة (أو المؤسسات الثقافية) في منطقة شمال إفريقيا أن اللغة العربية منافسة للهجات

80 (مركز دراسات الوحدة العربية، استراتيجية تطوير العلوم و الثقافة في الوطن العربي، التقرير العام و الاستراتيجيات الفرعية، (الطبعة الأولى، بيروت 1989)، ص. 42 — 43

81) A.T.IBRAHIMI, Op.cit, p.17

المحلية أو وسيلة لمحاربتها. كذلك لم يخطر ببال مستعملي اللهجات بأن لهجاتهم مضطهدة من طرف اللغة العربية أو أنها ستحل محلها و يعود هذا أساسا إلى أن سكان المنطقة قد فقهوا حدسا، يضيف التقرير، أهمية اللغة في التوحيد، بفضل المستوى الثقافي الذي وصلت إليه الشعوب العربية الإسلامية في تلك المرحلة.

إن اللغة المتطورة بحوزتها إرث عظيم يعينها في المحافظة على الوحدة الوطنية و حماية المجتمع من عوامل الهدم والاندثار. هذا النص من التقرير فيه إشارة إلى الحركة السياسية البربرية المنبثقة من الأقلية البربرية التي تكون جزءا من المجتمع الجزائري و التي تطالب بجعل اللهجة البربرية لغة رسمية.

(ج) موقف الدولة من اللهجات المحلية

حقيقة أن اللهجات البربرية منتشرة في المغرب العربي بنسب مختلفة في منطقة القبائل و الأطلس و الريف. لكن العربية متأصلة في الفكر و الممارسة الثقافية في المغرب العربي منذ الفتح الإسلامي. لقد تعلم سكان المغرب العربي الممتزج الذي أصبح من الصعب أن تفصل فيه بين عربي و بربري، اللغة العربية و فكر بها و استعملها لغة تعليم و ثقافة و تجارة و ادارة و عقود و تدوين. و نبغ علماء المنطقة في علوم العربية: لغة و نحوا و أدبا، فألفوا فيها، و كتبوا شعرهم و محاضراتهم و كتبهم العلمية و الأدبية بهذه اللغة أمثال المهدي بن تومرت، عبد الله بن ياسين، يوسف بن تاشفين و علماء النحو مثل ابا موسى الجزولي و من الفقهاء علي بن يحيى الصنهاجي و من المحدثين أبا الحسن علي بن محمد الكتامي و من الأدباء سليمان بن عبد الله المؤمن الموحي و من المؤرخين ابا بكر الصنهاجي... الخ. بل دافعوا عنها باعتبارها لغة دين و علم و حضارة دون الشعور بأية عقدة، في الوقت احتفظت اللهجات البربرية بتراتها الفني في الشعر و الغناء و الموسيقى و بمكانتها كلهجة خطاب الملايين السكان في الجزائر و المغرب و تونس و ليبيا. و إن كانت في الجزائر و المغرب أكثر منها في ليبيا و تونس (82).

(82) عبد الكريم غلاب، «التعريب و دوره في حركات التحرر في المغرب العربي»، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، (نطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص 155 - 156

لقد فصلت السلطات الجزائرية في مسألة البربرية قانونيا و دستوريا عقب الإستقلال، لصد الطريق أمام المحاولات المتكررة للحركة البربرية المطالبة بالإعتراف بالبربرية كلغة منذ الأربعينيات، و كلغة رسمية في البلاد على قدم المساواة مع اللغة العربية بعد الإستقلال. لكن تأتي دائما التيارات المتطرفة الموجودة داخل التيار البربري ، التي ترفع شعار- الذي حملة حزب الشعب القبائلي سنة 1948 - و الذي مفاده " الفرنسيون إلى البحر، العرب إلى الصحراء و البربر إلى الجزائر"، في المقدمة على حساب المفكرين و السياسيين المعتدلين الذين يحافظون على وحدة الوطن في احترام التنوع الثقافي الموجود، لذا تواجه مطالبهم بالرفض و القمع. و هل يوجد مطلب أكثر شرعية من أن يطالب الانسان بلغته و ثقافته التي هي جزء لا يتجزأ من هويته؟. لكن نعلم أن الدفاع عن الذات مشروع، بالتالي يجب أن تكون وسائل الدفاع مشروعة أيضا، و إذا كانت غير ذلك فالرد لا محال يكون كذلك.

لقد أعلن المسؤولون السياسيون في أول ميثاق لمرحلة الاستقلال، وهو ميثاق 1964، باستحالة وجود لغتين وطنيتين على الصعيد الرسمي في البلاد. و أعتبر هذا الأخير دعاء الحركة البربرية انطلاقا من سنة 1963 مشوشون مدفوعون بأطماع سياسية ومسيريون بأيادي أجنبية بغية زعزعة البلاد.

بعد أحداث الثمانينات التي عرفتها الجزائر (الربيع البربري) صرّح الرئيس بن جديد في خطاب له بتاريخ 17 أفريل 1981 " أننا عرب أردنا أم أينا، وننتمي إلى حضارة عربية إسلامية. فالجزائر تعامل من طرف أي بلد أجنبي كدولة عربية، فليس هناك هوية غير هذه " كما صرّح أيضا بأن " المسألة أن نكون عربا أو لا نكون لا تطرح في الجزائر ... (83) " و قد استدرك لتهدئة الوضع بعد ذلك بتصريحه، عندما نقول أن الجزائر بلد عربي مسلم و اشتراكي، نقول أيضا بأن مصلحة الجزائر هي فوق كل اعتبار، نحن جزائريون قبل كل شيء.

هذا التأكيد يرجع إلى أن دستور 1963 في بنده الخامس يجعل من اللغة العربية الوطنية و الرسمية للدولة الجزائرية، ميثاق الجزائر يؤكد أيضا هذا المبدأ و يقر على خصوصية الانتماء العربي الإسلامي للجزائر. كما تعلن تصريحات الموثيق و خاصة ميثاق 76 بأن اللغة العربية عنصر أساسي في الهوية الثقافية

83) A.ADAM, Chronique sociale et culturelle. Annuaire de l'Afrique du nord (1980), (Paris: C.N.R.S, 1981), p.685

للشعب الجزائري. لذا فتعميم استعمال اللغة العربية والتحكم فيها كوسيلة وظيفية مبدعة يعتبر من بين العوامل الأولية و الأساسية في المجتمع الجزائري على جميع أصعدة التظاهرات الثقافية.

فالجزائر كانت مجبرة - يقول الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي - قبل أن تستعيد شخصيتها الأصلية كلية أن تعمل على تعميم استعمال اللغة العربية و أن تمر بمرحلة تخص فيها اللغة الفرنسية بمكانة متفوقة في الاتصالات بين الأشخاص. هذه المرحلة يجب أن تكون مؤقتة، لأنه لا يوجد على الكرة الأرضية شعب أصيل أو غير أصيل حضاريا، يحل محل لغته الوطنية لغة أجنبية بصفة دائمة (84).

كانت الجزائر دائما رافضة الانضمام إلى الحركة الفرنكفونية (85) لأن اللغة العربية التي هي اللغة الوطنية و الرسمية في البلاد بمثابة لغة عالمية إذ أن عشرين دولة من بين المائة و اثنين و خمسين المكونة للمجموعة الدولية، التي تمثل 13,15 % من مجموعها، تعتبر اللغة العربية لغة وطنية.

84 (الهاشمي التجاني، << الأبعاد الحقيقية للتعريب >>، مجلة المعرفة، (العدد رقم 13، وزارة الأوقاف، 1964)، ص 05

85) A.T.IBRAHIMI, Op.cit, p.222

المبحث الثالث

التعريب و المسألة البربرية

إن تفاعلات المسائل المحظورة في المجتمع الجزائري، كالتعريب والمسألة البربرية لا تعود إلى فترة وجيزة، كما سوف نلاحظه لاحقا. إن إشكالية الثنائية: التعريب والمسألة البربرية خصوصا، لا تطرح إلا في إطار مشحون بايديولوجيتين حزبيتين لتيارين مختلفين في تاريخ الجزائر.

التيار الأول يرى دعاة التعريب أنهم يعملون على إقصاء اللهجات المحلية واللغة الفرنسية ضاربين عرض الحائط بكل حرية تعبير، عدا اللغة العربية.

أما التيار الثاني فيرى بالمقابل أن دعاة البربرية يمثلون عناصر محرّضة من الخارج من أجل الوقوف بالمرصاد لمشاريع مجتمع، حكم عليها بأنها مخالفة لقواعد الديمقراطية الغربية مزعومة بذلك أركان الدولة.

وإذا تتبعنا تطور هذا النزاع غير المعلن بعد الاستقلال نلاحظ وجود ميكانزمات التأثير والتصيد، سببها، في معظم الأحيان، قرارات مؤسسات الدولة أو سلوكياتها ذات الطابع الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي. ومادام الحوار بين السلطة والشعب كان غائبا طيلة فترة ما بعد الاستقلال، فإن حل الإشكال انتهى بتطبيق السلطة السياسية للقبضة الحديدية من جهة وتعنت التيار الحامل لفكرة إحياء التراث البربري من جهة أخرى مما أثر سلبا على علاقاتها الثنائية.

و قبل أن نتطرق إلى المسألة البربرية نود أن نخرج عن ظاهرة التعريب في الوطن و المغرب العربيين مع وقفة في كل من تونس و المغرب و الجزائر للإطلاع على ما انجز في هذا الميدان.

١) المجامع العلمية

كان التعريب خلال القرن التاسع عشر ردا على محاولات التتريك التي فرضت التركية لغة رسمية للتربية و التعليم و تكوين الأجيال في تلك الحقبة من الزمان. و بدأ التعريب يواجه التعريب في شؤون العلمية عندما بدأ محمد علي يدعو إلى تعليم ما يمكن تعليمه بالعربية في مصر. ثم تفتح الوعي العلمي في الوطن العربي في مطلع القرن العشرين بإجبارية التعريب الثانوي في مصر، و الشروع في تعريب كلية الطب في سورية منذ 1919، و الاتجاه إلى تأسيس المجامع العلمية التي كان أولها مجمع دمشق سنة 1919، و تبعه مجمع القاهرة سنة 1932.

ففي المجمع العلمي بدمشق عمل هذا الأخير على بعث الوعي الثقافي و التوحيد الثقافي و طبع الكتب الخاصة بالتراث العربي الإسلامي و نشر الأبحاث و عني بتصحيح عثرات اللسان و عثرات الأقلام. و سعى مجمع اللغة العربية في القاهرة منذ تأسيسه إلى المحافظة على سلامة اللغة العربية، لتكون وافية بمطالب العلوم و الفنون، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر (8٥). و أسس في العراق بعد المجمعين السابقين المجمع العلمي العراقي، الذي من بين أهدافه المحافظة على سلامة اللغة العربية و العمل على تنميتها و وفائها بمطالب العلوم و الآداب و الفنون و في احياء التراث العربي الإسلامي. بل عني بكل من اللغة الكردية و السريانية في الوقت نفسه، كما عني بتوثيق الصلات بالمجامع و المؤسسات العلمية و اللغوية و الثقافية في البلاد العربية و غيرها (87). لقد تم تأسيس المجمع الأردني سنة 1956 باسم " مجمع اللغة العربية الأردني " و جعل من بين أهدافه اشاعة الوعي اللغوي، المحافظة على سلامة اللغة العربية، تعريب المصطلحات العلمية و توحيدها، ترجمة الروائع العالمية و نشر الكتب المترجمة إلى العربية (88).

من الواضح أن هذه المجامع، قديمها و حديثها، لغويها و علميها، قد أسهمت اسهاما ملحوظا في دفع عمليات التعريب إلى الأمام، ما دامت جميعا صبت عنايتها على استعادة الملامح الأصلية للشخصية العربية الإسلامية، و تنافست في

(8٥) صبحي انصالح، << تقويم تجربة التعريب في المشرق العربي >>، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص. 205

(87) المصدر نفسه، ص. 205

(88) المصدر نفسه، ص. 206

المحافظة على اللسان العربي، و حرصت على توحيد الثقافة العربية من خلال السعي الحثيث لتوحيد المصطلحات (89). كما تأسس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في القاهرة سنة 1970، الذي تألف آنذاك من المجامع القائمة في كل من دمشق و القاهرة و بغداد و هيمن عليه الطابع اللغوي إلى جانب الدراسات الحضارية و الأدبية و التاريخية. و قبل قيام هذا الإتحاد كان قد تم في القاهرة سنة 1953 تأسيس اتحاد علمي عربي، انضمت تحت لوائه عدد كبير من الجمعيات العلمية و انتظمت فيه شعب خاصة بكل قطر عربي.

و في سنة 1961 تم إنشاء مكتب تنسيق التعريب في الرباط بإشراف جامعة الدول العربية بواسطة المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، الذي عمل على وضع المصطلحات العربية لطائفة كبيرة من ألفاظ من العلوم، الرياضيات، الطبيعيات، الطب، الفلك، علم الحيوان، الحشرات، الجيولوجيا و النبات. الشيء الذي ساعد على تحريك عمليات التعريب، تنمية الإنتاج العلمي و إتقان الترجمة من العربية و إليها.

(2) مفهوم التعريب في المغرب العربي

إن الإطار، الذي تريد به أقطار المغرب العربي استرداد هويتها العربية نابع من الوثيقة الرسمية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية بالمغرب التي قدمت لمؤتمر التعريب الأول بالرباط سنة 1961. هذا المؤتمر، وجد من أجل تنسيق جهود الأقطار العربية في ميدان التعريب تحت إشراف جامعة الدول العربية (المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم). تعقد مؤتمرات التعريب مرة على الأقل كل ثلاث سنوات في أحد الأقطار العربية لدراسة ما يقدمه إليها مكتب المؤتمر من أبحاث و مقترحات تتعلق بالتعريب، و يدعى للمشاركة فيها، بالإضافة إلى ممثلي الحكومات العربية، ممثلون عن المجامع، الجامعات، الإتحادات العلمية، علماء لغويون، منظمات و هيئات مختصة معنية بالموضوعات المعروضة على المؤتمر. مما جاء في الوثيقة: " التعريب بالمغرب هو إحلال اللغة العربية في التعليم محل اللغات الأجنبية (إشارة إلى الفرنسية و الإسبانية) و توسيع اللغة العربية بإدخال مصطلحات جديدة عليها و إلزام الإدارة بعدم استعمال لغة دون اللغة العربية و العمل على أن تكون لغة التخاطب اللغة العربية و حدها، الدعاية لها و مقاومة كل الذين يناهضون لغتهم

للتفاهم في ما بينهم بلغة أجنبية. و بالجملّة فإن التعريب هو جعل اللغة العربية أداة صالحة للتعبير عن كل ما يقع تحت الحس و عن العواطف و الأفكار و المعاني التي تختلج في ضمير الانسان الذي يعيش في عصر الذرة و الصواريخ" (90).

هذا هو إذن مفهوم التعريب النظري الذي يقرر المنهجية الواجب اتباعها للوصول به إلى غاياته، دون مزايدات سياسية كانت ام عرقية. فمؤتمر التعريب الرابع المنعقد في شهر افريل 1981 بطنجة أقر في الفقرة الرابعة من توصياته أن " التعليم باللغة العربية ليس استجابة للمشاعر القومية و لا زلفى لها، و لكنه كذلك استجابة للحقائق التربوية التي اثبتت أن تعليم الانسان بلغته اقوى مردودا و ابعد اثرا و أنه احفل بالنتائج الخيرة من الكمية و الذاتية" (91).

3 نبذة عن التعريب في تونس

إن المتأمل في تجربة التعريب في تونس، تكاد تكون شبيهة لمثيلاتها في الجزائر نظرا للظروف المتشابهة لكلا البلدين. و كسائر التجارب، فإن التجربة التونسية عرفت مراحل مختلفة بين انتعاش و انتكاس. و يمكن تقسيم مراحل هذه التجربة إلى ثلاثة مراحل:

1 - مرحلة التخطيط الحاسم للتعريب: في خطاب ألقاه الرئيس بورقيبة عن مشروع اصلاح التعليم بمدرسة الصادقية سنة 1958، أي سنتين بعد الاستقلال جاء فيه ما يلي: " إن التعليم بالمدرسة الثانوية سيكون متجها إلى التعريب و استعمال اللغة العربية حيث تكون لغة التدريس لجميع المواد إلا إذا اقتضت الضرورة و الظروف و ذلك لأجل مؤقت استعمال اللغة الفرنسية للاستفادة من الامكانيات التي بأيدينا ريثما تعد المدارس التكوينية الإطارات الضرورية للتعليم باللغة العربية في جميع المواد" (92). و في نفس السنة وضعت السلطات المعنية

90 (محمد المنجي الصيادي، << التعريب في الوطن العربي >>، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص. 38

91 (المصدر نفسه، ص. 42

92 (عبد العزيز العاشوري، << محاولة لتقويم التعريب في تونس >>، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص. 253

مشروعاً لإصلاح التعليم و التربية على امتداد عشر سنوات، استند على توحيد التعليم على مستوى الوطن. و شرع في التعريب الفوري للسنة الأولى و الثانية من التعليم الابتدائي و على أن تكون للعربية المكانة الأولى في السنوات الأربعة المتبقية بعدهما، إلغاء التعليم الزيتوني التقليدي و تكوين الاطارات التربوية القادرة على انجاز مشروع التعريب.

للعلم يمكن تصنيف المدارس الابتدائية بتونس قبل الاستقلال إلى:

- 1 - مدارس فرنسية بحتة ليس للعربية فيها مكان
- 2 - مدارس فرنسية عربية، يعلم فيها اللغة العربية كلغة من اللغات الأجنبية.

و كان عدد الساعات المخصصة للعربية في هذه المدارس حتى سنة 1949 لا يتجاوز تسع ساعات من مجموع ثلاثين ساعة في الأسبوع (93). للإشارة أنه حين انطلقت مشكلة التعريب لأول مرة بشكل علني سنة 1907، تبنها خريجو الزيتونة و المدرسة الخلدونية و بعض العناصر من مدرسة الصادقية (نسبة إلى المدرسة الصادقية التي أسست في عهد الصادق باي) و على رأسهم خير الله بن مصطفى الذي انشأ أول مدرسة ابتدائية معربة في تونس.

أما التعليم الثانوي فكان يشمل ثلاثة اصناف:

- 1 - معاهد ذات مناهج فرنسية بحتة ليس للعربية فيها من مكان إلا اللغة الأجنبية الاختيارية.
- 2 - معاهد التعليم الصادقي، ذات ازدواجية اللغة و أحلت اللغة العربية في منزلة ثانية بعد الفرنسية.
- 3 - التعليم الزيتوني، و كان معرباً بصفة كاملة.

و لقد أنجزت خلال هذه الفترة عملية التعريب على مستوى الإدارة، فعربت بعض المصالح الإدارية بصفة جزئية أو كلية.

II - مرحلة الانتكاس: تم في هذه المرحلة إلغاء التعريب الكامل للسنة الأولى و الثانية من التعليم الابتدائي سنة 1968 و وقع الرجوع إلى تعليم اللغة

الفرنسية ابتداء من السنة الأولى و الثانية. و من أسباب هذا التراجع ما يلي:

- 1 - ضعف التبادل الثقافي بين الدول العربية بسبب التوتر في العلاقات الرسمية التونسية المصرية.
- 2 - نظرة البعض إلى اللغة الفرنسية على أنها لغة المدنية و المعاصرة و التحرر من التقاليد البالية.
- 3 - ترتيب الثقافة و السياسة الثقافية في منزلة ثانوية بعد التنمية و الاقتصاد.

- 4 - تعزيز منزلة اللغة الفرنسية بالمتعاونين الفرنسيين الذين كان لهم الدور الإيجابي في نشر التعليم و الدور السلبي في تجربة التعريب.

III - مرحلة الخطوات البطيئة: أعلن الوزير الأول التونسي سنة 1971 " أن التعليم مشكل قومي يهم الأمة جمعاء، و اذا اتضح لزوم مراجعة التعليم في جوهره و طرقه فسيكون نتيجة حوار و درس عميق حتى نتوخى احسن الطرق و نجعل من تعليمنا تونسيا بالمعنى الكامل، المعنى الذي يتضمنه التعريف الدستوري القائل: تونس دولة دينها الاسلام و لغتها العربية" (94). و على إثر ذلك نظمت استشارة واسعة لمراجعة النظام التربوي و رجعت مختلف المناهج التربوية، فتأخرت مبادرة التعريب إلى غاية السنة الدراسية [76 - 77] و تجسدت في تعريب التعليم الابتدائي بصفة تدريجية سنة بعد سنة- و هي نفس الطريقة التي اتبعت في الجزائر كما سنبينه فيما بعد- و انتهى تعريبه بصفة كاملة في السنة الدراسية [80 - 81]. و تم تعريب سائر العلوم الانسانية في هذه المرحلة و انتهى ايضا بصفة كاملة في السنة الدراسية [80 - 81]. و هذا التأخر الذي دام قرابة العشرين سنة، عرفت فيه تجربة التعريب في تونس عشرات تلوى الأخرى، ما لبثت أن تصل إلى نتائج ايجابية إلا بعدما أوجدت الجو المناسب لذلك، انتهجت سياسة المرحلية و التدرج استنادا لما أشار إليه وزير التربية محمد غزالي سنة 1978 في مجلة الفيصل (السنة الأولى العدد الثاني) " و لهذا سعينا عند الاستقلال إلى تعريب البلاد و تعريب التعليم خاصة بطريقة مرحلية نوفق بها بين:

- 1 - ضرورة تأصيل التعليم و جعله عربي اللسان، اسلامي الحضارة، قومي الاتجاه.

- 2 رفع مستوى التعليم من الناحية العقلية و العلمية و التقنية.

و نستطيع أن نقول اليوم يضيف الوزير أن التعليم لم يعد قضية مبداء،

أو اختيار و إنما هي قضية مراحل و امكانيات (95).

4 (نبذة عن التعريب في المغرب)

ارتبط مفهوم التعريب في المغرب بمفهوم المغربية. و يقصد بالمغربية احلال الأطر المغربية محل الأطر الأجنبية التي كانت تباشر الوظائف ابان الاستعمار و بعد. و من اهتمامات الدولة الاستغناء ما أمكن و في وقت وجيز عن الأطر الأجنبية و تعويضها بالمواطنين المغاربة. و ما لبثت المغربية أن اتخذت منحى جديد يهدف إلى تعريب هذه الأطر، أي أن تصبح العربية اداة التواصل و التعامل و التعليم بدل الفرنسية و الإسبانية (96).

أنشأت السططات المغربية سنة 1960 معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب الذي ائقنى بأثر المجمعات العلمية الموجودة في المشرق العربي. و طرح انذاك مفهوم التعريب المراد تجسيده في الواقع المغربي و بالتالي إعادة الاعتبار للغة العربية المهمشة و : " جعل اللغة الفصحى تتكفل بجميع المهام التي تقوم بها اللغات الأجنبية و تضمن تبليغ المعرفة العلمية و التقنية المعاصرة لمسائرة الركب الحضاري مع احتفاظ الشعوب العربية بطابعها العربي الاسلامي " (97). للعلم أن الحركة الوطنية بالمغرب استمرت في خطة تعريب التعليم بالطرق العملية، بانشاء المدارس الوطنية في كل مدينة و قرية طوال عهد الحماية حتى فرضت عمليا ما سمي بالتعليم المغرب، اضطرت الحماية إلى شبه اعتراف به.

كما اتخذت الأجهزة الرسمية للحكومة قرار تعريب التعليم الابتدائي في أكتوبر 1967 و يقضي بتدريس جميع المواد بما فيها الرياضيات باللغة العربية. لكن بعد مضي ثلاث سنوات من التجربة تراجع المسؤولون المغاربة و قرروا العودة إلى النظام القديم و ادماج الفرنسية في السنوات الثلاث الأخيرة من التعليم

95 (المصدر نفسه، ص. 255)
96 (فاطمة الجامعي الحبابي، << تقويم تجربة التعريب في المغرب >>. بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية. (انطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص. 273)
97 (المصدر نفسه، ص. 271)

الابتدائي في أكتوبر 1970 بعد فشل تعريب التعليم الثانوي الذي من المفروض أن يستقبل الأفواج المعربة.

في أواخر السبعينات، أعلن وزير التربية الوطنية المغربي في 24 سبتمبر 1979 انه يلتزم بتوفير الشروط الضرورية لتحقيق المخطط الذي وضعته الوزارة الذي اعتمدت فيه مقاييس علمية محددة المعالم واضحة الأفق تسعى إلى خلق نموذج وطني للتعليم تعتبر فيه اللغة العربية اللغة الرئيسية لتلقين جميع المواد. و من بين الأهداف المسطرة في المخطط نجد:

1 - مغربة اطر التعليم

2 - تعريب التعليم

فيما يخص الإدارة، فإن الحكومة المغربية قررت سنة 1960 بموازاة تعريب التعليم، تعريب الإدارة بالتدرج. و قررت وزارة الاصلاح الإداري آنذاك فرض تعلم العربية على كل الموظفين و اشترطت في ترقيةهم اجتياز امتحانات التعريب الإداري. لكن لم يمض إلا وقت قصير حتى دخلت هذه الحركة المتحمسة قاعة الانتظار. و معلوم أن انعدام التنسيق و التذبذب و الارتجال و عدم الثقة في النفس و محاولات تغيير الواقع بقرارات فوقية، من اكبر العوائق التي تحول دون المسيرة الايجابية لحركة التعريب. فتوقف مشروع التعريب مدة ما. عدا في القضاء اين كان موقف السلطات حاسما، مما أدى إلى تعريبه في وقت قصير جدا.

و اصدر الوزير الأول في 8 أكتوبر 1973 منشورا ينص على ضرورة السير في تعريب الادارة تعريبا شاملا. و يضيف المنشور أن الدولة ما زالت تسعى " لتعريب كامل في تعليمنا وفي ادارتنا و في جميع مظاهر حياتنا اليومية " (98)

كما اصدر منشورا جديدا في أكتوبر 1978 يؤكد على أنه " بناء على مقتضيات الدستور و تعميما لما هو معمول به داخل المؤسسات الدستورية، وخاصة منها مجلس النواب ، المجالس الوزارية ، الحكومية، في النصوص التشريعية والتنظيمية ، المحاكم و بعض الوزارات و الجماعات المحلية... يتحتم على السلطات المختصة بباقي الادارات و المؤسسات العمومية و الجماعات المحلية أن تعمل كل ما في استطاعتها على تطبيق مبدأ اعتبار اللغة العربية و حدها لغة

يشير المنشور كذلك إلى التطبيق الفوري لعملية التعريب و يحدث المؤسسات العمومية و الإدارات على اعداد الوسائل في اقرب الأجال لتعريب الأعمال الادارية في الميادين التالية:

- المراسلة بين الادارة و الموظفين
- المطبوعات النموذجية و الوثائق الادارية
- الأعمال المتعلقة بتسيير الموظفين و الأعوان
- المراسلة العادية بين المصالح

5) التعريب في الجزائر

كتب السيد مولود قاسم نايت بلقاسم، الوزير السابق للتعليم الأصلي والشؤون الدينية في جريدة المجاهد سنة 1962، عن كيفية تنفيذ مشروع التعريب مباشرة بعد الاستقلال، فلاحظ أن الاستعمار الفرنسي استطاع أن ينشأ بطريقة أو بأخرى ثلاثة أنواع من النماذج السكانية للمجتمع الجزائري (100).

(1) النموذج الأول: جاهل بلغته الوطنية و يتميز بكرهه لكل ما هو

عربي

(2) النموذج الثاني: ليس له ثقة باللغة العربية، ويعتبر أنه لا مكان لها

بين أهم اللغات العلمية.

(3) النموذج الثالث: تصرفاته متأثرة بالتقافة

الغربية (الاستعمارية) ويتعامل ويتفاعل معها بحسن نية.

إذا أردنا التعريب يضيف مولود قاسم، يجب بالتأكيد قبل كل شيء تطهير عقول وقلوب هذه المجموعات. وكاقترح يقول مولود قاسم، لا يمكننا أن ننجح في تعريب الألسنة بدون تعريب العقول والقلوب معا. لكن، هذه الاقتراحات

لم تجد أذانا صاغية لدى السلطات الجزائرية التي كانت أمام أمر واقع لا تحسد عليه متمثلا في الأعداد الهائلة من الأميين. إذ كان على عاتقها العمل من أجل تخفيض نسبة الأمية في أقرب الآجال بالإمكانيات المحدودة الموجودة بحوزتها.

(أ) التزامات وحواجز

لقد تم إعطاء إشارة الانطلاق في مشروع التعريب بعد الاستقلال في جو معقد على شكل مغامرة - يقول بوعلام بن حمودة - الوزير السابق للعدل. و يضيف قائلا أن: الحاجز الأول من بين الحواجز الكثيرة آنذاك في تطبيق اللغة العربية، الذي وقف بالمرصاد لأول وهلة، كان عبارة عن برودة ناتجة عن مركب نقص لدى عدد كبير من المتقنين الناطقين بلغة الضاد تجاه العلوم واللغة العربية على الخصوص (101)، وجهلهم بالقيم العربية الإسلامية على وجه العموم (102).

أما الحاجز الثاني فنابع من الواقع الجزائري، الذي استمر لحقبة طويلة من الزمن وهو عامل ازدواجية اللغة. هذه الازدواجية كانت مفروضة بضرورة أكثر منها باختيار متعمد للحصول على تراكم عدد هائل من الإمكانيات العقلانية والأحداث التي من شأنها أن تدمج وتؤمم. فالتعليم المزدوج هو وحده الذي يستطيع تأمين الانتقال العقلاني من التعليم الاستعماري إلى تعليم وطني أصيل (103).

إن الازدواجية، كما كانت تراها السلطة الجزائرية آنذاك، لم تكن مذهباً بل مرحلة من مراحل الانتقال إلى التعليم الوطني الأصيل، التي يقول الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي بشأنها: نحن معادون لبعض المفاهيم الساكنة للازدواجية التي تجعل اللغة العربية لغة الشارع واللغة الفرنسية لغة الثقافة والنخبة. كما أن ميثاق الجزائر ينص على أن إدخال اللغة العربية في التعليم الابتدائي هو إنجاز من إنجازات الاستقلال (104)، التي بشأنها تمهد الطريق للوصول إلى الهدف المرجو.

101 (بوعلام بن حمودة، << التعريب قضية إرادة ثورية >>، الأصالة: (عدد خاص، العدد، 1974)، ص 17

102 (الهاشمي التجاني، << إلى أين يسير التعليم في الجزائر >>، مجلة المعرفة، مجلة تصدرها وزارة الأوقاف، العدد رقم 06، 1963)، ص 06.

103) B.IBRAHIMI, Le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie, (Paris: l'Harmattan, 1989), p.6

104) B.CUBERTAFOND, La république Algérienne démocratique et populaire. (Paris: PUF, 1979), p.73

فتعريب التعليم يبقى في هذه الأثناء مهمة صعبة تتطلب النفس الطويل والوسائل الثقافية الحديثة، ولا يمكنه أن يكتمل بشهور وبسرعة. لقد انتهت سنة 1964 بتعريب السنة الأولى من المستوى الابتدائي و شرع في تعريب السنة الثانية ابتدائي سنة 1967 بعد تعميم تجربة التعليم في السنة الأولى.

(ب) الإجراءات المتبعة

انطلاقاً من تاريخ 19 جوان 1965، ووصول الرئيس هواري بومدين إلى السلطة أصبح مشروع التعريب خياراً سياسياً مذكوراً بوضوح في الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية ورفعت مكانته إلى مستوى الأهداف الرئيسية الأخرى للثورة الجزائرية. واعتبر الرئيس هواري بومدين أن إرجاع المكانة الكاملة للغة العربية ودورها في حياة الأمة من القواعد الأساسية لسيادتها.

تمحورت سياسة التعريب سنة 1967 حول التعليم، حيث تمكنت من تعريب السنة الأولى من التعليم الثانوي، كما عرفت هذه السنة إنشاء لجنة التعريب التي اسندت إليها مهمة الاختيار بين أربعة بدائل أو إجراءات مؤهلة لتطبيق مشروع التعريب قدمت من طرف وزير التربية الوطنية آنذاك الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وهذه البدائل هي:

— التدرج الأفقي: يعتمد ميكانيزم هذا التدرج على تعريب التعليم سنة بسنة، أي أن تكون البداية بالسنة الأولى من المدرسة الابتدائية إلى غاية السنة الأخيرة من التعليم العالي. لكن ضرر مثل هذه العملية يكمن في ارتفاعه المستمر سنة بسنة والذي يتطلب جهوداً كبيرة وشاقة تخصص لعملية التآطير.

— التدرج العمودي (105): يلجأ إلى التعريب مادة تلوى الأخرى وفق نظام مبسط حسب الإمكانيات التقنية والبشرية الموجودة. ونقطة الضعف فيه تكمن على مستوى المواد العلمية التي سوف تتعرب جملة واحدة بإمكانيات بشرية قليلة جداً وبالتالي يبقى التمييز دائماً بين المواد الأدبية التي سوف تتعرب والمواد العلمية التي تبقى على حالها باللغة الأجنبية.

– التدرج المنتظم (106): يركز على تحقيق التعريب التام انطلاقا من نموذج مصغر لدورة كاملة من التعليم، ثم التعميم والتوسيع التدريجي من مؤسسة لأخرى ومن منطقة لأخرى إلى أن يتم التعريب الكامل للتعليم.

– التدرج الجغرافي (107): يتم هذا الأخير عن طريق انتقاء المناطق أحادية اللغة والناطقة باللغة العربية في البلاد كنقاط انطلاق في مشروع التعريب.

لقد اجتمعت آراء أعضاء لجنة التعريب التابعة لوزارة التربية الوطنية حول التدرج المنتظم. حتى تطبق هذه الخطة بنجاح لا بد من تحديد تحمل المسؤوليات من طرف مجموع المصالح المشاركة في تسيير شؤون الدولة. إلا أن هذه البدائل أو الإجراءات أصبحت تطبق في المستقبل وفق ظروف خاصة بكل واحدة منها لدفع عجلة التعريب نحو الأمام.

فيما يخص تعريب الإدارة فالمرسوم 68 – 95 المؤرخ في 26 من شهر أبريل 1968 ينص على أن " ابتداء من أول جانفي 1971 يخضع الوصول إلى أي وظيفة دائمة في إدارة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية معرفة كافية باللغة العربية" (108). فأصبح مفروضا على الأشخاص العاملين والحاملين للجنسية الجزائرية والذين تم تعيينهم قبل أول جانفي 1971 في الإدارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية معرفة اللغة العربية (109).

(ج) الإعلانات وردود الأفعال

لقد نوقش موضوع التعريب في السبعينات خلال ندوة للمفتشين العاملين التابعين لوزارة التربية. من بين أهم المواضيع التي طرحت للمناقشة منها:

- (1) تحديد هدف التعريب؛
- (2) عدم مشاركة بعض القطاعات في تطبيق مشروع التعريب؛
- (3) نوعية الشخصية الجزائرية التي يراد تكوينها ونوعية المجتمع الذي

106) Ibidem, p.100

107) C.SOURIAU, Op.cit, P.369

108) R.A.D.P, J.O.R.A, N° 34, du 26 avril 1968

109) B. CUBERTAFOND, l'Algérie contemporaine.(Paris: PUF, 1981), P.73

بعد مناقشة مطولة لهذه المواضيع توصل المشاركون إلى حقيقة مفادها أن إشكالية التعريب تبدو وكأنها غير واضحة وأن الجهود المبذولة لم تكن داخل إطار استراتيجية عملية موحدة وقابلة للتنفيذ (110). كما ظهرت في بداية السبعينات مشكلة الطلبة المعربين الحائزين على شهادة البكالوريا الذين غالباً ما ترفض طلباتهم لخوض الحياة المهنية وترشيحاتهم لتقلد مناصب المسؤولية في مؤسسات الدولة بسبب زعم بعض المسيرين أنهم لا يملكون القدرة على تقلد مثل هذه المناصب لأن تكوينهم معوق... لكن رد فعل الطلبة المعربين تجاه هذه التناقضات التي ذهبوا ضحيتها أخذ شكل مظاهرات مطالبة بالتعريب المنطقي، كأنهم أرادوا بذلك القول، أنه لا بد من رفع الالتباس عن النظرة غير الصحيحة للطلبة المعربين الذين يعجزون في نظرهم عن استيعاب التقدم بسبب اصابتهم الوراثة بالتخلف. وهذه في الواقع مغالطة و خدعة لأن الأفراد اذا تساوت الحظوظ يمكن أن نجد بينهم الموهوب و الأقل موهبة في أي منطقة من العالم و أن العيب في الواقع في الوسط الاجتماعي و المنظومات التربوية و التكوين في المدارس و الجامعات.

كما أن المرسوم المشترك المؤرخ في الثاني عشر من شهر فيفري سنة 1970 والموقع من طرف وزارتي الداخلية والتربية الوطنية زاد من حيوية تعريب الوظيفة العمومي وإن على كل موظف تقدم ابتداء من سنة 1970 بطلب الترقية في منصبه إجراء مسابقة كتابية وشفوية باللغة العربية.

اعتبرت سنة 1971، سنة التعريب (بداية التعريب في الشعب العلمية) والمصادقة على تأميم البترول. كما قرّر وزير التعليم العالي في السنة نفسها، أي في الخامس والعشرين من شهر أوت 1971 بمرسوم وزاري، تنظيم برنامج تعليم اللغة العربية في كل مؤسسات التعليم العالي مهما كانت نوعيتها (111)، وللسهر على تطبيق هذا القرار أوجب إنشاء مجلس دائم للتعليم العالي ولجان دائمة لدى كل جامعة.

(110) عبد الحميد مهري، (...) الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، مجلة الأصالة، (المعد رقم 8، البعث، 1972)، ص07
 (111) C.SOURIAU, Op.cit, P.374) 111

(د) اللجنة الوطنية للتعريب

تأسست اللجنة الوطنية للتعريب في السادس من شهر نوفمبر 1973 ووضعت تحت وصاية حزب جبهة التحرير الوطني، لأن خير طريقة لإنجاح عملية التعريب تكمن في تبنيها من طرف الحزب كحقيقة أو امتداد طبيعي لنشاطاته الثورية (112).

فاللجنة الوطنية للتعريب كان عليها الدخول حيز العمل سنة 1974 وتتشكل من: رئيس ومكتب تنفيذي يناقش، ينجز و يهيأ خطط التعريب، مجلس استشاري يناقش بدوره هذه الخطط و يقدم الاقتراحات الضرورية، لجنة مركزية تبحث و تكتب النصوص و تترجم المصطلحات كما تتكبد على التعبئة والتطوع.

لقد لوحظ فيما بعد تكاثر هذه اللجنة إلى لجان مصغرة انتشرت على مستوى كل الولايات والدوائر، بحوزتها نفس الترتيب الإداري الذي يميز اللجنة الأم.

انطلقت أول ندوة للتعريب في الرابع عشر من شهر ماي 1975 تحت إشراف الرئيس هواري بومدين. بعد ثلاثة أيام من المناقشة و الاقتراحات و الملاحظات من طرف مختلف الوزارات، توزع أعضاء اللجنة الوطنية إلى سبعة لجان مصغرة (113) كلفت بطريقة متكاملة ب:

- 1 - دراسة مشروع أكاديمية اللغة العربية والتعليم؛
- 2 - برمجة تطبيق الرزنامة المسطرة، التخطيط، مراقبة وتحضير الندوة الثانية في أواخر سنة 1977 و بداية 1978؛
- 3 - الاعتناء بالمصطلحات والترجمة، والتحقق من تعريب البيئة ونشر الوثائق المعربة بطريقة سليمة داخل المنظمات الوطنية وتوحيد المصطلحات المستعملة.

112) عبد القادر خمار، << العربية في حقيقتها المرة >>، مجلة القيس، (العدد رقم 01، وزارة الأوقاف، 1968)، ص

113) C.SOURIAU, Op.cit, P.398 - 399

- 4 - تقييم ومراقبة تعريب الوظيف العمومي؛
- 5 - تحسيس المواطنين بأهمية التعريب، تجنيد الطلبة المتطوعين، والأساتذة، والقضاة والعساكر لإعطاء دفع لعملية التعريب على مستوى الموظفين، التجار، الفلاحين والعمال؛
- 6 - إصدار كتب مدرسية أو وظيفية لكوادر الدولة؛
- 7 - تعريب الحالة المدنية وجعل أول جانفي 1977 حدا أقصى لهذه العملية

ه) التعجيل بعملية التعريب

جاء في لائحة التكوين و التعليم الصادرة عن الندوة الوطنية للتعريب التي أقيمت في شهر ماي 1975 " أن تطوير اللغة العربية و جعلها ملائمة مع التقدم التكنولوجي و قادرة على المشاركة فيه لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الممارسة و استعمال العربية بصفة متكاملة في جميع القطاعات الوطنية سواء الفكرية أو التقنية" (114).

لكن، جاء الرد شهورا بعد ذلك مباشرة و برزت بما يسمى سنة [75 - 1976] بردة تعريب الإدارة و على الأخص الإدارة الاقتصادية و بروز مشكلة البطالة في صفوف المعربين و الإطارات المعربة كما أشرنا.

و من ثم، تم اعتماد المدرسة الأساسية في سنة [75 - 1976]، في نفس الوقت الذي تم فيه توحيد وتأميم التعليم الخاص والديني. وشكلت عملية التعريب العمود الفقري للثورة الثقافية ومثلت بذلك الدعامة الثالثة لهرم ذي الثورات الثلاث (115) التي عرفتها الجزائر: الثورة الزراعية، الثورة الصناعية والثورة الثقافية.

وعزز الميثاق الوطني 76 هذا الخيار و مما جاء فيه أن الخيار بين اللغة الوطنية و لغة أجنبية أمر غير وارد البتة و لا رجعة في ذلك و لا يمكن أن

114 (احمد العزوزي، مناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجد العربي و الوحدة العربية، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص. 300)
 115 (يحي بوعزيز ، << واقع ومستقبل حركة التعريب بالجزائر >>، مجلة الأصالة، (عدد خاص، قسنطينة: البعث، 1974)، ص. 123 .

يجري النقاش حول التعريب بعد الآن الا فيما يتعلق بالمحتوى و الوسائل و المناهج و المراحل...

لقد قرّرت السلطات الجزائرية الإسراع في تطبيق عملية التعريب من جراء الإضرابات المنظمة من طرف الطلبة المعربين خلال السنة الدراسية [79 - 1980] مما أدى بالسلطات إلى تعريب العلوم الاجتماعية في الجامعة ابتداء من مطلع سنة 1980 و المعلوم أن بداية الثمانينات عرفت بالقرارات المتخذة من طرف اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني فيما يخص عملية التعريب(116)، إذ تقرّر:

1 - تعميم استعمال اللغة العربية كوسيلة عمل في الميادين التالية:

- أ - هيئات الحزب والمنظمات الجماهيرية
- ب - المؤسسات العمومية و المجالس المنتخبة
- ج - الإدارات
- د - المجالات التقنية و الفنية

2 - توحيد عملية تعميم استعمال اللغة الوطنية في هذه الميادين ابتداء من المخطط الخماسي(1980 - 85).

3 - دمج مشاريع تعميم استعمال اللغة العربية في البرامج القصيرة، المتوسطة و البعيدة المدى وإعطاء الأولويات للمجالات التالية:

- أ - تثبيت السيادة الوطنية و مختلف مظاهرها
- ب - إرساء قواعد التكوين في المجالات الإدارية
- ج - تقديم مختلف الخدمات العمومية
- د - تقديم مختلف الخدمات المدنية.

4 - دعم العمل الإداري و التشريعي الضروري لبدء تنفيذ برامج تعميم استعمال اللغة الوطنية.

5 - وضع خطة وطنية حيز التنفيذ لبحث ودراسة الوسائل البيداغوجية مع هيئات البحث العلمي والجامعات.

6 - تنمية وسائل الإعلام في اتجاه عملية تعميم استعمال اللغة العربية وأخذ بعين الاعتبار الأهداف المستلزما لاستعمال اللغات الأجنبية.

7 - وجوب تحرير الصحافة الرسمية الصادرة عن الحزب والمنظمات الجماهيرية باللغة الوطنية.

8 - ضرورة تحمل الوزارات والمؤسسات مسؤولية فهم ووضع حيز التطبيق المشاريع الهادفة إلى تعميم استعمال اللغة الوطنية.

9 - إنشاء هيئة عليا مكلفة بالتنسيق والمتابعة، وتحمل مسؤولية تطبيق استعمال اللغة العربية في الآجال المحددة.

كما تقرر تعريب الإدارة على مرحلتين:

المرحلة الاولى [1980 - 1982] : تهتم الإدارات ذات الصلة المباشرة بالجمهور و تتوفر فيها الأطارات القادرة على التعريب.
المرحلة الثانية [1980 - 1985] : تشمل بقية الإدارات.

وهكذا تم وضع جهاز نظري ضخم حيز التنفيذ في العشرية الثالثة من مرحلة تطبيق تعميم استعمال اللغة العربية.

ختاما، فإن التجارب المذكورة لم تستطع التحرر من التعليم الأجنبي في الآجال المحددة بسبب المشاكل العديدة المتنوعة و المتقاربة في نفس الوقت التي عرفتها كل تجربة. فالتعليم الأجنبي توسع نسبيا بفعل المنافسة للتعليم المعرب و أوجد هياكل إدارية له و معلمين و أساتذة لهم ارتباط قانوني بوزارات التربية، اتبع تقاليد و طرقا بيداغوجية و منهجا مستمدا من المنهج الفرنسي و الإسباني، أصبح من الصعب التحرر من استمرار يستند إلى قرن و ثلث قرن في الجزائر، ثلاثة أرباع القرن في تونس و أربعا و اربعين سنة في المغرب.

اضافة إلى ذلك، أثرت عوامل أخرى سلبا على مجريات التجارب وحالت دون انجاز المخططات في أوقاتها، اتسمت حركتها بالمغامرة و التعثر و التردد، بسبب قلة الأطر التعليمية المعربة خاصة في المواد العلمية و عدم اقتناع بعض المشرفين على قطاع التربية بضرورة التعريب بحجة أن اللغة العربية ما زالت قاصرة عن الاستجابة للتطور العلمي و نقص الإطارات القادرة على حمل عبء التعريب في المكان و الوقت المطلوب.

أما الشيء الذي زادها تعقيدا هو التناقض الموجود في المجتمع الجزائري على وجه الخصوص، بين طبقة الإطارات الحرة من أطباء و محامين، نشأوا في جو الفرنسية و عولوا على الفرنسية لغة عمل و بيئة، يمثلون البورجوازية القديمة و المستحدثة و الطبقة الوسطى الموجودة في المدن و الريف. فمن الشريحة الأولى من يدافع عن اللغة الفرنسية و يطالب باستعمالها في كافة المجالات، يوافق تشبثه المصلي بالارتباط بالغرب و يخدم مآربه في استمرار هيمنته، لأن هذه الأخيرة تلعب دورا وظيفيا لاستمرارية التبعية الاقتصادية للغرب. من جهة ثانية الطبقات الشعبية المتحمسة عاطفيا و دينيا لتجربة التعريب و التي لا تدرك ابعادها و مقتضياتها.

أخيرا، فإن المشكل الرئيسي من بين المشاكل التي ذكرناها و التي لم نذكرها لكثرتها، هو ذلك الذي ميز سلوكيات أنظمة دول المغرب العربي و المتمثل في صفة الارتجال و الابتعاد عن التخطيط العقلاني و الواقعي التي طبعت غالبية المشاريع و عدم الأخذ بعين الاعتبار الدراسات الميدانية و الإلتزام بالقرارات السياسية المرحلية و الظرفية كما هو الحال لعملية التعريب. و الشعب الجزائري بصفة خاصة أرغم في كثير من الحالات أن يركب القطار و قد أقلع من المحطة، كما يقول المثل.

(2) المسألة البربرية

الحديث عن المسألة البربرية في الثمانينات يعني الحديث عن حلقة من حلقات مسلسل طويل، جذوره ضاربة في أعماق الحقبة الإستعمارية و جذعه يتعدى سطح الإستقلال إلى وقتنا الحاضر.

لن نتوسع في الحديث عن المسألة وجذورها، لأن هذا ليس هدف بحثنا، لكن نشير إلى الخطوط العريضة لأحداث وقعت في فترة ما بعد الإستقلال لفهم أفضل لتشعباتها.

إن الإشارة إلى المسألة البربرية "بالمشكل البربري" أمر غير موضوعي مادامت غير خاضعة للتسييس. ظهورها كان جزءا من الإستراتيجية الإستعمارية الفرنسية في الجزائر، ضمن تطبيق لمبدأ عرف خلال الأحقاب الإستعمارية الحديثة باسم "فرق تسد".

لقد حاول الإستعمار في الجزائر في العشرينات من هذا القرن أن يقسم البلاد على أساس عرقي، الشيء نفسه أعاده بالمغرب في القانون الصادر سنة 1930 و الذي استهدف التفريق بين المناطق التي يسكنها العرب، و المناطق التي يسكنها البربر على أساس أن تقسيم شبه إداري. كانت هذه المحاولة مدعومة بتتظير فكري قامت به مجموعة من العلماء الفرنسيين الجامعيين الذين يرعون هذه النظرية و يشجعونها بما يكتبونه من أبحاث ذات شكل علمي تتناول الجانب العرقي، اللغوي، الفني و التاريخي للأمازيغيين، لإثبات نظرية مسبقة هي انفصال البربر عن العرب. و يطبعون أبحاثهم هذه، بطابع سياسي قوامه إثارة العدا و الصراع بين العنصرين العربي و البربري في المغرب العربي (117). و ما تزال مجموعة من هؤلاء الباحثين المنظرين متمركزة في المركز الجامعي للبحث العلمي في جامعة اكس أون بروفانس (AIX EN PROVENCE).

عملت السلطات الاستعمارية في الجزائر على تطبيق مبدأ فرق تسد في القبائل الكبرى بصفة خاصة محاولة بذلك تفتيت الوحدة الوطنية الجزائرية المتماسكة وتقسيم البلاد الى مناطق متعددة عرقية أو جهوية حتى يسهل عليها ابتلاعها.

مما لا شك فيه أن القوى الاستعمارية بقدرتها التقنية الإستراتيجية استطاعت و لو على حين غفلة إنشاء نوع من التحفظات بين اتجاهين سياسيين داخل المجتمع الجزائري: الأول يمثل الأغلبية و الآخر الأقلية: فالأول جزائري عربي إسلامي و الثاني جزائري بربري معادي للغة العربية. ازدادت الهوة عمقا بين هاذين الاتجاهين خصوصا في أواخر الأربعينات ثم تفاقمت بعد الاستقلال. فبعد أحداث 1949 و 1963 وكذا 1965، لوحظ داخل الطبقة الطلابية في منطقة القبائل و الجزائر العاصمة و المهجر تشكل أقطاب التجميع التي تعمل على تجنيد الطلبة من أجل قضية الثقافة البربرية و الاعتراف باللغة الأمازيغية. نضال هؤلاء دار في بعض الأماكن كثانويات تيزي وزو و بعض ثانويات العاصمة، معهد الآداب و الحي الجامعي لابن عكنون.

ابتداء من سنة 1974، أعطى نجاح وشهرة بعض الفنانين القبائليين قاعدة شعبية لمسألة هوية الثقافة البربرية (118) ذات أنبعد الجهوي. فوجدت لذلك طريقا للتعبير، كما أعطت نفسا جديدا للحركة البربرية. بالفعل، لقد عرفت هذه المرحلة حدثا ذا بعد سياسي تمثل في إعادة تنشيط حزب جبهة القوى الاشتراكية بزعامة آيت أحمد في أواخر سنة 1977 وبداية 1978 (119)، بعد منعه من النشاط السياسي في الجزائر طيلة أربعة عشر سنة (منذ 1963). و في سنة 1979 عمل الحزب على دمج المسألة اللغوية في برنامجه السياسي.

في العاشر من شهر مارس 1980، منعت السلطات المحلية لمدينة تيزي وزو انعقاد محاضرة للكاتب مولود معمري حول الشعر القبائلي القديم. هذا التصرف كان بمثابة القطرة التي أفاضت كأس وضعية مكهربة دامت أعواما

118) S.CHAKER, La question berbère dans l'Algérie indépendante. (Paris: R.E.M.M.M, Mars 1992), p.98

119) Ibidem, p.99

طويلة، إذا أخذنا بعين الاعتبار الأحداث التي وقعت في القبائل الكبرى سنة 1974 والجزائر العاصمة سنة 1977. فما كان من الطلبة المنتمين للحركة البربرية إلا أن تصدوا لهذا الإجراء مباشرة في اليوم الذي تلى قرار المنع وخرجوا إلى شوارع المدينة في مظاهرات رفعوا فيها شعارات " كفانا ظلما " ، " البربرية لغتنا " ، " كفى للقمع الثقافي " و " الثقافة البربرية ثقافة جزائرية " (120).

لقد تدخل الرئيس الشاذلي بن جديد بخطاب في مؤتمر حول التخطيط في السابع عشر من شهر أفريل سنة 1980، ذكر فيه بأن الجزائر بلد عربي إسلامي وأضاف بأن " الثقافة الجزائرية تمثل مكتسب عشرين مليون مواطن، لذا نقول: لا للذين يريدون استغلال هذا الموضوع لأغراض سياسية " (121) وفي نفس الموضوع صرح بن جديد بأن الوحدة الوطنية قد تشكلت بدم شهداء لم يسأل حينها أحد عن ما إذا كانوا من تيزي وزو أو الجزائر أو قسنطينة أو غيرها.

في العشرين من شهر أفريل 1980 وبالضبط في مدينة تيزي وزو اندلعت مظاهرات على إثر طرد أساتذة وطلبة من الجامعة التي كانوا قد احتلوها منذ السابع من شهر أفريل وهذا بسبب إلغاء السلطات لمحاضرة مولود معمري، وتصلب موقف الطرفين. وبالتالي تطورت الفجوة إلى غنغرينة حاملة للحقد وسوء النية والاحتراس زادت من حدة الحساسية بين أهالي المناطق الناطقة بالبربرية بزعامة تيارات الحركة البربرية وأهالي المناطق الناطقة باللغة العربية بزعامة السلطة، أحدثت بذلك شرخا في نظام التعايش بين أفراد الشعب الواحد، الذي لم يعرف توترا من هذا القبيل منذ أكثر من اثني عشر قرنا.

لكن السؤال الذي قد يحسن طرحه بعد كل ما حدث هو كالتالي: هل وجود لغة ثانية كاللغة البربرية يطرح بالفعل قضية حقيقية علمية يمكن أن تؤدي إلى تصدع الكيان الاجتماعي للمجموعة البشرية الموجودة في الجزائر؟ أو هو فقط قضية وهمية أصبحت فعلية؟.

من البديهي، أن تكون ظاهرة تفاعل الثقافات داخل المجتمع الواحد صحية و على الدولة أن تشجع هذا التفاعل اذا شاءت أن توجهه نحو مصلحة

120) A.ADAM, Op.cit, p.687

121) Idem, p.688.689

المجتمع. تمثل قضية الثقافة البربرية مطلباً مشروعاً و مظهر صحة أكثر منه أي شيء آخر، إذا طرحت ليس على حساب اللغة العربية و الإسلام، بل لإثراء البيئة الثقافية للمجتمع الجزائري و أوسع من ذلك، لإعطاء كل ذي حق حقه في المواطنة في بلد فقد شعبه حقوقه منذ زمن طويل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الرابع

بطاقات فنية حول

الوزارات المكلفة بنشر وتطبيق السياسة الثقافية

للإحاطة بمختلف المؤسسات التنفيذية لقرارات السياسة الثقافية يتوجب علينا ترتيب مختلف الوزارات حسب الأهمية التي تكتسيها كل وزارة وكذا حسب تنظيمها ومهامها.

تعتبر المدرسة و الجامعة المخبر الذي ينقل عبره التاريخ بعد تقييمه و تطويره، ليس بهدف تجميده و تكريسه، ، تفحص فيه خصائص الحاضر بغية فهمه و ليس تثبيته. توضع اللمسات الأولى على خريطة المستقبل بطريقة ينبغي أن تكون بالغة الدقة و الوضوح، بعيدة عن العشوائية و التهور، فليس هناك مؤسسة اجتماعية أخرى — منظمة أو تلقائية — تحقق الانسجام الثقافي بين فئات الشعب و ترسخ انتماءهم المشترك لوطن واحد (122). و تعتبر أيضا المخبر الذي تنمي و تصقل فيه الخبرة و تقاليد الإبداع و روح النقد، تحارب فيها عقلية الكسل الذهني الجديد و المتوارث.

التربية لمن أحسن استغلالها و قدر أبعادها و أعطائها الإمكانيات الكفيلة لتحقيق أهدافها، عادت عليه بنتائج تعجز قطاعات أخرى على تحقيقها مهما كانت. باتت النظرة الحديثة إلى التربية ترى فيها الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية. لا سيما بعد تكاثر تلك الدراسات التي تبين أنها ليست خدمة استهلاكية تقدم للناس بل هي توظيف مثمر للموارد يوتي أكله مضاعفة و يؤدي إن أحسن استخدامه إلى عائدات اقتصادية، تفوق العائدات الاقتصادية للمشروعات الصناعية و الزراعية سواها (123).

122 (محمد العربي ولد خليفة، المهام انحصارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، مساهمة في تحليل و تقييم نظام التربية و التكوين و البحث العلمي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1989)، ص. 3
123 (ج. طرابيشي، الخريطة التعليمية لوطن العربي، مجلة الوحدة، السنة 2، (العدد رقم 14، 1985)، 52-61

تعددت و تنوعت أسماء المؤسسة الرسمية الوصية على المنظومة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال حسب التجارب المراد تطبيقها و الأهداف المسطرة لكل واحدة منها. فتنوعت إذا الأسماء و المعنى واحد، فتارة سميت بوزارة التربية و هي الوزارة الأم، و تارة سميت بوزارة التعليم الابتدائي و الثانوي و تارة أخرى بوزارة التربية و التعليم الأساسي إلى غير ذلك من الأسماء.

و حقيقة الأمر، لقد أخذت وزارة التربية من قبل على عاتقها حمل التعليم بأطواره المختلفة (الابتدائي، الثانوي العام و التقني، الأساسي بعد ذلك و التعليم العالي) و هي نظرة كلية للمنظومة التربوية المزمع تسييرها بسلطة واحدة وصية لعل و عسى تأتي بثمارها. لكن مع مرور الأيام ازداد العبء و أصبح من الصعب التحكم في التوسع الأفقي و العمودي المستمر السائر بالموازاة مع التغيرات الطارئة في الجزائر سواء البشرية أو المؤسساتية التي عرفها مجال التربية بصفة خاصة. و نقصد بالأفقي تكاثر المؤسسات التعليمية و التزايد المستمر للتلاميذ الجدد. أما التوسع العمودي فهو الانتقال التصاعدي للأعداد الهائلة للتلاميذ من المستويات التعليمية الدنيا إلى المستويات العليا (الانتقال من الابتدائي و وصولهم المراحل الجامعية بعد إرساء أسس نظام التعليم الأساسي)

فقلقت المهام و تشعبت الإنشغالات، فاستلزمت اللجوء إلى الإنشطار و الاختصاص و الانتقال من الكل إلى الجزء لاستيعابها. هذا هو ما وقع بالفعل للمؤسسة الوصية على التعليم في الجزائر. و يمكن القول أنها تحصيل حاصل لضرورة أكثر منها اختيار أو تنوع.

سوف نختار بطاقة فنية و تنظيمية لوزارتين نراهما ليس وجها لعملة واحدة، بل هما وزارتان متكاملتان، وزارة التربية و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في فترة متميزة من حياة النظام التربوي الجزائري و هي مرحلة إصلاح التعليم أو مرحلة التعليم الأساسي.

البطاقة الأولى: وزارة التربية

إن تنظيم إدارة وزارة التربية الوطنية قد تم بالمرسوم المؤرخ في الثاني عشر من شهر أوت 1965 (124)، تضمنت خمس مديريات البعض منها سوف

يعرف تطورا فيما بعد ويأخذ شكل وزارات *، من بينها مديرية التعليم العالي و مديرية التعليم الابتدائي، الثانوي و التقني.

بدأت وزارة التربية والتعليم الأساسي مهامها انطلاقا من سنة 1981 وانحصرت خطوط سياستها العريضة في السهر على تعميم المدرسة الأساسية (125)، على صناعة السياسة الوطنية للتوجيه المدرسي والمهني، التطور النوعي

* وتتضمن وزارة التربية ما يلي:

- 1 - مديرية البيداغوجيا
أ - نيابة مديرية البحث والتكوين.
ب - نيابة مديرية الدراسات المسائية
- 2 - المديرية العامة للإدارة، وتتضمن ثلاث نيابات مديريات:
أ - نيابة مديرية الموظفين
ب - نيابة مديرية الميزانية والمحاسبة
ج - نيابة مديرية البناء والتجهيزات المدرسية
- 3 - مديرية التعليم العالي وتتضمن أربع نيابات مديريات أو مكاتب
أ - مكتب الميزانية والمحاسبة
ب - مكتب الدراسات والبرمجة
ج - مكتب الموظفين
د - مكتب مركز وهران، و قسنطينة والمدارس العليا
- 4 - مديرية التعليم الابتدائي، والثانوي و التقني و تتضمن خمس نيابات مديريات
أ - نيابة مديرية التعليم الابتدائي
ب - نيابة مديرية التعليم الثانوي
ج - نيابة مديرية التقنية والفلاحة
د - نيابة مديرية الامتحانات والمسابقات
ه - مكتب المفتشية العامة
- 5 - مديرية الشؤون الثقافية وتتضمن نيابتي مديرتين.
أ - نيابة مديرية الفنون والمتاحف والمكتبات.
ب - نيابة مديرية الأشغال الفنية والثقافية، والمدرسية والجامعية

والكمي للنتائج وتقديم المعطيات الضرورية لصناعة السياسة الوطنية للبحث
البيداغوجي. بصفة دقيقة مجالاتها تتعلق ب:

1 - التكوين الذي لابد أن يشمل مجموع الموظفين، إداريين كانوا أو
معلمين.

2 - التخطيط (126): بإقامة دراسات تتعلق بإنشاء
تصميم للتطور التربوي في نطاق الخطة الوطنية للتنمية.

3 - الامتحانات: ويقصد بذلك تحضير برامج مختلف الامتحانات.

4 - الخدمات الاجتماعية (127)، يعني وضع سياسة تؤمن
الخدمات الضرورية فيما يخص منح التعليم فقط.

5 - مراقبة (128) العمليات المتعلقة بتزويد المؤسسات بالأجهزة
المختلفة سواء تعلق الأمر بالتجهيز والمعدات العلمية أو السمعية البصرية.

لمتابعة تطور ميزانية التسيير لوزارة التربية منذ الاستقلال إلى
غاية 1986، التجأنا إلى تقسيم الفترة المذكورة إلى أربعة مراحل حتى نستشف
مميزات مسار هذه الأخيرة، كما سوف نتبع نفس الإجراء بالنسبة لباقي الوزارات.

ميزانية الوزارة

المرحلة الأولى: 63 - 70

عرفت ميزانية وزارة التربية خلال السبع سنوات التي تلت سنة 1963
زيادة معتبرة. فبعدما كانت تقدر سنة 63 بحوالي 79,92 مليون دينار جزائري
(دج) من مجموع ميزانية تسيير الدولة المقدر بـ 2,23 مليار دج المقررة في قانون
المالية لسنة 1963 (129)، أي ما يعادل 3,57 % من إجمالي الميزانية العامة، انتقلت إلى
980 مليون دج من مجموع 4,25 مليار دج من إجمالي الميزانية المقررة في

126) R.A.D.P, J.O.R.A, du 05 Mai 1981

127) R.A.D.P, J.O.R.A, du 05 Mai 1981

128) R.A.D.P, J.O.R.A, du 12 Mai 1981

129) R.A.D.P, j.O.R.A, du 08 jan 1963

(طبقاً للمرسوم رقم 63 - 10 المؤرخ في 8 جانفي 1963 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التربية من
ميزانية التسيير المقررة في قانون المالية لسنة 1963)

المرحلة الثانية: 70 — 75

تراجعت نسبة ميزانية وزارة التربية (كانت تسمى في مطلع السبعينات بوزارة التعليم الابتدائي و الثانوي) خلال سنوات المرحلة بحوالي 8,62 % من ميزانيتها. بعدما كانت تقدر ب 23,04 % من الميزانية العامة لسنة 70، انتقلت إلى 15,42 % سنة 75 (131)، في حين ارتفعت ميزانيتها من 980 مليون دج إلى 2,10 مليار دج.

المرحلة الثالثة: 80 — 85

عرفت نسبة ميزانية التربية خلال (كانت تسمى وزارة التربية و التعليم الأساسي) هذه الفترة زيادة قدرت ب 3,07 %، هذا بعدما كانت تقارب 15,42 % من ميزانية الدولة لسنة 75. ارتفعت سنة 1980 إلى 18,49 % من إجمالي الميزانية العامة و انتقلت إذن من 2,10 مليار دج إلى 4,95 مليار دج (132).

المرحلة الرابعة: 80 — 85

عرفت خلالها نسبة ميزانية التربية زيادة طفيفة قدرت ب 1,68 %، بعدما كانت تناهز 4,95 مليار دج، أي 18,49 % من ميزانية الدولة لسنة 80. ارتفعت إلى 11,02 مليار دج (133) بموجب قانون المالية لسنة 1985 بما يقارب 20,17 % من ميزانية التسيير.

130) R.A.D.P, J.O.R.A, du 16 janvier 1970

(طبقا للمرسوم رقم 70 — 8 المؤرخ في 16 جانفي 1970 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التربية من ميزانية التسيير لسنة 1970)

131) R.A.D.P, J.O.R.A, du 09 jan 1975

(طبقا للمرسوم رقم 75 — 7 المؤرخ في 9 جانفي 1975 المتضمن الاعتمادات المفتوحة لوزير التعليم الابتدائي و الثانوي برسم ميزانية التسيير المقدر ب 13,65 مليار دج بموجب قانون المالية لسنة 1975)

132) R.A.D.P, J.O.R.A, du 31 dec 1979

(طبقا للمرسوم رقم 79 — 289 المؤرخ في 31 ديسمبر 1979 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة الملحق لوزير التربية من ميزانية التسيير المقدر ب 26,78 مليار بموجب قانون المالية لسنة 1980)

133) R.A.D.P, J.O.R.A, du 24 dec 1984

(طبقا للمرسوم رقم 84 — 413 المؤرخ في 42 ديسمبر 1984 المتضمن توزيع الاعتمادات المفتوحة المخصصة لوزير التربية من ميزانية التسيير)

أول ملاحظة يمكن الإشارة إليها، هي أنه و بعد تضاعف ميزانية الدولة للتسيير خلال سنة 1970، عرفت ميزانية وزارة التربية تضاعفا في قيمتها بحوالي اثنا عشرة مرة. من هنا يبدو أن النظام الجزائري رمى بثقله في مجال قطاع التربية لوضع حد لظاهرة الأمية التي تزايدت بشكل رهيب خلال العشرية التي تلت الاستقلال و التي قاربت الست ملايين أمي في تلك الحقبة. و أصبح قطاع التربية أحد القطاعات الاستراتيجية الذي حظي بعناية فائقة من طرف السلطات المتعاقبة كباقي القطاعات الحساسة كالدفاع، الداخلية و المجاهدين، بدعم مادي ضخم مقارنة بالقطاعات الأخرى.

أما الزيادات في الميزانية و الجهود المبذولة، فإنها كلها تدخل في إطار تنفيذ الأهداف المسطرة من طرف المسؤولين السياسيين منذ الاستقلال كمنطلقات أساسية لسياسة التربية و التعليم في الجزائر، التي تنص على:

- ديمقراطية التعليم، لتحقيق توازن بين التزايد الكبير في عدد التلاميذ في مستوى التعليم و التربية و هياكل الاستقبال في المدن و الأرياف.
- جزارة الهياكل و المناهج.
- تخريج أكبر عدد ممكن من الإطارات
- تدعيم و توسيع التعليم العلمي و التقني
- التعريب، لرد الاعتبار للغة العربية و جعلها لغة العلوم و التكنولوجيا.

أخيرا، تعتبر مرحلة 80 — 85، المرحلة التي عرفت فيها وزارة التربية أكبر زيادة في ميزانيتها خلال 24 سنة، بعد إقحام التعليم الأساسي كخيار لا رجعة فيه و بصفة نهائية.

البطاقة الثانية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

يتعلق المثال الثاني، بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي حددت مهامها الجديدة التي أملتھا المرحلة تماشيا مع إصلاح المنظومة التربوية بعد إدماج التعليم الأساسي في المدرسة الجزائرية في منتصف السبعينات و الإنطلاقة الحقيقية ابتداء من الرابع عشر من شهر مارس 1981 (134). شملت هذه الوزارة، كما يدل عليه إسمها: التعليم العالي بأنواعه. أما مجال عمل سياساتها المخطط له فهو:

1 - وضع حيز التطبيق سياسة وطنية للتعليم الثانوي، التقني، العالي والبحث العلمي.

2 - دراسة إنشاء وتحديد سياسة وطنية لتطوير مستويات التعليم الجامعي.

3 - دفع جديد لتعميق التعبير وتطبيق الديمقراطية والتعريب والتوجيه العلمي والتكوين العالي.

4 - وضع سياسة وطنية للبحث العلمي تأخذ بعين الاعتبار اهتمامات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق بمجال التعليم العالي، فإن الوزارة كانت تعمل على تنظيم نشاطات بيداغوجية وعلمية للتكوين العالي، توحيد البرامج، إغناء مضامين التعليم والتحسين النوعي للمناهج البيداغوجية.

أما فيما يتعلق بالبحث العلمي، فتقوم الوزارة باقتراح خطط على المدى القريب، المتوسط والبعيد للبحث العلمي و التخطيط لتنمية نشاطات البحث الأساسي لسد حاجيات الإقتصاد الوطني.

ميزانية الوزارة

المرحلة الأولى: 75 - 80

لقد قدرت ميزانية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1975

ب 417.50 مليون (دج) طبقا للمرسوم رقم 75 - 8 المـؤرخ في 9 جانفي 1975 المتضمن

الإنفاق على التعليم العالي ببعض الدول في علاقته بالإنتاج القومي (%)
(الجدول رقم 8)

البلد	السنة	الإنفاق على التعليم العالي في علاقته بالإنتاج القومي (%)
هولندا	1973	1.6
الدنمارك	1974	1.19
ألمانية الشرقية	1974	1.18
بريطانيا	1971	1.18
الإتحاد السوفياتي	1974	0.86
السويد	1974	0.85
يوغوسلافيا	1974	0.81
بلجيكا	1973	0.72
سويسرا	1974	0.63
ألمانيا	1973	0.58
إيطاليا	1974	0.49
فرنسا	1976	0.41
إسبانيا	1973	0.31
البرتغال	1973	0.21

المصدر: محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1989، ص. 102.

الاعتمادات المفتوحة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير المقدر ب 13,65 مليار دج بموجب قانون المالية لسنة 1975 (135)، أي بنسبة 3,05 % من إجمالي الميزانية العامة.

هذه النسبة نجدها مرتفعة نوعا ما مقارنة ببعض الدول كـ هولندا التي بحوزتها أكبر نسبة في مجال الإنفاق على التعليم العالي في أوروبا ب 1,60 %، الدنمارك في المرتبة الثانية ب 1,19 % سنة 74، بريطانيا ب 1,18 % سنة 1971، الاتحاد السوفياتي ب 0,86 % سنة 1974، ألمانيا الغربية ب 0,58 % سنة 1973 و في المرتبة العشرين تأتي فرنسا ب 0,41 % سنة 1976، من إجمالي الميزانيات العامة لكل دولة.

هذا لا يعني أن فرنسا لا تهتم بالتعليم العالي، بقدر ما تهتم به الجزائر، هولندا، الاتحاد السوفياتي و غيرهم. بل دعم الدولة الفرنسية لهذا القطاع ضعيف مقارنة بالدول الأخرى.

أعطت دراسة تفصيلية لمصادر تمويل التعليم العالي في فرنسا نتائج تدل على مشاركة الدولة و الهيئات الأخرى في تدعيم سير مؤسسات التعليم العالي، فأتضح أن الدولة تشارك ب 43,9 % فقط من إجمالي الميزانية و الباقي عبارة عن عائدات من صندوق المنح العائلية ب 2,7 %، من المجموعات الإدارية ب 47,5 % و من الجماعات المحلية ب 0,9 % و من أسر الطلبة ب 30,4 % أو من الطلبة أنفسهم ب 21,2 % (136). و أنهت الدراسة باستنتاج مفاده أن التعليم العالي في فرنسا هو القطاع الأقل تمويلا من طرف الدولة.

على نقيض ذلك، فإن قطاع التعليم العالي و غيره من القطاعات في الدول التابعة للمعسكر الاشتراكي في تلك الفترة، من بينهم الجزائر حضي بدعم كامل (100 %) من طرف الدولة و لا مجال لدعم آخر استنادا لسياسة ديمقراطية التعليم المجاني، إحدى دعائم النظام الاشتراكي.

انتقلت الميزانية إذن من 3,05 % إلى 5,57 % و هي النسبة التي تمثل 1,49 مليار دج و هي ميزانية الوزارة لسنة 1980 طبقا للمرسوم رقم 79 — 290 المؤرخ

135) R.A.D.P, J.O.R.A, du 09 jan 1975

(136) محمد ولد خليفة، المصدر نفسه، ص. 112

في 31 ديسمبر 1979 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية الدولة المقدرة بـ 26,78 مليار دج بموجب قانون المالية لسنة 1980 (137).

المرحلة الثانية: 80 — 85

تراجعت نسبة الميزانية في هذه المرحلة تراجعا طفيفا نسبة للميزانية العامة، فانتقلت من 5,57 % إلى 5,05 %، في حين انتقلت قيمتها من 1,49 مليار دج إلى 2,76 مليار (138) من إجمالي ميزانية التسيير لسنة 1985.

أخيرا، نفس الملاحظة يمكن إعطاءها لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي كتلك التي منحت لوزارة التربية بصفتها لها نفس الاهتمامات، لكن بدرجة أقل، كما تعتبر قطاعا مكتملا، يعمل على ديمقراطية التعليم العالي، جزارة الهياكل و المناهج و الأطر الجامعية، تخريج أكبر عدد ممكن من الإطارات في أقصر مدة ممكنة. إنشاء مؤسسات التعليم العالي في مختلف مناطق البلاد و محاولة تحقيق ما جاء به الميثاق الوطني، الذي ينص على أنه ينبغي إنجاز مشروع جامعة أو معهد جامعي في كل منطقة لامتناس الأعداد الكبيرة من الطلبة. و كما هو الحال بالنسبة لوزارة التربية، فإن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي عرفت ميزانيتها الارتفاع الكبير أو الزيادة الكبيرة خلال مرحلة 80 — 85.

137) R.A.D.P, J.O.R.A, du 31 déc 1979

138) R.A.D.P, J.O.R.A, du 24 déc 1984

(طبقا للمرسوم رقم 84 — 414 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم العالي و البحث العلمي من ميزانية التسيير المقدرة بـ 54,66 مليار دج بموجب قانون المالية لسنة 1985)

البطاقة الثالثة: وزارة الإعلام

بعد إنشائها، اعتبرت وزارة الإعلام من بين المؤسسات الحساسة في الجزائر بين الوزارات المختلفة في نشر وتطبيق السياسات الثقافية.

كما تعتبر هذه المؤسسة الوسيلة الأكثر فعالية في التأثير على الرأي العام في وقتنا الحاضر، لذا فإن السلطات السياسية في أي بلد كان تعتمد عليها في تشكيل شخصية المواطن المراد الوصول إليها، بتمريرها لكل ما تريده من أفكار و إيديولوجيات... عبر وسائلها.

لقد تم تنظيم وزارة الإعلام في الجزائر بموجب المرسوم المؤرخ في الرابع عشر من شهر جوان 1963 (139). ولفهم أهمية وضخامة القطاع الذي أدخل تحت إشراف الوزارة، علينا أن ننظر إلى هذا القطاع نظرة متفحصة لمختلف مكوناته بغية استنتاج وتعداد الهيئات الموجودة تحت وصايته. كانت وزارة الإعلام أثناء إنشائها مكونة من خمس مديريات كل مديرية مقسمة بدورها إلى نيابات مديريات * .

139) R.A.D.P, J.O.R.A, N° 41, du 21 juin 1963

* المديرية التي تتكون منهم وزارة الإعلام هي:

1 - مديرية الإدارة العامة وتتكون من:

أ - نيابة مديرية الموظفين

ب - نيابة مديرية الميزانية، والعتاد والنشر

2 - مديرية التوثيق، والدراسات والمنشورات: من جهتها تحتوي على:

أ - نيابة مديرية التوثيق

ب - ' ' المنشورات باللغة العربية

ج - ' ' الدراسات العامة

د - ' ' المنشورات

3 - مديرية الصحافة والعلاقات العامة: وتحتوي على:

أ - نيابة مديرية العلاقات العامة

ب - نيابة مديرية الصحافة

4 - مديرية التقنين والمراقبة وتحتوي على:

أ - نيابة مديرية مراقبة التأشير

ب - ' ' البث السينمائي

ج - ' ' التقنين

وخلال نفس السنة، أنشأت السلطات السياسية ضمن وزارة الإعلام أربع هيئات جديدة هي: الإذاعة والتلفزيون الجزائرية (إ.ت.ج)، الوكالة الصحافية (جزائر الخدمات الصحافية)، ديوان الأحداث الجزائرية (د.أ.ج) والمركز الوطني للسينما الجزائرية (م.و.س.ج). وبهدف إحداث قطيعة مع المستعمر، اتخذت إجراءات تعلق بالتنظيم والتقنين، من بينها نجد التغييرات التي شرع فيها بعد الحصول على الاستقلال مباشرة لعدد كبير من النصوص الفرنسية.

بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية التشريعية، صرح رئيس مجلس الثورة هواري بومدين بأنه ليس من المنطق أن تواصل ثورة طريقها بقوانين غير ثورية وأن الاشتراكية ستبنى على قوانين قائمة بالأخص على المحافظة على الاقتصاد الرأسمالي، كما أنه غير منطقي أن نستمر في الخضوع لقوانين صدرت من طرف الذين يمارسون القمع ضدنا وأن نلجأ إلى هذه القوانين لاتخاذ قرارات وطنية.

لقد تم نسخ مهام وزارة الإعلام في الميثاق الوطني لسنة 1976 على المنوال التالي:

- 1 - ضمان التسيير الجيد لسياسة الحكومة فيما يخص الإعلام والثقافة.
- 2 - تحضير التنبآت المحددة للأهداف لكامل القطاع
- 3 - السهر على تطبيق التوجهات المرسومة والمناهج المحددة فيما يخص تخطيط القطاع.
- 4 - مراقبة الصحافة الأجنبية في البث في الجزائر وتنظيم الإقامات لممثلي هيئات الإعلام الأجنبية (140).

فالتغيير الإداري الهام الذي عرفته وزارة الإعلام والثقافة، حدث في السادس والعشرين من شهر ديسمبر 1981، أصبحت بموجبه إدارتها المركزية الجديدة تحتوي على:

1 — مديرية التخطيط (141): تدور مهامها حول الدراسة والتنسيق ودمج وتركيب المشاريع المرتبطة بسير وتنمية نشاطات قطاع الإعلام والثقافة وتشمل هذه المديرية كل من:

أ — نيابة مديرية الإحصاء

ب — نيابة مديرية التخطيط

ج — نيابة مديرية التكوين

2 — مديرية الإعلام: تسهر على تطبيق التوجيهات في مجال الإعلام وتتكون من:

أ — نيابة مديرية الصحافة الوطنية

ب — " " " الأجنبية

ج — " " " الاعتماد والعلاقات مع الصحافة الأجنبية

3 — مديرية التوثيق والنشر: كلفت بتنظيم الأخبار الوثائقية، تركيب ووضع في متناول الجميع التوثيق العام والخاص الضروري لكل نشاط إعلامي وثقافي. تتفرع منها كل من:

أ — نيابة مديرية التوثيق

ب — " " المنشورات

4 — مديرية تطوير الاتصال: تهتم بتطبيق كل دراسة تدرج في إطار تطوير وسائل الاتصال : تساعدها في ذلك:

أ — نيابة مديرية بحث وتطوير وسائل الإعلام

ب — " " البحث والتطور الثقافي

ج — " " السمعي البصري

5 — مديرية تنظيم المبادلات : تتكفل بتنسيق التعاون والتبادل الدوليين على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف وتشاركها في مهامها كل من:

أ — نيابة مديرية العلاقات الثنائية

ب — نيابة مديرية العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية

6 - مديرية الإعلام ومراقبة العلاقات: كلفت من جهتها بضمـان، إنشاء، متابعة ومراقبة الاستثمارات الموجهة لتنمية بنى قطاع الإعلام والثقافة وهي تتكون من:

أ - نيابة مديريةية التنسيق والدراسات

ب - " " البناء والتجهيز

ج - " " المراقبة

أول ملاحظة يمكن الإشارة إليها في هذا التغيير، هي تلك التي حدثت على مستوى الكم، إذ ارتفع عدد المديريات من أربعة الى سبعة، هذا إذا أخذنا كلاً من مديريةية الإدارة العامة ومديرية التوثيق والدراسات والمنشورات بعين الاعتبار، لأنهما يمثلان عنصرين مشتركين في التنظيم للوزارة قبل وبعد التغيير.

أما الملاحظة الثانية فهي على المستوى النوعي وتشير إلى أن مديريةية التوثيق استطاعت أن تحافظ على تنظيمها الإداري وبالمقابل فإن مديريةية الصحافة تمكنت من تغيير اسمها واستعارت مفهوماً شاملاً وهو الإعلام، أما التغيير الثالث

الجدول رقم (9): تطور ميزانية سير وزارة الإعلام والثقافة (63 - 86)

السنة	ميزانية سير وزارة الإعلام (آلاف)	ميزانية سير الدولة (مليون)
1963	—	2,237
67	32.000	3.398
68	47.000	3.405
70	59.492	4.253
75	115.700	13.656
80	301.549	26.789
85	—	54.660
86	—	61.154

المصدر : وزارة الإعلام والثقافة

المرحلة الأولى: 63 — 70

لقد قدرت ميزانية وزارة الإعلام سنة 1963 بـ 1,69 مليون دج من بين ميزانية التسيير المقدرة بـ 2,23 مليار دج بموجب قانون المالية لسنة 1963 (142)، أي ما يعادل 0,07 % من الميزانية العامة. و انتقلت سنة 1970 إلى 59,49 مليون دج من ميزانية التسيير المقدرة آنذاك بـ 4,25 مليار دج و المقررة في قانون المالية لسنة 1970 (143)، أي بنسبة 1,2 % من مجموع الميزانية العامة.

المرحلة الثانية: 70 — 75

تراجعت نسبة ميزانية وزارة الإعلام السنوية من 1,2 % من الميزانية العامة لسنة 70 إلى 0,83 % سنة 1975. لكن بالمقابل ارتفعت قيمتها الحقيقية خلال هذه المرحلة من 59,49 مليون دج إلى 113,70 مليون دج من ميزانية التسيير المقدرة بـ 13,65 مليار دج المقررة في قانون المالية لسنة 1975 (144).

142) R.A.D.P, J.O.R.A, du 08 jan 1963

(طبقا للمرسوم رقم 63 — 10 المؤرخ في 8 جانفي 1963 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الإعلام)

143) R.A.D.P, J.O.R.A, du 16 jan 1970

(للمرسوم رقم 70 — 6 المؤرخ في 16 جانفي 1970 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الإعلام)

144) R.A.D.P, J.O.R.A, du 09 jan 1975

(طبقا للمرسوم رقم 75 — 11 المؤرخ في 09 جانفي 1975 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الإعلام)

بعد الزيادة و التراجع في النسبة التي عرفتها وزارة الإعلام في المرحلتين السابقتين، ترتفع من جديد هذه الأخيرة لتنتقل من 0,83 % إلى 1,12 % من الميزانية العامة. تنتقل بذلك قيمتها من 113,70 مليون دج إلى 301,54 مليون دج من ميزانية التسيير المقدرة ب 26,78 مليار دج المقررة في قانون المالية لسنة 1980 (145).

تراجع ثان عرفته نسبة ميزانية وزارة الإعلام في هذه المرحلة بالنسبة لميزانية الدولة، انتقلت على إثرها من 1,12 % سنة 1980 إلى 0,64 % سنة 1985 من جهة.

من جهة أخرى ارتفعت قيمتها من 301,54 مليون دج سنة 1980 إلى 350,77 مليون دج سنة 1985 من ميزانية التسيير المقدرة ب 54,66 مليار دج المقررة في قانون المالية لسنة 1985 (146).

ما يمكن قوله في الأخير، هو أن وزارة الإعلام عرفت خلال الأربع وعشرين سنة التي تلت الاستقلال تغييرين هاميين أثرا بصورة واضحة في سير ميزانيتها السنوية. لقد كانت في السنوات الأولى من إنشائها تحتل المرتبة الأخيرة في قائمة قطاعات أو وزارات الدولة الجزائرية فيما يخص الاعتمادات.

أما الشيء المميز في التغيير الأول هو الالتحام الذي عرفته الوزارة بين قطاع الإعلام و قطاع الثقافة في مطلع السبعينات، تضاعفت على إثرها ميزانية الوزارة سنة 1975، علما أن ميزانية الدولة قد تضاعفت ثلاثة مرات خلال نفس الفترة. ثم تلتها زيادة في أواخر السبعينات كادت أن توصلها إلى غاية خمسة أضعاف مما كانت عليه سنة 1970 في حين تضاعفت ميزانية الدولة بست مرات.

145) R.A.D.P, J.O.R.A, du 31 déc 1979

(طبقا للمرسوم رقم 79 — 279 المؤرخ في 31 ديسمبر 1979 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الإعلام والثقافة)

146) R.A.D.P, J.O.R.A, du 24 déc 1984

(طبقا للمرسوم رقم 84 — 410 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الإعلام)

التغيير الثاني، وقع في مطلع الثمانينات أين تم فصل قطاع الإعلام عن قطاع الثقافة التي أدمجت من جهتها خلال تلك الفترة مع قطاع السياحة. لم تحض وزارة الإعلام إذن في هذه المدة (80 - 85) إلا بتغيير طفيف جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

البطاقة الرابعة : أمانة الدولة للثقافة والفنون الشعبية

أنشأت هيئة جديدة لتقديم الدعم لوزارة الإعلام و الثقافة سميت بأمانة الدولة للثقافة والفنون الشعبية. لقد ظهرت للوجود بعد الأحداث الدامية التي عرفتها منطقة القبائل سنة 1980. ظهورها كان عبارة عن رد فعل للسلطات الجزائرية لامتناس غضب الشارع القبائلي الذي كان يطالب بحقه في استعمال لغته كلغة للتعبير و الإدارة و جعلها لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة العربية.

تم تنظيم هذه الأمانة بموجب المرسوم المؤرخ في التاسع والعشرين من شهر ديسمبر سنة 1981 وتفرعت منها ست مديريات ذات مهام مختلفة هي:

1 - مديرية التخطيط والمبادلات الثقافية: تسيير وفق أهداف بنى وزارة الإعلام والثقافة ودورها هو دراسة وضمان تنسيق اقتراحات مختلف المصالح الثقافية المسؤولة (147)، تتضمن:

أ - نيابة مديرية التخطيط

ب - نيابة مديرية المبادلات الثقافية

2 - مديرية الآثار والمناظر والمتاحف: تهتم خصوصا بالبحث والحماية والمحافظة على الآثار والمناظر والمتاحف وبوضع التراث التاريخي والأثري الوطني حيز التطبيق (148)، تحتوي هذه المديرية على:

147) R.A.D.P, J.O.R.A, du 29 déc 1981

148) Idem

أ - نيابة مديرية الآثار
ب - نيابة مديرية المناظر والنصب التذكارية
ج - نيابة مديرية المتاحف
3 - مديرية الفنون الشعبية والحرف التقليدية: أسندت لها مهمة دراسة مختلف الإبداعات الثقافية للمجتمع الجزائري طوال حقبة التاريخية . وتتضمن كل من:

أ - نيابة مديرية الفنون الشعبية
ب - نيابة مديرية الحرف التقليدية
4 - مديرية التطوير الثقافي: تمحور دورها الأساسي حول العمل على الترقية الثقافية والمشاركة في وضع السياسة الثقافية الوطنية حيز التنفيذ، وتتكون من:

أ - نيابة مديرية الكتاب والثقافة
ب - " " الفنون الجميلة (149)
5 - مديرية النشاط الثقافي: تهتم بالتنسيق بين البرامج، تشجع وتراقب النشاطات والتظاهرات الثقافية والفنية وتتكون من:

أ - نيابة مديرية النشاطات الثقافية الوطنية
ب - " " " " المحلية (150)
6 - مديرية الإدارة العامة: تعمل على إمداد أمانة الدولة للثقافة والفنون الشعبية بالإمكانات البشرية والمادية الضرورية للسير الحسن لأعمالها وتتكون من:

أ - نيابة مديرية الموظفين (151)
ب - " " الميزانية
ج - الإمكانات العامة

ميزانية الأمانة

كانت تقدر ميزانيتها أثناء إنشائها ب 94,42 مليون دج طبقا للمرسوم المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لكاتب الدولة للثقافة و الفنون الشعبية من ميزانية التسيير المقدرة ب 42,23 مليار دج بموجب قانون المالية لسنة 1982 (152) أي ما تقارب 0,22 % من الميزانية العامة و فاقت

149) Idem

150) Idem

151) Idem

152) R.A.D.P, J.O.R.A, du 31 déc 1981

بذلك نسبة ميزانية وزارة بأكملها لسنة 80 و هي وزارة السياحة (0,12 % سنة 1980).

البطاقة الخامسة: الوزارة المكلفة بالشؤون الدينية

عملت السلطة الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية على ضم الأوقاف العامة إلى أملاكها وتم تسييرها من طرف مصالح الأملاك، كما ألغت مبدأ عدم جواز التصرف في الأوقاف الخاصة (153). بعد الاستقلال انتقلت الأوقاف تحت تصرف وزارة الأوقاف التي أنشئت في السابع عشر من شهر سبتمبر 1962 وكانت تتشكل من أربع مديريات موزعة كما يلي:

- 1 — مديرية الشؤون العامة، الإدارية والمالية
- 2 — مديرية الأوقاف (تسيير الأوقاف العامة والخاصة)
- 3 — مديرية الشؤون الثقافية
- 4 — مديرية التعليم الديني

بموجب المرسوم المؤرخ في الثالث عشر من شهر فيفري 1966 أصبح المجلس الإسلامي الذي من اختصاصاته إصدار الفتاوي، تابعاً لوزارة الأوقاف. لقد تحولت وزارة الأوقاف في الواحد والعشرين من شهر جويلية 1970 إلى وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية وقدر حينها متوسط ميزانية وزارة الأوقاف بـ 20 مليون دينار جزائري.

عرفت مهام وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية نوعاً من التقليل بعد تخصص مصالحها في التعليم والتربية. في سنة 1977 عرفت تقليلاً آخر انتقلت على إثره من وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية إلى وزارة الشؤون الدينية، كان هذا التقليل بمثابة الفاصل البين بين التعليم والدين، يعني بذلك بداية المنعطف نحو علمنة التعليم العام في الجزائر.

153) H.SANSON, Op.cit, p.104

تأسست وزارة الشؤون الدينية في الثالث والعشرين من شهر أفريل 1977 بعد حل وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية وأصبحت الوزارة تشرف فقط على تسيير المساجد وجعلها أماكن للعبادة ومراكز إشعاع للتربية خصوصا وللحضارة الإسلامية عموما، كما أوكلت لها مهمة الإشراف على المؤسسات الخاصة بتكوين الأئمة وصيانة المنشآت الدينية، المتابعة والتوجيه في المساجد.

ميزانية الوزارة

المرحلة الأولى: 63 — 70

ارتفعت نسبة ميزانية الوزارة المكلفة بالشؤون الدينية خلال المرحلة المذكورة أعلاه من 0,20 % سنة 1963 إلى 0,78 % سنة 1970، أي من ميزانية قدرها 4,60 مليون دج سنة 1963 من ميزانية التسيير المقدرة بـ 2,23 مليار دج بموجب قانون المالية لسنة 1963 (154)، إلى 33,54 مليون دج من ميزانية التسيير المقدرة بـ 4,25 مليار دج بموجب قانون المالية لسنة 1970 (155).

المرحلة الثانية: 70 — 75

انخفضت نسبة ميزانية وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية مقارنة بالميزانية العامة في هذه المرحلة بـ 0,14 % . فانتقلت من 0,78 % إلى 0,64 % من ميزانية التسيير. بالمقابل ارتفعت قيمتها من 33,54 مليون دج إلى 88 مليون دج من ميزانية التسيير المقدرة بـ 13,65 مليار دج بموجب قانون المالية لسنة 1975 (156).

154) R.A.D.P, J.O.R.A, du 08 jan 1963

(طبقا للمرسوم رقم 63 — 31 المؤرخ في 8 جانفي 1963 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الأوقاف)

155) R.A.D.P, J.O.R.A, du 16 jan 1970

(طبقا للمرسوم رقم 70 — 18 المؤرخ في 16 جانفي 1970 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الأوقاف)

156) R.A.D.P, J.O.R.A, du 09 jan 1975

(طبقا للمرسوم رقم 75 — 13 المؤرخ في 09 جانفي 1975 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية)

عرفت نسبة ميزانيتها انخفاض ثان خلال هذه المرحلة و تقلصت من 0,64 % إلى 0,53 % من الميزانية العامة، ارتفعت بالمقابل قيمتها الحقيقية من 88 مليون دج مقابل 13,65 مليار دج من الميزانية العامة سنة 75 إلى 143,20 مليون دج من مجموع ميزانية التسيير المقدرة ب 26,78 مليار دج و المقررة في قانون المالية لسنة 1980 (157).

ارتفعت نسبة ميزانية وزارة الشؤون الدينية في هذه الفترة تقريبا إلى ما كانت عليه في قانون المالية لسنة 75، فانقلبت من 0,53 % إلى 0,66 % من الميزانية العامة للتسيير. إلا أن قيمتها الحقيقية زادت من 143,20 مليون دج من بين 26,78 مليار دج قيمة ميزانية الدولة سنة 1980 إلى 363,68 مليون دج من ميزانية التسيير المقدرة ب 54,66 مليار دج و المقررة في قانون المالية لسنة 1985 (158).

ما يميز مسار ميزانية الوزارة المكلفة بالشؤون الدينية منذ سنة 1963 إلى غاية 85 هو التغير التدريجي و المستمر في الزيادة دون تراجع أو استقرار، إلا أن نسبة ميزانيتها انحصرت في مجال ضيق لا يتعدى 1 % من إجمالي ميزانية الدولة طوال المحطات المذكورة أنفا (63 — 70 — 75 — 80 — 85) و بقيت تتراوح بين 0,20 % و 0,78 % من الميزانية العامة للدولة.

(157) R.A.D.P, J.O.R.A, du 31 déc 1979

(طبقا للمرسوم رقم 79 — 287 المؤرخ في 31 ديسمبر 1979 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الشؤون الدينية)

(158) R.A.D.P, J.O.R.A, du 24 déc 1984

(طبقا للمرسوم رقم 84 — 419 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الشؤون الدينية)

البطاقة السادسة: وزارة الشبيبة والرياضة

لقد أدمج قطاع الشبيبة و الرياضة مع قطاع السياحة الذي كان تحت وصاية الديوان الوطني الجزائري للسياحة سابقا في وزارة واحدة مباشرة في السنة التي تلت الاستقلال، أطلق عليها وزارة الشبيبة والرياضة و السياحة. تمثلت مهمة وزارة الشبيبة و الرياضة في تكوين الشباب و السهر على إمداد البلاد بتجهيزات خاصة بالنشاطات الفكرية و الروحية و الأدبية للشباب(159).

إن المبادئ العامة للرياضة الجزائرية التي أرادت الوزارة تحقيقها آنذاك تهدف إلى إعطاء النشاط الرياضي بعدا تربويا، بالإضافة إلى محاولة التوصل إلى نشر الرياضة الجماهيرية بين الأوساط الشبانية وذلك بتعميم منظم للنشاط الرياضي. و جعل الرياضة عاملا من عوامل الترويح البدني والأدبي للشباب، للرفع من المستوى التقني عن طريق فتح عدد كبير من مدارس تكوين كوادر الرياضة، وكذا تنظيم وبعث الرياضة المدرسية والجامعية.

أول ميزة يمكننا استنتاجها من مزايا الثورة الرياضية السائرة في ركب الثورة الثقافية، هي عملية دمج النشاطات الرياضية الوطنية داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية للبلاد.

الميزة الثانية، هي المصادقة على قانون ممارسة التربية البدنية والرياضية في مؤسسات مختلف القطاعات التربوية، الاقتصادية و غيرها في الثالث والعشرين من شهر أكتوبر 1976، الذي ينص على أن " كل قطاعات النشاطات الوطنية يجب أن تشارك في تدعيم سياسة التجهيز الرياضي للدولة و ذلك بإمكانياتها الخاصة و على كل التجمعات السكنية حديثة البناء أن تُمدد بمكان مخصص للألعاب و التسلية البدنية و الرياضية " (160).

159) Ministère de l'information, Visage de l'Algérie, (jeunesse et sports),(Alger:D.D.P, novembre 1971), p.23

160) M.DAHMANI, Op.cit, p.276

منذ نشأة وزارة الشباب والرياضة، فإن هذه الأخيرة اعتمدت اعتمادا كبيرا في تنفيذ سياساتها و نشاطاتها على هيكلين أساسيين هما على التوالي:

1 — مديرية الشباب والتربية: تهتم بالحركات الشبانية و التربية الشعبية و المحافظة على الطفولة و الشباب المراهق.

2 — مديرية التربية: مجالها الأكثر أهمية هو الرياضة المدنية المدرسية منها و الجامعية (161).

ميزانية الوزارة

المرحلة الأولى: 63 — 70

لقد ارتفعت نسبة ميزانية وزارة الشبيبة و الرياضة، بعدما كانت سنة 1963 تقدر ب 0,94 % إلى 1,66 % سنة 1970 . و انتقلت قيمة ميزانيتها بذلك من 21,14 مليون دج من ميزانية التسيير المقدرة ب 2,23 مليار دج المقرر في قانون المالية لسنة 1963 (162)، إلى 70,70 مليون دج من ميزانية التسيير المقدرة ب 4,25 مليار دج و المقررة في قانون المالية لسنة 1970 (163).

المرحلة الثانية: 70 — 75

تراجعت نسبة الميزانية خلال هذه الفترة تراجعا طفيفا، انتقلت على إثره من 1,66 % إلى 1,28 % من الميزانية العامة. و انتقلت قيمتها من 70,70 مليون دج سنة 70 إلى 175 مليون دج من ميزانية التسيير المقدرة ب 13,65 مليار دج المقررة في قانون المالية لسنة 1975 (164).

161) R.A.D.P, J.O.R.A, du 15 mars 1963

(طبقا للمرسوم رقم 63 — 29 المؤرخ في 8 جانفي 1963 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الشبيبة و الرياضة)

162) R.A.D.P, J.O.R.A, du 8 jan 1963

(طبقا للمرسوم رقم 70 — 17 المؤرخ في 16 جانفي 1970 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الشبيبة و الرياضة)

163) R.A.D.P, J.O.R.A, du 16 jan 1970

164) R.A.D.P, J.O.R.A, du 09 jan 1975

(طبقا للمرسوم 75 — 20 المؤرخ في 9 جانفي 1975 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الشبيبة و الرياضة)

عرفت الوزارة انخفاضها الثاني في النسبة المئوية مقارنة بميزانية الدولة خلال هذه الفترة، فتقلصت نسبتها من 1,28 % إلى 1,03 % . لكن بالموازاة ارتفعت قيمتها من 175 مليون دج سنة 1975 إلى 278,33 مليون دج من ميزانية التسيير المقدرة ب 26,78 مليار دج المقررة في قانون المالية لسنة 1980 (165).

انخفضت نسبة ميزانية الوزارة للمرة الثالثة بالنسبة للميزانية العامة خلال هذه المدة. فتراجعت النسبة من 1,03 % سنة 1980، إلى 0,73 % سنة 1985. ففي حين ارتفعت قيمتها من 278,33 مليون دج سنة 80، إلى 403,56 مليون دج سنة 85، من ميزانية التسيير المقدرة ب 54,66 مليار دج و المقررة في قانون المالية لسنة 1985 (166).

ما يمكن استنتاجه بالنسبة لميزانية سير وزارة الشبيبة و الرياضة هو أن الزيادات في القيم المضافة إليها كادت أن تكون الضعف خلال كل محطة ذكرناها (70 — 75 — 80 — 85) . و أنها تسيير بانتظام و تتناسب طرديا مع زيادات الميزانية العامة للدولة. إلا أن نسبتها عرفت تدهورا واضحا خلال المراحل الأربعة، و بالرغم من ذلك تأتي نسبة ميزانيتها في غالب الأحيان في المرتبة الثالثة، بعد وزارة التربية و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، من حيث الاعتمادات الموزعة من طرف الدولة على مختلف الوزارات، مقارنة مع الوزارات المكلفة بنشر السياسة الثقافية.

165) R.A.D.P, J.O.R.A, du 31 déc 1979

(طبقا للمرسوم رقم 79 — 278 المؤرخ في 31 ديسمبر 1979 المتضمن توزيع الاعتمادات الملحقة لوزير الشبيبة و الرياضة)

166) R. A.D.P, J.O.R.A du 24 déc 1984

(طبقا للمرسوم رقم 84 — 428 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 المتضمن توزيع الاعتمادات المتخصصة للوزارة)

البطاقة السابعة: وزارة السياحة

قبل إنشاء وزارة السياحة أو إلحاقها بوزارة الشباب والرياضة وفصلها فيما بعد، كان قطاع السياحة تحت إشراف الديوان الوطني الجزائري للسياحة.

كان الديوان مكلفا عند إنشائه بموجب المرسوم رقم 62 - 027 والمؤرخ في الخامس والعشرين من شهر أوت 1962 (167) بتقديم النصائح للسلطات العمومية حول مسائل السياحة وسيرها و كذا وضع حيز التنفيذ وسائل تطوير السياحة الحموية و التجهيز و الفنون الحرفية.

إن مديرية السياحة مرفوقة بمديريات أخرى كالمديرية العامة والمكتب المركزي للدراسات و التخطيط و الإحصاء، دعمت بأربع نيابات مديريات أكلت لهم مهام جديدة، هي على التوالي:

- 1 - نيابة مديرية الفنادق
- 2 - نيابة مديرية الدورات السياحية، والأسفار، وكالات السفر، الصيد السياحي و الجمعيات السياحية.
- 3 - نيابة مديرية العلاقات العمومية.
- 4 - نيابة مديرية الفنون الشعبية و الفولكلورية و الآثار القديمة(168).

لقد حدد الميثاق الوطني للسياحة لسنة 1966 طرق و وسائل تحقيق السياسة السياحية في السنوات القادمة و ذلك ب:

- 1 - إيجاد قدرة استقبال في مستوى طموح السياحة المتوسطة و الأفريقية.
- 2 - التكوين اللازم للموظفين المؤهلين لتسيير التجهيزات و المعدات الجديدة.

167) R.A.D.P, J.O.R.A, du 15 mars 1963

168) R.A.D.P, J.O.R.A du 27 déc 1963

و العمل على توجيه الجهود نحو أربع نقاط أساسية هي:

- أ - السياحة الاستحمامية
- ب - السياحة الصحراوية
- ج - السياحة المناخية
- د - السياحة الحموية (المياه المعدنية الساخنة) (169)

إضافة إلى ذلك، كلّ العناصر التي من شأنها أن تشجع السياحة الدولية في الجزائر، كالثروة الطبيعية وتعدد مناظرها. فالجزائر لها جبهة تسبح في البحر الأبيض المتوسط وقدمين مغروستين بصلابة في الأراضي الأفريقية.

ميزانية الوزارة

المرحلة الأولى: 70 - 75

بعدما كان قطاع السياحة تابع لوزارة الشبيبة و الرياضة قبل السبعينات، ارتأينا عدم إدراج فترة 63 - 70 نظرا للظروف التي كانت عليها الجزائر و السياحة معا في تلك الفترة. و قدرت ميزانية وزارة السياحة سنة 1970 ب 12,28 مليون دج طبقا للمرسوم رقم 70 - 16 المؤرخ في 16 جانفي 1970 المتضمن الاعتمادات المفتوحة لوزير السياحة برسم ميزانية التسيير المقدرة ب 4,25 مليار دج بموجب قانون المالية لسنة 1970 (170) أي ما يعادل 0,28 % من الميزانية العامة.

و انخفضت هذه النسبة سنة 1975 إلى 0,21 %، لكن تضاعفت بالمقابل قيمة الميزانية من 12,28 مليون دج إلى 29,89 مليون دج من ميزانية التسيير المقدرة ب 13,65 مليار دج المقررة في قانون المالية لسنة 1975 (171).

169) Ministère de l'information, Visage de l'Algérie (tourisme), (Alger;D.D.P, juin 1970), p.16

170) R.A.D.P, J.O.R.A, du 16 jan 1970

171) R.A.D.P, J.O.R.A, du 09 jan 1975

(طبقا للمرسوم رقم 75 - 14 المؤرخ في 09 جانفي 1975 المتضمن توزيع الاعتمادات المفتوحة لوزير السياحة)

تراجعت النسبة للمرة الثانية على التوالي من 0,21 % إلى 0,12 % من الميزانية العامة. و انتقلت على إثر هذا التراجع إلى زيادة طفيفة جدا مقارنة لما كانت عليه سنة 1975. فارتفعت قيمة الميزانية من 29,89 مليون دج سنة 75 إلى 33,92 مليون دج من ميزانية التسيير المقدر ب 26,78 مليار دج المقررة في قانون المالية لسنة 1980 (172) .

تضاعفت ميزانية الوزارة سنة 1985 ثلاثة مرات لما كانت عليه سنة 80 بعد الالتحام الذي وقع بينها وبين قطاع الثقافة. فانتقلت النسبة من 0,12 % إلى 0,39 % من الميزانية العامة. ارتفعت قيمتها بحوالي ستة اضعاف مما كانت عليه سنة 80 و انتقلت من 33,92 مليون دج إلى 218,34 مليون دج من ميزانية التسيير المقدر ب 54,66 مليار دج و المقررة في قانون المالية لسنة 1985 (173) .

ما يمكن قوله حول سير ميزانية وزارة السياحة هو تمييزها عن باقي القطاعات المكلفة بنشر السياسة الثقافية حيث كانت في غالب الأحيان و منذ إنشائها في مؤخرة قائمة وزارات الدولة الجزائرية من حيث قيمة الاعتمادات المخصصة لكل وزارة، حتى و بعد إدماجها مع قطاع الثقافة في مطلع الثمانينات أيضا لم يغير من مكانتها. و ميزانيتها المحدودة جدا لم تتعدى 0,40 % من الميزانية العامة خلال المحطات المذكورة و انحصرت في مجال ضيق تراوح ما بين 0,12 % و 0,39 % .

172) R.A.D.P, J.O.R.A, du 31 déc 1979

طبقا للمرسوم رقم 79 — 281 المؤرخ في 31 ديسمبر 79 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة للميزانية الملحقه لوزير السياحة

173) R.A.D.P, J.O.R.A du 24 déc 1984

(طبقا للمرسوم رقم 84 — 421 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الثقافة و السياحة)

خلاصة:

بإجراء قراءة في مجموع اعتمادات الوزارات التي كلفت بتنفيذ السياسة الثقافية في الجزائر خلال الفترة المذكورة آنفا حسب نفس المصادر، وباستثناء كتابة الدولة للثقافة و الفنون الشعبية و مقارنتها ببعض الوزارات الأخرى، يتضح لنا أن رصيد هذا الأخير قد بلغ 4,78 % من مجموع اعتمادات ميزانية الدولة المقررة في قانون المالية لسنة 1963، مقابل 2,05 % المخصصة لوزارة الصحة، 3,67 % لوزارة الداخلية. و 2,73 % لوزارة المجاهدين.

ثم ارتفعت هذه النسبة ارتفاعا بارزا خلال سنة 1970، حيث وصلت إلى 25,74 % من ميزانية الدولة و كان رصيد وزارة التربية يمثل في تلك الفترة 23,04 % من هذا المجموع. في حين لم تتعدى نسبة ميزانية وزارة الصحة 7,62 % من الميزانية العامة، أما وزارة الداخلية و وزارة المجاهدين فلم تتعدى نسبتها 8,19 % و 7,76 % من الميزانية العامة.

ثم تقلصت كل من نسبة مجموع اعتمادات الوزارات المكلفة بتنفيذ السياسة الثقافية و نسب ميزانيات الوزارات المذكورة سنة 1975 على التوالي: 21,43 %، 5,30 %، 4,55 % و أخيرا 3,06 %.

ترتفع مرة أخرى سنة 1980 لتصل 26,86 % بالنسبة لمجموع اعتمادات الوزارات المكلفة بتنفيذ السياسات الثقافية، 5,83 % بالنسبة لوزارة الصحة، 5,26 % بالنسبة لوزارة الداخلية و 4,77 % بالنسبة لوزارة المجاهدين.

في سنة 1985، عرفت أيضا زيادة طفيفة بالنسبة لمجموع اعتمادات الوزارات ذات البعد الثقافي، حيث وصلت إلى 27,64 % من مجموع الميزانية العامة، مقابل تقلص في نسب كل من وزارة الصحة و وزارة الداخلية كما يلي: 5,83 %، 5,26 % و ارتفاع محسوس أيضا في نسبة المجاهدين.

هذا يجرنا لتكرار ما قلناه سابقا، بأن السلطات الجزائرية رمت بتقلها في قطاع التربية و التعليم، نظرا لضخامة ميزانية وزارة التربية التي تعتبر من أهم الاعتمادات المقدمة من طرف الدولة لمختلف الوزارات من الميزانية

العامّة للتسيير، تكاد تفوق ميزانية كل من وزارة الصحة، الداخلية و
المجاهدين، بالرغم من أهميتها لدى السلطات، بثلاثة أضعاف خلال السنوات 70،
75، 80، 85.

في حين نجد أن نسبة مجموع اعتمادات الوزارات الأربعة الباقية،
أي باستثناء قطاع التربية بأنواعه، لا يكاد يمثل 1 % من ميزانية التسيير سنة 1963.
و لا يفوق 3 % سنة 70، 75، 80، 85.

الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مراجع الفصل الثاني

مراجع باللغة العربية:

- 1 — بن حمودة. بوعلام، التعريب قضية إرادة ثورية، مجلة الأصالة: تصدرها وزارة الشؤون الدينية، الجزائر: عدد خاص، البعث، 1974
- 2 — بوعزيز. يحي، واقع و مستقبل حركة التعريب بالجزائر، مجلة الأصالة، الجزائر: عدد خاص، وزارة الشؤون الدينية، 1974،
- 3 — التجاني. الهاشمي، الأبعاد الحقيقية للتعريب، مجلة المعرفة: مجلة تصدرها وزارة الأوقاف سابقا، العدد رقم 13، 1964، 28/21
- 4 — التجاني. الهاشمي، إلى أين يسير التعليم في الجزائر، مجلة المعرفة، العدد رقم 06، 1963، 21/15
- 5 — الجامعي الحبابي. فاطمة، تقويم تجربة التعريب في المغرب، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 269 — 284
- 6 — الجندي. أنور، اللغة العربية بين ختماتها و خصومها، مجلة المعرفة، العدد رقم 65، 1963، 58/55
- 7 — حجار. عبد القادر، التعريب، مجلة الأصالة، عدد خاص، البعث، 1974، 208/201
- 8 — خمار. أبي القاسم، العربية في حقيقتها المرة، القيس: مجلة دورية تصدرها وزارة الأوقاف سابقا، العدد رقم 01، 1968، 99/96
- 9 — الصالح. صبحي، تقويم تجربة التعريب في المشرق العربي، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 201 — 209
- 10 — الطرابيشي. ج، الخريطة التعليمية للوطن العربي، مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد رقم 14، 1985، 61/52
- 11 — العاشوري. عبد العزيز، محاولة لتقويم التعريب في تونس، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 229 — 251

- 12 — العزوزي. أحمد، مناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص
- 13 — غلاب. عبد الكريم، التعريب و دوره في حركات التحرر في المغرب العربي، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص. 153 — 167
- 14 — الفاسي. علال، نهضة التعليم الأصلي في الجزائر، مجلة الأصالة، العدد رقم 07، البعث، 1972، ص. 90/89
- 15 — مزيان. عبد المجيد، حوار حول الغزو الثقافي، مجلة الأصالة، العدد رقم 17 — 18، البعث، 1974، 143/111
- 16 — المنجي الصيادي. محمد، التعريب في الوطن العربي، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص. 29 — 44
- 17 — مهري. عبد الحميد، (...) الاقتصادية، الثقافية و الاجتماعية، الأصالة، العدد رقم 08، البعث، 1972، 28/7
- 18 — مركز دراسات الوحدة العربية، استراتيجية تطوير العلوم و التقنية في الوطن العربي، التقرير العام و الاستراتيجيات الفرعية، الطبعة الأولى، بيروت: 1989، 642 ص
- 19 — نايت بلقاسم. قاسم، حوار في التلفزيون، مجلة الأصالة، العدد رقم 21، البعث، 1974، ص. 51/45
- 20 — نايت بلقاسم. قاسم، تعريب الأمخاخ و القلوب، مجلة الأصالة، العدد رقم 7، البعث، 1972، ص. 10/5

مراجع باللغة الفرنسية

- 1- Adam . A, Chronique sociale et culturelle, Annuaire de l'Afrique du nord (1980), Paris: CNRS, 1981
- 2- Balta. P & et Ruleau. Claudine, la Stratégie de Boumedienne, Paris: Bibliothèque Arabe Sindbad. Paris, 1978
- 3- CHAKER. Salem, la Question Berbère dans l'Algérie indépendante, Paris: R.E.M.M.M, mars 1992

- 4- Cubertafond. Bernard, **la République Algérienne Démocratique et Populaire**. Paris: Presse Universitaire de France, 1979
- 5- Cubertafont. Bernard, **l Algérie contemporaine** , Paris Pu f, 1981
- 6 - Dahmani. Mohamed , **l Algérie, légitimité historique et continuité politique**, Paris: Syconore, Paris,1979
- 7 - Front de Libération National, Dossier documentaire, **Rapport sur la politique culturelle**, 5^{ème} session du comité central, 30 juin 1981, Alger: Département Des Publication, 1981
- 8- Taleb.Ibrahimi. Ahmed, **de la Décolonisation à la révolution culturelle (1962-1972)**, Alger: sned, 1972
- 9 - Ibrahimi. Brahim, **le Pouvoir, la presse et les intellectionnels en Algérie**, Paris: l Harmattan, paris,1989
- 10- Ministère de l information, **Visage de l Algérie(jeunesse et sport)**, Département des publication, novembre 1970
- 11- Ministère de l information, **Visage de l Algérie(Tourisme)** - Alger: DDP, juin 1970
- 12- Moatassime. Ahmed, **Pluralisme et éducation au Maghreb**. Revue Perspective, Vol.XXII, n° 02, , 1992. (197- 210)
- 13- République Algérienne Démocratique et Populaire, **Journal Officiel** du 08 janvier 1963
- 14-R.A.D.P, **J.O.R.A** du 15 Mars 1963
- 15- R.A.D.P, **J.O.R.A**, du 21 Juin 1963
- 16- R.A.D.P, **J.O.R.A** du 27 Décembre 1963
- 17-R.A.D.P, **J.O.R.A**, du 27 Aout 1965
- 18-R.A.D.P, **J.O.R.A** du 26 Avril 1968
- 19 -R.A.D.P, **J.O.R.A** du 16 Janvier 1970
- 20 -R.A.D.P, **J.O.R.A** du 09 Janvier 1975
- 21-R.A.D.P, **J.O.R.A** du 31 Décembre 1979
- 22- R.A.D.P, **J.O.R.A** du 17 Mars 1981
- 23- R.A.D.P, **J.O.R.A** du 05 Mai 1981
- 24- R.A.D.P, **J.O.R.A** du 12 Mai 1981
- 25-R.A.D.P., **J.O.R.A** du 29 Décembre 1981
- 26- R.A.D.P, **J.O.R.A** du 31 Mars 1981
- 27- R.A.D.P., **J.O.R.A** du 24 Décembre 1984
- 28- SANSAN. H. **Laïcité Islamique en Algérie**. Paris: C.N.R.S, 1983
- 29- SHAT, 1H1724:1: 2, Hassan, **Comment périra l'Algérie Française**, Discours de Ben Badis, Ech- chihab, Avril 1936, Constantine, édition. Attali, , 1938
- 30- SHAT. 1H1724 : 1 : 3. **Le Congrès Musulman de Jérusalem 1931**

الفصل الثالث

وسائل نشر وتطبيق السياسة الثقافية في الجزائر

المبحث الأول

التعليم

لكسب رهان استقلالية الاقتصاد الوطني والقضاء على الأمية يتوجب توفر رجال ونساء ذوي خبرة، لهم القدرة على الإشراف وتحمل مسؤولية التسيير الذاتي للبلاد في فترة عرفت فيها الجزائر نقصا فادحا في الإمكانيات المالية والتقنية.

إن التربية المتمثلة بالمدرسة والتعليم ليست مؤسسة قائمة في فراغ، وليست معزولة عن الأرض التي نعيش فيها بل هي مرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع، فهي تتأثر بهذه المؤسسات وتؤثر فيها سلبا وإيجابا. فالتربية تتبع من حاجات المجتمع، وتستند إلى فلسفته الاجتماعية وأصالته.

فهي تبدل مفهومها من حيث الهدف، و وسائل تحقيق هذا الهدف، من محتوى وطرق وأساليب. فقد كان ينظر إلى التعليم على أنه عملية استهلاكية وتترف واحتكار لأبناء الفئة الحاكمة. أما الآن فينظر إليه كعملية استثمارية تنموية، وأنه استثمار وتوظيف لرأس المال البشري الذي يعتبر بحق أثنى رأسمال، وأهم عامل مؤثر في التنمية الشاملة.

و تعتبر التربية أداة فعالة وسلاح قوي مضمون لإحداث تغييرات اجتماعية بناءة وتقدم سياسي، ثورة تقنية و معرفية، إذا ما أحسن استغلالها والأخذ بمبدأ ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ فرص تعليمية تستوعب كل أطفال الجزائر، ذكورا و إناثا، في القرى والمدن، في البدو والحضر كما يصنفها ابن خلدون، أمر لازم لمشاركة الجماهير العريضة في عملية التنمية .

أما إذا كان التركيز على التعليم النظري واهتمام المدارس والجامعات بالمواد الأكاديمية فهذا يؤدي إلى عزل المدرسة والجامعة عن الأهداف الاجتماعية ، مما يسمح لها بإعداد نخبة ترفض العمل وتتعالى على الجماهير، همها شغل الوظائف الإدارية والقيادية في الدولة.

كانت الأنظمة التعليمية بعد الاستقلال امتدادا لعهد الاحتلال من حيث الهدف، فانصب على إعداد فئة من الموظفين لتولي تصريف شؤون الدولة.

و المناهج أو محتوياتها كان أكثرها مقتبسا ومنقولا من الغرب، تغلب عليها الصيغة النظرية الأكاديمية. إن الفكر التربوي والأسس النظرية التي استندت إليها الأنظمة التعليمية في جزائر ما بعد الاستقلال كان في الغالب فكرا مقادا مقتبسا يعوزه التجديد والأصالة والتجريب.

من جهة أخرى أخذت الجزائر العمل بمبدأ المركزية الشديدة في الإدارة التعليمية والخطط التربوية والقوانين والتمويل وإقرار المناهج والامتحانات وإعداد المفتشين والمعلمين من اختصاص الإدارة المركزية في العاصمة التي تصدر إلى المدن الأخرى كأوامر عسكرية.

وفرضت هذه المركزية الخانقة وما صاحبها من بيروقراطية، كابوسا من الجمود والتصلب وزيادة الروتين والبطء في التغيير، أدى إلى ابتعاد التربية والتعليم عن التجديد والإبداع والتجريب.

وبضغط من الواقع (النمو الديموغرافي المتزايد)، سارعت السلطات المعنية إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة والسعي إلى القضاء على بعض مظاهر التخلف، فازداد عدد المدارس والجامعات. وتضاعفت أعداد الطلبة وكذلك ميزانية التربية كما بيناه سابقا. إلا أن هذه الزيادة كانت محدودة ولم تكن وافية محققة لمتطلبات سلك التعليم، فضلا عن أن هذه الزيادة شملت العاصمة والمدن الكبيرة، أما القرى والأرياف فقد كان الاهتمام بها قليلا، إن لم يكن أصابها الإهمال، فتفشيت الأمية بين عامة الناس وساد الجهل بين الطبقات الفقيرة.

كونت التربية الوطنية إحدى الورشات الكبرى لمرحلة ما بعد حرب التحرير الوطنية، تربية لم تكن تهمل كما كان منصوفا عليها في الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية، حاجيات الفرد والمجتمع، كما كان ينبغي عليها الاهتمام بالفرد على كل المستويات سواء كان على المستوى الأخلاقي أو التربوي أو الرياضي، وتجعل من المواطن الجزائري مواطن غير متطفل على غيره (174)، يعلم أين تبدأ حريته وأين تنتهي، ويحترم آراء غيره لأنه لا يمكنه العيش خارج إطار المجتمع لأن الإنسان اجتماعي بطبعه. وبفضل هذا القطاع الحساس استطاعت السلطات الجزائرية تحقيق نتائج إيجابية على المستوى الكمي لظاهرة الأمية وذلك بتقليص نسبتها تقريبا إلى النصف في السبعينيات بعد ما كانت تقارب 100% في منتصف الخمسينيات.

ومنذ الاستقلال جندت السلطات المتعاقبة على الحكم كل قواها في مجال التربية الوطنية من أجل تحسيس وتكوين الشخصية الجزائرية كما ينص عليه الميثاق الوطني لسنة 1976 إذ يؤكد أن "التربية الوطنية هي حجر الزاوية لكل تجمع عقلائي" (175).

لكن لتحريك هذا الحجر، لابد من إمكانيات وحوامل: والحامل الأساسي للانطلاق هو المؤسسة التربوية التي لها بديل وهي نقطة انطلاق الحياة الثقافية الخصبة (176). كانت المدرسة الجزائرية تهدف بالدرجة الأولى إلى التكوين والتفكير باللغة العربية كما اقترح ذلك الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي الوزير السابق للتربية الوطنية. لقد انقسمت وزارة التربية الوطنية سنة 1971 إلى قسمين أساسيين هما:

- 1) التعليم الابتدائي والثانوي
- 2) التعليم العالي

174) محمد صالح مرمول، <<التربية و أغراضها>>. مجلة العروبة، دورية تصدرها وزارة الإعلام، (قسنطينة: العدد رقم 2، 1964)، ص. 16.

175) République Algérienne Démocratique et Populaire, la Charte National 1976

176) FLN, la Culture à travers...., Op. Cit, p.96

1) التعليم الابتدائي والثانوي:

مرحلة ما قبل التعليم الأساسي

يتضمن التعليم ما قبل الجامعة في المنظومة التربوية الجزائرية على التعليم الابتدائي و التعليم الثانوي* .

فالتعليم الابتدائي، و بعد ست سنوات دراسية ينتقل التلميذ على إثرها إلى المؤسسات التعليمية الثانوية أي ثانويات التعليم العام (Collèges d'Enseignement Général) و بعدها أصبحت تسمى ثانويات التعليم المتوسط (Collège d'Enseignement Moyen)، ثم ثانويات التعليم الأساسي (Collège d'Enseignement Fondamental) .

تنتهي مرحلة التعليم الثانوي الأولى (المتوسط) الذي توحدت برامجه منذ السنة الدراسية 1966 - 1967، بعد أربع سنوات دراسية بالحصول على شهادة التعليم العام (Brevet. d'Enseignement Général) (177)، وبعد سبع سنوات (أربع سنوات التعليم العام مدرجة) على شهادة البكالوريا التي تفتح الأفاق بدورها للتلاميذ على الجامعة.

بموازاة التعليم العام، نجد التعليم المتوسط التقني الذي كان يفهم عند البعض بأنه مخصص للتلاميذ المسنين الذين ليست لهم الكفاءة لمتابعة مرحلة التعليم العام، مدته ثلاثة سنوات. هذا النوع من التعليم كان منتشرا في الثانويات الوطنية للتعليم التقني (Collèges Nationaux d'Enseignement Technique) .

أما التعليم الثانوي للطور الثاني (الثانوي) ومدته ثلاث سنوات يقضيها التلميذ في الثانوية وتنتهي بشهادة البكالوريا. فيستقبل تلاميذ ثانويات الطور الأول (المتوسط) من التعليم العام والتعليم التقني. يتضمن هذا الطور:

* (التعليم الثانوي بمرحلتيه انطور الأول وانطور الثاني : نقصد بانطور الأول من التعليم الثانوي التعليم المتوسط، و انطور الثاني هو التعليم الثانوي المتعارف عليه)

(177) Ministère de l'information, Visage de l'Algérie - Enseignement - (Alger: D.D.P, septembre 1970), p.44

- (1) التعليم الثانوي العام
- (2) التعليم التقني والمهني

يتضمن الأول الشعب التقليدية المعروفة و هي العلمية، الرياضية و الأدبية. في البداية كانت الدفعات المتخرجة مفرنسة (التكوين أساسا باللغة الفرنسية)، ثم أصبحت المراكز تخرج دفعات معربة و دفعات مفرنسة معا، ثم انتقلت في الأخير إلى إخراجها 100 % معربة.

و يتضمن الثاني التخصصات التقنية و المهنية التي تعطي التلميذ خبرة و تجربة في مجالات الحياة المهنية، منها المحاسبة، الصناعات الميكانيكية و الإعلام الآلي... و غيرها و لغة التدريس بها كانت باللغة الفرنسية ثم باللغتين الفرنسية و العربية معا، ثم اقتصرت بعد ذلك على اللغة العربية فقط.

(2) التعليم الابتدائي و الثانوي :

أثناء مرحلة التعليم الأساسي

تم تأسيس المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات بموجب عملية الإصلاح التي أدخلت على المنظومة التربوية في السنة الدراسية 76 - 1977، الموافق لاختيار اجتماعي اقتصادي للحكومة المقرر خلال المخطط الرباعي 74 - 1977، كبديل للنظام السابق الذي وضع من أجل القضاء على الإرث الاستعماري.

تجسد الإصلاح المذكور تدريجيا بوضع نصوص تشريعية و تنظيمية للنظام الجديد، خاصة منه المتعلق بالأمر رقم 76 - 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية و التكوين. ، للإحاطة بالجوانب المختلفة للنظام الإصلاحي الجديد لابد من إجراء فحص دقيق لمضمون هذا الأخير.

تنص المادة الثانية من الأمر 76 — 35 عن مهام النظام التربوي الجديد و يلخصها فيما يلي:

- تنمية شخصية الأطفال و المواطنين و إعدادهم للعمل و الحياة
- اكتساب المعارف العامة العلمية و التقنية
- الاستجابة للتطلعات الشعبية إلى العدالة و التقدم
- تنشئة الأجيال على حب الوطن (178)

يكفل النظام التربوي الجديد، تلقين التلاميذ مبدأ العدالة و المساواة بين المواطنين و الشعوب و إعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة و التمييز، و منح تربية تساعد على التفاهم و التعاون بين الشعوب و صيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم. تنص المادة 4 من الأمر على أن لكل جزائري الحق في التربية و التكوين و يكفل هذا الحق بتعميم التعليم الأساسي (179). أما المادة 5 فتتص على إجبارية التعليم لجميع الأطفال من السنة السادسة من العمر إلى نهاية السنة السادسة عشرة.

إجبارية التعليم حددها و بصفة دقيقة المرسوم رقم 76 — 66 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بالطابع الإجباري للتعليم الأساسي (180). إذ تنص المادة 2 منه على أنه يجب على الآباء و الأوصياء، و بصفة عامة على جميع الأشخاص الذين يكفلون أولادا في سن القبول المدرسي أن يسجلوهم في المدرسة الأساسية التابعة لقطاعهم الجغرافي المدرسي (181). و تقتضي إجبارية التعليم كما تشير له المادة 5، مواظبة التلميذ للمدرسة و متابعة الدراسة وفقا للتنظيم المدرسي الجاري به العمل و تراقب هذه المواظبة يوميا تحت مسؤولية مدير المؤسسة (182). كما يخطر مدير المؤسسة في الحال بالغيابات الملحوظة فيقوم بتكليف الآباء أو الأوصياء لإعلامه عن أسبابها و يتعين على الآباء و الأوصياء تبرير كل مخالفة لإجبارية التعليم. و أن عدم مراعاة إجبارية التعليم كما وردت في المادة 8

178 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 23 أفريل 1976

179 (المصدر نفسه

180 (المصدر نفسه

181 (المصدر نفسه

182 (المصدر نفسه

من المرسوم، من قبل الآباء أو الأوصياء يكون مخالفة يترتب عنها تقديم إنذار للآباء و الأوصياء و في حالة العودة عقوبة غرامة مدنية (183) .

تكفل إمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي بدون أي تحديد، سوى القدرات الذاتية من جهة و وسائل و حاجات المجتمع من جهة أخرى. و تجعل المادة 7 التعليم مجاني في جميع المستويات و المؤسسات المدرسية مهما كان نوعها.

و مجانية التعليم أيضا حددها المرسوم رقم 76 — 67 المؤرخ في 16 أبريل 1976 المتعلق بمجانية التربية و التكوين (184). يستفيد من مجانية التعليم كما تنص عليه المادة 2 من المرسوم جميع التلاميذ المسجلين نظاميا في مؤسسة للتربية و التكوين و غيرهم من الكبار الذين يتابعون مرحلة تعليم أو تكوين. علاوة على مجانية التعليم يمكن أن يحصل تلاميذ التعليم الأساسي و تلاميذ التعليم الثانوي، بأقل ثمن على الوسائل التعليمية و اللوازم المدرسية و الخدمات الاجتماعية التي تعين على حسن سير النشاطات التربوية (185). و يكفل للتلاميذ، حسب المادة 7 من نفس المرسوم النقل المدرسي و الإطعام و الكساء و الإسكان داخل المؤسسة و كذلك الحماية من الأخطار و الحوادث مقابل مساهمة جزافية، يحدد مبلغ هذه المساهمة التي يمكن أن تختلف باختلاف المكان و دخل العائلات و مستوى الدراسة بقرار وزاري (186).

أما لغة التدريس فتحددها المادة 8 التي تنص على أن يكون التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية و التكوين و في جميع المواد و على أن يتم تنظيم تعليم لغة أجنبية (187).

تعتبر المادة العاشرة من الأمر رقم 76 — 35 بمثابة المادة التي أمتت التعليم في الجزائر، حيث نصت على أن النظام التربوي الوطني من اختصاص الدولة و لا يسمح بأي مبادرة فردية أو جماعية. و أن الدولة توفر التربية و

183 (المصدر نفسه

184) المصدر نفسه

185) المصدر نفسه

186) المصدر نفسه

187) المصدر نفسه

التكوين المستمر للمواطنين و المواطنين الذين يرغبون فيه دون تمييز بين أعمارهم أو جنسهم (188).

تجعل المادة الأخيرة من المبادئ العامة للنظام الجديد من التربية مصلحة عليا من مصالح الأمة و ذات أولوية، يمكنها أن تستعين بكل شخص يكون تكوينه أو اختصاصه لتعزيز أو تحسين النشاط التربوي (189).

تتفرع هياكل النظام الجديد إلى مستويات التعليم التالية:

— التعليم التحضيري

— التعليم الأساسي

— التعليم الثانوي

— التعليم العالي

بالنسبة للتعليم التحضيري، فإن المادة 19 تنص على أن التعليم التحضيري تعليم مخصص للأطفال الذين لم يبلغوا سن القبول الإلزامي في المدرسة. و الغاية منه إدراك جوانب النقص في التربية العائلية و تهيئة الأطفال للدخول إلى المدرسة الأساسية، و ذلك:

— بتعويدهم العادات العملية الحسنة

— مساعدتهم على نموهم الجسماني

— تربيتهم على حب الوطن و الإخلاص له

— تمكينهم من تعلم بعض مبادئ القراءة و الكتابة و الحساب (190)

يلقن التعليم التحضيري حسب المادة 20 من الأمر في رياض الأطفال و مدارس الحضانة و أقسام الأولاد. كما يجوز للإدارات و الهيئات العمومية و الجماعات المحلية و المؤسسات...، ماعدا الأشخاص و الجمعيات أو الشركات الخاصة، أن تفتح مؤسسات للتعليم بعد الحصول على رخصة من الوزير المكلف بالتربية (191)، و تكون اللغة العربية هي لغة التعليم. لمن أراد المزيد من

188 (المصدر نفسه

189 (المصدر نفسه

190 (المصدر نفسه

191 (المصدر نفسه

المعلومات حول تنظيم و تسيير المدرسة التحضيرية بإمكانه الإطلاع على المرسوم رقم 76 — 70 المتضمن تنظيم و تسيير المدرسة التحضيرية المؤرخ في 16 جانفي 1976.

أما مهمة التعليم الأساسي كما تذكرها المادة 24 هي إعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ و مدته تسع سنوات (192). توفر المدرسة الأساسية للتلاميذ مثلما هو منصوص عليه في المادة 25 من الأمر ما يلي:

— دراسة اللغة العربية بحيث يتقنون التعبير بها مشافهة و تحريراً، لتزويدهم بأداة للعمل و التبادل و تمكينهم من تلقي المعارف و استيعاب مختلف المواد و تتيح لهم التجاوب مع محيطهم.

— تعليماً يتضمن الأسس الرياضية و العلمية يمكنهم من اكتساب تقنيات التحليل و الاستدلال و فهم العالم الحي و الجامد.

— دراسة الخطط الإنتاجية و تربية التلاميذ على حب العمل عن طريق ممارسته. هذا التعليم يتم على الأخص في المعامل و وحدات الإنتاج يمكنهم من اكتساب معلومات عامة حول عالم الشغل، يعدهم للتكوين المهني و يهيئهم للاختيار الواعي لمهنتهم.

— أسس العلوم الاجتماعية و لاسيما المعلومات التاريخية، السياسية، الأخلاقية و الدينية، يهدف هذا التعليم إلى توعية التلاميذ بدور و مهمة الأمة الجزائرية و الثورة و رسالتهم و بالقوانين التي تحكم التطور الاجتماعي، كما يهدف إلى إكسابهم السلوك و المواقف المطابقة للقيم الإسلامية و الأخلاقية الاشتراكية.

— تعليماً فنياً يوقظ فيهم الأحاسيس الجمالية، يمكنهم من المساهمة في الحياة الثقافية، يؤدي إلى إبراز المواهب المختلفة في هذا الميدان و العمل على تشجيع نموها.

— تربية بدنية أساسية و ممارسة منتظمة لأحد النشاطات الرياضية و تشجيع التلاميذ على المشاركة في مختلف المسابقات التي تنظم في إطار الرياضة المدرسية.

— تعليم اللغات الأجنبية بحيث يتاح للتلاميذ الاستفادة من الوثائق البسيطة المقررة بهذه اللغات، التعرف على الحضارات الأجنبية و تنمية التفاهم المشترك بين الشعوب (193)

تجعل المادة 26 من المدرسة الأساسية الوحدة التنظيمية التي توفر تربية مستمرة من السنة الأولى إلى السنة التاسعة (194). تشمل المدرسة الأساسية كما جاءت في المادة 27 على ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى من السنة الأولى إلى السنة الثالثة
- المرحلة الثانية من السنة الرابعة إلى السنة السادسة
- المرحلة الثالثة من السنة السابعة إلى السنة التاسعة (195)

تنتهي الدراسة في التعليم الأساسي كما تحدده المادة 33 من الأمر بشهادة التعليم الأساسي (Brevet d' Enseignement Fondamental). لمن أراد المزيد من المعلومات حول تنظيم و تسيير المدرسة الأساسية، فعليه الإطلاع على المرسوم رقم 76 — 71 المؤرخ في 16 أبريل 1976 المتضمن تنظيم و تسيير المدرسة الأساسية.

أما التعليم الثانوي فمعد لاستقبال التلاميذ بعد نهاية التعليم الأساسي على أساس الشروط التي يحددها الوزير المكلف بالتربية (196). و مهمته هي، زيادة على مواصلة المهمة التربوية العامة المسندة للمدرسة الأساسية:

- دعم المعارف المكتسبة
- التخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ و

193 (المصدر نفسه

194 (المصدر نفسه

195 (المصدر نفسه

196 (المصدر نفسه

يساعد بذلك التلاميذ، إما على الانخراط في الحياة العملية أو مواصلة الدراسة من أجل تكوين عال. يشمل التعليم الثانوي كما تنص عليه المادة 34 على ما يلي:

- التعليم الثانوي العام
- التعليم الثانوي المتخصص
- التعليم الثانوي التقني و المهني (198)

تحدد المواد 35، 36، 37، على التوالي أهداف التعليم الثانوي. بالنسبة للتعليم الثانوي العام فهدفه هو إعداد التلاميذ للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. أما التعليم المتخصص، فعلاوة عن الأهداف المتبعة في التعليم الثانوي العام، تدرّيب التلاميذ في المادة أو المواد التي يظهرون فيها تفوقاً ملحوظاً (199).

أما هدف التعليم الثانوي التقني و المهني هو إعداد الشبان للعمل في قطاعات الإنتاج، يقوم لذلك بتكوين تقنيين و عمال مؤهلين و يهيأ أيضاً للالتحاق بمؤسسات التكوين العالي (200).

إن مدة التعليم الثانوي العام و التعليم الثانوي المتخصص، كما تحدده المادة 38 من الأمر رقم 76 — 35، ثلاث سنوات. فيما يخص التعليم الثانوي التقني و المهني فيمكن أن تختلف مدته تبعاً لمستوى التكوين المطلوب من سنة إلى أربع سنوات، و يحدد الوزير المكلف بالتربية شروط القبول في التعليم الثانوي (201).

تنتهي الدراسة في التعليم الثانوي العام و التعليم الثانوي المتخصص بشهادة البكالوريا، أما التعليم الثانوي التقني و المهني فينتهي بشهادة تقني. لمن أراد مزيد من المعلومات حول تنظيم و تسيير مؤسسات التعليم

197 (المصدر نفسه

198 (المصدر نفسه

199 (المصدر نفسه

200 (المصدر نفسه

201 (المصدر نفسه

الثانوي، عليه بالإطلاع على المرسوم رقم 76 - 72 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم و تسيير مؤسسات التعليم الثانوي.

علاوة على مؤسسات التربية و التكوين لمختلف المستويات المذكورة، فإن النظام التربوي الجديد يشمل المؤسسات و المصالح التي تعتني على الخصوص بالتكوين التربوي المستمر و البحث التربوي و التوجيه المدرسي و المهني و النشاط الاجتماعي المدرسي.

تهدف نشاطات التكوين المستمر كما منصوص عليه في المادة 43، 44، من الأمر رقم 76 - 35 إلى محو الأمية و رفع مستوى المواطنين باستمرار ثقافيا، أخلاقيا و سياسيا (202) و هو موجه إلى كل شخص أو جمع من الأشخاص لا يحض بتعليم مدرسي بقصد تنمية معارفه و استكمال تكوينه. تشير المادة 48 من الأمر إلى أن التكوين المستمر يحضر كما هو الشأن للتعليم المدرسي للامتحانات و المسابقات من أجل الحصول على الشهادات المسلمة تحت ضمان الدولة و لمسابقات الدخول إلى المدارس و المراكز أو معاهد التكوين العام أو المهني (203).

أما الشق الثاني من التكوين فهو خاص بالموظفين، و الهدف منه كما تنص عليه المادة 59 من الأمر رقم 76 - 35 هو إكسابهم المعلومات و المعارف اللازمة لعملهم. و التكوين عملية مستمرة لجميع المربين على جميع المستويات.

إن مهمة التكوين هي أن يتيح الحصول على تقنيات المهنة و إكساب أعلى مستوى من الكفاءة و الثقافة و الوعي الكامل بالرسالة التي يقوم بها المربي و الالتزام السياسي الدائم بمبادئ الثورة (204). يشمل التكوين المعلمين و الموظفين الإداريين و المفتشين من مختلف المستويات و يتم عند الحاجة بمساهمة الوزارات أو الهيئات المعنية. تمنح إثر كل عملية تكوين أو تحسين تكوين، شهادة كما تقررها المادة 54، تنص على الاختصاص و المستوى (205).

202 (المصدر نفسه

203 (المصدر نفسه

204 (المصدر نفسه

205 (المصدر نفسه

يهدف البحث التربوي كما جاء في المادة 58 إلى تحسين و رفع مستوى التربية بصورة مستمرة وذلك بتحديد المضامين و الطرق و الوسائل التربوية و التعليمية و بدمج التكوين في المحيط الذي يجري فيه. تحدد المادة 60 الأهداف الرئيسية للمؤسسات المكلفة بالبحث التربوي في جمع الوثائق الخاصة بالتربية و التكوين و العلوم المتعلقة بها و معالجتها و إجراء البحوث حول مختلف جوانب التربية و التكوين و حول محيطها (206). كما تشير المادة إلى إجراء التجارب حول الطرق التربوية و مضامين التعليم و الوسائل التعليمية و الدعائم التربوية الجديدة و تقييم نتائج النشاط التربوي داخل المؤسسة التي تقوم بالتجارب و إذاعة نتائجها (207).

يهدف التوجيه المدرسي و المهني، كما تنص عليه المادة 62 من الأمر 76 — 35 إلى ضبط الإجراءات التي يتم بها فحص التلاميذ لمعرفة (208). كما يهدف أيضا إلى:

- متابعة تطور التلاميذ خلال دراستهم
- اقتراح طرق التوجيه أو تداركه
- المساهمة في إدماج التلاميذ في الوسط المهني (209)

أما النشاطات الاجتماعية المدرسية فتعرفها المادة 67 من الأمر 76 — 35 على أساس أنها مجموع النشاطات المكتملة للنشاط التربوي التي تكفلها الدولة للجميع. و هي تهدف إلى تمكين التلاميذ من مواصلة دراستهم بإزالة الفوارق الناتجة عن أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو جغرافية و تخفيف تكاليف العائلات (210).

تضمن الخدمات الاجتماعية المدرسية للتلاميذ، كما توضحه المادة 68 من نفس الأمر، الخدمات اللازمة في ميدان الوسائل التعليمية و اللوازم المدرسية و النقل و التغذية و الكساء و الإسكان و الإسعاف الطبي (211).

-
- 206 (المصدر نفسه
 - 207 (المصدر نفسه
 - 208 (المصدر نفسه
 - 209 (المصدر نفسه
 - 210 (المصدر نفسه
 - 211 (المصدر نفسه

في الأخير و لمتابعة نتائج العملية الإصلاحية للنظام التربوي الذي عرفته المدرسة الجزائرية في أواخر السبعينات، لابد من قراءة في لغة الأرقام المحصل عليها في السنوات التي تلت تطبيق مشروع التعليم الأساسي. سوف نتطرق على وجه الخصوص إلى أربع سنوات دراسية متتالية بدأ من السنة الدراسية 79 - 80 إلى غاية السنة الدراسية 83 - 84 بقليل من التحليل حول تطور أعداد التلاميذ و المعلمين و المنشآت القاعدية التعليمية في تلك الفترة، ثم نعرض على نسب النجاح على المستوى الوطني و على مستوى بعض الولايات لمختلف المراحل التعليمية المذكورة سالفاً (الابتدائي، المتوسط، الثانوي، و العالي).

لقد عرف عدد التلاميذ المسجلين في مختلف مستويات التربية و التكوين تطوراً ملحوظاً، إذ انتقل مجموع التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي و التعليم المتوسط و التعليم الثانوي و التعليم العالي معا من 4,29 مليون تلميذ خلال السنة الدراسية 80 - 1981 إلى 4,90 مليون تلميذ خلال السنة الدراسية 83 - 1984.

الجدول رقم (10) تطور عدد التلاميذ المسجلين في التربية و التكوين حسب مستوى التعليم من السنة الدراسية 80 - 1981 إلى السنة الدراسية 83 - 1984

عدد التلاميذ 1984 - 83	عدد التلاميذ 1983 - 82	عدد التلاميذ 1982 - 81	عدد التلاميذ 1981 - 80	المستوى
3.336.536	3.241.924	3.178.912	3.118.827	التعليم الابتدائي
1.126.520	1.001.420	891.452	802.482	التعليم المتوسط
325.869	277.019	245.396	227.402	التعليم الثانوي
115.053	95.867	79.631	72.200	التعليم العالي
			84.738	التكوين
4.903.978	4.616.230		4.291.495	المجموع

المصدر: دليل الإحصاء للجزائر لسنة 1981

ففي التعليم الابتدائي، فبعدما كان يقدر عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي عند اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 بـ 317.000 (212)، ارتفع هذا العدد وكاد أن يصبح ثلاثة أضعاف القيمة السابقة سنة 1962 إلى حوالي 830,000 تلميذاً.

ثم ارتفع عدد التلاميذ المسجلين من بين مجموع 4,29 مليون تلميذ سنة 80 — 1981، من 3,11 ملايين تلميذ من نفس السنة إلى 3,33 ملايين تلميذ خلال السنة الدراسية 83 — 1984.

من جهته، ارتفع عدد التلاميذ المسجلين في التعليم المتوسط خلال السنتين الدراسيتين المذكورتين من 80248 تلميذ إلى 1,12 مليون تلميذ مسجل.

في التعليم الثانوي، انتقل عدد التلاميذ المسجلين خلال نفس الفترة من 22740 تلميذ إلى 32586 تلميذ مسجل.

في الأخير، انتقل عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي، دائماً في نفس الفترة، من 72200 طالب إلى 115053 طالب.

تتعلق النقطة الثانية، بتطور عدد الأساتذة حسب مستوى التعليم. فقد تزايد عدد الأساتذة تدريجياً خلال المراحل المذكورة. ففي السنة الدراسية 79 — 1980 قدر عدد الأساتذة في المستويات الأربعة معاً بـ 130690 أستاذ، ثم ارتفع إلى 138763 أستاذ سنة 80 — 1981، ثم إلى 150190 أستاذ سنة 81 — 1982، ثم إلى 165157 أستاذ سنة 82 — 1983، ثم 182780 أستاذ سنة 83 — 1984.

(212) الشريف سيبان، <التعريب والفتح و مشاكله>، مجلة المعرفة، (انجزائر: المطبعة انعامة لحزب جبهة التحرير الوطني، العدد رقم 03، 1963)، ص. 27.

الجدول رقم (٧٧) تطور عدد الأساتذة حسب مستوى التعليم
من السنة الدراسية 79 — 1980 إلى السنة الدراسية 83 — 1984

السنة الدراسية 1984 — 83	السنة الدراسية 1983 — 82	السنة الدراسية 1982 — 81	السنة الدراسية 1981 — 80	السنة الدراسية 1980 — 79	المستوى
109.173	100.288	94.216	88.481	85.499	التعليم الأساسي: الابتدائي
44.206	38.969	33.660	29.555	26.849	التعليم المتوسط
16.892	14.292	12.536	11.582	10.439	التعليم الثانوي
12.509	11.608	9.778	9.145	7.903	التعليم العالي
182.780	165.157	150.190	138.763	130.690	لمجموع

المصدر: دليل الإحصاء للجزائر سنة 1981

و تنمة لما تقدم، هذه بعض النقاط التي تبرز النتائج المتحصل عليها
في مختلف المستويات.

أ) على مستوى التعليم الابتدائي

بلغ عدد أساتذة التعليم الابتدائي (الأساسي) 88481 أستاذ مقابل 3,11
ملايين تلميذ، أي ما يقارب 35 تلميذ للأستاذ الواحد سنة 80 — 1981. ثم انتقل إلى
94216 أستاذ مقابل 3,17 ملايين تلميذ، أي ما يعادل 33 تلميذ في القسم أو للأستاذ
الواحد سنة 81 — 1982، ثم انتقل خلال السنة الدراسية 82 — 1983 من 100288 أستاذ
مقابل 3,24 ملايين تلميذ، أي ما يناهز 32 تلميذ للأستاذ الواحد، إلى 109173 أستاذ
مقابل 3,33 ملايين تلميذ، أي ما يعادل 30 تلميذ للأستاذ الواحد.

إن المتأمل في الأرقام المذكورة أعلاه، يستنتج بأن التطور الكمي
لعدد الأساتذة خلال السنوات الدراسية التي تلت تطبيق مشروع التعليم الأساسي قد
رافقه تطور كمي آخر في عدد التلاميذ نتج عنه تناقص عدد التلاميذ داخل القسم

الواحد من سنة دراسية لأخرى و هذه هي أول نتيجة إيجابية عرفتتها تجربة التعليم الأساسي.

ب) على مستوى التعليم المتوسط

لقد بلغ عدد أساتذة التعليم المتوسط خلال السنة الدراسية 80 — 1981، 29555 أستاذ مقابل 80248 تلميذ، أي ما يقارب 27 تلميذ للأستاذ الواحد. ثم انتقل إلى 33660 أستاذ مقابل 89145 تلميذ سنة 81 — 1982، أي ما يناهز 26 تلميذ للأستاذ الواحد. ثم انتقل إلى 38969 أستاذ مقابل 1,001 مليون تلميذ سنة 82 — 1983، أي ما يعادل 27 تلميذ للأستاذ الواحد. ثم في الأخير ارتفع إلى 44206 أستاذ مقابل 1,126 مليون تلميذ سنة 83 — 1984، أي ما يقارب 25 تلميذ للأستاذ الواحد.

الملاحظ هنا أن عدد التلاميذ داخل القسم الواحد في هذا المستوى يكاد يكون مستقرا بسبب عدم تأثير النظام الجديد خلال الأربعة سنوات الأولى من تطبيقه على الزيادة أو النقصان في عدد التلاميذ.

ج) على مستوى التعليم الثانوي

لقد بلغ عدد أساتذة التعليم الثانوي خلال السنة الدراسية 80 — 1981، 11582 أستاذ مقابل 227402 تلميذ، أي ما يعادل 20 تلميذ للأستاذ الواحد. ثم انتقل هذا العدد إلى 12536 أستاذ مقابل 245396 تلميذ سنة 81 — 1982، أي ما يناهز 20 تلميذ للأستاذ الواحد. ثم ارتفع إلى 14292 أستاذ مقابل 277019 تلميذ سنة 82 — 1983، أي ما يعادل 19 تلميذ للأستاذ الواحد. ثم انتقل في الأخير إلى 16892 أستاذ مقابل 32586 تلميذ سنة 83 — 1984، أي ما يقارب 19 تلميذ للأستاذ الواحد.

نفس ملاحظة التعليم المتوسط يمكن استنتاجها للتعليم الثانوي، إلا أن الفارق الموجود بينهما هو في عدد التلاميذ، في حين نجد عددهم في الثانوي يساوي أو يقل من 20 تلميذ في القسم الواحد و نجد في التعليم المتوسط مجاله محصور بين 25 و 27 تلميذ في القسم الواحد.

فيما يخص نتائج الامتحانات -نركز على امتحانات شهادة التعليم الابتدائي (السنة السادسة) و امتحانات شهادة التعليم المتوسط و امتحانات شهادة البكالوريا- و المنشآت القاعدية التعليمية و نسبة التمدرس لدى الأطفال الذين بلغ سنهم السادسة خلال السنوات الدراسية المذكورة سالفًا كما وردت في دليل الإحصاء للجزائر لسنة 1981 و 1985:

د) نسبة النجاح في الامتحانات

لقد بلغ عدد التلاميذ الناجحين في امتحانات شهادة التعليم الابتدائي سنة 78 — 1979، 194172 تلميذ من بين 366045 تلميذ مسجل، أي بنسبة 53,04 % من مجموع التلاميذ. و انتقل إلى المستوى المتوسط سنة 79 — 1980، 218653 تلميذ من بين 371647 تلميذ مسجل، أي ما يعادل 58,83 % من مجموع التلاميذ المسجلين.

في سنة 82 — 1983، ارتفع العدد إلى 325559 تلميذ ناجح من بين 447816 تلميذ مسجل، أي ما يناهز 72,69 % من المجموع. و ارتفع مرة أخرى سنة 83 — 1984 إلى 357143 تلميذ ناجح من بين 465456 تلميذ مسجل.

يتبين للوهلة الأولى الزيادة المستمرة في عدد التلاميذ الناجحين و في عدد التلاميذ المسجلين و في نسبة النجاح خلال هذه الفترة. لكن لا يخفى على أحد أن هذه الزيادة في الكم كانت على حساب النوعية، المتمثلة في انخفاض معدل النجاح في مثل هذه الامتحانات سنة بعد سنة، بعدما كانت تتم بمعدلات تفوق 20/10، أصبحت تقبل معدلات تقل عن 20/10 و أدخلت عملية الإستلحاق (le Rachat) بالنظام التربوي الجديد. و لقد أثبتت مع مرور الأيام عدم جدواها و أصبحت علامة

سلبية من علامات النظام الإصلاحي الجديد.

وبالنسبة لامتحانات شهادة التعليم المتوسط، فقد بلغ عدد الناجحين خلال السنة الدراسية 78 - 1979، 42846 تلميذ من بين 165193 تلميذ مسجل، أي بنسبة 25,93 % من المجموع. ثم انتقل سنة 79 - 1980 إلى 45751 تلميذ ناجح من بين 182834 تلميذ مسجل، أي ما يعادل 25,02 % من المجموع. ثم انتقل سنة 82 - 1983 إلى 75995 تلميذ ناجح من بين 210567 تلميذ مسجل، أي ما يعادل 36,09 % . ثم انتقل سنة 83 - 1984 إلى 56087 تلميذ ناجح من بين 241554 تلميذ مسجل، أي بنسبة 26,94 % من المجموع التلاميذ المسجلين.

تدل هذه الأرقام على الزيادة المستمرة في عدد التلاميذ الناجحين سنة بعد سنة مع استقرار نسبي في نسبة النجاح خلال السنتين اللتين سبقتا تطبيق مشروع التعليم الأساسي. كما نلاحظ أيضا ارتفاع مفاجئ خلال السنة التي تم فيها تطبيق المشروع 80 - 1981، ارتفعت على إثره نسبة النجاح من 25,02 % إلى 36,09 % ثم تراجعت في السنة الدراسية الموالية.

أما بالنسبة لامتحانات شهادة البكالوريا، فقد تردت نسبة النجاح فيها ابتداء من سنة 1972 من 65 % إلى حوالي 15 % سنة 1978. و مهما كانت أسباب الفشل فإن مثل هذه النتائج تدعو إلى إمعان في مردودية النظام التربوي و إصلاح للمنظومة التربوية بصفة جذرية. و لقد بلغ عدد التلاميذ الناجحين في الامتحانات خلال السنة الدراسية 78 - 1979 14585 تلميذ من بين 57076 تلميذ مسجل، أي بنسبة 25,55 % من مجموع التلاميذ المسجلين. ثم انتقل عدد الناجحين سنة 79 - 1980 إلى 19503 تلميذ ناجح من بين 104981 تلميذ مسجل (للعلم أنه تم تنظيم دورتين لامتحانات شهادة البكالوريا في نفس السنة)، بنسبة 28,95 % من المجموع. ثم انتقل مرة أخرى سنة 82 - 1983 إلى 27940 تلميذ ناجح من بين 85452 تلميذ مسجل، أي بنسبة 32,69 % من مجموع التلاميذ. ثم انتقل في الأخير سنة 83 - 1984 إلى 17074 تلميذ ناجح من بين 97977 تلميذ مسجل، أي بنسبة 17,43 % من المجموع التلاميذ المسجلين.

تدل هذه الأرقام كذلك على الزيادة المستمرة في عدد التلاميذ المسجلين لنيل شهادة البكالوريا و الزيادة في عدد الناجحين سنة بعد سنة. أما نسبة النجاح فقد تزايدت بانتظام خلال السنوات الدراسية الثلاثة الأولى، ثم تلتها انخفاض مفاجئ سنة 83 - 1984 انخفضت على إثره النسبة إلى ما يزيد على النصف (أي من 32,69 % إلى 17,43 %). هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الزيادات المفرطة و الارتجالية في نسبة الناجحين في شهادة البكالوريا، التي رافقتها انخفاض معدلات النجاح، غير متطابقة مع نسب النجاح المعمول بها في الدول المتقدمة، هي التي أوقعت مؤسسات التعليم العالي أمام تحدي كبير مترجم بالأعداد الهائلة من الطلبة الجدد. و يبدو أنها شكلت المنعرج الخطير في حياة الجامعة الجزائرية.

هـ) المنشآت التعليمية

لقد تم إحصاء المنشآت التعليمية على مستوى ولايات القطر الجزائري خلال السنة التي شرع فيها تطبيق مشروع التعليم الأساسي. و توصل الديوان الوطني للإحصائيات إلى النتائج التالية:

فبالنسبة لمؤسسات التعليم الابتدائي، تشير الإحصائيات إلى وجود ما يقارب 59346 قاعات دراسية خلال سنة 80 - 1981 منتشرة في شتى مناطق الوطن مقابل 3,11 ملايين تلميذ. و ارتفع العدد سنة 81 - 1982 ليصل 62676 قاعة دراسة لتستوعب 3,17 ملايين تلميذ، أي بزيادة 60075 تلميذ مقابل زيادة 3310 قاعة دراسة سنويا، بمعنى آخر 18 تلميذ في القاعة الواحدة. ثم ارتفع مرة ثانية خلال السنة الدراسية 82 - 1983 إلى 67115 قاعة لتستوعب 3,24 ملايين تلميذ، أي بزيادة 63012 تلميذ مقابل زيادة 4439 قاعة دراسية سنويا، بمعنى 14 تلميذ في القاعة الواحدة. ثم ارتفع مرة أخرى ليصل خلال السنة الدراسية 83 - 1984 إلى 71065 قاعة دراسة ليستوعب 3,33 ملايين تلميذ، أي بزيادة 94612 تلميذ مقابل زيادة 3950 قاعة دراسة و بمعنى آخر وجود حوالي 24 تلميذ في القاعة الواحدة.

من هنا يتبين أن الزيادة الكبيرة الملاحظة في السنة الدراسية 83 - 1984 و انتقال عدد التلاميذ من 14 تلميذ في القسم الواحد إلى 24 تلميذ لدلالة على

بداية الانزلاق تجاه ظاهرة اكتظاظ الأقسام التي ابتليت بها المدرسة الجزائرية لاحقاً و نستنتج أن تاريخها يعود إلى القفزة الكمية الذي عرفها التعليم الابتدائي أربع سنوات بعد اعتماد المدرسة الأساسية 80 — 1981.

أما بالنسبة لمؤسسات التعليم المتوسط، تشير الإحصائيات الواردة في دليل الإحصاء للجزائر لسنة 80 — 1981 على وجود 963 متوسطة موزعة كذلك على مستوى القطر الجزائري تستوعب 802482 تلميذ. و ارتفع عددها خلال السنة الدراسية 81 — 1982 إلى 1036 متوسطة لتستوعب 891452 تلميذ، أي بزيادة 73 متوسطة مقابل زيادة 88970 تلميذ في السنة، بمعنى بمعدل 1218 تلميذ للمتوسطة الواحدة.

ثم ارتفع العدد خلال السنة الدراسية 82 — 1983 إلى 1181 متوسطة لتستوعب 1.001420 تلميذ، أي بزيادة 145 متوسطة مقابل زيادة 109968 تلميذ، بمعنى آخر. زيادة بمعدل 758 تلميذ في المتوسطة الواحدة.

ثم ارتفع مرة أخرى خلال السنة الدراسية 83 — 1984 ليصل إلى 1267 متوسطة لتستوعب 1.126520 تلميذ، بمعنى زيادة بمعدل 1454 تلميذ في المتوسطة الواحدة.

نفس النتيجة المستخلصة في مؤسسات التعليم الابتدائي نجدها في مؤسسات التعليم المتوسط، حيث انتقلت طاقة استيعاب المتوسطة الواحدة خلال السنة الدراسية 82 — 1983 و 83 — 1984 من 758 إلى 1454. و أصبحت بذلك طاقة استيعابها تكاد تساوي ضعف ما كانت عليه و بالتالي تؤكد هذه القفزة مصداقية النتيجة المستخلصة سابقاً.

: كانت الجزائر العاصمة و تيزي وزو و البليدة و الشلف على التوالي في طليعة الولايات التي بحوزتها أكبر عدد من قاعات الدراسة مقارنة بالولايات الأخرى. بالموازاة نجد ولاية تمنراست، ورقلة، بشارو أدرار على التوالي في مؤخرة قائمة الولايات.

و) نسبة التمدرس

من جهة أخرى، نجد نسبة التمدرس (Scolarisation) عند الشريحة التي تبلغ سن السادسة مرتفعة في ولاية تيزي وزو ب 88,6 %، تليها ولاية عنابة ب 87,9 %، ثم ولاية بويرة ب 86,2 % . و نجد في المرتبة الأخيرة ولاية الجلفة ب 47,4 % خلال السنة الدراسية 80 — 1981.

نجد نسبة التمدرس عند الذكور الذين بلغوا سن السادسة مرتفعة في ولاية بويرة ب 99,4 %، تليها ولاية تيزي وزو ب 95,5 %، ثم ولاية سطيف ب 93,3 % وفي المرتبة الأخيرة ولاية سعيدة ب 72,7 %.

أما عند الإناث لنفس الشريحة، نجد ولاية عنابة تتصدر الطليعة ب 85,8 %، تليها ولاية وهران ب 84,5 % ثم ولاية تيزي وزو ب 81,4 %، وفي المرتبة الأخيرة نجد ولاية الجلفة ب 35,9 % خلال نفس السنة الدراسية.

و في السنة الدراسية 83 — 1984 تغير ترتيب نسب التمدرس من ولاية لأخرى، فأصبحت الجزائر العاصمة تتقدم جميع ولايات الوطن ب 98,61 % عند شريحة الذكور و الإناث معاً، تليها ولاية وهران ب 98,16 % ثم ولاية البليدة ب 96,40 % . و في مؤخرة القائمة نجد ولاية تمنراست ب 64,91 %.

أما حسب الجنس، فنجد أن نسبة التمدرس عند الذكور مرتفعة في ولاية وهران ب 99,98 %، تليها ولاية البليدة ب 99,84 % ثم ولاية أم البواقي ب 98,80 %، ونجد في مؤخرة الولايات، ولاية تمنراست ب 71,27 % . عند الإناث نجد في مقدمة الولايات، ولاية الجزائر العاصمة ب 97,79 %، تليها ولاية وهران ب 97,20 %، ثم ولاية قسنطينة ب 93,92 % و في المؤخرة نجد ولاية الجلفة ب 54,64 %.

ي (الأساتذة الأجانب)

قدر عدد الأساتذة الأجانب (من جنسيات مختلفة أهمها المصرية، الفلسطينية، العراقية و الفرنسية...)، في مختلف مستويات التعليم المتوسط و الثانوي بشقيها العام و التقني حسب مصدر دليل الإحصاء لسنة 1981، خلال السنة الدراسية 79 — 1980 ب 7970 أستاذ موزعين كالآتي:

ثانويات التعليم المتوسط (متوسطات التعليم العام) 2845 أستاذ
ثانويات التعليم التقني (متوسطات التعليم التقني) 754 أستاذ
ثانويات التعليم العام (التعليم الثانوي) 3839 أستاذ
ثانويات التعليم التقني (التعليم الثانوي التقني) 532 أستاذ

ثم تقلص العدد في السنة الموالية إلى 6971 أستاذ. مس هذا التقلص مختلف المؤسسات التعليمية و أصبح رصيدها كالآتي:

ثانويات التعليم المتوسط العام ب 2157 أستاذ
ثانويات التعليم المتوسط التقني ب 620 أستاذ
ثانويات التعليم الثانوي العام ب 3687 أستاذ
ثانويات التعليم الثانوي التقني ب 507 أستاذ

مثل مجموع الأساتذة الأجانب في التعليم الثانوي لوحده سنة 82 — 1983، 4124 أستاذ. الجزء الأكبر منهم و المقدر ب 775 أستاذ من ذوي الاختصاص في علوم الفيزياء مقابل 1347 أستاذ جزائري. ثم 665 أستاذ أجنبي من ذوي الاختصاص في العلوم الطبيعية مقابل 1303 أستاذ جزائري و في المرتبة الثالثة نجد أساتذة الرياضيات بمجموع 665 أستاذ أجنبي مقابل 118 أستاذ جزائري.

و خلال السنة الدراسية 83 — 1984، ارتفع عددهم إلى 4295 أستاذ أجنبي، انتقل عدد أساتذة الفيزياء من 775 إلى 908 أستاذ أجنبي مقابل 1550 أستاذ جزائري. كما زاد عدد أساتذة الرياضيات من 665 إلى 738 أستاذ أجنبي مقابل 1390 أستاذ جزائري. و تقلص عدد أساتذة العلوم الطبيعية من 679 إلى 605 أستاذ أجنبي مقابل 1646 أستاذ جزائري.

إن الحرص على الرفع من عدد الأساتذة الأجانب و خاصة في المواد العلمية الأساسية، كالفيزياء و الرياضيات و العلوم الطبيعية على غرار العلوم الإنسانية في هذه المرحلة، نابع من التحديات المنعكسة من انهيار النظام التربوي القديم التي ألزمت المسؤولين الساهرون على سلك التعليم تجسيد العملية الإصلاحية في النظام التربوي و بعثها دون تراجع لدعم هذا الأخير بالخبرة الفنية المفتقدة و محاولة الرفع من مستوى التعليم و اكتساب التجارب و المهارة من أساتذة قادمون من دول شقيقة، دون أن ننس الإشارة إلى محاولة إيجاد من طرف هؤلاء حلول أنية للاختلال الناتج عن التناقض الناشئ بين النمو السكاني (التلاميذ المسجلين سنويا) المتسارع و نقص الأساتذة المؤطرين.

(3) التعليم العالي

تعتبر الجامعة العمود الفقري للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية، لأنها تمد جميع القطاعات و بدون استثناء بالموظفين و المهندسين و الأطباء و المدرسين و غيرهم من الإطارات الأخرى و هي في الوقت نفسه التعبير الأمثل لتطور القيم و التقنيات بهذه المجتمعات.

يعود إنشاء أول جامعة جزائرية و هي جامعة الجزائر، إلى سنة 1909 بموجب قانون 30 ديسمبر (213) نتيجة لتطور كانت خطاه الأولى قد تجسدت سنة 1879 بموجب قانون 20 ديسمبر (214) بإنشاء مدارس كبرى في الطب و الصيدلة و العلوم و الآداب و الحقوق. غير أنه قبل هذا التاريخ، كان قد تم وضع اللبنة الأولى سنة 1859 بموجب مرسوم 04 أوت (215) لإنشاء المدرسة التحضيرية للطب و الصيدلة و كانت هذه الأخيرة وليدة أولى الدروس التي كان يلقاها أطباء عسكريون في علم وظائف الأعضاء (فيزيولوجيا) و علوم التشريح الوصفي، ابتداء من سنة 1833 بمستشفى مدينة الجزائر.

و كانت تتكون هيئة التدريس بجامعة الجزائر حتى الاستقلال بصورة تكاد مطلقة، من ممثلين للأقلية الأوروبية. أما بالنسبة للطلبة فقد كان الجزائريون منهم يشكلون أقلية هامشية في مقابل العدد الكبير من الطلبة الأوروبيين. أخذ هذا الفارق يتزايد خلال فترة حرب التحرير الوطني إثر التعبئة و التجنيد الجماعي للطلبة الجزائريين في صفوف جيش التحرير الوطني.

كان عدد الطلبة الجزائريين عشية الاستقلال لا يتعدى 200 طالب (216) من بين العدد الإجمالي لطلبة جامعة الجزائر سنة 1962، بالمقابل بلغ عدد الطلبة الأوروبيين في نفس السنة 4500 طالب.

أخذت جامعة الجزائر تنمو و تتطور منذ الاستقلال، فكانت تدرس بها التخصصات الأساسية في البلاد من علوم دقيقة و تكنولوجيا، علوم طبية، علوم اجتماعية و إنسانية. مع مطلع السبعينات أدرج التعليم الإجمالي للغة العربية

(213) جامعة الجزائر، دليل جامعة الجزائر، السنة الجامعية 88 - 1989. (الجزائر: جامعة الجزائر، 1988) ص.

11

(214) المصدر نفسه، ص. 11

(215) المصدر نفسه، ص. 11.

(216) المصدر نفسه، ص. 12

في جميع التخصصات بعدما دخل مشروع التعريب في الجامعة الجزائرية ابتداء من سنة 64 مع إنشاء أول معهد للغة العربية في جامعة الجزائر، كان متبوعا بأول قسم معرب في مدرسة متخصصة و هي مدرسة الصحافة سنة 1965 و آخر في القانون سنة 1967، الذي يستقبل الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا معربة و يخرج رجال القانون. وبالموازاة، لقد تم في هذه الفترة إنشاء جامعة وهران بموجب الأمر رقم 67 — 278 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتضمن ترقية المركز الجامعي بوهران إلى جامعة (217)، بعدما كانت عبارة عن مركز جامعي الذي أنشأ هو كذلك سنة 65 بموجب المرسوم رقم 65 — 119 المؤرخ في 13 أفريل 1965 المتضمن إنشاء مركزين جامعيين.

تنص المادة الأولى من الأمر رقم 67 — 278 على أنه يرتق المركز الجامعي لمدينة وهران إلى جامعة ابتداء من الفاتح أكتوبر 1967. أما المادة الثانية منه تنص على أن جامعة وهران تحتوي على ما يلي:

- كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية
- كلية العلوم
- كلية الآداب و العلوم الإنسانية
- الكلية المختلطة للطب و الصيدلة

تنص المادة الثالثة على أن جامعة وهران و المؤسسات الملحقة بها تسيرو وفق النظام الأساسي المعمول به في جامعة الجزائر.

الجديد في تلك الفترة إذا، هو تحضير الدفعات الأولى لحاملي شهادة البكالوريا ليس فقط في الآداب بل تعدتها إلى الرياضيات و العلوم. لأنه، و حتى سنة 1967، لم يكن بإمكان الطلبة الجزائريين المعربين متابعة دراساتهم العليا إلا في المشرق العربي.

ثم جاءت سنة 1969 بارتقاء المركز الجامعي لقسنطينة إلى صف جامعة بموجب الأمر رقم 69 — 54 المؤرخ في 17 جوان 1969 (218) المتضمن

217) R.A.D.P., J.O.R.A du 26 décembre 1967

218) R.A.D.P., J.O.R.A du 20 juin 1969

إنشاء جامعة قسنطينة. و تنص المادة الأولى منه على أن المركز الجامعي لقسنطينة يرتقي إلى مصف جامعة ابتداء من الفاتح أكتوبر 1969.

تتضمن جامعة قسنطينة عند إنشائها كما تشير إليه المادة الثانية من الأمر نفس الكليات التي تكون جامعة الجزائر و جامعة وهران، التي تدخل سياسة إنشائها ضمن سياسة التوازن الجهوي المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.

يتم تسيير الجامعة، كما تنص عليه المادة الثالثة من الأمر وفق النظام الأساسي المعمول به في جامعة الجزائر.

في أواخر السبعينات تم ترقية كلية العلوم (التي تتضمنها جامعة الجزائر) إلى جامعة للعلوم و التكنولوجيا بموجب الأمر رقم 74 - 50 المؤرخ في 25 أبريل 1974 المتضمن إحداث جامعة الجزائر للعلوم التكنولوجية (219) ، الذي جاء في مادته الأولى أنه تحدث بالجزائر جامعة تسمى " جامعة الجزائر للعلوم التكنولوجية" ، التي سميت فيما بعد بجامعة العلوم و التكنولوجيا هواري بومدين، و تم إلغاء كلية العلوم بجامعة الجزائر في 24 سبتمبر 1978.

في أواخر السبعينات أيضا تم إنشاء مراكز جامعية و جامعات هنا و هناك في مختلف المدن الشمالية الكبرى للبلاد و تمركزت غالبيتها في المناطق العامرة بالسكان. و كانت المدارس و الكليات و المعاهد العليا المتكونة منها ذات طاقة استيعابية تقارب 10000 طالب. أما المعاهد العليا فقد كان مصمم لها الاعتماد المصانع و المركبات الصناعية كتلك الموجودة بعنابة (مركب الحجار) ، قسنطينة (سوناكوم) و سكيكدة (معمل تكرير البترول) ، في تكوين إطاراتها.

في مطلع الثمانينات حصر التدريس بجامعة الجزائر في العلوم

الاجتماعية، الإنسانية و في العلوم الطبية. كما أصبح رصيدها من المعاهد 16 معهدا* و ذلك بموجب المرسوم رقم 84 - 209 المؤرخ في 18 أوت 1984 المتعلق بتنظيم و تسيير جامعة الجزائر.

لدراسة عينة من مراحل تطور الجامعة الجزائرية التجأنا إلى أواخر السبعينات و بداية الثمانينات معتمدين على نتائج دليل الإحصاء لسنة 1981 و سنة 1985.

تقد كان عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية على اختلافها خلال السنة الدراسية 62 - 63، يقدر ب 2800 طالب، بمعدل 5 طلبة لكل 21428 نسمة. و ارتفع خلال السنة الدراسية 85 - 1986 إلى غاية 132100 طالب، أي 5 طلبة لكل 908 نسمة. و إذا نظرنا إلى هذه الزيادة نظرة مجردة، نقول عنها أنها تمثل زيادة لا بأس بها، لكن إذا ما قورنت مثلا بالتجربة اليابانية التي بلغ عدد جامعتها في بداية الستينات ال 460 جامعة يؤمها حوالي مليونين من الطلبة، ما يعادل 4347 طالب في الجامعة الواحدة و بمعدل 5 طلبة لكل 265 نسمة، نجد الفارق كبير و كبير جدا.

* المعاهد الستة عشر المتكونة منها جامعة الجزائر في تلك الفترة هي:

- معهد العلوم الإسلامية
- معهد العلوم القانونية و الإدارية
- معهد العلوم الاقتصادية
- معهد علم الاجتماع
- معهد التاريخ
- معهد علم النفس و علوم التربية
- معهد التربية البدنية و الرياضية
- معهد الفلسفة
- معهد علوم الإعلام و الاتصال
- معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية
- معهد الآثار
- اللغة و الأدب العربي
- معهد الترجمة
- معهد اللغات الأجنبية
- معهد علم المكتبات و التوثيق
- معهد الترقية الاجتماعية

الجدول رقم (13) الطلبة المسجلون في التعليم العالي

الطلبة المسجلون (ألاف)	السنة الدراسة
2,8	63 - 62
6,5	66 - 65
9,2	67 - 66
13,8	70 - 67
37,1	75 - 74
52,4	77 - 76
71,3	81 - 80
132,1	85 - 85

المصدر : دليل الإحصاء للجزائر لسنتي 81 و 85

بلغ عددهم خلال السنة الدراسية 79 - 1980 قرابة 61001 طالب موزعين، بين مرحلة التدرج ب 57036 طالب و ما بعد التدرج ب 3965 طالب، على الاختصاصات التالية:

الجدول رقم (13) : عدد الطلبة المسجلين حسب نوع التعليم و حسب الاختصاص

الاختصاص	التدرج	ما بعد التدرج
العلوم الدقيقة و التقنية	16103	448
العلوم البيولوجية	17086	1921
علوم الأرض	1473	58
العلوم الاقتصادية	4718	259
العلوم القانونية	6925	409
العلوم السياسية	651	170
العلوم الاجتماعية	5370	484
الآداب	4926	216

المصدر: دليل الإحصاء لسنة 1981

مقابل 7903 أستاذ، من بينهم 259 أستاذ (professeur)، 466 أستاذ محاضر، 2584 أستاذ مساعد و 4594 مساعد. و كان رصيد شهادات التعليم العالي خلال نفس السنة كالتالي:

الجدول رقم (14) : شهادات التعليم العالي حسب التخصص للسنة الدراسية 79 - 80

الرصيد	التخصص
1527	العلوم الدقيقة و التقنية
1224	العلوم الطبية
410	العلوم البيولوجية و علوم الأرض
572	العلوم الاقتصادية و التجارية
1245	العلوم القانونية و السياسية
1068	العلوم الاجتماعية و الآداب
6046	المجموع

المصدر: دليل الإحصاء لسنة 1981

انتقل عدد الطلبة المسجلين في الجامعة خلال السنة الدراسية 83 - 1984 قرابة 104285 طالب (عدد الطلبة الحقيقي في السنة الدراسية المذكورة يقدر ب 115053 محذوف منها عدد الطلبة المسجلين في مستوى ما قبل التدرج) موزعين بين مرحلة التدرج ب 97000 طالب و ما بعد التدرج ب 7285 طالب على الاختصاصات التالية:

الجدول رقم (15): عدد الطلبة المسجلين حسب الشعب و المستوى للسنة الدراسية 83 - 1984

المستوى	التدرج	ما بعد التدرج
جدع مشترك للعلوم الدقيقة	19655	150
العلوم الدقيقة	4380	—
تكنولوجيا	4479	614
جدع مشترك للعلوم البيولوجية	8135	547
علوم طبية	7011	—
علوم بيولوجية	19822	3412
علوم الأرض	2674	228
بيطرة	1235	—
العلوم الاقتصادية	382	351
العلوم القانونية	4725	748
العلوم السياسية	9399	151
العلوم الاجتماعية	772	396
الآداب العربية	5847	559
اللغات الحية الأجنبية	4578	—
اختصاصات أخرى	19655	150

المصدر: دليل الإحصاء لسنة 1985

مقابل 12509 أستاذ أجنبي و جزائري معاً، من بينهم 484 أستاذ (professeur) 743 أستاذ محاضر، 4488 أستاذ مساعد و 6261 مساعد. كان الرصيد من شهادة التعليم العالي خلال السنة الدراسية 83 - 1984 كما يلي:

الرصيـد	الشعبـة
1206	العلوم الدقيقة
1551	التكنولوجيا
2082	العلوم الطبية
67	البيطرة
647	العلوم البيولوجية
169	علوم الأرض
592	العلوم الاقتصادية
868	العلوم القانونية
79	العلوم السياسية
856	العلوم الاجتماعية
460	الآداب
9584	المجموع

المصدر: دليل الإحصاء لسنة 1985

من هذه الأرقام نستنتج أنه خلال السنة الدراسية 79 - 1980 كان عدد أساتذة التعليم العالي يقارب 9145 أستاذ يوظفون 72200 طالب، أي ما يعادل 08 طلبة للأستاذ الواحد. ثم انتقل العدد سنة 81 - 1982 إلى 9778 أستاذ مقابل 79631 طالب و بقي بذلك المعدل على حاله ب 08 طلبة في القسم الواحد. ثم ارتفع العدد مرة أخرى ليصل 11608 أستاذ مقابل 95867 طالب سنة 82 - 1983، أي بما يقارب نفس معدل السنتين الأولى و الثانية. ثم انتقل في الأخير إلى 12509 أستاذ مقابل 115053 طالب سنة 83 - 1984، حيث طرأ في هذه المرة تغيير طفيف انتقل على إثره المعدل إلى 9 تلاميذ في القسم الواحد.

نفس الملاحظة أيضا نستنتجها في التعليم العالي، إلا أن عدد الطالبة الموجودين داخل القسم الواحد محصور بين 8 و 9 طلبة. و هذا هو العدد المعمول به في كثير من الدول. هذه الأرقام ضئيلة مقارنة بالمستويات الدنيا و أن التأثير

التصاعدي لظاهرة التضخم في الأقسام التي مست المستويات الأخرى لم يصل مفعولها بعد لمستوى الجامعة في تلك الفترة.

إن الزيادة عند طلبة التدرج في هذه الفترة كانت تعادل 9991 طالب سنويا، في حين نجد الزيادة عند شريحة الطلبة المسجلين في المستوى ما بعد التدرج تقدر ب 830 طالب سنويا، مع زيادة سنوية في رصيد الشهادات بحوالي 884 شهادة، خلال الأربعة سنوات وهي أرقاما ضعيفة مقارنة بأعداد الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا سنويا.

خلاصة القول من المعطيات و الإحصائيات المذكورة أعلاه هو أن الجزائر خضت خطوات كبيرة على الصعيد الكمي في قطاع التعليم على كل المستويات منذ 1962 الى غاية 1986 .

فأول استنتاج هو تراجع نسبة الأمية إلى ما يقارب النصف بعد ما كانت تتراوح ما بين 80 و 90% من مجموع السكان و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على العمل الجبار المقدم من طرف الساهرين على قطاع التعليم بالرغم من العوائق المادية والمعنوية التي يعاني منها هذا القطاع، لأن أربع وعشرين سنة في حياة الأمم لاتمثل إلا جزءا صغيرا إذا ما قورنت مع زمن حياتها من جهة.

من جهة أخرى، لا يمكننا الإدلاء بأي حكم على المستوى النوعي للتعليم إذا لم تعط فرصة تطبيق ما تعلمه الطالب في المراحل النظرية. كما أن تجربة المدرسة الأساسية بدأت ملامح الفشل تبرز فيها ابتداء من السنة الدراسية 83 — 1984. و أن المتأثر الأول بظاهرة اكتظاظ الأقسام هو المستوى الابتدائي و المتوسط على حد سواء.

عموما، فإن ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن التعليم في الجزائر قد أظهر نوعا من الاختلال بين النظرية والتطبيق وأن إشكال التعليم الذي عرفته الشريحة الطلابية دار حول مدى تكيف الجانب النظري مع الجانب التطبيقي الذي

كان في أغلب الأحيان غائبا من الإستراتيجيات التعليمية في البلاد و بقي حبرا على ورق و لم تكن هناك سياسة مخططة لربط الطلبة المتخرجين بمختلف المؤسسات الاقتصادية. كما لا ننس من جهة أخرى الرجوع الدائم الذي تعود عليه غالبية المسؤولين السياسيين الذين تعاقبوا على الحكم منذ مدة وهو " نقص الإمكانيات المالية والتقنية "، لكن هذه المرة يضاف لها عجز هؤلاء في إيجاد استراتيجيات تتكيف مع المعطيات الاقتصادية للبلاد.

الأمير عبد القادر القادر للعلوم الإسلامية

4) التعليم الديني

كان هذا القطاع يمارس نشاطه في المساجد و الزوايا، ثم تم تقنينه و تنظيمه في مؤسسات تربوية تعمل على نشر الوعي الديني بالتوازي مع مؤسسات قطاع التربية الأخرى بموجب المرسوم 64 - 10 المؤرخ في 11 جانفي 1964 المتضمن تنظيم التعليم الديني في الجزائر (220).

تنص المادة الأولى من المرسوم على أن التعليم الديني الإسلامي من اختصاص وزارة الأوقاف و يتضمن:

- 1 - التعليم القرآني
- 2 - التعليم التكميلي
- 3 - التعليم العالي الإسلامي

تشير المادة الثانية من المرسوم على أن التعليم القرآني يدرس في المدارس القرآنية المعتمدة من طرف المدرسين " الطلبة ". أما التعليم التكميلي فيدرس في المعاهد الإسلامية التكميلية الخاصة بالتلاميذ الذين تفوق أعمارهم 14 سنة و تلقوا تعليما قرآنيا.

يدرس التعليم العالي الإسلامي حسب المادة الرابعة من نفس المرسوم في الكليات الدينية، لكن تضيف المادة، أن تعليمه يقام في المساجد نظرا لعدم وجود كليات من هذا الاختصاص في تلك الفترة.

لكي تعطى اعتمادات المدارس القرآنية لابد من تحقيق الشروط التي جاء بها القرار المؤرخ في 24 نوفمبر 1964 الخاص بالمدارس القرآنية (221) -

220) R.A.D.P, J.O.R.A du 17 janvier 1964

221) R.A.D.P, J.O.R.A du 08 décembre 1964

— تلبية شروط الوقاية و استيعاب عدد من التلاميذ لا يفوق عشرون

تلميذ.

— تكون المدارس القرآنية موضوعة تحت سلطة وزارة الأوقاف.

إن التعليم المعطى في المدارس القرآنية، كما تشير لذلك المادة 05 من القرار، يحتوي على دراسة القرآن الكريم و المصطلحات الأساسية للمواد الملحقة به.

لقد أصبح التعليم الديني مرتبطا بوزارة الأوقاف بموجب المرسوم المذكور أعلاه. و انطلاقا من سنة 1965 دخلت تحت إشراف وزارة الأوقاف سبع معاهد للتعليم الأصلي تجمع ما يقارب عن خمسة آلاف طالب (222) يحضرون لنيل شهادة الأهلية للعلوم الإسلامية. عوضت هذه الشهادة سنة 1971 بشهادة تسمى " شهادة الأهلية للتعليم الأصلي" بموجب المرسوم رقم 71 — 129 المؤرخ في 13 ماي 1971 المتضمن إحداث شهادة للتعليم الأصلي (223).

تنص المادة الأولى من المرسوم على أنه تحدث عوضا عن شهادة الأهلية للعلوم الإسلامية شهادة تسمى بشهادة الأهلية للتعليم الأصلي. و هي تعادل شهادة التعليم العام بموجب المرسوم رقم 66 — 38 المؤرخ في فيفري 1966 المتضمن إحداث تلك الشهادة.

كما تشير المادة الثانية من جهتها، على أن تسلم هذه الشهادة من طرف وزير التعليم الأصلي و الشؤون الدينية بعد إجراء امتحان في دورة واحدة عادية في نهاية السنة الدراسية من كل عام. يجرى الامتحان باللغة العربية في جميع المواد ماعدا اختبار اللغات الأجنبية و يحتوي على اختبارات كتابية و تطبيقية مطابقة للبرامج الرسمية المقررة في القسمين الثالث و الرابع من المراحل الإعدادية في معاهد التعليم الأصلي.

تلاه مباشرة قرار مؤرخ في نفس السنة يؤكد على تطبيق المرسوم رقم 71 — 129. تنص مادته 5 على أنه يمكن أن يشارك في امتحان شهادة الأهلية للتعليم الأصلي تلاميذ السنة الرابعة للمرحلة الإعدادية في المعاهد الإسلامية و الثانويات و التكميليات العمومية و الخاصة و المرشحون الذين يجرى تقييم مستواهم من طرف اللجنة المركزية لامتحانات حسب المستندات المقدمة. يجب أن يكون عمر المرشح، كما تنص عليه ذلك المادة رقم 6 من المرسوم، 15 سنة على الأقل في 31 ديسمبر من سنة الامتحان.

جاء دور شهادة البكالوريا للتعليم الأصلي، التي تم إقرارها بالمرسوم رقم 71 — 128 المؤرخ في 13 ماي 1971 المتضمن إحداث شهادة البكالوريا للتعليم الأصلي (224)، تعادل شهادة البكالوريا المؤسسة بموجب الأمر رقم 63 — 495 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963 المتضمن إحداث شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي (225) الموضوع تحت وصاية وزارة التوجيه الوطني.

تشير المادة الثانية من المرسوم على أنه تسلم هذه الشهادة من طرف وزير التعليم الأصلي و الشؤون الدينية بعد إجراء امتحان يحتوي على اختبارات كتابية مطابقة للبرامج الرسمية المقررة في القسمين السادس و السابع من المرحلة الثانوية في معاهد التعليم الأصلي. يجرى الامتحان باللغة العربية في جميع المواد ماعدا اللغات الأجنبية و يقع في دورة عادية في نهاية السنة الدراسية من كل عام و يحدد موعدها، كما تؤكد المادة الثالثة من المرسوم، من طرف الوزير.

ثم جاء قرار مؤرخ في 13 ماي من نفس السنة أيضا يتضمن تطبيق المرسوم المذكور أعلاه. يشير في مادته الأولى على أنه يجرى امتحان شهادة البكالوريا للتعليم الأصلي خلال دورة عادية واحدة. تشير المادة الثالثة على أنه يقرر في كل عام برنامج محدد لشهادة البكالوريا للتعليم الأصلي من طرف الوزير قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ افتتاح دورة الامتحان.

تنص المادة 5 على أنه يمكن أن يشارك في امتحان شهادة البكالوريا للتعليم الأصلي كل من:

1 - تلاميذ الأقسام النهائية للمرحلة الثانوية في المعاهد الإسلامية و الثانويات العمومية.

2 - تلاميذ الأقسام النهائية للثانويات الخاصة و المرخص لها.

3 - المرشحون الذين يجرى تقييم مستواهم من طرف اللجنة المركزية للامتحانات بناء على المستندات المقدمة.

للتذكير، لقد بلغ عدد الطلبة المسجلين لنيل شهادة البكالوريا للتعليم الأصلي خلال السنة الدراسية 77 - 78، كما تشير لذلك إحصائيات سنة 1981 (226)، 3328 تلميذ من بين مجموع 52176 تلميذ مسجل في مختلف الشعب (بكالوريا معرب، مزدوج، تقني معرب وتقني مزدوج) ما يعادل 6.34 % من المجموع.

لقد تحصل 89 تلميذ من بين 9865 تلميذ على شهادة البكالوريا حينها، أي بنسبة 0.90 % من مجموع التلاميذ الناجحين. للعلم أن نسبة النجاح في تلك السنة بلغت 18.70 %.

وخلال سنة 1980، أرادت السلطات المعنية إدخال مواد جديدة في امتحانات البكالوريا، من بينها محاولة إقحام مادة التربية في كل مستويات التعليم و التكوين و اعتبارها إجبارية و جوهرية في كل الامتحانات. لكن، لم تتمكن الوزارة من تطبيق هذا الإجراء بسبب مظاهرات تلاميذ المستوى الثانوي الذين وقفوا ضد هذا القرار. ثم تراجعت الوزارة في آخر المطاف عن تطبيقه.

أعلنت السلطات في مطلع الثمانينات، بالضبط سنة 1981، بإنشاء معاهد إسلامية لتكوين الإطارات تسند لها مهام التكوين الأولي للموظفين و ذلك بموجب المرسوم 83 - 102 المؤرخ في 23 ماي 1981 المتضمن إنشاء معاهد إسلامية لتكوين الإطارات (227). تنص مادته الأولى على أن تنشأ مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تسمى المعاهد الإسلامية لتكوين الإطارات الدينية، توضع تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية.

كما تتولى هذه المعاهد، كما تشير لذلك المادة الثانية من القانون

226) Office National des Statistique. Annuaire statistique de l'Algerie annee 1981. (Alger: ONS, 1981) p. 117

227) الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 ماي 1981

الأساسي المتضمن تنظيم و تسيير هذه المعاهد، على أن يكلف كل معهد بتكوين رجال الدين الإسلامي تكوينا أوليا، تحسين مستوى الموظفين العاملين، تجديد معلوماتهم و تعميق معارفهم في العلوم الإسلامية بصفة عامة.

تنص المادة الأولى من المرسوم رقم 81 - 317 المؤرخ في 28 نوفمبر 1981 المتضمن نظام الدراسة في المعاهد الإسلامية لتكوين الإطارات الدينية (228)، على أن تشمل الدراسة على دروس نظرية، محاضرات، تدريبات تطبيقية و يكون نظام الدراسة فيها داخلي. وتشير المادة الثانية منه أيضا على أنه يلتحق المرشحون بها على أساس الشهادات و عن طريق الاختبارات كما تنظم مسابقات الدخول إليها كل سنة.

تجدر الإشارة إلى حدث عرفه هذا القطاع، هو تدعيم هذا الأخير بإنشاء جامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة * سنة 1984 بموجب المرسوم 84 - 182 المؤرخ في 4 أوت 1984 المتضمن إحداث جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (229)، الذي تنص مادته الأولى على أن تحدث بقسنطينة جامعة تسمى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية تخضع على الخصوص بتدريس المواد الآتية على مستوى الليسانس و الدراسات العليا كما تشير لذلك المادة الثانية من نفس المرسوم:

- 1 - الشريعة وأصول الفقه
- 2 - أصول الدين و الدعوة الإسلامية
- 3 - علوم القرآن و علوم الحديث
- 4 - اللغة العربية و الحضارة الإسلامية

في الأخير نذكر مؤسسة أخرى ببنيها وهدفها ساعدت بطريقة أو بأخرى في نشر التعاليم الإسلامية وهي المساجد. فلقد بلغ عددها قبل الاستقلال ما يقارب عن 4461 مسجد موزعة على مستوى القطر الجزائري. وفي سنة 1980 وصل هذا العدد إلى حوالي 5298 مسجد (230). كما عرف ارتفاعا أخر سنة 1986 حينما

* تعتبر جامعة الأمير عبد القادر معلما حضاريا و تحفة أثرية و نناية علمية متعددة التخصصات تزخر بها الجزائر

228 () الجريدة الرسمية المؤرخة في 01 ماي 1981

229 () الجريدة الرسمية المؤرخة في 07 أوت 1984

230 () C. Souriau, le Maghreb musulman, (Paris: cnrs, 1979), p.352

أصبح يقارب 6000 مسجد (231) مقابل كثافة سكانية قدرت في تلك الفترة ب 21,72 مليون ساكن، أي ما يعادل مسجد لكل 3620 ساكن إذا أخذنا بعين الاعتبار الكثافة السكانية لسنة 1985.

خلاصة القول في هذا المبحث، و من خلال الملاحظة الميدانية لقطاع التعليم بمختلف مستوياته في تلك المرحلة يمكننا الإدلاء بالملاحظات التالية:

1 - فلسفة التعليم في الجزائر غير واضحة المعالم: صحيح أنها كانت منصبة حول كيفية القضاء على الإرث الاستعماري، لكن لم تكن لتفترق في نظرتها، أهي خدمة عامة تدخل في باب الترف، أم في عملية إنتاجية كما هو معمول به في الدول الأخرى، تربط بين المؤسسات التربوية و مؤسسات الدولة المختلفة. بمعنى أن المناهج المتبعة منذ الاستقلال لا تتناول مطالب المجتمع و حاجاته، بل تبتعد عن واقعه.

2 - حالت الازدواجية و مشروع التعريب، بالرغم من حتميتها دون إعطاء طلبة و أساتذة في المستوى.

3 - ظاهرة الانفصام أيضا بين ما هو علمي و أدبي حالت هي الأخرى دون إعطاء تكوين متكامل للطالب.

4 - التركيز على التلقين و حشو أذهان التلاميذ، خاصة بعد إقرار المدرسة الأساسية، بالمعارف و الحقائق بطريقة ميكانيكية، في غياب عنصر التحليل و التجريب و الاستنباط.

5 - لم يكن هناك تكافؤ في الفرص بين الطلبة ذوي الاختصاصات المعربة و الطلبة ذوي الاختصاصات المزدوجة. و ذلك في غياب المراجع من جهة، و أغلب المراجع المكتوبة و الموجودة في المكتبات باللغة الفرنسية من جهة أخرى.

6 - البحوث المقررة سواء بالنسبة للأساتذة و الطلبة معظمها بحوث نظرية عامة مصيرها كأرشيف في المكتبات و لا توضع حيز التنفيذ.

231) B. Stora, l'histoire de l'Algérie depuis l'indépendance, (Paris: la découverte, 1987), p. 76

البحث الثاني

وسائل الإعلام والثقافة

ليس بإمكان أحد الشك في مدى فعالية وسائل الإعلام في أي بلد كان، وذلك للأثر الواضح الذي تتركه على الفرد و المجتمع أو على الحياة الاجتماعية، أو الثقافية، أو الاقتصادية أو السياسية للمواطنين على التوالي بصفة خاصة، أو على الحياة اليومية للمواطن بصفة عامة.

نظرا لأهمية المؤسسة الإعلامية و الدور الذي تؤديه في تمرير سياسات و قرارات الأنظمة السياسية للحفاظ على مواقعها، نشر أفكارها، تنمية علاقات مواطنيها و الوصول في آخر المطاف إلى مجتمع متماسك كما تريده أن يكون. فإن من يملك وسائل الإعلام في وقتنا الحاضر و يحسن استخدامها يستطيع البقاء في السلطة ما شاء له أن يبق و لو إلى حين.

لقد قررت السلطات الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال إنشاء مؤسسات ذات طابع إعلامي تعمل، بالإضافة لما ذكرناه على تنقيف و توعية و إخبار المواطنين و إفادتهم بالمعلومات و الأفكار المتعلقة بالأحداث الجارية في المجالات المتعددة و المختلفة ذات الطابع السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي.

من هذا المنطلق ظهرت للوجود مؤسسات إعلامية عديدة منها المتعلقة بالصحافة و منها المتعلقة بالإذاعة و التلفزيون... إلى غير ذلك.

(1) وكالة الخدمات الصحفية (A.P.S)

لقد تم تنظيم وكالة الخدمات الصحفية بعد إدراجها تحت وصاية وزارة الإعلام في الفاتح من شهر أوت سنة 1963 بموجب المرسوم رقم 63 — 286 المؤرخ في 01 أوت 1963 المتضمن تنظيم الوكالة الوطنية للبرقيات "وكالة الخدمات الصحفية"

(و. خ. ص) (232). تنص المادة الأولى من المرسوم على أن يتغير اسم وكالة الخدمات الصحفية ليصبح "الوكالة الوطنية للبرقيات"، و تحافظ على تسميتها القديمة "الوكالة الصحفية للخدمات" و شعارها (A.P.S) * . و هي مؤسسة عمومية تابعة للدولة و ذات طابع صناعي تجاري.

تعتبر الوكالة كما تبينه المادة الثالثة من المرسوم، على أنها الوحيدة التي تمارس هذا النشاط على مستوى الوطن. من خصوصياتها ما يلي:

- 1 - تشرف على تنظيم و تشكيل مكاتب جديدة عبر الوطن تابعة لها
- 2 - تأخذ إتاوات أو مبالغ مالية مقابل ما تقدمه من خدمات
- 3 - تعقد صفقات مع الإدارات العمومية المعنية لضمان إرسالها عبر الكاتبة الإبراقية (Téléscripneur) (جهاز إراقي يرسل مباشرة نصا مكتوبا إلى مركز الاستقبال على شكل حروف مطبوعة)
- 4 - تعقد اتفاقات تبادل مع وكالات أخرى أجنبية
- 5 - تعمل ما في وسعها لضمان و بقاء شبكتها الدولية

أما مهمة الوكالة، كما هو مشار إليها في المادة الرابعة من المرسوم، تكمن في احتضان و تجميع كلّ حدث، أو تعقيب، أو دراسة أو شريط، مكتوب أو مصور من داخل الجزائر أو خارجها، يكون بمثابة قاعدة لخبر ثم تعمل على ترويجه في الداخل أو الخارج.

ثم جاء المرسوم 64 - 288 المؤرخ في 30 سبتمبر 1964 المتضمن احتكار الأخبار الصحفية من طرف وكالة الخدمات الصحفية (233)، الذي تنص مادته الأولى على أن الوكالة تحتفظ باحتكار توزيع الأخبار الصحفية على مستوى القطر الجزائري.

232) R.A.D.P, J.O.R.A du 23 Aout 1963

* A.P.S : Algérien Press Service

233) R.A.D.P, J.O.R.A du 06 octobre 1964

لقد ميز تطور سير ميزانية الوكالة منذ سنة 1963 إلى غاية 1986 ثلاثة مراحل حسب الإحصائيات الواردة في الجدول المذكور أدناه أهمها:

المرحلة الأولى: 63 — 65

بعدها كانت تقدر نسبة ميزانية وكالة الخدمات الصحفية سنة 1963 ب 538000 دج من بين 1634000 دج و هي ميزانية وزارة الإعلام في تلك الفترة، أي بمعدل 31,75 % من مجموع الميزانية، ارتفعت بحوالي ستة أضعاف القيمة التي كانت عليها سنة 63. للعلم أن ميزانية الوزارة قد زادت بحوالي ستة عشرة ضعفاً.

لكن نسبة ميزانية الوكالة سنة 1963 مقارنة بميزانية الوزارة انخفضت من 31,75 % إلى 21,71 % سنة 1964.

ثم انخفضت قيمتها من 3761000 دج سنة 64 إلى 940000 دج سنة 1965، لكن نسبتها بقيت كما كانت عليه سنة 64، أي بنسبة ثابتة (21,71 %) ، يقابلها بالموازاة انخفاض كبير في ميزانية الوزارة التي تقلصت ميزانيتها هي الأخرى من ما يقارب 17 مليون دج إلى حوالي 4 ملايين دج.

الملاحظ هنا أن هذه الفترة عرفت مرحلتين مميزتين، الأولى تميزت بالارتفاع المذهل في ميزانية الوكالة مع زيادة هائلة في ميزانية الوزارة، مع انخفاض نسبتها بحوالي 10 % خلال سنة 63 — 64 في عهد رئاسة الرئيس بن بلا. أما المرحلة الثانية فيميزها ثبات نسبة ميزانية الوكالة بالرغم من تخفيض ميزانية الوزارة إلى 41، بمعنى أنه تم المحافظة في عهد الرئيس هواري بومدين على النسبة التي كانت عليها خلال سنة 64، مع العلم أن ميزانية الدولة لسنة 65 معدلة.

الجدول رقم (14) : الإعانة المالية التي منحت من طرف الدولة لوكالة الخدمات الصحفية منذ سنة 1963 إلى غاية سنة 1986 بالدينار الجزائري. (آلاف)

السنة	وكالة الخدمات الصحفية	ميزانية وزارة الإعلام	%
1963	538	1694	31,75
64	3761	17317	21,71
65	940	4329	21,71
66	4500	30000	15
69	5500		
74	4500	93700	4,80
76	9000	125700	7,15
77	10000		
79	15500	301549	5,14
82	20000	312963	6,39
85	37700	350770	10,74
86	35210	384770	9,15

المصدر: وزارة الإعلام والثقافة

المرحلة الثانية: 65 — 74

تميزت هذه المرحلة بالانخفاض المستمر في نسبة الميزانية ابتداء من 21,71 % سنة 1965 إلى غاية 4,80 % سنة 1974 و هي أدنى نسبة عرفتها الوكالة منذ إعادة تنظيمها رغم الزيادات الملموسة في قيمة الميزانية لكل من الوكالة و الوزارة.

المرحلة الثالثة: 74 — 86

رغم التذبذب في الزيادات، إلا أن ما يميز فترة 74 — 86 الزيادات الملحوظة على جميع الأصعدة سواء في ميزانية الوكالة، أو في ميزانية الوزارة، أو في نسبة ميزانية الوكالة باستثناء نسبة ميزانيتها لسنة 79 (5,14) و لسنة 86 (9,15).

، خلاصة القول أن نسبة ميزانية و كالة الخدمات الصحفية مقارنة بميزانية وزارة الإعلام لم تعرف استقرار و لا زيادات منتظمة طوال المدة المذكورة سالفًا، بل ميزها تذبذب، تأرجحت من خلاله بين حد أدنى متمثل في 4,80

% من ميزانية الوزارة سنة 1974 و حد أقصى متمثل في 31,75 % سنة 1963. كما يمكننا ان نستنتج أن بعد الاستقلال أولت وكالة الخدمات الصحفية بالاهتمام الكبير من طرف وزارة الإعلام، نظرا لدورها على الساحة الإعلامية من جهة و ندرة المؤسسات الإعلامية يومئذ من جهة أخرى.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2) تطور الصحافة

إن الهدف من إنشاء مؤسسة صحفية مرتبط بهدف الصحيفة نفسها و إن كانت هناك أهداف عامة تسعى الصحافة الحديثة إلى تحقيقها. من هذه الأهداف:

— الإعلام: بمعنى، إعلام المواطنين بما يهمهم و يتصل بحياتهم العامة و الخاصة بداخل البلاد و خارجها.

— التفسير و التوضيح: فالصحافة تقدم لقرائها تفسير للأحداث و توضيحا لأسبابها و مسبباتها و ما سوف يكون لها من تأثير على حياة الفرد الخاصة و المجتمع عامة.

— الإرشاد و التوجيه: بعد التفسير و التوضيح، يأتي دور الإرشاد و التوجيه إلى الطريق الصحيح. و ذلك بأن تخلق في المجتمع الوعي الإعلامي و تساعد الرأي العام في معرفة طريقه إلى العمل.

— التثقيف: من أهم وظائف الصحافة أن تعمل على رفع مستوى ثقافة الجماهير، و تقدم لهم الإنتاج الرائع للعقول النشطة، و تربطهم بالنظم السائدة في العالم.

— التعليم: الصحافة لا تعلم الطب و الهندسة أو أي فرع من الفروع العلمية، و لكنها تقدم المعلومات عامة عن هذه العلوم و ما يجد منها من اكتشافات جديدة، كما تقدم المعلومات تاريخية و جغرافية و ما يتصل بتراجم المشاهير من الرجال. بل إن علماء التربية يستخدمون بعض وسائل الاتصالات بالجماهير و الصحافة المدرسية في تعليم الأطفال و الشباب في المراحل التعليمية المختلفة.

— الهدف الاجتماعي: و هو خلق مجتمع متعارف و ذلك بنشر أركان لتعارف و للتهنئة و التعزية مما يزيد الاتصال الإنساني و تتجدد الروابط الاجتماعية. هناك أيضا ما تعرضه الصحافة من قضايا اجتماعية و أنشطة إنسانية و خبرات فكرية

أو سلوكية تؤثر في السلوك الاجتماعي للقراء وتساعد على إكسابهم قيما اجتماعية جديدة تساعدهم على مسايرة التطور الحضاري (234)

— الترقية و التسلية: يحتاج الإنسان إلى من يأخذ بيده ليبعده عن الرتابة المملة و الإرهاق العملي و الجهد الذهني الذي يبذله إلى الراحة و المتعة النفسية. و الصحافة تقوم بهذه المهمة بما تقدمه من ثقافة و فنون مختلفة.

من خصائص الصحافة التي يأخذها المشرفون بعين الاعتبار لإنجاحها هي الجنس، السن، الفئة المهنية و الاجتماعية و التقسيم السكاني... و غير ذلك. من أنواع الصحافة المنتشرة هنا و هناك في شتى أنحاء العالم ما يلي:

- صحافة خاصة بالحكومات و الأحزاب (ناطقة باسمها)
- الصحافة العامة (مختلطة)
- صحافة البيت و الديكور
- الصحافة العلمية و الطبية
- صحافة الإذاعة و التلفزة
- صحافة الخيال و صحافة العاطفة
- صحافة الشباب و صحافة المرأة
- صحافة المراهقين و صحافة الروحية
- صحافة المهن و صحافة النقابات و صحافة أرباب المنشآت
- الصحافة الزراعية و الصحافة الصناعية
- صحافة الرياضة و الترفيه
- الصحف المجانية

إذا رجعنا إلى تطور الصحافة في الجزائر المستقلة نجد أن هذا الأخير ارتبط ارتباطا عضويا بالفكر السائد لدى الطبقات الحاكمة المتعاقبة وأن الصحافة التي وجدت بعد الاستقلال تنضوي هي الأخرى تحت العناوين المذكورة أعلاه و لا تخرج منها و تعبر في ذات الوقت عناوينها عن مفاهيم لها صلة بمشروع المجتمع المراد إقامته في البلاد.

(234) د. محمد فتحي الهادي. مراكز المعلومات الصحفية. (الرياض: دار المريخ للنشر، 1981)، ص. 7 - 8

ففي شهر جوان 1963 ، كان بحوزة الجزائر سبع يوميات وخمس أسبوعيات وستة شهريات* . لقد تم تأميم ثلاثة جرائد فرنسية ووضعها تحت حماية أملاك الدولة الجزائرية بقرار من المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الصادر في 18 سبتمبر 1963، هي على التوالي: "برقية الجزائر" "صدي وهران" و "برقية قسنطينة".

* (1) اليوميات:

- ECH CHAAB (الشعب)
- الشعب
- ALGER REPUBLICAIN (الجزائر الجمهورية)
- LA DEPECHE D'ALGER (برقية الجزائر)
- LA DEPECHE DE CONSTANTINE (برقية قسنطينة)
- L'ECHO D'ORAN (صدي وهران)
- EL DJOUMHOURIA (الجمهورية)

(2) الجرائد الأسبوعية:

- المجاهد
- REVOLUTION AFRICAINE (الثورة الإفريقية)
- الثورة والعمل
- ATLAS ALGERIE (أطلس الجزائر)
- LES MASSES (الجماهير)

(3) الجرائد الشهرية وتمثل في :

- COOPERATION (التعاون)
- BULLETIN DES ANCIEN (موجز القداماء)
- REVOLUTION A L'UNIVERSITE (الثورة في الجامعة)
- TRAVAUX NORD AFRICAIN (أشغال شمال إفريقية)
- TRAVAUX PUBLICS (الأشغال العمومية)
- BULLETIN ECONOMIQUE (الموجز الاقتصادي)

ولتدعيم وتنمية الصحافة في الجزائر، تم إنشاء أربع مؤسسات وطنية سنة 1967 (235) تضاف إلى الرصيد الموجود كما و نوعا ويتعلق الأمر بمؤسسة المجاهد، مؤسسة الشعب، مؤسسة النصر و مؤسسة الجمهورية.

1 - مؤسسة المجاهد: أنشأت هذه المؤسسة بموجب الأمر رقم 67 - 252 المؤرخ في 16 نوفمبر 1967 المتضمن إنشاء الشركة الوطنية " صحافة - المجاهد (EL MOUDJAHID - PRESSE) (236). و تنص المادة الأولى من الفقرة الأولى من الأمر على أن " صحافة - المجاهد " هي شركة وطنية ذات طابع صناعي و تجاري و لها شخصية معنوية و استقلالية مالية.

من أهداف هذه الشركة:

- الإعلام بالنشرات الدورية التي تخص الأخبار الوطنية و الدولية المكتوبة و المصورة

- تعليق و إذاعة كل القرارات و الحملات و الإعلانات التي تمس بكل قطاعات الحياة الوطنية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية و الاجتماعية)

تنص المادة 4 من الأمر على أن الشركة مكلفة بإنجاز، و نشر و توزيع صحيفة المجاهد باللغتين العربية و الفرنسية و كذا النشرات الدورية الأخرى.

2 - مؤسسة الشعب: أنشأت هي الأخرى بموجب الأمر 67 - 251 المؤرخ في 16 نوفمبر 1967 المتضمن إنشاء الشركة المسماة " صحافة - الشعب " (ECH CHAAB - PRESSE) (237). يمكن اعتبار أن نظامها الأساسي شبيهه بالذي منح لشركة " صحافة - المجاهد ".

تنص المادة 4 من نظامها الأساسي على أن هذه الشركة مكلفة بإنجاز، نشر و توزيع صحيفة الشعب و كذا النشرات الدورية الأخرى.

235) R.A.D.P, J.O.R.A du 24 novembre 1967

236) R.A.D.P, J.O.R.A du 24 novembre 1967

237) R.A.D.P, J.O.R.A du 24 novembre 1967

بدورها بإصدار منشورات خاصة و مختصة.

3 — مؤسسة النصر، أنشأت بدورها بموجب الأمر 67 — 253 المؤرخ في 16 نوفمبر 1967 المتضمن إنشاء الشركة الوطنية " صحافة — النصر " .
(238) AN NASR - PRESSE

نظامها الأساسي يشبه نظام المؤسستين السابقتين، إلا أن المادة 4 من نظامها تنص على أن هذه الشركة مكلفة بإنجاز و نشر و توزيع صحيفة النصر و كذا المنشورات الدورية الأخرى.

4 — مؤسسة الجمهورية، أنشأت بموجب الأمر رقم 67 — 254 المؤرخ في 16 نوفمبر 1967 المتضمن إنشاء الشركة الوطنية " صحافة — الجمهورية " .
(239) EL DJOUMHOURIA - PRESSE .
كذلك الحال بالنسبة لنظامها الأساسي، فهو يشبه بكثير نظام المؤسسات السالفة الذكر. تنص المادة 4 من نظامها الأساسي على أنها مكلفة بإنجاز ، نشر و توزيع صحيفة الجمهورية.

إضافة للصحف اليومية التي أشرنا إليها، كان يتواجد بالسوق الإعلامية الجزائرية صحف أسبوعية أخرى كالصحيفة المتعددة الرياضات " الهدف " والصحيفة العامة " جزائر الأحداث " .

كما كانت تتولى مصالح وزارة الإعلام والثقافة بدورها إصدار ثلاثة منشورات هي " الأمل "، مجلة " الثقافة " ودورية مصورة عنوانها " ألوان " .

من جهته، يقوم حزب جبهة التحرير الوطني بإصدار أسبوعيتين: أسبوعية المجاهد الناطقة باللغة الوطنية وأسبوعية الثورة الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية.

كذلك الحال بالنسبة للمنظمات الجماهيرية كالاتحاد العام للعمال الجزائريين ، الاتحاد العام للنساء الجزائريات والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، مؤسسات أخرى كوزارة التعليم والدفاع والداخلية وكذا وزارة المالية فإنها تقوم

238) R.A.D.P, J.O.R.A du 24 novembre 1967

239) R.A.D.P, J.O.R.A du 24 novembre 1967

بدورها بإصدار منشورات خاصة و مختصة.

ما ميز تطور الصحافة الجزائرية في أوائل الستينات هو توقيف ست جرائد يومية و ثلاثة صحف أسبوعية عن الصدور ابتداء من سنة 1965. فأما الصحف اليومية فيتعلق الأمر ب: صحيفة (ECH CHAAB) الشعب ، صحيفة (LE SOIR) D'ALGERIE جزائر هذا المساء ، صحيفة (ALGER REPUBLICAIN) الجزائرية الجمهورية ، صحيفة (LA DEPECHE D'ALGER) برقية الجزائر ، صحيفة (LA DEPECHE DE CONSTANTINE) برقية قسنطينة وفي الأخير صحيفة (L' ECHO D'ORAN) صدى وهران .

أما الصحف الأسبوعية، فيتعلق الأمر بأسبوعية (COOPERATION) التعاون ، أسبوعية (NOVEMBRE) نوفمبر، أسبوعية (EL MOUDJAHID) المجاهد و كلها ناطقة باللغة الفرنسية.

كما تجدر بنا الإشارة، إلى أنه لم يكن يصدر من الصحف اليومية باللغة العربية سنة 1963 إلا ثلاثة صحف هي : صحيفة المجاهد التي كان أول إصدار لها في سنة 1962، ويطبع منها حوالي عشرة آلاف نسخة يوميا، تليها صحيفة الشعب بنفس العدد، ثم في الأخير صحيفة الجمهورية بعشرين ألف نسخة، وكان أول إصدار لهما (جريدة الشعب والجمهورية) في سنة 1963.

تعتبر صحيفة الشعب اليومية أول جريدة تصدر باللغة الفرنسية سنة 1963 بحوالي عشرين ألف نسخة. وقد بلغ عدد النسخ المستخرجة لصحيفة المجاهد اليومية سنة 1965 أربعين ألف نسخة.

أما صحيفة المجاهد الأسبوعية، فهي الوحيدة من بين الصحف الأسبوعية التي تصدر باللغة العربية سنة 1962، ثم تلتها جريدة " الثورة والعمل " في نفس^{السنة} بإصدار بلغ عشرة آلاف نسخة لكل واحدة منهما.

الميزة الثانية التي عرفها تطور الصحافة في الجزائر تتعلق بالارتفاع المذهل في عدد النسخ المطبوعة لصحيفتين، الأولى يومية وهي صحيفة "المجاهد" ، الثانية أسبوعية وهي صحيفة " جزائر الأحداث " مقارنة بالصحف

الأخرى منذ 1965 إلى غاية 1986. ففقر عدد نسخ صحيفة "المجاهد" حسب الإحصائيات الواردة في دليل الإحصاء لسنة 1981 و سنة 1985، من 10000 نسخة سنة 1965 بمعدل ما يقارب 4 جرائد في ال 1000 نسمة، إلى 252231 نسخة سنة 1979 بمعدل 13 جريدة في 1000 كذلك، ثم إلى 354490 نسخة سنة 1984 بمعدل 15 جريدة في ال 1000 نسمة و بإصدار سنوي يقارب 110 مليون نسخة. للإشارة أن هذا الارتفاع ليس سببه النوعية أو النجاح، بقدر ما هو احتكار و توجيه للصحافة الوطنية و جعلها تعتمد على خزينة العمومية في غياب المنافسة الحرة الخاضعة لقوانين السوق بينها و بين الصحف الأجنبية.

بلغ توزيع صحيفة المجاهد في الخارج سنة 1979، 9131 نسخة مقابل 252231 نسخة موزعة و بمعدل ما يقارب 12 جريدة في 1000 نسمة، أي ما يعادل 3.62 % من إجمالي المبيعات اليومية. و انتقل هذا العدد سنة 1984 إلى 15888 نسخة مقابل 354490 نسخة موزعة بمعدل ما يقارب 19 جريدة في 1000 نسمة. بمعنى 4.18 % من إجمالي المبيعات في الخارج.

أما صحيفة "جزائر الأحداث"، فبعدما كان عدد نسخها المستخرجة سنة 1965 يقدر ب 30000 نسخة و بمعدل ما يقارب 3 جرائد في 1000 نسمة، ارتفع ليصل سنة 1979 إلى 144606 نسخة أي ما يقارب 8 جرائد في 1000 نسمة، ثم لينقل بعد ذلك إلى 121603 نسخة سنة 1984 ليقارب بعد ذلك 5 جرائد في 1000 نسمة، بإصدار سنوي يفوق 3.54 ملايين نسخة.

بلغ توزيعها في الخارج سنة 1979، 595 نسخة من مجموع 179473 نسخة موزعة بمعدل، أي ما يعادل 0.33 % من إجمالي المبيعات الأسبوعية في الخارج بمعدل جريدة في 1000 نسمة. ارتفع العدد سنة 1984 إلى 1942 نسخة مقابل 164235 نسخة موزعة أسبوعيا، بمعنى بنسبة 1.18 % من مجموع المبيعات الأسبوعية في الخارج، بمعدل جريدتان في 1000 نسمة.

على أية حال، فإن مقارنة هذه الأرقام بمثيلاتها في دول أجنبية تنتهج النهج الديموقراطي و تمارس التعددية و حرية التعبير ممارسة حقيقية، غير عادلة بحكم اختلاف المساحات الإعلامية أولا، تعدد الصحف بهذه الدول و تنوع اهتماماتها ثانيا، كثافتها السكانية الكبيرة، مستواها الثقافي المرتفع و انخفاض نسبة الأمية فيها - ثالثا و تواريخ استقلال كل واحدة منها رابعا. لكن لا بأس أن نعطي بعض الأرقام حول أهم الصحف الأجنبية، في غياب و ندرة المراجع الخاصة بوسائل الإعلام في كل من تونس و المغرب، التي تعد بالعشرات و بالآلاف في بعض الأحيان، لتبيان شساعة الفارق.

البلد	السنة	عدد اليوميات
الجزائر	1968	14
فرنسا	1968	243
الولايات المتحدة	1968	305
الاتحاد السوفياتي	1969	320
ألمانيا	1969	331
إيطاليا	1969	127
بريطانيا	1966	488

المصدر: دليل إحصائيات الأمم المتحدة 1970، مجلة JFR، مارس 1972، يذكرها رولان كايرون في كتابه الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية

ففي فرنسا مثلا نجد أن جريدة نوفيغارو و LE FIGARO التي تحولت إلى صحيفة يومية بعد أن كانت صحيفة أسبوعية في 10 نوفمبر 1366، تسحب بمعدل 532 ألف نسخة سنة 1971، كذلك الحال بالنسبة لصحيفة لموند LE MONDE التي تسحب في نفس السنة ب 471 ألف نسخة بعد أن ظهرت هذه الصحيفة للوجود للمرة الأولى سنة 1944 (211)، و بلغ إصدار صحيفة فرانس سوار FRANCE SOIR سنة 1971، 868 ألف نسخة، بما يقارب 14 جريدة في ال 1000 نسمة، بعد أن كان 1.02 مليون نسخة سنة 1967 (انظر الملحق رقم 2) .

و في الولايات المتحدة الأمريكية، ظهر بها سنة 1970 ما يزيد عن 80000 مجلة دورية و 1748 صحيفة يومية. و أغلب اليوميات الأمريكية — 8 من 10 — تقريبا هي جرائد مسائية. بصورة مجملة هناك 14 جريدة لها سحب يفوق 50000 نسخة، و 23 جريدة تسحب ما بين 250000 و 500000 نسخة. لكن أكثر من نصف اليوميات الأمريكية تسحب أقل من 10000 نسخة (242) في السبعينات. للإشارة فإن ربع اليوميات المنشورة في العالم تظهر بالولايات المتحدة الأمريكية. و أقصى حد عرفته عمئبة السحب في الولايات المتحدة سنة 1970، كان من نصيب الجريدة اليومية دو نيويورك دايلي نيوز THE NEW YORK DAILY NEWS ب 2.12 مليون نسخة، بمعدل 11 جريدة في ال 1000 نسمة.

240 (رولان كايرون، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية، ترجمة مرسي محمد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص. 300
 211 (المصدر نفسه، ص. 307
 242 (المصدر نفسه، ص. 170

إلى جانب اليوميات، هناك الصحافة الدورية التي تحتل مكانا بارزا في الولايات المتحدة الأمريكية. فنجد أن سبعة صحف من بين الخمسة عشر صحيفة دورية من الدوريات الأكثر رواجاً بها تنتمي إلى مجموعة الصحافة النسائية و العائلية، أهمها في تلك الفترة صحيفة دو ريدرز دي جاست (THE READER'S DIGEST) ب 17,60 مليون نسخة و دليل التلفزة (TV GUIDE) ب 13,72 مليون نسخة (243) (أنظر الملحق رقم 3) .

و في الاتحاد السوفياتي سابقاً، ظهر بها سنة 1968 حوالي 7307 جريدة يومية تصدر مرة إلى سبع مرات في الأسبوع، من بينها 5065 جريدة يومية منشورة باللغة الروسية بمجموع سحب إجمالي يقدر ب 95,74 مليون نسخة، 2242 جريدة منشورة بلغات أخرى بمجموع سحب إجمالي يقدر ب 29,10 مليون نسخة و تأتي اللغة الأوكرانية في الدرجة الثانية. و أهم صحيفة تصدر في الاتحاد السوفياتي في صحيفة البرافدا (PRAVDA) (الحقيقة) لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ب 8,50 مليون نسخة، بمعدل 34 جريدة في ال 1000 نسمة، تليها صحيفة إزفستيا (IZVESTIA) ب 8,23 مليون نسخة (أنظر الملحق رقم 6) . أما الدوريات فقد بلغ عددها في أوائل السبعينات 1135 دورية. و أقصى حد في السحب توصلت إليه الصحف السوفياتية كان من نصيب جريدة البرافدا ب 850 ألف نسخة.

أما ألمانيا الاتحادية، فلديها 1000 يومية تقريبا و هذا الرقم هو الأهم في أوروبا. و تقضي الإشارة إلى أن في هذا الرقم صحفا في الواقع نصف أسبوعية و أحيانا منشورات محلية ليوميات المناطق.

تتصدر بولد زتونغ (POILD ZEITUNG) طباعة الصحف اليومية الصادرة في ألمانيا ب 409.488.1 نسخة، بمعدل ما يقارب 63 جريدة في ال 1000 نسمة، أما أهم دورية هي صحيفة هور زو (HOR ZU) خاصة بالإذاعة و التلفزيون ب 3,84 مليون نسخة، تتبعها صحيفة داس هوس (DAS HOSS B) ب 3,16 مليون نسخة (خاصة بالمنزل) .

243 (المصدر نفسه، ص. 477)

244 (المصدر نفسه، ص. 572)

في إيطاليا، ظهر بها عام 1970، 8001 صحيفة دورية، و 81 جريدة يومية، 15 منها - من اليوميات - يطبع في الشمال، 22 في وسط إيطاليا، 6 في الجنوب و 8 في الجزر. و تتوزع اليوميات إلى 71 جريدة للأخبار العامة، 6 جرائد اقتصادية و 4 جرائد رياضية. معظم هذه الجرائد 67 من 81 هي جرائد صباحية (215). و أهم يومية في إيطاليا في تلك الفترة هي كورير دي لا سيراف II CORREIRE DE LA SERA الصادرة في مدينة ميلانو ب 520 ألف نسخة، بما يقارب 10 جرائد في ال 1000 نسمة، أما أهم أسبوعية هي العائلة المسيحية LA FAMIGLIA CHRISTIANE التي تصدر بتيرانا ب 1.70 مليون نسخة (أنظر الملحق رقم 5).

أما على مستوى آخر، و هو مستوى الميزانية المخصصة للصحافة، فلقد عرفت ميزانية الصحافة المكتوبة في الجزائر خلال فترة 50 - 1980 ثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى: 50 - 82

تميزت هذه المرحلة بالزيادة الطفيفة في قيمة ميزانية الصحافة المكتوبة و في قيمة ميزانية وزارة الإعلام، في حين عرفت نسبتها تقلصا مستمرا منذ سنة 1966 إلى غاية 1982. فانخفضت هذه النسبة من 6.66 % و هي أقصى نسبة عرفت ميزانية الصحافة، كما يوضحه الجدول، من مجموع ميزانية الوزارة سنة 1966، إلى أدنى نسبة في حياة ميزانية الصحافة منذ نشأتها و هي 2.34 % من ميزانية الوزارة لسنة 1982.

الجدول رقم (19): تطور الميزانية المقدمة من طرف وزارة الاعلام للصحافة المكتوبة (آلاف الدينارات)

السنة	الصحافة المكتوبة (000)	وزارة الإعلام	%
1962	-	-	-
66	2.000	30000	6,66
70	3.950	59492	6,63
74	4.350	93700	4,64
78	7.350	231313	3,17
82	7.350	312963	2,34
85	17.000	350770	4,84
86	10.000	384770	2,59

المصدر: وزارة الاعلام والثقافة

المرحلة الثانية: 82 — 85

على خلاف المرحلة الأولى، فإن هذه المرحلة ميزتها الزيادة الملموسة على الأصعدة الثلاثة، سواء في ميزانية الصحافة المكتوبة، أو في ميزانية الوزارة أو نسبة ميزانية الصحافة. فانتقلت ميزانية الصحافة من 7,35 مليون دينار جزائري سنة 1982، أي بنسبة 2,34 % من مجموع ميزانية الوزارة إلى 17 مليون دينار، أي ما يعادل 4,84 % سنة 1985.

المرحلة الثالثة: 85 — 86

رغم الزيادة التي عرفتتها ميزانية الوزارة، إلا أن رصيد الصحافة المكتوبة من دعم الوزارة تقلص بشقيه، سواء في قيمة ميزانية الصحافة، التي انخفضت من 17 مليون دينار جزائري سنة 1985 إلى 10 ملايين دينار سنة 1986، أو في نسبتها، التي انخفضت من جهتها من 4,84 % إلى 2,59 % من ميزانية الوزارة.

خلاصة القول في هذا المبحث، هو أن الصحافة المكتوبة في الجزائر، و بعد تتبع تطور سير ميزانيتها يتبين لنا أنها لم تحض بالأهمية التي هي عليها الصحف المكتوبة في الدول الأخرى. و يمكن إعطاء تفسير و استنتاج في نفس الوقت بصفة عامة.

معروف لدى الكثير من الناس أن العائق الأول أمام الصحافة المكتوبة في وقتنا الحاضر هو عنصر المال، الذي عن طريقه يضمن البقاء للصحيفة، يحسن نوعيتها سواء تعلق الأمر بالشكل أو المضمون، يمكنها من سحب و ترويج لأعداد هائلة منها حتى تمس أكبر عدد من القراء و كلما زاد عدد السحب و الإقبال كلما زادت المبيعات و بالتالي زاد الربح و الفائدة.

إن الميكانيزمات التي تحكم سوق الإعلام في الجزائر خلال المرحلة الأولى 66 - 82 لم تكن مرتبطة بقانون اقتصاد السوق الذي تحكمه علاقة العرض و الطلب كما نعلم، بل يحكمها قانون الاقتصاد المخطط المعتمد على الدعم الكلي من طرف الدولة و لا يهم العجز الناتج في المؤسسة الصحفية لأن مسؤوليها يدركون علم اليقين أنه مهما كان الميزان التجاري للمؤسسة في آخر السنة فإن أجور هؤلاء تبقى سارية المفعول دون أن يطرأ عليها أي تغيير و أن العجز سيدد بدعم جديد.

أما الزيادة في المرحلة الثانية، فنعتبرها زيادة آنية مرتبطة بحدث ما، و كعادة السلطات على اختلافها في كل قطاع تحكمها سياسة الواجهة.

أما التفسير الثاني، فنرجعه إلى قرار سياسي إيديولوجي يأتي من الدوائر المسيرة في النظام السياسي، يعمل على تقليص و سد الطريق أمام حرية التعبير، بإلغاء الصحف الموجودة في السوق سواء بمنعها، أو بإرغامها بطريقة أو بأخرى على الدخول تحت لواء صحيفة واحدة فقط، و أن يبرز في كل اختصاص صحيفة واحدة مختصة أو خاصة، حتى يضمن عنصر الأحادية الذي يميز النظام السياسي الاشتراكي في الجزائر.

التفسير الثاني، هو الراجح لأن الجزائر خلال تلك الفترة لم تكن في حاجة ماسة للمال و ميزانها التجاري، خاصة في السبعينات، لم يكن يعاني عجزا كبيرا، بالتالي يمكن إقصاء عنصر المال و التأكيد على الفعل السياسي.

(3) الوسائل السمعية البصرية :

تواجه الجزائر جملة من التحديات المترابطة والمتزايدة المنبثقة في معظمها من أوضاع التخلف والتبعية المفروضة عليها من الدول الصناعية وعلى رأسها فرنسا والتي يعود أحد أسبابها الرئيسية إلى الفجوة العلمية والتقنية التي نشأت ومازالت تتزايد اتساعا وعمقا. ومن أهم هذه التحديات: التخلف الإقتصادي والعلمي والتبعية في أشكالها المختلفة التي ترتبط ارتباطا وثيقا وتشكل خطرا جسيما على الكيان الإجتماعي والحضاري.

(أ) الإذاعة والتلفزيون الجزائري

التزمت الجزائر في العشرين من شهر أكتوبر 1962 بضمان استمرارية سير الإذاعة و التلفزيون التي كانت تدار من قبل من طرف الإذاعة والتلفزيون الفرنسية. و تعاهدت السلطات الجزائرية مع نظيرتها الفرنسية على التعاون فيما بينهما في مجال الإذاعة والتلفزيون. وبمقتضى هذه المعاهدة، تقرر على أن تقدم الحكومة الفرنسية يد المساعدة عن طريق التعاون التقني والثقافي (246) للإذاعة و التلفزيون الجزائري، نظرا لما كانت تعانيه من نقص في الإمكانيات والخبرة لدى تفتيها مباشرة بعد الإستقلال. أما الحكومة الجزائرية فتلتزم بضمان استمرار بث برامجها الإذاعية والتلفزيونية باللغة الفرنسية.

غير أن الإذاعة و التلفزيون الجزائري تم تنظيمها في الفتح من شهر أوت 1963، بموجب المرسوم رقم 63 — 684 المتضمن تنظيم الإذاعة و التلفزيون الجزائري (247)، الذي تنص مادته الأولى على أن هذه الأخيرة توضع تحت وصاية وزارة الإعلام و تمثل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، و لها شخصية معنوية و استقلال في ذمتها المالية.

و تقوم الإذاعة و التلفزيون الجزائري باحتكار البث الإذاعي و التلفزيوني و من بين مهامها:

246) S.H.A.T. 1 H1132: Protocole du 15 janvier 1963, Art. 1, 2, 6 concernant la cooperation technique dans le domaine de la radiotélévision et de la télévision

247) R.A.D.P., J.O.R.A du 16 Aout 1963

— تنظيم، تكوين، صيانة و استغلال شبكة منشآت الإذاعة و

— بث البرامج أو وضعها تحت تصرف هيئات بث أخرى

— عقد اتفاقيات في مجال الإشهار

— تقديم الخدمات بالمقابل

— عقد مع الإدارات العمومية المعنية و بصفة خاصة وزارة البريد

و المواصلات اتفاقيات موجهة لضمان بث برامجها الإذاعية.

يساعد المدير العام في القيام بأعماله مساعد مدير (248) وأربعة

مدرين مكلفون بتنظيم إدارة الإذاعة و التلفزيون الجزائري. أما إطار عمل هؤلاء

المدرين هو:

— التسيير الإداري والمالي، وكذا مراقبة التجنيد التقني.

— التنسيق بين الأخبار الناطقة والمصورة وكل المهام التي لها علاقة

بالإعلام.

— السهر على تطبيق البرامج الفنية التي تم البث فيها من طرف

المجلس الأعلى وتحضير البرامج الخاصة بمصالح تعاون البرامج الفنية باللغة

العربية، والقبائلية والفرنسية .

لقد اتخذت السلطات الجزائرية الإجراءات الجديدة لإعطاء الإذاعة

و التلفزيون دفعا جديدا بغية جعل هذا القطاع يساهم بفعالية في تكوين المواطنين

وفقا للقيم النابعة من أصالتهم الثقافية.

بجانب التكفل بالتراث الثقافي الذي تعمل على إحيائه من جديد، انكبت

الإذاعة والتلفزيون الجزائري على إعطاء مضمون واقعي للسياسة المحددة من

طرف السلطة.

تساهم يوميا أربع قنوات للبث للإذاعي في سير عملية مؤسسة

الإعلام، ترسل برامجها باللغات العربية (اللهجة البربرية) الفرنسية الإنجليزية و

الإسبانية.

(2) تغطية الإرسال التلفزيوني

لقد كان التلفزيون الجزائري سنة 1962 يعد ثلاثة أجهزة إرسال أساسية موزعة على مستوى وسط غرب وشرق البلاد. وقد قدرت نسبة انتشار البث التلفزيوني في الجزائر عقب الاستقلال بـ 5% من مساحة القطر الجزائري، مع العلم أن من بين الأهداف الرئيسية التي وضعها المشرفون على التلفزيون الجزائري، هو العمل على تغطية كامل التراب الوطني. لكن عرفت هذه النسبة في منتصف السبعينات تزايدا ملحوظا، فارتفعت من 05% إلى 50% من المساحة الكلية للجزائر وبلغ عدد الأجهزة التلفزيونية في تلك الفترة ما يعادل مليون جهاز مقابل مليوني مسكن، هذا بعد تركيب شبكة وطنية موحدة للتلفزيون (249) سنة 1970. كانت بذلك قفزة ملحوظة مكنتها من تغطية معظم مناطق شمال البلاد المقدرة بـ 200.000 كلم² (250) مقابل تغطية 2000 كلم² سنة 1962.

لقد اعتبرت السلطات الجزائرية الإذاعة والتلفزيون الجزائري وفتح آفاق جديدة لهما، عملية ذات أهمية قصوى بالنظر إلى طابعهما التوزيعي و دورهما الحاسم في بث الأفكار ونشر السياسة التي تختارها. لذلك بذلت بعد الاستقلال جهودا كبيرة تعمل على تحقيق هذا الهدف، تمحورت حول نقطتين أساسيتين هما:

- 1 - إنجاز قناة ثانية: تدخل أول محطاتها للإرسال حيز التطبيق في أواخر سنة 1983.
- 2 - تدعيم وسائل الإنتاج حتى تتمكن من الوصول إلى نسبة عالية من الإبداع الوطني في الحجم الكلي للبرامج.

انطلاقا من سنة 1976، أصبحت البرامج التلفزيونية تلتقط في المدن الموجودة في أقصى جنوب البلاد بعد قفزة ثانية تمت بإقامة محطة بث جديدة في منطقة لخضرية ساعدت على تغطية الجزء الجنوبي من البلاد. ر اكتملت التغطية وشملت كل أنحاء البلاد وتحقق الهدف في أواخر سنة 1977 وبداية 1978 (251).

249) M. Berrah, les Télévisions du Monde, Telerama (cinémaction) (paris: sima, 1988), P. 325

250) B. Brahim, Op.cit, P 63

251) P. Balta & C. Rulleau, Op.cit, P 205

فيما يخص البرمجة، فقد كان متوسط إنتاجها السنوي مقدرا بـ 2500 ساعة. تمثل البرامج الأجنبية منه 62% من مجموع البرامج، 70 % منها قادمة من الدول الغربية و 30 % من الدول العربية (252).

أما الإنتاج الوطني من جانبه، فقد كان يشكل 38 % من مجموع البرامج، نسبة الأخبار و الحصص التربية فيه تزيد علي النصف، أي ما يعادل 28 % من مجموع البرامج.

تعطي النسب المذكورة نظرة حول مدى ارتباط الإذاعة والتلفزيون الجزائري بالخارج. نجد في مقدمة الدول التي تتعامل معها الجزائر وتسيطر على ساحتها الإعلامية ووسائلها السمعية البصرية، الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالبرامج المذبجة بالفرنسية و مصر فيما يتعلق بالبرامج العربية.

للإشارة، فإن تقرير اليونسكو حول سريان الإعلام و البرامج التلفزيونية في العالم خلال سنة 1983، ينص على أن البرامج التلفزيونية التي استوردتها خمسة دول عربية، و هي مصر، سوريا، الجزائر، تونس و اليمن الديمقراطية قد بلغت 42% من جملة البرامج التلفزيونية المعروضة. تأتي هذه البرامج من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 32 % من مجموع البرامج المستوردة ثم تليها بريطانيا، اليابان و ألمانيا الاتحادية من 5 - 7 % (253).

(3) القناة الأولى

ارتفع عدد حصص البث الإذاعي في القناة الأولى انطلاقا من سنة 1962 كي يصل إلى 18 ساعة، ثم 20 من الإرسال المباشر والمستمر. وغالبية برامج القناة الأولى كانت تتكون من حصص ثقافية ذات طابع تربوي واجتماعي تتخللها أغاني

252) M. Berrah, Op.cit, P. 327

253) UNESCO, Rapport Unesco. la Circulation internationale de l'Information et Emission de tv, (Paris: n° 100 , 1983), P 43

وأناشيد وأحداث وطنية ودولية.

أما في منتصف السبعينات أصبحت الحصص المقدمة متميزة وموجهة للجمهور العريض، و تمس معظم قطاعات الحياة الثقافية. ويمكننا إعطاء نماذج منها:

— الكتاب الإذاعي: موضوعه يدور حول التعريف بكتاب ومؤلفه .
— شخصية من الوطن العربي: تستعرض تاريخ شخصيات من

المنطقة.

— الوقاية خير من العلاج: حصة تعمل على التعريف بتقنيات الطب

الوقائي.

— المركز يشرح الدروس: حصة تقدم دروسا بالمكاتبه.
— الفنون الشعبية: حصة موجهة لهواة الشعر والثقافة الشعبية.
— مصالحي الأخبار: تعطي تحاليل وتعاليق حول أحداث الساعة.
— صوت العمال: تتابع مشاكل عالم الشغل.

— المجلة الاقتصادية: تولي اهتماما كبيرا للتنمية الاقتصادية الوطنية
— أربع حصص رياضية: كانت تعمل على اجتذاب عدد كبير من

هواة الرياضة المترصدين لكل الأخبار والمنافسات الرياضية التي تجري داخل أو خارج البلاد.

4 (القناة الثانية)

توجد بين القناة الأولى والقناة الثالثة، قناة ثانية مهمتها بث الأخبار المتناقلة في القنوات السابقتين الذكر و تسهر على المحافظة على التراث الثقافي ، الفن الشعبي وتشجع المعرفة وإثراء الفنون التقليدية(254). تتميز هذه القناة في القيام بمهمتها تطبيق خطتين تساهم بهما في إثراء برامجها و هما:

254) Ministère de l'information, la Radiotélévision... Op.cit, P.21

– التقدير الذي تكنه للفنانين، إذ كانت تساعد على اكتشاف مواهب جديدة وتعمل على التعريف بالفولكلور الجزائري خارج الحدود الوطنية.
– البرنامج الديني المعتمد في القناة الثانية كان عبارة عن توضيح لمفاهيم الإسلام المتبوع بتعريف التقاليد الإسلامية على ضوء القرآن.

لا تستهلك القناة الثانية إلا ما تنتج، لأنها لا تبث إلا البرامج المسجلة في استديوهاتنا ومدة بثها تقدر بإثني عشرة ساعة في اليوم، أي من الساعة السادسة صباحا إلى الساعة الحادية عشر ليلا. بدون انقطاع يوم الخميس والجمعة. كما تقدم أربع نشرات إخبارية تفصل الأحداث الوطنية وكذا مجموعة من النشرات الموجزة. من بين الخمسين حصة المكونة لشبكتها نذكر ما يلي:

- 1 – صباح سعيد
- 2 – ألو دكتور
- 3 – حوار مع فنان
- 4 – المواطن والقانون
- 5 – حوار مع مجاهد
- 6 – وجهة نظر دينية

5) القناة الثالثة

أنشأت القناة الثالثة كوسيلة لتحسيس وتقييم المستوى السياسي لفئات المجتمع، ركيزتها اللغوية هي اللغة الفرنسية. استعملت القناة الثالثة كل جهودها لتعبئة الشعب حول مهام التشييد الوطني (255) بالداخل ومؤازرة القضايا الدولية بالخارج. تبث القناة الثالثة ثمانية عشر ساعة في اليوم، أي من الساعة السادسة صباحا إلى الواحدة صباحا بدون انقطاع. أهم محاور برامجها الأساسية، أخبارا كانت، أو برامج اجتماعية أو ثقافية هي كما يلي:

– نشرتان إخباريتان، الأولى تبث على الساعة الواحدة مساء

وتعالج الأخبار الوطنية مدعمة بتحقيقات وتعاليق حول المسائل السياسية داخل البلاد، أما الثانية فتبث على الساعة السابعة مساءً وهي ذات طابع دولي، وترتكز أساساً على تحليل أحداث العالم الثالث.

— المجلة: حصة ثقافية، تبث ساعة في اليوم وتعد همزة وصل بين الفنانين والمستمعين بخصوص المسائل الثقافية.

— تبشير: حصة تبث خمس ساعات في الأسبوع. تهتم بالمواضيع الثقافية والأفلام الجديدة، المنتجات الأدبية والمظاهرات الثقافية.

— الاتصال المباشر: تبث عشر ساعات في الأسبوع كمنبر للشباب المستمعين الذين يتحدثون مباشرة في المشاكل التي تواجههم من جهة، انشغالاتهم واقتراحاتهم من جهة أخرى. بعض هذه الاقتراحات تدور حول التوجيه المدرسي والجامعي والبعض الآخر حول الحياة المهنية.

أما فيما يخص الحصص الشعرية فنجد:

— شعر الذكرى: حصة تعبر شعرياً عن صراعات الشعوب المضطهدة.

— من منابع البحر الأبيض المتوسط: حصة خاصة بنشأة وتطور حضارات البحر الأبيض المتوسط.

— صفحة تاريخ إفريقيا: تعيد تشكيل التاريخ الفردي أو الجماعي للشخصيات البارزة التي تركت بصماتها الفكرية أو الحركية في المنطقة.

6) القناة الرابعة

يعود تاريخ أول حصة لمصلحة الخارج في الإذاعة والتلفزيون الجزائري إلى سنة 1973. ارتكزت مهمتها حول التعريف بالجزائر في مجال النشاطات العلاقاتية مع باقي دول العالم، مكانتها في حركة عدم الانحياز والعالم

الثالث. و خصصت مصلحة القناة الرابعة يوميا برنامجين بلغتين مختلفتين:

البرنامج الأول: موجه لشعوب الدول الناطقة باللغة الإنجليزية في إفريقيا وكذا دول أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط، ويبث من الساعة الثامنة إلى الساعة الثامنة والنصف مساء.

يتضمن هذا البرنامج ما يلي:

— نشرة إخبارية تعالج التطورات الأخيرة في الجزائر والعالم .
— حدث الأسبوع: يحلل الأحداث السياسية والاقتصادية ويعطي ملخصات حول أحداث الساعة في إفريقيا.

البرنامج الثاني: تم بثه مباشرة بعد الاستقلال باللغة الإسبانية خلال ساعة في اليوم. نصف الساعة الأول يبث صباحا من الساعة العاشرة والنصف إلى الساعة الحادية عشر ويتوجه هذا البرنامج لدول البحر الأبيض المتوسط.

و يبث نصف الساعة الثاني، من الساعة الثامنة والنصف إلى غاية الساعة التاسعة مساء ويوجه على وجه الخصوص نحو دول أمريكا اللاتينية وإسبانيا.

يتضمن البرنامجان بصفة خاصة:

— نشرة إخبارية
— الجزائر في طريق التنمية : يذكر بمراحل الثورة التحريرية وتطورها.
— حصة حول كفاح الشعوب المضطهدة: تشرح فيها مسيرة الشعوب الطويلة في سبيل حريتها.
— حصتان تهتمان بالحضارة العربية الإسلامية والحضارات الكبرى من خلال جوانبها الثقافية، الفنية، العلمية والاقتصادية.
— مجموعة من الحصص: يدور مضمونها حول الأدب الإسباني واللاتيني

(256).

إذا تمعنا في بعض الوسائل السمعية البصرية لبعض الدول الأجنبية نستطيع إظهار موقع الجزائر منها و مدى تقدمها في هذا المجال رغم الفارق الحضاري الذي نؤكد في كل مرة. لأن المقارنة في مثل هذه المواقف غير منصفة كما ذكرنا سابقا في باب الصحافة و حتى تكون غير ذلك لابد من وضع هذه الدول على قدم المساواة في كل المجالات. مادامت المقارنة غير صحيحة فنكتفي بذكر أرقام لعل و عسى تعطينا نظرة حول ما وصلت إليه الجزائر.

ففي فرنسا مثلا، تغطي البرامج الإذاعية كل التراب الفرنسي. إلا أن التلفزيون يقترب من التغطية الكلية للتراب الوطني. فالتغطية بالنسبة للقناة الأولى تفوق 97 % و ما يقرب عن 94 % للقناة الثانية في نهاية 1971 (257). في حين وصلت في الجزائر في منتصف السبعينات 50 % من المساحة الكلية للبلاد و تمت في بريطانيا تغطية كافة أرجاء الوطن بالإرسال التلفزيوني في سنة 1969.

كان بحوزة ديوان الإذاعة و التلفزيون الفرنسي سنة 1964 قناتين تلفزيونيتين. و ابتداء من شهر أكتوبر 1967 بدأت البرامج الملونة، أما انطلاق القناة الثالثة فقد باشرت بثها في 31 ديسمبر 1972 (258). كان هناك ما يعادل 12,12 مليون جهاز تلفزيوني في البيوت الفرنسية، مقابل قناة واحدة و واحدة فقط في الجزائر و مليون جهاز تلفزيوني لمليون مسكن في السبعينات. في عام 1960 كان في الولايات المتحدة الأمريكية 60 مليون جهاز تلفزيوني عامل و 89 % من البيوت الأمريكية كانت تمتلك جهاز منه و كانت سنة 1953 بمثابة بداية البرامج الملونة بها.

و في بريطانيا نجد أن أجهزة التلفزيون تفوق 17 مليون جهاز عامل سنة 1969 بنسبة 92 % من المنازل و 750000 مسكن بحوزته تلفزيون ملون سنة 1971 (259). و في إيطاليا نجد أكثر من 5 ملايين جهاز تلفزيون في الخدمة عام 1964. و في عام 1970 وجد في إيطاليا 9,20 مليون نسمة مكلف بالضريبة لاستعمال التلفزيون و تقدر بذلك حوالي 57 % من العائلات الإيطالية التي بحوزتها جهاز التلفزيون.

257 (رولان كايرو، المصدر نفسه، ص. 421

258 (رولان كايرو، ص. 422.

259 (رولان كايرو، المصدر نفسه، ص. 520

من أهم القنوات الإذاعية في فرنسا في تلك الفترة نجد القناة الأساسية و في فرنسا أنتر التي تعمل على ترفيه الجمهور و إعلامه.

قناة فرانس كالتير (FRANCE CULTURE) و هي قناة التفكير و الإبداع و الأبحاث.

قناة فرانس أنتر باريس FRANCE INTER PARIS عبارة عن برنامج موسيقي متواصل تتخلله أخبار تطبيقية.

قناة فرانس أنتر ريمس FRANCE INTER REIMS و فرانس أنتر مارسيليا... و غيرها.

توجد في الولايات المتحدة الأمريكية 1051 محطة إرسال للتلفزيون من بينها 856 ذات طابع تجاري و 195 ذات طابع غير تجاري في أواخر شهر ديسمبر من سنة 1969 (260). من أهم القنوات الإذاعية و التلفزيونية بالولايات المتحدة نذكر منها (NBC) (NATIONAL BROADCASTING COMPANY) التي ظهرت عام 1926 و (CBS) (COLUMBIA BROADCASTING SYSTEME) التي ظهرت عام 1972 و (ABC) (AMERICAN BROADCASTING COMPANY) التي ظهرت عام 1943. و تكتفي هذه المؤسسات باحتكار و استغلال البرامج الخاصة بها في المدن الأكثر أهمية في أمريكا و هي نيويورك و لوس أنجلس و شيكاغو.

تتميز الإذاعة و التلفزيون في بريطانيا بوجود قطاعين تمارس فيهما الدولة احتكار الإرسال الإذاعي و التلفزيوني:

— قطاع الدولة المتمثل في هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) التي باشرت بثها الإذاعي لأول مرة سنة 1925. من بين أهم المحطات الإذاعية بعد هيئة الإذاعة البريطانية هناك راديو MANX. أما التلفزيون فقد بدأت قناة أولى لهيئة الإذاعة البريطانية في الإرسال سنة 1936 (261) و تبعتها قناة ثانية سنة 1964. ظهرت

260 (رولان كايرو، المصدر نفسه، ص. 480

261 (رولان كايرو، المصدر نفسه، ص. 525

للوجود أيضا عام 1954 هيئة أخرى تدعى ITA (INDEPENDANT TV AUTHORITY) التي بدأت إرسالها فعلا اعتبارا من شهر سبتمبر 1955.

— القطاع الخاص ذو الطابع التجاري.

في الأخير، نجد من بين أهم القنوات الإذاعية في إيطاليا في الستينات هي تلك الصادرة عن الشركات الإذاعية الصوتية RAI (RADIO AUDIZIONI ITALIA) وهي:

— البرنامج الوطني LA PROGRAMMA NAZIONALE الذي يعطي مكانا أكبر للإعلام. فيبث لمدة 16 ساعة إلى 30 ساعة (262). و يذيع برامج سياسية متعددة مثل " اليوم في برلمان "، مناقشات الصحافيين أو رجال السياسة، قطرات أدبية و فنية، حفلات موسيقية و مسرحيات (263).

— البرنامج الثاني LA SECONDO PROGRAMMA: برنامج مخصص للترفيه، يظهر في صورة تسالي، منوعات موسيقية و به نشرات الأخبار عديدة وقصيرة.

— البرنامج الثالث LA TERZO PROGRAMMA ذو الاتجاه الثقافي. أكثر من نصف أوقات البث مخصصة لبرامج الموسيقى الكلاسيكية.

— و القناة الرابعة هي قناة LA RETE TRE مخصصة كذلك للموسيقى الكلاسيكية.

أما أهم القنوات التلفزيونية في إيطاليا هي الإذاعة و التلفزيون الإيطالية RAI.

262 (المصدر نفسه، 558

263 (المصدر نفسه، 558

إن مقارنة الأرقام المتضمنة في جدول ميزانية الإذاعة و التلفزيون الجزائري ما بين عام 1963 و عام 1986 تمكنا من استنتاج ثلاثة مراحل:

الجدول رقم (20) : الميزانيات التي منحت من طرف وزارة الإعلام للإذاعة والتلفزيون الجزائرية منذ سنة 1962 — 1986 (بالآف الدينارات).

السنة	الإذاعة والتلفزيون الجزائري	ميزانية وزارة الإعلام	%
1963	1.000	1694	59,03
68	26.000	47000	55,31
73	50.000	91400	54,70
78	159.000	231313	68,73
83	264.000	305816	86,32
86	300.000	384770	77,96

المصدر : وزارة الإعلام والثقافة

المرحلة الأولى

تميزت الميزانية فيها بالزيادة في ميزانية الإذاعة و زيادة في ميزانية وزارة الإعلام و انخفاض في نسبة ميزانية الإذاعة من 59,03 % من إجمالي ميزانية الوزارة سنة 1963 إلى 54,70 % سنة 1973.

المرحلة الثانية

تميزت فيها الميزانية بالزيادة في كل من ميزانية الإذاعة و ميزانية الوزارة و نسبة ميزانية الإذاعة، التي انتقلت من 54,70 % من إجمالي ميزانية وزارة الإعلام سنة 1973 إلى 86,32 % سنة 1983.

المرحلة الثالثة

عرفت خلالها ارتفاع في ميزانية الإذاعة و ارتفاع كذلك في ميزانية وزارة الإعلام و انخفض في نسبة ميزانية الإذاعة من 86.32 % سنة 1983 إلى 77.96 % من إجمالي ميزانية وزارة الإعلام سنة 1986.

أول ملاحظة يستخلصها المتأمل في جدول ميزانية الإذاعة و التلفزيون الجزائري في القيمة الضخمة للميزانية الممنوحة من طرف وزارة الإعلام و التي تفوق نصف ميزانية الوزارة و في بعض الأحيان تكاد تصل إلى حوالي ٥٥ % من ميزانية الوزارة. و كأن وزارة الإعلام في الجزائر عام 1983 هي الإذاعة و التلفزيون الجزائري، مما يدل على أن كل الجهود المبذولة كانت في اتجاهها.

أما مرحلة الانخفاض الأول في نسبة ميزانية الإذاعة و التلفزيون فنفسرها بظهور و إنشاء مؤسسات أخرى إعلامية و سينمائية زاحمتها في ميزانية الوزارة و أجبرتها على تخصيص ميزانيات لها خاصة بتسييرها.

أما المرحلة الثانية فتفسير الزيادة فيها يرجع في الأساس إلى البعد و النفس الجديد المعطى للإذاعة و التلفزيون الجزائري، المتضمن في مشروع المجتمع الجديد المعلن عليه في الميثاق الوطني لسنة 1976.

من خلال المعاشية، الاحتكاك و الملاحظة لما كانت تعرضه وسائلنا للإعلام في تلك الفترة يمكننا الإدلاء بالميزات و الملاحظات التالية:

— الفارق الموجود بين الصحف الناطقة باللغة العربية و الأخرى الناطقة باللغة الفرنسية. فقد بلغ عدد الصحف بالفرنسية الموزعة خلال سنة 1982 ثلاثة أضعاف عدد نسخ الصحف بالعربية الموزعة في تلك الفترة. و فيما يخص عدد نسخ المجالات بالفرنسية الموزعة بالجزائر في تلك الفترة، بلغ أكثر من سبع

مرات عدد نسخ المجلات العربية (201) الموزعة في نفس الفترة. نستنتج أن هذه الظاهرة حقيقة فريدة من نوعها بالمقارنة مع أغلب البلدان العربية، ربما هي البلد الوحيد الذي توجد به صحافة ناطقة باللغة الأجنبية أكثر من الصحافة الناطقة باللغة الوطنية. هذا ليس بالغريب إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفترة الطويلة للمرحلة الاستعمارية التي اجتازتها الجزائر، إضافة إلى سياسات الاستلاب الحضاري و اللغوي التي مورست عليها طيلة قرن و ثلاثة عقود.

— التعلق بالثقافة الأجنبية بدعوى التحضر و مجازاة روح العصر، إلا أن ما يؤخذ من هذه الثقافة هو الشكل دون الجوهر، حيث يتم التركيز على الأزياء، مستحضرات التجميل، السلع الاستهلاكية، الأغاني، كرة القدم و إهمال ما يدور في العالم من علم و ديموقراطية و تنمية.

— عدم كفاءة قنوات الاتصال و الإعلام

— ضعف مستوى الإطار البشري الإعلامي لغياب الخبرة الإعلامية الكافية لمزاولة الوظيفة الإعلامية. فكثير ما يتولى شخص منصباً إعلامياً دون مزاولته للعمل الإعلامي من قبل، لأن المناصب في الجزائر غالباً ما تعتمد على الوساطة و الضغوطات و غيرها و يضرب بالكفاءة و الخبرة عرض الحائط.

— ضعف مستوى المادة الإعلامية نظراً للرقابة المفروضة عليها و الخطوط الحمراء التي تحاط بها من كل جانب، تجعلها تتجنب القضايا الجوهرية، تركز على الأنشطة الترفيهية؛ على وجه الخصوص الإذاعة و التلفزيون.

— انعدام الحرية الإعلامية في الجزائر، التي يعتبر حجب المعلومات فيها عنصر أساسي من عناصر الإعلام فيها الخاضع للأجهزة الرسمية التي تسمح بالكشف عن المعلومات تخدمها في قالب إيديولوجي مشبع بالمفاهيم و المصطلحات و الشعارات النابعة عنه و تحجب أخرى.

— ضعف مستوى خريجي المؤسسات المتخصصة في الإعلام و غياب مؤسسات أخرى للتدريب الميداني للإعلاميين.

ب) السينما

ترك إنشاء ثلاث هيئات في قطاع السمعي البصري في الجزائر خلال فترة 62 - 1963 آثارا بالغة الأهمية في بلورة العمل المؤسساتي السينمائي الجزائري، هذه الهيئات هي:

- 1 - الإذاعة والتلفزيون الجزائري
- 2 - ديوان الأحداث الجزائرية
- 3 - المركز الوطني للسينما الجزائرية.

لقد اقتصر عمل الإذاعة و التلفزيون و ديوان الأحداث الجزائرية على البث الإذاعي و التلفزيوني و الصحافة على التوالي. أما المركز الوطني للسينما الجزائرية فكان مجاله السينما، التي تميزت مرحلته بتأميم الاستثمار السينمائي في الجزائر (265).

لقد حلّ المركز الوطني للسينما الجزائرية ذو الطابع الصناعي والتجاري سنة 1967 واستبدل بهيئتين مكملتين وهما:

1 - الديوان الوطني للتجارة والصناعة السينمائية: تم إنشائه بموجب الأمر رقم 67 - 51 المؤرخ في 17 مارس 1967 المتضمن إحداث و إنشاء الديوان الوطني للتجارة و الصناعة السينمائية (266). تنص مادته الأولى على أنه أحدثت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتميز بشخصية معنوية و استقلال في ذمتها المالية.

و تحدد المادة الرابعة من الأمر في الباب المخصص لل " الموضوع"، أن من مهام هذا الأخير:

أ - توزيع و بيع الأفلام الوطنية ذات الطابع التربوي و العلمي و

265 Ministère de l'information, Cinéma: production cinématographique (1959- 1973), (Alger: DDP, 1973), P. 136

266) R.A.D.P, J.O.R.A du 28 mars 1967

الثقافي في الجزائر و الخارج.

ب - توزيع الأفلام القادمة من الدول التي يكون فيها النشاط السينمائي و الإشهار حكرا على الدولة.
ج - إنتاج السينمائي:

- للأفلام القصيرة ذات الطابع التربوي، و العلمي و الثقافي.
- للأفلام القصيرة و الطويلة لحساب مجموع الدوائر الوزارية و الإدارات و الهيئات الوطنية.
- للأفلام المنتجة بالتعاون مع هيئات عمومية أجنبية أو مؤسسات تجارية خاصة أجنبية.
- للأفلام التجارية.

2 - المركز الجزائري السينمائي: تم هو كذلك إنشاؤه بموجب الأمر المؤرخ في 17 مارس 1967 المتضمن إحداث المركز الجزائري السينمائي (267).

تنص الأولى في باب المبادئ العامة، على أنه تم إحداث مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تدعى "المركز الجزائري السينمائي"، الذي يتميز بالخصوية المعنوية و استقلالية في ذمته المالية و من مهامه:

- أ - مراقبة كل النشاطات السينمائية، منح رخص الإنتاج و التوزيع المحددة للمؤسسات السينمائية.
- ب - تسليم التأشير الخاصة بعروض الأفلام الوطنية أو الأجنبية على مستوى القطر الجزائري.
- ت - الحرص على تطبيق القانون المتعلق بالسينما.
- ث - إبلاغ طلبات رخص تسجيل الأفلام إلى وزارة الإعلام.
- ج - برمجة القاعات السينمائية المسيرة من طرف البلديات.
- ح - ضمان بطريقة فنية، علمية، ثقافية، بحث و محافظة و توزيع كل الأفلام و الوثائق ذات مصلحة سينمائية.
- خ - وضع قائمة جرد دائمة للإنتاج السينمائي المنجز منذ إنشاء

هذا الفن.

د — تشكيل متخصصة في السينما.

ذ — تنظيم توزيع السينما الشعبية غير التجارية الثابتة و المتنقلة.

تنص المادة الثامنة من الأمر في بابه الثاني المعنون ب" أقسام المركز الجزائري السينمائي على أن هذا الأخير يحتوي على الأقسام التالية:

أ — قسم الإدارة العامة

ب — قسم مكتبة الأفلام (LA CINEMATHEQUE)

ت — قسم التنظيم و المراقبة

ث — قسم البرمجة

ج — قسم التوزيع السينمائي الشعبي المتنقل

لقد عرف تاريخ السينما الجزائرية وإلى غاية منتصف الثمانينات ثلاثة مراحل تعكس تطور المجتمع الجزائري أثناء وبعد حرب التحرير الوطني:

1 — المرحلة الأولى: 62 — 1971: تصور امتداد الكفاح المسلح من

أجل الحرية.

2 — المرحلة الثانية: 72 — 1976: تعكس الثورة الزراعية

3 — المرحلة الثالثة: من 76 إلى غاية منتصف الثمانينات: توافق

لفترة التي تلت إقرار الميثاق الوطني لسنة 1976 — وتعالج الحياة اليومية للمواطن الجزائري.

لقد بلغ مجموع الأفلام المنتجة في فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية

1986 حوالي 321 فيلما (انظر الجدول)، 54 فيلما من النوع الطويل الذي يبلغ طوله 2500 متر، 240 فيلما من النوع القصير الذي يبلغ طوله 600 متر و 27 فيلما من الإنتاج المشترك. و وزعت الأفلام المذكورة على المراحل الثلاثة كالآتي:

المرحلة الأولى: 62 — 1971 : أنتجت خلالها 15 فيلما مطولا، 83

فيلما من النوع القصير، 20 فيلما مشتركا وأخص بالذكر الأفلام الجزائرية الفرنسية.

المرحلة الثانية: 72 — 1976 : عرفت هذه المرحلة ارتفاع عدد الأفلام الطويلة من 15 فيلماً إلى 18 فيلماً مطولاً، ثم انخفض عدد الأفلام القصيرة إلى النصف بعد أن كان عددها يقارب 380 فيلماً. نفس الملاحظة بالنسبة للمنتجات المشتركة التي تدنت إلى الربع أي من أربعة أفلام إلى فيلم واحد.

المرحلة الثالثة: 76 — 1986 : ارتفع فيها عدد الأفلام الطويلة ارتفاعاً طفيفاً بنسبة متوسطة تعادل 3 أفلام في السنة (أنظر الجدول) مقابل ارتفاع كبير في إنتاج الأفلام القصيرة التي انتقل رصيدها من 43 فيلماً سنة 76 إلى 114 فيلماً سنة 1986 . أما الأفلام المشتركة فتراجع عددها للمرة الثانية وأمسست شبه معدومة وقدر إنتاج الأفلام المشتركة في العشر سنوات بفلمين فقط.

الجدول رقم (21) : تطور إنتاج الأفلام منذ سنة 65 إلى غاية سنة 1986 .

السنة	الأفلام الطويلة	الأفلام القصيرة	الأفلام المشتركة	المجموع
1965	4	9	-	13
66	1	7	11	19
67	2	13	2	17
68	2	4	1	7
69	3	24	1	28
70	2	13	1	16
71	1	13	4	18
72	3	19	1	23
73	4	10	-	14
74	5	6	1	12
75	3	2	2	7
76	3	6	1	10
77	1	4	-	5
78	4	22	-	26
79	-	21	-	21
80	-	22	-	22
81	-	12	1	13
82	7	4	-	11
83	5	16	-	21
84	2	3	-	5
85	2	5	-	7
86	-	5	1	6

المصدر: وزارة الإعلام والثقافة .

لكن الحدث المميز في السينما الجزائرية، هو اتجاهها نحو الاستيراد المكثف كغيرها من الدول حديثة العهد بالاستقلال والقابلة للنفوذ الخارجي

ومفتوحة على مختلف الأسواق السينمائية العالمية. إذ نلاحظ أن عدد الأفلام الطويلة المستوردة كبير جدا إذا ما قورن مع الأفلام الطويلة الوطنية. فقد قُدر مجموع الأفلام المستوردة منذ 65 إلى سنة 1977 بحوالي 3159 فيلما أجنبيا مقابل 34 فيلما من إنتاج وطني (أنظر الجدول) وبلغ عدد الأفلام القصيرة المستوردة خلال نفس الفترة 1602 فيلما أجنبيا مقابل 130 فيلما من إنتاج وطني.

الجدول رقم (21) : تطور الأفلام المستوردة منذ 1965 إلى غاية سنة 1984

السنة	الأفلام الطويلة	الأفلام القصيرة	المجموع
65	338	253	591
66	337	410	747
67	241	250	491
68	334	260	594
69	223	200	423
70	135	24	159
71	119	51	170
72	261	84	345
73	198	81	279
74	353	32	385
75	280	25	305
76	253	16	269
77	187	16	213
78	-	-	-
79	-	-	-
80	146	20	166
81	160	40	200
82	331	-	331
83	130	1	140
84	116	14	130

المصدر : وزارة الإعلام والثقافة

أما المؤسسات السينمائية أو القاعات السينمائية ، فقد بلغ تعدادها في الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر لعام 1986 ب 216 قاعة (268) موزعة على مختلف ولايات القطر الجزائري، سعتها الإجمالية تقارب 110.000 مقعد، أي ما يعادل 510

268) UNESCO, Annuaire statistique, Année 1987, (Paris: UNESCO, 1987), p. 9-12

مقعد للقاعة الواحدة حسب الإحصائيات المقدمة من طرف منظمة اليونسكو، في حين يشير دليل الإحصاء للجزائر لسنة 1985 على أن عدد قاعات السينما الموجودة بالجزائر في 31 ديسمبر 1984 قد بلغ 259 قاعة بعد ما كانت تقدر ب 164 قاعة في 31 ديسمبر 1979 حسب دليل الإحصاء للجزائر لسنة 1979.

الجدول رقم (23): تطور عدد القاعات و عدد المشاهدين المتوافدين على قاعات السينما خلال فترة 76 - 86

السنة	عدد القاعات	عدد المشاهدين	متوسط المشاهدين في القاعة الواحدة
1976	322	42694255	132590
77	342	41500000	121345
78	342	32000000	93567
79	347	45000000	129682
80	329	39743265	120800
81	276	22766821	82488
82	273	23837558	87313
83	230	24051743	104572
84	227	-	-
86	216	-	-

المصدر: وزارة الإعلام و الثقافة

من خلال الجدول المذكور أعلاه نستخلص مرحلتين أساسيتين

هي على التوالي:

المرحلة الأولى: 76 - 78

تميزت هذه المرحلة بثبات عدد قاعات السينما خلال سنة 77 و 78، بعدما كان عددها سنة 1976 يقدر ب 322 قاعة و أضيف إلى رصيدها 20 قاعة جديدة سنة 1977، إلا أن عدد المشاهدين المتوافدين عليها تقلص عددهم من سنة لأخرى، فانتقل عددهم إذا من 42.69 مليون مشاهد سنة 1976 إلى 32 مليون سنة 1978. تقلص بالتالي المتوسط السنوي للمشاهدين في القاعة الواحدة من 132590 إلى 93567 مشاهد خلال نفس الفترة.

بعد أن عرف عدد القاعات و عدد المشاهدين و المتوسط السنوي زيادة ملموسة خلال سنة 78 — 79، ارتفع على إثرها عدد قاعات السينما ب 5 قاعات جديدة و انتقل عدد المشاهدين من 23 مليون إلى 45 مليون مشاهد، و كذلك المتوسط السنوي للمشاهدين في القاعة الواحدة من 93567 إلى 129682 مشاهد. جاء دور مرحلة تقلص عدد القاعات بعد غلق حوالي 117 قاعة خلال هذه الفترة . كما تقلص عدد المشاهدين من 45 مليون مشاهد سنة 79 إلى 24,05 مليون مشاهد سنة 83 (عرفت فترة 82 — 83 زيادة طفيفة في عدد المشاهدين) و انتقل المتوسط السنوي للمشاهدين المتوافدين على القاعة الواحدة من 129682 إلى 104572 مشاهد.

خلاصة

ما يمكن استخلاصه من هاتين المرحلتين هو التذبذب و التغيير المستمر في الأرقام من سنة إلى سنة، تترجمه الزيادات و النقصان في عدد القاعات و المشاهدين.

في أغلب الأحيان، تترجم أيضا الانخفاضات و تراجع المشاهدين على التوافد على قاعات السينما خلال هذه الفترة بنسبة 52 % مما كانت عليه سنة 1976، بغياب سياسة سينمائية وطنية واضحة و هادفة تعمل على ترقية الفن السابع في بلادنا و قادرة على المحافظة و توسيع قاعدة مشاهدها، بالرغم من غياب في تلك الفترة إلى أدنى وسيلة من وسائل الترفيه ماعدا التلفزيون و الملاعب.

و من بين الأسباب أيضا التي أدت إلى هذا التقلص في نظرنا هو الانتشار الكبير لأجهزة التلفزيون في المناطق الحضرية كما سبق و أن أشرنا إليه و جذب عدد كبير من المشاهدين الذين كانوا يتوافدون على قاعات السينما، إضافة إلى نوعية عروض الأفلام المقدمة للجمهور، تكرارها و نقص الشروط الوقائية و المريحة بها.

لقد حاول المسؤولون في وزارة الإعلام، بالتعاون مع نظرائهم

السياسيين وضع حد أدنى للاستثمار السينمائي وإخضاع عملية انتقاء المنتجات العالمية التي تناسب السياسات الوطنية. ويدخل هذا الإجراء في محاولة حماية المجتمع الجزائري من التأثيرات الخارجية وبالأحرى من الغزو الثقافي الذي يعود بنتائج وخيمة على الأفراد والمجتمعات غير المحصنة.

لأن الغزو الثقافي أمسى وسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها الدول الصناعية الكبرى وعلى وجه الخصوص في مجال تكنولوجيا الإعلام في نشر أفكارها وثقافتها وكل مكونات حضاراتها من خلال البرامج المرسلة عبر الأقمار الصناعية دون إرسال حملات عسكرية.

فالجزائر، بحكم موقعها الجيو إستراتيجي وثرواتها الباطنية، ومواقفها السياسية والاقتصادية المعادية للإمبريالية وكذا تصدرها طليعة الدول التي هي في طريق النمو كسائر الدول الفتية، معرضة لمثل هذا النوع من الغزو الذي فعل و ما يزال يفعل فعلته فنخر في جسد الشعب الواحد محدثا شرخا في شبكته الاجتماعية، وأفرز إن صح القول مجتمعين مصغرين: الأول غلب عليه الطابع البورجوازي، ذو الثقافة الغربية، والثاني: ذو الثقافة العربية الإسلامية، أفراده من ذوي الدخل المتوسط والضعيف كما سبق وأن أشرنا له في الفصل الأول.

لكن لم يكن الغزو الثقافي فقط هو السبب الرئيسي في ظهور هذا النوع من الانقسام الطبقي بل هناك عوامل أخرى كالفساد والاختلاسات بشتى أنواعها الظاهرة منها و الباطنة و إسناد المسؤولية في مناصب حساسة في أجهزة الدولة إلى غير المؤهلين لها و التوزيع غير العادل لثروة البلاد بين أفرادها... إلى غير ذلك من التجاوزات التي حصلت في الماضي و ما زالت تحصل مما زاد في اتساع الهوة بين الطبقتين و أصبح مصير الجزائر يسير بسرعة و ثقافة مزدوجة، ثقافة عربية إسلامية وأخرى بورجوازية مناصرة للغرب، رغم تظاهر أهلها بالانتماء لقيم الشعب الجزائري، إلا أنها تعيش على وتر العائلات الغربية البورجوازية.

فكيف إذن، حاولت السلطات الجزائرية المتعاقبة المحافظة على التجانس الثقافي للمجتمع الجزائري وكذا على الهوية الثقافية للشخصية الجزائرية؟ وكيف أرادت التخلص من الهوة التي وجدت بين فئات الشعب الواحد؟ هل هذا اللأ توازن الذي ظهر في السنوات الأخيرة كان مرجوا ومخططا له؟ أم هو

تحصيل حاصل لصراعات داخل الترتيب الإداري لوزارة الإعلام بصفة خاصة و المؤسسات الأخرى بصفة عامة والجماعات الضاغطة المدنية منها والعسكرية؟ أم هو ترجمة لما يسمى بسياسة الأمر الواقع "عدم وجود إنتاج وطني" بسبب نقص الإمكانيات يفرض برمجة أجنبية. هذه هي و للأسف الشديد حجة غالبية المسؤولين الذين توافدوا على وزارة الإعلام ممن يفتقدون أدنى خبرة تذكر وكان الشعب هو الضحية الوحيدة.

الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ج) المسرح الجزائري

لقد تم تنظيم المسرح الجزائري جانفي سنة 1963 بموجب المرسوم رقم 63 — 12 المؤرخ في 8 جانفي 1963 المتضمن تنظيم المسرح الجزائري (269)، الذي تنص مادته الثالثة على أنه تم إحداث فرقة وطنية تسمى المسرح الوطني الجزائري تابعة لمديرية الشؤون الثقافية لوزارة التربية الوطنية.

تنص المادة الرابعة من المرسوم أيضا على أنه تم إحداث مركز، أطلق عليه اسم المركز الوطني للمسرح الجزائري، و وضع تحت إشراف مديرية الشؤون الثقافية لوزارة التربية الوطنية كذلك. وأسندت له مهام تسيير:

- فرقة وطنية متنقلة
- مراكز الفنون الدرامية
- مراكز الفنون الفولكلورية

إن هذا المركز، كما تحدده المادة السابعة ينظم مهرجانات الفنون الشعبية بالتعاون مع مصالح الثقافة الشعبية التابعة لوزارة الشبيبة و الرياضة، و السياحة و وزارة الصناعات التقليدية.

لقد أسند تسيير المسرح الوطني الجزائري لوزارة الإعلام بعد تغيير السلطة الوصية عليه سنة 1965 أما المركز الوطني للمسرح الجزائري فبقي تحت وصاية وزارة التربية الوطنية إلى غاية سنة 1965، تاريخ وضعه في كنف المسرح الوطني الجزائري وأصبح مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري.

لقد أعيد تنظيم المسرح الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم 70 — 38 المؤرخ في 12 جوان 1970 المتضمن تنظيم المسرح الوطني الجزائري (270). و تنص مادته الثانية على أن مهمته هي المساهمة في التنمية الثقافية للإنتاج و تعميم

269) R.A.D.P., J.O.R.A du 11 janvier 1963

270) الجريدة الرسمية المؤرخة في 19 جوان 1970

عروض الفن المسرحي و الرقص الذي له طابع تربوي و ثقافي.

يكلف لهذا الغرض خصوصا ب:

- القيام بعمل يستهدف الوصول إلى استخلاص مميزات مسرح جزائري.
- إحداث عدد أدنى من مؤلفات مسرحية لمؤلفين جزائريين حسب تخطيط سنوي.
- إثراء مجموعته بإحداث مؤلفات مسرحية لمؤلفين أجانب ينتمون إلى المسرح العالمي الكلاسيكي و العصري.
- تمكين الفرقة الوطنية من الارتقاء إلى مستوى فني عالي عن طريق عمل متقن و باختيار برامجها، و بتوفير شروط التوظيف.
- ضمان نشر شعبي أوسع للمؤلفات الفنية المحددة عن طريق تنظيم العروض المنتظمة.
- استقبال الفرق الأجنبية لفن المسرح و الرقص في نطاق البرنامج السنوي للمبادلات الدولية المعد من قبل السلطة الوصية.

و تنص المادة الثالثة على أن يكلف المسرح الوطني الجزائري بالتسيير الفني و الإداري لمسرح مدينة الجزائر.

لقد تم الانتقال بالعمل من المركزية إلى اللامركزية في المسرح الجزائري سنة 1973، تاريخ إنشاء المسارح الجهوية لمدن: عنابة، قسنطينة، وهران، سيدي بلعباس بموجب الأمر رقم 70 — 39 المؤرخ في 12 جوان 1970 المتضمن القانون الأساسي العام للمسارح الجهوية (271). تنص مادته الأولى على أن إحداث مسرح جهوي و إلغائه يحددان بموجب مرسوم يتخذ بناء على اقتراح من وزير الأخبار و أن المسارح الجهوية هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المدنية و بالاستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة الأنباء.

إن هدف المسارح الجهوية، كما تحدده المادة الثالثة من الفصل

الثاني من القانون الأساسي، هو المساهمة في إثراء و تنمية التراث الوطني الفني.

و تكلف لهذا الغرض خصوصا ب :

- 1 — إحداث عدد أدنى من مؤلفات مسرحية لمؤلفين جزائريين حسب تخطيط سنوي.
- 2 — إثراء مجموعاتها بإحداث مؤلفات مسرحية لمؤلفين أجانب ينتمون إلى المسرح العالمي الكلاسيكي و العصري.
- 3 — إثارة المواهب و تشجيع الفن الدرامي الجزائري في الدائرة المخصصة لها.
- 4 — ضمان نشر شعبي للمؤلفات الفنية المحدثه عن طريق تنظيم العروض.
- 5 — استقبال التشكيلات الفنية الوطنية و الجهوية و تنظيم عروضها.
- 6 — استقبال الفرق الأجنبية لفن الدراما في نطاق البرنامج المحدد من قبل وزارة الأنباء.
- 7 — يمكن أن تطلب سلطة الوصاية من كل مسرح جهوي المشاركة في جمع المظاهر الثقافية و الجولات التي تنظم في الجزائر و الخارج.

كما ينص القانون الأساسي على أبواب متعددة منها المتعلق بالأحكام الإدارية و كذا الأحكام المالية.

و خلال نفس السنة تم إنشاء معهد وطني للفن المسرحي بموجب الأمر رقم 70 — 40 المؤرخ في 12 جوان 1970 المتضمن إحداث معهد وطني للفن المسرحي و فن الرقص (272) و الذي تنص مادته الأولى على أن تحدث تحت تسمية " المعهد الوطني للفن المسرحي و فن الرقص " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري لها الشخصية المدنية و الاستقلال المالي و موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالأنباء و يحدد مقرها ببرج الكيفان.

تتلخص مهمة المعهد الوطني للفن المسرحي و فن الرقص كما

تحده المادة الثانية من الأمر في تكوين:

- 1 — الممثلين و المخرجين و مرتبي منظر الروايات و متعهدي ملابس المسارح.
- 2 — القائمين بالرقص التمثيلي و الراقصين

لقد تم إحداث المسرح الجهوي بعنابة بموجب المرسوم رقم 73 — 71 المؤرخ في 16 أفريل 1973 المتضمن إحداث مسرح جهوي بعنابة (273). تنص المادة الأولى من المرسوم على أن يحدث مسرح جهوي بعنابة يدعى المسرح الجهوي لعنابة، طبقاً لأحكام الأمر 70 — 39 و يوضع تحت وصاية وزارة الأخبار و الثقافة.

تبعه بعد ذلك المسرح الجهوي لقسنطينة الذي أحدث بموجب المرسوم رقم 73 — 72 المؤرخ في 16 أفريل 1973 المتضمن إحداث مسرح جهوي بقسنطينة (274)، يدعى المسرح الجهوي لقسنطينة طبقاً لأحكام لنفس الأمر. و يوضع كذلك تحت وصاية وزارة الأخبار و الثقافة.

ثم جاء دور المسرح الجهوي لوهران الذي أنشأ بموجب المرسوم رقم 73 — 73 المؤرخ في 16 أفريل 1973 المتضمن إحداث مسرح جهوي بوهران (275). و تنص المادة الأولى من المرسوم على أن يحدث مسرح جهوي بوهران، يدعى المسرح الجهوي لوهران، طبقاً لنفس الأحكام، و يوضع تحت نفس الوزارة الوصية.

و في الأخير جاء دور المسرح الجهوي بسيدي بلعباس، الذي أنشأ بموجب المرسوم رقم 73 — 74 المؤرخ في 16 أفريل 1973 المتضمن إحداث مسرح جهوي بسيدي بلعباس (276). تشير مادته الأولى كذلك على أن يحدث مسرح

273 (الجريدة الرسمية المؤرخة في 24 أفريل 1973

274 (المصدر نفسه

275 (المصدر نفسه

276 (المصدر نفسه

جهوي بسيدي بلعباس، يدعى المسرح الجهوي لسيدي بلعباس، طبقا لنفس الأحكام. و يوضع تحت نفس الوصاية أيضا.

الجدول رقم (24): نشاطات المؤسسات المسرحية سنة 1986

عدد العروض	عدد المشاهدين	متوسط عدد لمشاهدين في العرض الواحد	المؤسسة
178	59661	335	المسرح الوطني الجزائري
112	42847	383	المسرح الجهوي لمدينة وهران
286	241190	843	المسرح الجهوي لمدينة قسنطينة
79	-	-	المسرح الجهوي لمدينة عنابة
113	45000	398	المسرح الجهوي لمدينة سيدي بلعباس
18	678	38	المسرح الجهوي لمدينة بجاية

المصدر : وزارة الإعلام والثقافة

إذا تمعنا في نشاطات المؤسسات المذكورة سنة 1986، وعلى غرار مختلف سنوات نشأتها، نجد أن مسرح قسنطينة يعتبر من أنشط المسارح الجزائرية. فحسب الإحصائيات المعطاة من طرف وزارة الإعلام والثقافة (أنظر الجدول) فإن عدد العروض فيه يفوق عددها في مسرح الجزائر العريق والمسارح الجهوية الأخرى، إذ يقارب معدله السنوي 286 عرضا جلبت إليها حوالي 241190 مشاهد بمعدل 843 مشاهد في العرض الواحد مقابل حوالي 178 عرضا للمسرح الجزائري الذي جلب بدوره ما يقارب 60000 مشاهد في نفس السنة أي بمتوسط 335 مشاهد في العرض الواحد. أما عروض المسارح الأخرى فتراوحت بين 113 عرضا بالنسبة لمسرح سيدي بلعباس، الذي جلب إليه حوالي 45000 مشاهد أي بمعدل 398 مشاهد في العرض الواحد و في الأخير مسرح بجاية بثمانية عشر عرضا جلب من خلالها حوالي 678 مشاهد. أي بمتوسط 38 مشاهد في العرض الواحد خلال نفس السنة.

من هنا يتضح لنا كما أشرنا له من قبل، أن مسرح قسنطينة هو المسرح الأكثر جلبا للجمهور. هذا الإقبال يمكن أن يترجم بنوعية مواضيع العروض المقدمة من فرقة قسنطينة و مستواهم الراقى بالنسبة لزملائهم في المسارح الأخرى، أضف إلى ذلك تذوق الجمهور القسنطيني لفن المسرحي على غرار إخوانهم في الولايات الأخرى.

الجدول رقم (25) : تطور ميزانيات النشاطات المسرحية المقدمة من طرف وزارة الإعلام والثقافة (بآلاف الدينارات) (74 - 1978)

السنة	النشاطات المسرحية	ميزانية الوزارة	النسبة %
1974	6200	93700	6,6
75	6700	113700	5,8
76	7200	125700	5,7
77	8000	145000	5,5
78	8600	231313	3,7

المصدر : وزارة الإعلام والثقافة

تمول مختلف النشاطات المسرحية في المسارح الجزائرية سواء منها الوطنية أو الجهوية بميزانيات تقدمها وزارة الإعلام والثقافة. وتحليل بسيط للجدول المذكور أعلاه يقودنا إلى استنتاج مفاده، أنه رغم الزيادات المحسوسة في قيمة الميزانيات خلال خمس سنوات من العمل بموازاة الزيادات في قيمة ميزانية الوزارة خلال نفس الفترة، إلا أن نسبة ميزانية النشاطات المسرحية أخذت منحى تقلصت فيه من 6,6% من الميزانية العامة للوزارة سنة 1974 إلى 3,7% سنة 1978.

أما الزيادات في قيمة ميزانية النشاطات المسرحية، تبين أنها كانت ثابتة خلال فترة 71 - 75 و 75 - 76 بمعدل زيادة 50000 دينار جزائري في السنة، ثم سجلنا زيادة 80000 دج سنة 76 - 77 و أخرى بزيادة 60000 دج سنة 77 - 1978 و كأن هذه الزيادات كانت تبحث بها الوزارة المعنية لإيجاد الميزانية المناسبة و التي عن

طريقها تمكن مختلف المؤسسات المسرحية بتقديم ما هو منتظر منها.

لكن، العروض المقدمة من طرف بعض المسارح و ليس الكل، لا توحى بأن هناك مجهودات تبدل. و لإن سألت عن سبب ذلك لكان الجواب " نقص في الإمكانيات"، بالرغم من أن هذه المسارح أنشأت كما رأينا في نفس الفترة ما عدا المسرح الوطني الجزائري العريق و المسارح الأخرى التي جاءت من بعد كمسرح بجاية و باتنة.

المبحث الثالث

التوزيع والنشر

لقد كثفت السلطات الجزائرية منذ توليها أمر قيادة البلاد من إنشاء بعض مؤسسات البنية التحتية والفوقية للبلاد محاولة إرسائها لانطلاقة الحضارية. ففي مجال الإعلام مثلا، اعتمدت السلطات الإعلامية على تأسيس هيئات تحمل عانتها جملة من مهام لا بد منها في مثل هذه الانطلاقة، تشارك عن قريب أو بعيد في بناء الصرح الثقافي الجزائري، مهام تتجه أساسا نحو الطبع والتوزيع والنشر من أجل تدعيم الوسائل الأخرى المذكورة آنفا و الموضوعات حيز التنفيذ في المجالات المتعددة الأخرى.

هذه الهيئات كمثيلاتها، توجد تحت تصرف الدولة التي تسهر على تدعيمها وتوجيهها وفق سياسات تلائم نظرتها الأحادية الاحتكارية.

و تبدو مهامها متداخلة وتحاول كل واحدة منها أن تعالج قطاعا من القطاعات الحساسة في المجتمع الجزائري.

إن عملية الطبع والتوزيع والنشر في الجزائر لا تخرج عن دائرة اختصاص الهيئات التالية:

- 1 - المطبعة الرسمية
- 2 - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
- 3 - الوكالة الوطنية للنشر والإشهار
- 4 - ديوان المطبوعات الجامعية
- 5 - مركز "الوثائق الجزائرية"

(1) المطبعة الرسمية : أنشأت المطبعة الرسمية خلال المرحلة الاستعمارية

في 21 ديسمبر 1943. و نظرا للقانون رقم 62 — 157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 الهادف إلى متابعة التشريعات السارية المفعول آنذاك إلى غاية 1962.

و نظرا للمرسوم المؤرخ في 21 ديسمبر 1943 المتضمن إحداث المطبعة الرسمية، جاء المرسوم رقم 64 — 332 المعاد و المؤرخ في 2 ديسمبر 1964 المتضمن إحداث مؤسسة عمومية تدعى " المطبعة الرسمية " (277) ذات الطابع الصناعي و التجاري، وضعت هذه المؤسسة العمومية تحت وصاية الأمانة العامة للحكومة.

تنص المادة الأولى من هذا المرسوم على أن من مهام المطبعة ما

يلي:

- 1 — طبع، تمويل و نشر المنشورات الرسمية للحكومة
- 2 — طبع و تمويل الإدارات و الهيئات التابعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالحكومة بالوثائق الضرورية.
- 3 — طبع و تمويل المؤسسات العمومية (هذه الخدمة إضافية حتى تمكن المطبعة من مردود جيد).

(2) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع : تأسست الشركة الوطنية للنشر

والتوزيع في 27 من شهر جانفي 1966 بموجب الأمر رقم 66 — 28 المتضمن إحداث الشركة الوطنية للنشر و التوزيع (278). تشير مادته الأولى على انه تم إنشاء تحت وصاية وزارة الإعلام، شركة وطنية للنشر و التوزيع، من مهامها الطبع، النشر، استيراد و تصدير كل المنشورات و الكتب.

277) R.A.D.P, J.O.R.A du 08 décembre 1964

278) R.A.D.P, J.O.R.A du 04 janvier 1966

تمنح المادة الثالثة للشركة بصفة خاصة الاحتكارات التالية:

- احتكار تجاري
- احتكار استيراد كل المنشورات (جرائد، دوريات، مجلات وغيرها) و الكتب و احتكار توزيعهم على التراب الوطني.
- احتكار التصدير لكل المنشورات و الكتب في الجزائر

دخلت عملية الاحتكار هذه بموجب القرار المؤرخ في 31 أوت 1966 المحدد لتاريخ دخول حيز التطبيق (279).

الجدول رقم (26) : تطور المؤلفات منذ إنشاء الشركة الوطنية للنشر و التوزيع وإلى غاية 85

السنة	اللغة الوطنية	اللغة الفرنسية	المجموع
1966	2	12	14
68	6	15	21
70	7	21	28
72	20	24	44
74	26	26	52
76	55	19	74
78	22	8	30
80	30	15	45
82	88	35	123
84	177	58	235
85	104	50	154

المصدر : وزارة الإعلام والثقافة

تعمل الشركة على تأمين التوزيع بأشكاله مهما كان مصدر ونوع الكتاب أو الجريدة أو غيرها. وإذا تأملنا في مراحل تطور إنتاج المؤلفات منذ نشأتها نجد أن مسارها يعبر عن مرحلتين مختلفتين:

المرحلة الأولى: مرحلة محددة بالمجال الزمني 66 — 1974، أين نجد

أن عدد المؤلفات المكتوبة باللغة العربية والأخرى المكتوبة باللغة الفرنسية قد تزايد بنسب كانت فيها الأغلبية لصالح المؤلفات المكتوبة باللغة الفرنسية وما يمكن الإشارة إليه في نفس الصدد هو أن انطلاقة الإنتاج لسنة 1966 كانت في وضع لا

تحسد عليه، وضعيفة جدا مقارنة بدول أخرى وأن المؤلفات المكتوبة باللغة العربية صدر منها في نفس السنة مؤلفين فقط، بينما المؤلفات المكتوبة باللغة الفرنسية انطلقت باثني عشر مؤلف. وبقي الوضع على حاله حتى سنة 1971 أين أصبحت حصة الإنتاج متساوية بين الطرفين بمجموع ستة وعشرين مؤلف لكل منهما (مجموعة المؤلفات المكتوبة باللغة العربية ومثيلتها باللغة الفرنسية).

المرحلة الثانية: يمكن حصرها بين سنة 75 وسنة 1985. ما يميز هذه المرحلة هو انقلاب الوضع لصالح المؤلفات المكتوبة باللغة العربية، أين تضاعف إنتاجها أضعاف مضاعفة وأصبحت تشكل أكثر من ثلاثة أضعاف المؤلفات المكتوبة باللغة الفرنسية.

الجدول رقم (27)، تطور النشر الوطني (الشركة الوطنية للنشر و التوزيع) لسنة 80، 81، و 82

تصنيف المؤلف	عدد العناوين الكمية حسب العناوين	عدد العناوين الكمية حسب العناوين	عدد العناوين الكمية حسب العناوين	عدد العناوين الكمية حسب العناوين
الكتب التي أُميد طبعها	11	3000	27	5000
كتب الأطفال	09	5000	14	10000
كتيبات / ألعاب و تسلية	10	5000	01	10000
آداب - تجارب	-	-	-	-
دراسات و غيرها	00	3000	106	5000
			104	10000

المصدر: وزارة الإعلام و الثقافة

لقد بلغ إجمالي من مؤلفات على اختلافها من كتب من طرف الشركة الوطنية للنشر و التوزيع حسب دليل الإحصاء للجزائر لسنة 81 و 85، سنة 1980 ب 308000 مؤلف، مقابل 815000 مؤلف سنة 1981، أخذنا هذه الفترة على سبيل المثال لا الحصر.

ارتفع إجمالي المنشورات و الكتب إلى 2,12 مليون نسخة سنة 1982، ثم ارتفع مرة أخرى سنة 1983 ليصل إلى 3,22، ليتقلص سنة 1984 ليصل 2,72 مليون مؤلف.

تبين الأرقام المذكورة في الجدول، أن رصيد الدراسات هي التي تحظى بالحظ الأوفر، إذ بلغ نصيبها سنة 1980، 60 عنوان تليها المؤلفات التي أعيد طبعها ب 11 عنوان، ثم كتيبات الألعاب و التسلية ب 10 عناوين سنويا. و ارتفع عدد عناوين الدراسات إلى 104 عنوان سنة 1982 مقابل 40 عنوان للمؤلفات التي أعيد طبعها، ثم كتب الأطفال ب 40 عنوان.

لكن، كما يعلم الجميع، فإن الساحة الثقافية الجزائرية في السبعينات و أوائل الثمانينات تميزت بضعف على مستوى الكم و برداءة في نوعية مضامين مؤلفاتها. حالها كحالة الدول التي تستعيد حياتها من جديد، بعد عدة قرون من الجمود و التعرية الثقافية التي مارسها الاستعمار و خروجها من نفق طويل ميزته الأساسية الأمية. لولا اللجوء إلى الاستيراد المكثف للمؤلفات و الجرائد و المجلات و غيرها التي أعطت نفسا جديدا للساحة الثقافية لما كان هناك نوع من الانتعاش، بالتالي ما نشر من الشركة الوطنية للنشر و التوزيع لم يحقق اكتفاء في ما يحتاجه المواطن الجزائري و لكن جرعات أولية في صحراء قاحلة و هو أمر طبيعي رغم التطور النسبي في كميات المؤلفات المعروضة و المنشورة على مستوى الوطن.

3) الوكالة الوطنية للنشر والإشهار : تأسست الوكالة الوطنية للنشر

و الإشهار بموجب المرسوم رقم 67 - 279 ، المؤرخ في العشرين من شهر ديسمبر 1967 المتضمن إحداث الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار (280)، التي وضعت تحت إشراف وزارة الإعلام. من بين الأهداف الرئيسية للوكالة نجد:

- 1 - العمل على تطوير الإشهار بكل الوسائل السمعية والبصرية كالمعلقات والأفلام، والكراسات المطوية والنشرات و غير ذلك.
- 2 - نشر المجلات والمؤلفات والأشرطة السمعية ذات الطابع الإشهاري.
- 3 - نشر الإشهار.

كما أعطى المرسوم رقم 68 - 78 المؤرخ في 12 من شهر أفريل من نفس السنة للوكالة صلاحية احتكار عملية الإشهار التجاري (281). و تنص المادة الثانية منه على أن تمارس الوكالة الوطنية بالشراكة مع المؤسسات العمومية المعتمدة من طرف وزير الإعلام، احتكار الإنتاج و نشر الإشهار التجاري.

كما تسمح المادة الثالثة للجماعات المحلية و المنظمات الوطنية و الجمعيات الرياضية و الثقافية بإنتاج و نشر الإشهار الخاص بهم في حدود الإطار الطبيعي لنشاطاتهم.

تتكفل الوكالة مع الهيئات الوطنية للصحافة بعملية و نشر الإشهار عن طريق (الكراسات المطوية والنشرات...) و الألواح الإشهارية. للعلم أن الألواح الإشهارية ملك للبلديات، إلا أنها توضع تحت تصرف الوكالة الوطنية كما تشير له المادة السابعة من الأمر.

و تشرف الوكالة كما تؤكد المادة التاسعة على إخراج الأفلام الإشهارية بالتعاون مع الديوان الوطني للتجارة و الصناعة السينمائية و ديوان الأحداث الجزائرية، وبإمكان المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري إنتاج أفلامها الإشهارية التي يعطى لها الاعتماد من طرف وزير الإعلام بالتعاون مع المشرف على القطاع التي تنتمي تلك المؤسسة إليه.

أما القرار الوزاري المؤرخ في 15 من شهر جويلية عام 1971، فقد جعل نشر الإعلانات المالية والاقتصادية الأخرى إجباريا في الجرائد الناطقة

باللغة العربية، لأن مثل هذه الإعلانات، لم تكن تنشر سابقا إلا في الجرائد الناطقة باللغة الفرنسية. وأخذت سنة 1974 منحرجا جديدا في قطاع النشر والإشهار عرفت بسنة تعريب الإشهار التجاري، و ذلك تطبيقا للمرسوم رقم 74 - 70 المؤرخ في 13 أفريل 1974 المتضمن تعريب الإشهار التجاري (282).

تنص المادة الأولى منه على أن يعبر الإشهار التجاري المنجز و المنشور الجزائري باللغة العربية و أن استعمال لغة أجنبية لنفس الهدف يكون اختياريا.

تطبق أحكام المادة الأولى على عناوين المحلات، الملصقات، الكتيبات، الرزنامات، المذكرات... و غيرها. بصفة عامة كل الرسائل ذات الطابع التجاري على شكل صور، ناطقة أو مصورة.

(4) ديوان المطبوعات الجامعية: توجت سنة 1973 بإنشاء ديوان المطبوعات الجامعية بموجب المرسوم رقم 73 - 60 والمؤرخ في 21 من شهر نوفمبر لنفس السنة المتضمن إحداث مكتب للنشرات الجامعية (283). تنص مادته الأولى على أن تحدث تسمية مكتب للنشرات الجامعية، مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري و ذات شخصية مدنية و استقلال مالي و يوضع تحت وصاية وزير التعليم العالي و البحث العلمي.

و يستهدف المكتب حسب ما تقرره المادة الرابعة من الأمر ما

يلي:

- 1 - طبع و توزيع نشرة التعليم العالي و البحث العلمي.
- 2 - طبع النسخ و المؤلفات و نشرها و توزيعها و كذلك الكراريس و المجلات و الوثائق المكتوبة و المسجلة أو على شكل أفلام أو صور أو تحت أي

282) R.A.D.P, J.O.R.A du 09 Avril 1974

283) الجريدة الرسمية المؤرخة في 04 ديسمبر 1973

شكل كان.

3 - ترجمة نسخ المؤلفات و الكراريس الأجنبية المعدة للاستعمال الجامعي إلى اللغة الوطنية.

من بين المهام الرئيسية للديوان، العمل على تزويد الجامعة الجزائرية التي كانت في أوج تطورها بالكتب الوجيهة والدروس والمؤلفات الأساسية وضمن نشر بعض البحوث العلمية والأدبية.

(5) مركز الوثائق: تم إنشاء مركز الوثائق ذو الطابع العلمي والثقافي بموجب

المرسوم رقم 75 - 1 المؤرخ في التاسع من شهر جانفي سنة 1975 المتضمن إحداث مركز يسمى " الوثائق الجزائرية " (284)، الذي تنص مادته الأولى على أنه يحدث لدى رئاسة مجلس الوزراء مركز يسمى " الوثائق الجزائرية " و يشار إليه بالمركز. و هو عبارة عن مؤسسة عمومية علمية و ثقافية ذات طابع إداري و لها شخصية معنوية و استقلال مالي.

من أهدافه ما يلي:

1 - تكوين كل مجموعة من المؤلفات و النشرات الدورية العامة أو الخاصة، المطبوعة أو المخطوطة التي تتطرق للجزائر بصفة مباشرة أو غير مباشرة مهما كانت جنسية المؤلف أو الفترة الزمنية أو المستند الخطي أو التصويري، كما وردت بكل لغة و من كل مكان.

2 - إنتاج، نشر و توزيع كل الوثائق التي تعالج مشاكل سياسية و إدارية، اقتصادية، اجتماعية و غيرها.

284 (الجريدة الرسمية المؤرخة في 14 جانفي 1975

المبحث الرابع

وسائل أخرى

أخيراً، و من جملة المؤسسات الأخرى التي تساهم في نشر وتطبيق السياسة الثقافية في الجزائر إلى جانب قطاعات التعليم، الإعلام، النشر والتوزيع المذكورة آنفاً و بأبعاد مختلفة نجد :

١) المكتبة الوطنية :

تعتبر المكتبات دعائم هامة في أية تغيير ثقافي و الحضاري و إحدى أدوات التحديث في مستوى الفكر و إعداد القوى البشرية القادرة فنياً على الإبداع مما يجعلها تتحمل بضعاً من مسؤولية تحقيق ما يسمى بالذاتية الثقافية التي تمثل الخصوصية الحضارية للمجتمع وتعمل على تحسين الوضع الفكري التنموي و التحريري.

فإذا حكمنا على النشاط الثقافي لأي بلد من خلال كثرة الكتب و المكتبات الموجودة فيه فإن الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي كانت في طليعة البلدان كثيرة الكتب و المكتبات، تشهد عبارات الباحثين الفرنسيين الذين شاهدوا وجمعوا المخطوطات من مكتبات المدن الجزائرية، كما سبق و أن أشرنا إليه. كانوا عادة الاحتلال مندهشين من كثرة و تنوع الكتب التي وجدوها. و من هؤلاء الباحثين نجد: البارون ديسلان، أدريان بيروبروجر، وشارل فيرو... و غيرهم.

يمكن تقسيم المكتبات في ذلك العصر إلى مكتبات عامة وخاصة. من أشهر المكتبات العامة في مرحلة ما قبل الاحتلال، مكتبة الجامع الكبير بالعاصمة، مكتبة المدرسة الكتانية بقسنطينة، مكتبة المدرسة المحمدية بمعسكر... و غيرها.

أما المكتبات الخاصة فعددها كثير نذكر منها على سبيل المثال كما يذكرها الدكتور أبو القاسم سعد الله في كتابه التاريخ الثقافي الجزائري، مكتبة عائلة

الفكون بقسنطينة المعروفة باسم حمودة الفكون، مكتبة بيت المذاهب الأربعة بوهران... وغيرها. إلا أن عملية الاختراق الفرنسي و هيمنتها فيما بعد، و ما صاحبها من احتلال حضاري و ثقافي، أدى إلى تشويه كبير للثقافة و إتلاف و نهب لكنوزها و آخر ما وصلت إليه أيادي الإجرام، الحرق المتعمد للمكتبة الجامعية بعد مغادرته للجزائر تاركا وراءه بصمات سياسة الإبادة و التجهيل. مما أدى إلى فقدان المكتبة لبعض منشآتها و ضلت مغلقة إلى أن أعيد بناؤها و فتحت أبوابها من جديد في شهر جانفي سنة 1968 (285).

لقد أنشأت المكتبة الوطنية الجزائرية سنة 1879 و استقرت في بنايتها الحالية سنة 1888 (286). لقد كان رصيدها الأصلي من الكتب يقدر ب 40000 كتاب، ثم نما ليصل سنة 1959 إلى 500000 كتاب و 1275 عنوان للنشرات الدورية. كانت المكتبة الجامعية، كما أشرنا سابقا، أحد أهداف الرئيسية التي تعرضت إلى العنف و جنون المنظمة السرية الذي أضرم فيها النيران يوم 07 جوان 1962، مما أدى إلى إتلاف 200000 كتاب و لا تزال هناك عدة كتب يحتفظ بها على حالتها في ورشة الترميم في المكتبة الجامعية كشواهد على هذه الأعمال الوحشية (287).

لقد تم إعادة تنظيم المكتبة الوطنية بموجب الأمر رقم 70 - 34 المؤرخ في 29 ماي 1970 المتضمن إعادة تنظيم المكتبة الوطنية (288). و مما جاء في القانون الأساسي للمكتبة الوطنية، في مادته الأولى من باب الأحكام العامة على أن المكتبة هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي، و توضع تحت وصاية وزير التربية الوطنية.

تتولى المكتبة الوطنية حسب المادة الثانية من الأمر:

- المحافظة على التراث الثقافي للبلاد من مؤلفات، و وثائق، مخطوطات أو مطبوعات و وثائق سمعية و بصرية.
- اقتناء الوثائق المطبوعة السمعية و البصرية المنشورة في البلاد الأجنبية (اقتناء الوثائق الأنفة الذكر في شكل صور أو نسخ جد صغيرة عندما

285) Ministère de l'information. Visage de l'Algérie (enseignement), Op. Cit, p. 52

286) جامعة الجزائر، دليل جامعة الجزائر لمدرسين و أطالاب. السنة الجامعية 88 - 89، (الجزائر: جامعة الجزائر، 1989)، ص. 12

287) المصدر نفسه، ص. 12

288) الجريدة الرسمية المؤرخة في 02 جوان 1970

يتعذر اقتناء الأصول .

- وضع الوثائق المطبوعة والوسائل التي من شأنها أن تيسر البحث وتسيير المصالح العمومية رهن إشارة الباحثين والمصالح العمومية.
- وضع المكتبات والكتب و الوثائق التي تسمح للمواطنين بالتعلم والتثقيف و ذلك بفضل المكتبات المستقلة و الوسائل الأخرى الملائمة.
- تطبيق التشريع على الإيداع القانوني.
- نشر بيبليوغرافيا وطنية ابتداء من وثائق مودعة في المكتبة الوطنية بعنوان الإيداع القانوني
- النشر حسب الإمكانيات.
- فهرس لجميع ممتلكات المكتبة الوطنية ولمختلف مكتبات الجزائر.
- المساعدة التقنية و المادية للمكتبات الجامعية و المدرسية أو العمومية.

تمثل المخطوطات، المؤلفات، الوثائق السمعية و البصرية معا – ميكروفيش و ميكروفيلم – الدوريات، الخرائط و الخطط إرث المكتبة الوطنية. لقد كانت تحتوي المكتبة الوطنية سنة 1986 على 3818 متر من الرفوف أي ما يعادل 1.04 مليون مؤلف، و تحصل سنويا على ما يقارب 26220 عنوان (289).

إذا تفحصنا إحصاءات دليل الإحصاء لسنة 1981 و 1985 لتبين لنا تطور نسبي في إرث المكتبة الوطنية خلال الفترة الزمنية المحددة بين 78 – 86:

أ – المخطوطات: لقد كان عدد المخطوطات بالمكتبة الوطنية سنة 1980 يقدر ب 3500 مخطوط، و ارتفع في الثاني عشر من سنة 1984 إلى 3548 مخطوط، أي بزيادة 48 مخطوط بمعنى 1.37 % خلال ست سنوات.

ب — المؤلفات: قدر المؤلفات سنة 1980 ب 338637 باللغتين العربية و الفرنسية من مجموع المؤلفات التي تحتويها المكتبة الوطنية. و بلغ عدد المؤلفات العربية ب 170622 مؤلف، أي بنسبة 52.15 % من مجموعها. أما تلك المؤلفة باللغة الفرنسية فبلغ عددها 162015 عنوان، أي بنسبة 47.84 % من المجموع.

ارتفع عدد المؤلفات في المكتبة الوطنية سنة 1984 إلى 972000 مؤلف باللغتين العربية و الفرنسية. و انتقل عدد المؤلفات باللغة العربية إلى 193640 عنوان أي ما يعادل 19.93 % من مجموع العناوين، أما المؤلفات باللغة الفرنسية فانتقل عددها إلى 77836 عنوان، أي بنسبة 80.08 % من إجمالي المؤلفات.

نستخلص إلى أن المؤلفات العربية عرفت زيادة في حجمها ب 17018 عنوان خلال فترة 80 — 84، أي بزيادة قدرها 9.63 %. أما المؤلفات الفرنسية فكانت الزيادة فيها كبيرة جدا وصلت إلى حد 380 % من مجموعها الأصلي.

ج — الوثائق السمعية: بلغ رصيد المكتبة الوطنية من هذه الوثائق سنة 1980 ما يقارب 4200 وحدة، منها 700 وحدة ناطقة باللغة العربية و 3500 وحدة الباقية ناطقة باللغة الفرنسية. و انتقل عددها في الثاني عشر من شهر ديسمبر 1984 إلى 4372 وحدة، منها 795 باللغة العربية، أي بزيادة 13.57 % من مجموعها الأصلي، و 3577 باللغة الفرنسية، أي بزيادة 2.2 % وحدة خلال نفس الفترة.

د — الوثائق البصرية (ميكرو فيلم، و ميكرو فيش)

بلغ عدد هذه الوثائق 2000 وحدة سنة 1980 و بقيت على حالها سنة

•1984

د - الدوريات (ثقافة عامة): بلغ عدد الدوريات المصنفة في باب الثقافة العامة سنة 1980 ب 970 دورية باللغتين، منها 170 باللغة العربية و الأخرى (800 دورية ، بالفرنسية. ارتفع هذا العدد سنة 1984 إلى 1382 عنوان باللغتين، منها 210 باللغة العربية، بمعنى زيادة 40 عنوان خلال أربع سنوات بنسبة 23,52 % و 1172 باللغة الفرنسية، أي زيادة 372 عنوان خلال نفس الفترة و بنسبة 46,50 %.

و - الخرائط و المخططات: بلغ عددها في المكتبة الوطنية ب 800 وحدة، و لم يتغير هذا العدد خلال الأربع سنوات.

لقد توافد على المكتبة الوطنية سنة 1986 ما مجموعه 9420 قارئ موزعين بين باحثين، طلبة، ثانويين و الباقي ينتمي لشرائح أخرى من المجتمع، منهم 3300 باحث أي 35,03 % من المجموع، 3800 طالب جامعي - 10,33 % - و 20 تلميذ من المستوى الثانوي - 0,21 % . أما مختلف الشرائح الأخرى فكان عددها يقدر ب 2300 قارئ - 24,41 % -، بعدما كان مجموعهم سنة 1981 يقدر ب 5868 قارئ منهم 17,32 % من الباحثين، 32,37 % من الطلبة الجامعيين، 0,37 % من الثانويين و أخيرا الشرائح الأخرى ب 20,01 %.

الجدول رقم (3) : عدد القراء المسجلين في المكتبة الوطنية من 81 إلى 86:

86	85	84	83	82	سنة 81	القراء المسجلون
3300	3190	2972	2725	2664	2772	الباحثون
3800	3019	2324	2000	2025	1900	الطلبة
20	13	16	25	20	22	الثانويين
2300	2104	1850	1787	1517	1174	آخرون
9420	8326	7162	6537	6226	5868	المجموع

المصدر : وزارة الثقافة والسياحة

إن المؤلفات المعارة للبيوت سنة 1978 من المكتبة الوطنية حسب نفس المصدر (دليل الإحصاء) قد بلغ متوسطها اليومي 38 عنوان وأن متوسطها الشهري وصل إلى 1156 عنوان. في حين نجد أن المتوسط السنوي قد بلغ 13203 عنوان. لقد ارتفع المتوسط اليومي للكاتب المعارة من المكتبة الوطنية سنة 1984 إلى 168 عنوان، أي بزيادة 130 عنوان في اليوم خلال سبع سنوات.

الجدول رقم (29) : عدد المؤلفات المعارة للبيوت من طرف المكتبة الوطنية خلال فترة 78-84.

84	83	82	81	80	79	78	التواتر / السنة
168	121	155	50	56	42	38	المتوسط اليومي
4032	2904	4650	1500	1680	1283	1156	المتوسط الشهري
44352	31944	55800	18000	20160	15400	13203	المتوسط السنوي

المصدر : وزارة الثقافة والسياحة

أما المتوسط الشهري، فقد بلغ من جهته 4032 مؤلف، بمعنى بزيادة شهرية تقدر ب 2532 خلال نفس الفترة. و في الأخير ارتفع المتوسط السنوي إلى 44352 مؤلف، أي بزيادة سنوية تقدر ب 31149 مؤلف.

لقد قدرت ميزانية المكتبة الوطنية، ست سنوات بعد فتحها ب 1,80 مليون دينار جزائري (سنة 1974)، أي بنسبة 0,60 % من مجموع ميزانية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و انتقلت سنة 1978 إلى 2,40 مليون دينار، أي بمعدل 0,27 % من ميزانية الوزارة.

المنفقت للانتباد أيضا، أنه من بين الشرائح التي تتوافد على المكتبة الوطنية هو العدد الضعيف للثانويين المتوافدين عليها، الذي تراوح ما بين 13 و 25 وافد سنويا طيلة الست سنوات وأن عدد فئة الطلاب و الباحثين تزايد سنة بعد سنة و كذلك حال الشرائح الأخرى.

في الأخير نشير إلى أن المؤسسات الجامعية القديمة منها والحديثة العهد تمتلك مكتبات خاصة إلى جانب المكتبة الجامعية العريقة و المكتبة الوطنية، كما عملت السلطات المحلية فيما بعد على إحياء ما يسمى بالمكتبات البلدية.

(2) المركز الثقافي الإسلامي:

يعتبر المركز الثقافي الإسلامي مؤسسة عامة ذات طابع إداري ، وشخصية معنوية تتميز بالاستقلال الذاتي المالي. وأنشأ في 21 من شهر مارس سنة 1972 بموجب الأمر رقم 72 - 7 المتضمن إحداث و تنظيم الإداري و المالي للمركز الثقافي الإسلامي (290) الذي وضع تحت وصاية وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية.

تحدد المادة الأولى من الأمر مهام المركز فيما يلي:

- 1 — العمل على نهضة توسيع ونشر الثقافة الإسلامية.
- 2 — تقديم الإرشادات الدينية وتعليم المبادئ العامة للأخلاق الإسلامية.
- 3 — العمل على الحفاظ على التراث الروحي الوطني.

كما أسندت له مهام تنظيم الندوات ، المحاضرات والمؤتمرات وخاصة المؤتمر السنوي للفكر الإسلامي الذي ينعقد في كل مرة في إحدى مناطق الجزائر، و يشارك فيه مجموعة من الدكاترة والعلماء والدعاة من كل بقاع العالم الإسلامي.

(3) دور الثقافة:

أنشأت دور الثقافة بموجب المرسوم رقم 74 — 244 المؤرخ في 6 ديسمبر 1974 المتضمن إحداث دور الثقافة (291). و تنص المادة الأولى منه على أن يحدث بكل ولاية دار للثقافة، عبارة عن مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية و استقلالية مالية و توضع تحت وصاية وزارة الإعلام و الثقافة.

تنص المادة الأولى من المرسوم في بابه الثاني المخصص للمهام و الوسائل على أن مهمة هذه الدور تساعد على تنمية و تطوير الثقافة الوطنية و الشعبية عن طريق ديموقراطية و توسيع النشاطات الثقافية. لهذا فإن دور الشباب مطلوب منها:

— تساعد على اكتشاف و محافظة و التعريف بالتراث الثقافي

الوطني.

- تشجيع إنشاء و نشر المنتجات الفنية و الأدبية ذات المستوى الرفيع و التعريف بالمنتجات الأجنبية.
- تشجيع و تسهيل الالتقاء و الحوار بين منتجي الفن و الأدب.
- توفير جو و وسائل عمل تحفز على المشاركة في النشاطات الثقافية و تشجيع و تطوير المجموعات الفنية و الأدبية.
- تقديم يد المساعدة للمراكز و النوادي المنتشرة عبر التراب الوطني.

تشير المادة الرابعة من المرسوم على أن من بين وسائل تحريك دور الثقافة للوصول إلى أهدافها المسطرة ما يلي:

- التظاهرات، العروض المسرحية و السينمائية ذات الطابع الثقافي.
- إعارة الكتب و الوثائق و المشاركة في تطوير القراءة العمومية.
- المعارض الفنية، التربوية و الوثائقية أو الإعلامية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.
- الزيارات و الدورات الإعلامية حول أحداث الساعة.
- زيارات المنظر المشكلة للتراث الوطني.
- إنشاء نوادي متعددة، من أهدافها التدريب و التلقين الفني.
- المشاركة في التظاهرات المنظمة داخل و خارج البلاد.
- المبادلات الثقافية مع مؤسسات شبيهة لها.

كانت هذه الدور بمثابة امتداد لدور الشباب التي كانت تسمى من قبل نوادي الشباب والتي كان عددها سنة 1962 يقدر ب 50 ناديا مقابل 328 ناد في شهر جوان سنة 1971. لقد وصل هذا العدد بعد التعداد الجديد الذي وضعت وزارة الشبيبة والرياضة بموجب القرار الوزاري المشترك والمؤرخ في 10 من شهر أوت 1990 الذي يتضمن تحديد مراكز إعلام الشبيبة، إلى حوالي 335 دارا موزعة على ولايات القطر الجزائري.

من أجل إحياء الثقافة الوطنية، تشجيع الإبداع الفني وتسهيل

النشاط الثقافي، عملت السلطات المعنية على تعميم إنشاء دور الثقافة على مستوى التراث الوطني. و لقد قدرّت ميزانية عمل دور الثقافة سنة 1974 بحوالي 500000 دينار جزائري، أي بنسبة 0,16 % من ميزانية وزارة الإعلام. ثم انتقل سنة 1976 إلى 1,20 مليون دينار جزائري، أي بنسبة 0,95 % من ميزانية الوزارة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

4 (العمل السياحي

لقد حاولت الجزائر دخول الساحة الدولية من بابها الواسع بغية كسر العزلة التي وضعتها فيها المرحلة الاستعمارية. واقتضى ذلك منها التعريف بثقافتها الوطنية وتاريخها وشعبها. فالجزائر بتواجدها في منعرج حضارات إفريقيا، المشرق والبحر الأبيض المتوسط عليها أن تفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الثقافية بينها وبين جيرانها، وأن تجتهد في تحقيق التواصل في الأخذ والعطاء فيما بينها وبين الدول الأخرى وخاصة الدول العربية والإسلامية، تواسلا يرتكز على وحدة الفكر وينطلق من سيرورة اللغة العربية، لغة التجارة والإتصال بين الحكومات.

أصبحت الجزائر بعد الاستقلال دولة غير مستغلة سياحيا في مجملها مقارنة مع ثرواتها الكامنة المتنوعة، و مقارنة مع الدول المجاورة غير النفطية التي عملت على تشجيع السياحة. و قد اتجه اهتمام هذه الأخيرة نحو السياحة باعتبار أنها قد أخذت تشكل مصدرا هاما لمداخلها من العملة الصعبة، و أن الإفتقار إلى النفط يجعل من السياحة بالنسبة لهذه البلدان هدفا اقتصاديا.

و البلدان المغاربية التي فاقت غيرها من دول المنطقة في مجال تطوير السياحة هي حسب الأهمية المغرب و تونس(292).

و يلاحظ أن السلطات الجزائرية تفتنت لذلك، و بدلت جهود نسبية في مجال السياحة من أجل إنجاز القواعد البنوية الهادفة إلى تنمية القطاع السياحي وإعطاء الوجهة الحقيقية المنوطة به. لدى، عرفت الفترة الممتدة بين سنة 1968 وسنة 1974 إنجاز مجموعة كبيرة من المنشآت ذات الطابع السياحي. و الجدير بالذكر أن تطور السياحة في الجزائر، قد اقتصر على ما قامت به الدولة في هذا المجال.

292 (د. عبد الحميد براهيم، الإندماج الإقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1983، ص. 100

غير أن بلدانا أخرى، كالمغرب و تونس، اتخذت مسارا مختلفا، فجل الاستثمارات التي تمت في هذه البلدان كانت خاصة، و قد كان للاستثمارات الخاصة الأجنبية دور كبير في هذا الشأن (293).

لا علينا، فمن بين أهم الإجراءات النظرية و القانونية التي وضعتها الوزارة الوصية على السياحة حيز التطبيق بعد الاستقلال نجد القرار المؤرخ في 23 نوفمبر 1966 المتضمن ترتيب الفنادق و المطاعم و المؤسسات السياحية (294) *.

(293) المصدر نفسه، ص. 102

294) R.A.D.P, J.O.R.A du &- décembre 1966

* يصنف الأمر هذه الفنادق، و المطاعم و المؤسسات السياحية على الشكل التالي:

1 - الفنادق السياحية: و صنفها إلى خمسة أصناف:

الفنادق الرفيعة LUXE	تعاادل 4 نجوم رفيعة
- الفنادق من الدرجة الأولى	تعاادل 4 نجوم
- الفنادق من الدرجة الثانية	تعاادل 3 نجوم
- الفنادق من الدرجة الثانية	تعاادل نجمتان
- الفنادق من الدرجة الرابعة	تعاادل نجمة واحدة

و بعد ذكر الرتب، يحدد الأمر الشروط التي لا بد من توفيرها في كل مؤسسة حتى تصنف في إحداهما.

- الفنادق من الدرجة الرابعة: يشترط فيها أن تكون حسن التنظيم، و ذات رفاهية متوسطة، و أماكن مشتركة للجميع، و تضع حوالي 13 شرطا لا بد من تحقيقها.
- الفنادق من الدرجة الثالثة: يشترط فيها أن تكون جيدة، و تضع حوالي 18 شرطا يذكرها ملحق خاص بالأمر.

- الفنادق من الدرجة الثانية: ذات رفاهية، و تضع حوالي 12 شرطا لا بد من تحقيقها.
- الفنادق من الدرجة الأولى: يشترط أن تحتوي على شروط الفنادق من الدرجة الثانية، إضافة إلى 11 شرطا آخر.
- الفنادق ذات الرفاهية العالية: و يشترط فيها أن تكون ذات تنظيم جيد، و تضع حوالي 20 شرطا لا بد من تحقيقها.

2 - المطاعم: هي الأخرى صنفها الأمر كما يلي:

- مطاعم ذات الرفاهية العالية	تعاادل 3 نجوم رفيعة
- مطاعم من الدرجة الأولى	تعاادل 3 نجوم
- مطاعم من الدرجة الثانية	تعاادل نجمتان
- مطاعم من الدرجة الثالثة	تعاادل نجمة واحدة

و بعد ذكر الرتب، يحدد الأمر الشروط التي لا بد من توفيرها في كل مؤسسة حتى تصنف في إحداهما.

أما من الناحية العملية، و ما قامت به الدولة في هذا المجال نذكر

- المطاعم من الدرجة الثالثة: هي المطاعم المقبولة، و التي تضع 09 شروط لابد من تحقيقها للحصول على هذه الرتبة.
- المطاعم من الدرجة الثانية: هي المطاعم المريحة، التي بحوزتها قاعة الاستقبال سهلة التقسيم إلى قاعات استقبال صغيرة، و تضع 10 شروط لابد من تحقيقها.
- المطاعم من الدرجة الأولى: هي مطاعم ذات رفاهية جيدة، و تشتترط 13 شرطا لابد من تحقيقه.
- المطاعم ذات الرفاهية الجيدة و العالية: و هي المطاعم التي توجد بها مناظر أو متاحف سياحية، ذات تنظيم جيد، و تضع 16 شرطا لابد من تحقيقها.

3 — النزول (جمع نزل PENSION): مصنفة كما يلي

نزل من الدرجة الأولى	يعادل	3 نجوم
نزل من الدرجة الثانية	يعادل	نجمتان
نزل من الدرجة	يعادل	نجمة واحدة

و بعد نكر الرتب، يحدد الأمر الشروط التي لابد من توفيرها في كل مؤسسة حتى تصنف ضمنها.

يجب توفير 11 شرطا للحصول على هذا الصنف، أما ترتيبها وفق الأصناف المذكورة أعلاه، فاللجنة المختصة أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- الموقع
- حالة البناية
- التجهيزات بصفة عامة
- وجود مصعد، و قاعة الإطعام
- عدد الغرف
- عدد الموظفين

4 — المؤسسات السياحية: فهي الأخرى مصنفة كالآتي:

مؤسسات من الدرجة الأولى	تعادل	3 نجوم
مؤسسات من الدرجة الثانية	تعادل	نجمتان
مؤسسات من الدرجة الثالثة	تعادل	نجمة واحدة

هذه المؤسسات مرتبة حسب أصناف ثلاثة من حيث الرفاهية و الخدمات المقدمة للزبائن. و يحدد الأمر المؤرخ في 23 نوفمبر 1966 المؤسسات السياحية فيما يلي:

- 1 — الحانات
- 2 — كازينوهات
- 3 — المراقص
- 4 — مطاعم الوجبة الخفيفة
- 5 — قاعات الشاي
- 6 — محطات الاستحمام

منه بعض ما تحقق على سبيل المثال: إنجاز محطة الاستحمام بزرالدة، سيدي فرج ، الأندلس، تيبازة القرية و الشاطئ و موريتي، بقدرة استيعابية تقارب الألف سرير.

كما خصت شواطئ بعض المدن في المستقبل القريب ببنى فندقية جديدة كالزيانيين بتلمسان، الفرسان بسعيدة و الحماديين بتيشي ولاية بجاية.

أما فيما يخص السياحة الصحراوية، فلقد جهزت بعض المدن بالفنادق الموجودة على الطرق العامة (موتيل)، كبوسعادة، عين الصفراء، غرداية ، الأغواط، بسكرة، الوادي ومعظم واحات المنطقة.

في نفس الوقت بدأت مدارس فندقية تتنامى هنا و هناك في مختلف جهات البلاد وعلى رأسها مدرسة الجزائر، قسنطينة، وهران، تيزي وزو و بوسعادة تتقاسم مهمة تكوين موظفي الفنادق.

لقد كان عدد الفنادق حسب إحصائيات وزارة السياحة لسنة 1965 يحاذي 186 فندقا، أي ما يعادل 6417 غرفة (295) موزعة على مناطق الجزائر وضواحيها، وهران، قسنطينة و الصحراء.

أما طاقة استيعاب القطاع السياحي الوطني بنوعيه العام و الخاص لسنة 1979 فقدر ب: 48000 سرير (296). و من بين الأهداف المسطرة لنفس السنة نجد عملية توسيع القدرة الفندقية ومحاولة الوصول بها إلى 120,000 سرير سنة 2000.

295) Ministère de l'information, Perspective du développement du Tourisme, (Alger: DDP, 1965), p. 19
296) M. Bouchikhi, Tourisme en Algérie, ONS. in Statistique n° 19, (Alger: O N S, 1988), p. 20

5) الفنون الجميلة:

تعتبر الآثار التاريخية جزءا لا يتجزأ من التراث الوطني التي تزخر به الجزائر والموجود تحت حمايتها. نظريا تشمل الآثار التاريخية كل مدينة (حاضرة) انتمت إلى عصر من العصور لتاريخ بلد ما وتمثل مصلحة وطنية بوجهة نظر تاريخية، فنية و أثرية.

فالجزائر بمساحتها و موقعها الجغرافي في أقدم قارات العالم، تحتوي على مجموعة كبيرة من آثار مختلف الحضارات التي ظهرت بها وأخرها تاريخيا الحضارة العربية الإسلامية.

أ) المتاحف: أحصت منظمة اليونسكو سنة 1979، 32 متحفا ذوي خدمات مختلفة مقابل 29 سنة 1974 (أنظر الجدول)، موزعة كالآتي:

— متاحف للفنون وعددها 15، تهتم بالآثار والتاريخ، 4 متاحف تهتم بالعراقي (وهو: البحث في خصائص الشعوب) ، و الإناسة (وهي: البحث في أصل الجنس البشري وتطوره وأعرافه وعاداته ومعتقداته)، وثمانية أخرى مختصة و أربعة حدائق للحيوانات والنباتات.

لم يكن التوافد على المتاحف في الجزائر يعكس أهمية و ضخامة هذه المؤسسات. ففي سنة 1979 - ومن بين 32 متحفا، أدلت ثلاثة عشر منها بإحصائياتها لليونسكو. و قدر عدد المتوافدين عليها آنذاك 260 زائرا (297) و ارتفع عدد الزوار ستة سنوات بعد ذلك إلى 421 زائرا (298) لنفس عدد المتاحف، بما في ذلك المجموعات المدرسية والجامعية والزوار من السكان والأجانب وكذا الوفود الرسمية.

297) UNESCO , Annuaire Statistique, Année 1988. (Paris: Unesco, 1988), p.8-22

298) Office National des Statistiques. n° 35, (1962 - 1991), Op.cit. p. 109

المتاحف	المكان	يهتم ب:
متحف الآثار القديمة	حديقة زرياب الجزائر	الآثار القديمة التقليدية و الإسلامية
متحف الفنون الجميلة	الحامة - الجزائر	الفنون الحديثة، الرسم - النحت
متحف باردو	3 شارع روزفلت الجزائر	العراق ، ما قبل التاريخ السلسلة الإفريقية
متحف مون ريون	حديقة مون ريون الجزائر	متحف الطفل
متحف الفنون الشعبية	القصبة الجزائر	المجموعة التقليدية
متحف الثورة	القبة - الجزائر	سلسلة الثورة التحريرية
متحف تيبازة	تيبازة - الجزائر	النحت والأثرية القديمة
متحف الهواء الطلق	حديقة باسجري شرشال	الفسيفساء القديمة
متحف شرشال	شرشال	الآثار القديمة المصرية اليونانية والرومانية
متحف تيمقاد	تيمقاد	الآثار القديمة الكلاسيكية النحت الفسيفساء المسكوكات
متحف إبوني	طريق إيبون عنابة	الآثار القديمة الكلاسيكية
متحف معبد مينارف	تبسة	ما قبل التاريخ ، الآثار القديمة و الفنون المحلية
متحف جميلة	جميلة	النحت الفن المعماري الآثار القديمة
متحف سطيف	سطيف	الفنون القديمة الكلاسيكية والعراق
متحف قسنطينة	قسنطينة	ما قبل التاريخ ، آثار قديمة فنون اسلامية والرسم
متحف تازولت	تازولت لامباز سابقا	الفنون القديم الكلاسيكية
متحف وهران	شارع زبانة وهران	ما قبل التاريخ ، الآثار القديمة الفنون الحديثة العراق العلوم

الطبيعية		
النحت والمسكوكات	قالمة	متحف مسرح قالمة
ما قبل التاريخ ، العراقة الفنون التقليدية	ورقلة	المتحف الصحراوي

حديقة الحيوانات والنباتات	سيدي بلعباس	مركز البحث العلمي
ما قبل التاريخ ، العراقة	الوادي	متحف الوادي
علم الآثاريات ، العلوم الطبيعية الفنون الجميلة	بجاية	متحف بجاية
الفنون التقليدية والمجموعات المختلفة	غرداية	المتحف الفلكلوري
البحث حول النباتات	الحامة الجزائر	حديقة التجارب
البحث حول الحيوانات	الحامة الجزائر	حديقة الحيوان
البحث حول الحيوانات والنباتات	بني صاف	حديقة الحيوانات والنباتات
البحث حول الحيوانات البحرية	بو اسماعيل	مربي المائيات
الآثار القديمة والفنون التقليدية	تيزي وزو	متحف تيزي وزو
الفنون الإسلامية الآثار القديمة والعلوم الطبيعية	تلمسان	متحف تلمسان

المراجع: سسنة الفن والثقافة

ب. المناظر والنصب التذكارية: عندما نقول عن منظر أو نصب

تذكاري أنه مدرج، نعني بذلك أنه مسجل ضمن قائمة المناظر والنصب التذكارية المعدة من طرف كل ولاية معنية بالتعاون مع وزارة الثقافة.

لابد أن تحتوي هذه القائمة على طبيعة المنظر أو النصب التذكاري، موقعه الجغرافي وتاريخ قرار إدراجه في القائمة (299) وفقا لما جاء به المرسوم رقم 67 - 281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 الخاص بالتفتيش و حماية المناظر و النصب التاريخية (300)، الذي تنص مادته الأولى على أن المناظر و النصب التاريخية هي العقارات المنقولة و غير المنقولة، التي تمثل منفعة وطنية من الناحية التاريخية، الفنية و الأثرية، موجودة في و على العقارات العمومية أو الخاصة للدولة، الدوائر، البلديات و المؤسسات العمومية.

تضيف المادة الثانية على أن العقارات الموجودة على أراضي الخواص لا يقبل بأي حال من الأحوال المساس بها، إلا بإذن من الوزارة الوصية، و يحق للدولة إخضاعها لها لخدمة المصلحة العامة، و تقديم إعانات لمالكها.

تتخذ الدولة للحفاظ على التراث الوطني إجراءات يخولها لها القانون للمطالبة، بترتيب و الحصول بالتراضي على المناظر و النصب من أجل المصلحة العامة. كما تمنع المادة الرابعة من المرسوم تصدير أي أثر مرتب منقول أو غير منقول ذات منفعة وطنية من الناحية التاريخية، الفنية و الأثرية.

1 - التفتيش: تنص المادة السادسة في باب التفتيش، على أن للوزير الوصي على الفنون و حده الصلاحيات لإعطاء طلب بإذن التفتيش و التنقيب على المناظر أو آثار تهم التاريخ و الفن. تجعل المادة 7 من المرسوم التراب الوطني منقسما إلى دوائر أثرية، يشرف على كل واحدة منها مدير بمثابة ممثل الوزير المكلف بالفنون.

أما المادة 13 تجعل من أملاك الدولة:

1 - كل أثر مكتشف أثناء التفتيش و التنقيب مهما كانت الحالة

299) Sayah. Lahouari. L'information et la culture en Algérie, (Alger: DDP, 1978), p. 66
300) R.A.D.P. J.O.R.A. du 23 janvier 1968

القانونية للعقار .

2 - كل الآثار المحصل عليها أثناء التفتيش أو الاكتشافات القديمة المحفوظ بها إلى يومنا هذا على التراب الوطني.

بالنسبة للمنظر و المناصب التذكارية التاريخية، فتعتبرها المادة 19 من المرسوم على أنها جزء مكمل للتراث الوطني، و تشمل كل منظر أو نصب تذكاري منقول ينتمي إلى مرحلة من مراحل التاريخ الوطني (ما قبل التاريخ إلى وقتنا الحاضر) و يمثل مصلحة وطنية من الناحية التاريخية و الفنية و الأثرية.

2- المناظر و النصب التذكارية العقارية: عرفها المادة 20 من المرسوم على أنها تمثل مجموع العقارات الحضرية و الريفية ذات منفعة وطنية كما أشرنا من قبل. و تتخذ في حقها إجراءات تسمى، كما تبين ذلك المادة 21 من المرسوم، إجراءات الحماية النهائية عن طريق عملية الترتيب، أو الحماية المؤقتة عن طريق تسجيلها في قائمة الجرد الإضافية للنصب و المنظر.

3- عملية الترتيب: من مبادئ هذه العملية كما تحددها المادة 22 من نفس المرسوم، أنها تمس المناظر و النصب التذكارية ذات المنفعة التاريخية و الوطنية. كما يمكن ترتيب العقارات المبنية أو غير المبنية الموجودة في حقل رؤية منظر أو نصب تذكاري مرتب أو مقترح للترتيب أو مسجل في قائمة الجرد الإضافية (العقارات الموجودة على بعد 500 متر من المنظر أو النصب التذكاري).

4- إجراءات الترتيب: تعتبر المادة 23، المناظر و النصب التذكارية المرتبة تلك التي تم ترتيبها خلال الفترة الاستعمارية و الموجودة كملحق للمرسوم رقم 67 - 281. و إذا كان المنظر و النصب التذكاري ينتمي لدائرة أو بلدية أو لجماعات محلية أخرى، فإن طلب الترتيب يصاغ من طرف الممثلين الشرعيين. أما إذا كانت ملك لشخصية طبيعية أو معنوية، فطلب الترتيب هنا يصاغ من طرف أصحابها أو الممثلين عنهم الذين يخولهم القانون لذلك.

تتم عملية الترتيب في مثل هذه الحالات بقرار من الوزير المكلف

بالفنون، بعد استشارة اللجنة الوطنية للمناظر و النصب التذكارية. و تشير المادة 33 من المرسوم على أن تسجيل المنظر و النصب التذكارية مباشرة بعد ترتيبها على القائمة الرسمية التي بحوزة الدوائر. و تحتوي القائمة الرسمية على:

- 1 - طبيعة المنظر و النصب
- 2 - الموقع الجغرافي
- 3 - محيط الترتيب و حقل الرؤية
- 4 - نوعية الترتيب نهائي أو مؤقت
- 5 - إرتفاقات خصوصية (LES SERVITUDES PARTICULIERES)
- 6 - أسماء مالكيها
- 7 - تاريخ و قرار الترتيب

إن إسقاط منظر أو نصب تذكاري من الترتيب النهائي أو المؤقت، كما توضحه المادة 47 من المرسوم، يحصل عندما تختفي المصلحة الوطنية من الناحية التاريخية و الفنية و الأثرية، بمبادرة من الدولة أو من ملاكها.

5 - قائمة الجرد الإضافية: يدخل في قائمة الجرد الإضافية، المناظر و النصب التذكارية التي، بسبب من الأسباب لا تخضع مباشرة إلى إجراءات الترتيب النهائية و كل المناظر و النصب التذكارية الموجودة في حقل الرؤية للمناظر و النصب التذكارية المسجلة في قائمة الجرد الإضافية.

6 - المناظر و النصب الطبيعية: يدخل في هذا النصف، كما تحدده المادة 78 من المرسوم، كل منظر أو مكان يحظى بطابع فني، تاريخي، علمي، أسطوري أو رسمي ذو منفعة وطنية.

تعتبر المواد التي تحكم المنظر و النصب الطبيعية شبيهة، إن لم نقول متطابقة، بالتي تحكم المناظر و النصب التذكارية سواء في الشكل أو المضمون.

و للسهر على حسن سير عملية تصنيف قوائم الترتيب، الإسقاط منه و التسجيل على قائمة الجرد الإضافية، تم إنشاء لجنة وطنية للمناظر و النصب تابعة للوزير المكلف بالفنون.

من بين مهامها البث في المناظر و النصب المقترحة للترتيب، و كذلك الاستشارة من طرف الوزير المكلف بالفنون حول المسائل التي لها علاقة بالمناظر و النصب. تتكون هذه اللجنة حسب ما وردت في المادة 129 من المرسوم من السادة:

- 1 — الوزير المكلف بالفنون أو ممثل عنه
- 2 — ممثلان عن الحزب
- 3 — ممثل عن رئاسة المجلس
- 4 — ممثل عن وزير الدفاع
- 5 — ممثل عن وزير الداخلية
- 6 — ممثل عن وزير المالية و التخطيط
- 7 — ممثل عن وزير الزراعة و الإصلاح الزراعي
- 8 — ممثل عن وزير الإعلام
- 9 — ممثل عن وزير الصناعة و الطاقة
- 10 — ممثل عن وزير البريد و المواصلات
- 11 — ممثلان عن وزير الأشغال العمومية و البناء
- 12 — ممثلان عن وزير السياحة
- 13 — ممثل عن وزير الشبيبة و الرياضة
- 14 — ممثل عن وزير الأوقاف
- 15 — مدير الشؤون الثقافية بوزارة التربية الوطنية
- 16 — مدير التعليم العالي بوزارة التربية الوطنية
- 17 — مدير مساعد لفنون، المتحف و المكتبات
- 18 — مدير مصلحة الصور القديمة
- 19 — مفتش في مصلحة العصور القديمة
- 20 — المعماري المسؤول عن النصب التذكارية
- 21 — مدير متاحف الوطنية
- 22 — مدير المدرسة الوطنية للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة
- 23 — مدير معهد التعمير

تمتلك الجزائر حصيلة معتبرة من المناظر والنصب التذكارية الموزعة على مناطق عريقة في مختلف أرجاء البلاد، مقسمة إلى الحقب التاريخية التي تنتسب إليها، كمناظر الحقبة التاريخية المغليثية، أو الحقبة ما قبل التاريخ، أو الحقبة القديمة، أو الحقبة الإسلامية وكذا المناظر الطبيعية والمناظر الأخرى المختلفة*.

لكن قبل كل شيء يمكننا القول أن معظم المناظر والنصب التذكارية إن لم تكن جلها فغالبيتها قد أدرجت في المرحلة التي كانت فيها الجزائر مستعمرة.

وما بقي على الوزارة الوصية (وزارة الإعلام والثقافة) إلا أن تحافظ عليها، وأن تستغلها على الصعيد التاريخي والسياحي.

لسوء الحظ، فإن استغلال المناظر والنصب التذكارية في الجزائر لم يكن من أولويات السلطات المتعاقبة، فالاهتمام بهذا القطاع لم يبدأ إلا انطلاقاً من سنة 1967 كما أشرنا سابقاً بغية تطوير السياحة في البلاد.

و الزائر إلى المناظر السالفة الذكر، التي سوف نذكرها في قسم الملاحق يجدها قد تبخرت، إذ نلاحظ اختفاؤها شيئاً فشيئاً بسبب إنجاز مساكن جديدة أو مؤسسات أو بسبب غياب قوانين تحميها. لكن هذا الوضع فرض نفسه، فجزائر السبعينات بوزنها السكاني المتزايد والذي قارب 13,75 مليون نسمة كانت بحاجة إلى البناء.

قبل أن نتطرق لمختلف الجداول الموجودة في قسم الملاحق، لابد من إعطاء تعاريف مسبقة ومبسطة للتفريق بين مختلف المراحل التاريخية.

بداية، نبدأ بالثنائي منظر والنصب التذكاري، ثم المرحلة المغليثية، ومرحلة ما قبل التاريخ، لنصل في الأخير إلى المرحلة القديمة كما تشير إليها الأسطورة المنسوبة لقائمة الآثار التاريخية.

* ولتعدادها ومعرفة موقعها وتاريخ إدراجها استعملنا الجداول الموجودة في قسم الملاحق حتى تسهل علينا المهمة.

- 1 — المنظر: يحدد الشكل الذي اختص به موقع مدينة ما.
- 2 — النصب التذكاري: يمثل منشأة الهندسة المعمارية أو النحت لتخليد الذكريات الماضية.
- 3 — المغليئية: تشير إلى المنشآت لما قبل التاريخ، والمكونة من الحجارة الكبيرة.
- 4 — ما قبل التاريخ : تمثل هذه المرحلة، مرحلة وجود الإنسان منذ النشأة إلى غاية ظهور الوثائق المكتوبة الأولى.
- 5 — القديمة: هي كل ما ينتمي الى العصور القديمة جدا أو مرحلة من مراحل التاريخ الموافقة للحضارات القديمة.
- 6 — مراحل مختلفة: نقصد بها المرحلة الاستعمارية.

إن قوائم مختلف المناظر والنصب التذكارية الموجودة في قسم الملاحق، تمثل جزءا من التراث المدرج أو الذي أعيد إدراجه في 20 من شهر ديسمبر 1967 من طرف السلطات المعنية وفقا للمادة 23 من القانون رقم 67 — 281.

مراجع الفصل الثالث

مراجع باللغة العربية

- 1 - براهيمى. عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1983، 448 ص
- 2 - جامعة الجزائر، دليل جامعة الجزائر للمدرسين و الطلاب السنة الجامعية 1988 - 1989، ديوان المطبوعات الجزائرية، 177 ص
- 3 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية المؤرخة في 02 جوان 1970
- 4 - الجريدة الرسمية المؤرخة في 19 جوان 1970
- 5 - الجريدة الرسمية المؤرخة في 18 ماي 1971
- 6 - الجريدة الرسمية المؤرخة في 24 أفريل 1973
- 7 - الجريدة الرسمية المؤرخة في 04 ديسمبر 1973
- 8 - الجريدة الرسمية المؤرخة في 30 أفريل 1974
- 9 - الجريدة الرسمية المؤرخة في 14 جانفي 1975
- 10 - الجريدة الرسمية المؤرخة في 23 أفريل 1976
- 11 - الجريدة الرسمية المؤرخة في 01 ماي 1981
- 12 - الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 ماي 1981
- 13 - الجريدة الرسمية المؤرخة في 07 أوت 1984
- 14 - سيسبان الشريف، التعريب واقعة و مشاكله، وزارة الأوقاف، المعرفة، العدد رقم 3، المطبعة العامة لجهة التحرير الوطني الجزائر، 1963، ص. (28 / 26)
- 15 - كايروول. رولان، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية، ترجمة مرشلي محمد، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1984، 759 ص
- 16 - مرمول. محمد الصالح، التربية وأغراضها، العروبة مجلة تصدرها وزارة الإعلام، العدد رقم 2، البعث، قسنطينة، 1964، ص (12 - 18)
- 17 - الهادي. محمد فتحي، مراكز المعلومات الصحفية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1981، 211 ص
- 18 - وزارة الإعلام، الإعلام في الجزائر، الجزائر، 1984

- BALTA.Paul & RULLEAU. Claudine, la Stratégie de Boumediene, bibliothèque Arabe Sinbad, paris, 1978
- BERRAH. Mouny, les télévision du monde, télérama (Cinémaction), SIMA PARIS, 1988, (327/ 329)
- BOUCHIKHLM, Tourisme en Algérie, in statistiques n° 19 (Avril-juin), ONS ALGER 1988
- BRAHIMI Brahim, le pouvoir, la presse, et les intellectuels en Algérie, l'harmattan, 1989
- Front de liberation national, comité central, commission de l' information de la culture et de la formation, la culture à travers les textes fondamentaux du parti du front de liberation national, Harriched, Alger, 1981
- Lahouari. Sayah, L'information et la culture en Algérie (Dossier documentaire) Documentation législative (1962-1976), D.D.P, Alger, 1978
- Ministère de l'information, perspectives du développement du tourisme, D.D.P, 1965
- Ministère de l'information, visage de l'Algérie, (l'enseignement), septembre 1970, D.D.P, Imag-spa Siracusa, 1970
- Ministère de l'information, visage l'Algérie, (jeunesse et sports), novembre 1971, D.D.P, Imag-spa Siracusa, 1971
- Ministère de l'information, La radiodiffusion Télévision Algérienne au service du progrès, D.D.P, 1976
- Ministère de l'information, Cinéma, production cinématographique (1957-1973), D.D.P, Alger, 1973
- Office national des statistiques, Annuaire Statistique de l'Algérie 1981, Alger, 1981
- Office national des statistiques, Annuaire statistique de l'Algérie 1983- 1984, N° 12, Alger, 1985
- Office national des statistiques, statistiques (1962-1991), (Rétrospective), N°35, O.N.S, Alger, 1992
- République Algérienne démocratique et Populaire, La charte Nationale 1976
- R.A.D.P, journal officiel de la République Algérienne, 16 Août 1963
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 23 Août 1963
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 17 JANVIER 1964
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 06 Octobre 1964
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 08 Décembre 1964
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 04 Janvier 1966
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 16 Septembre 1966
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 16 Décembre 1966
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 28 Mars 1967
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 24 Novembre 1967
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 26 Décembre 1967
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 05 Janvier 1968
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 23 Janvier 1968
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 09 Avril 1968
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 26 Avril 1968
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 20 Juin 1969
- R.A.D.P, J.O.R.A, du 24 Mars 1972

- R.A.D.P, J.O.R.A, du 13 Décembre 1974

-Service Historique de l'Armée de terre Française (S.H.A.T), 1H1132: 1.2, Protocoles, conventions et accords Franco-Algérien (1962-1963), protocole entre l'Algérie et la France concernant la coopération technique dans le domaine de la Radiodiffusion et de la télévision, Paris, 15 janvier 1963

-Souriau. Christiane, le Maghreb Musulman, cnrs, 1979

- STORA. Ben jamin, Histoire depuis l'indépendance, la découverte, paris, 1987, 124p

-U.N.E.S.C.O, Annuaire statistique année 1983, u.n.e.s.c.o, paris, 1983

-U.N.E.S.C.O, Annuaire statistique année 1987, u.n.e.s.c.o, paris, 1987

- U.N.E.S.C.O, Annuaire statistique année 1988, u.n.e.s.c.o, paris, 1988

- U.N.E.S.C.O, Annuaire statistique année 1990, u.n.e.s.c.o, paris, 1990

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة العامة والمتواضعة لتطور السياسة الثقافية في الجزائر، نقر بأنها لا تقدم إجابة كاملة للملاحظات والتساؤلات المطروحة في هذا الميدان، لكن يمكننا تقديم الاستنتاجات التالية:

لا يخفى على أحد أن هناك جهودا جبارة بذلت من أجل إرساء مؤسسات ثقافية و ترسانة من القوانين منذ فجر الاستقلال. و قد خطت بلادنا على هذا الطريق خطوات كبيرة، بل كانت سباقا إذا قيست بغيرها من البلاد النامية التي مضى على استقلالها مدة طويلة من الزمن وهي ما زالت في بداية الطريق.

و يمكن القول أن في الجزائر من القوانين و المؤسسات ما يغنيها إن أحسنت استغلالها و تسييرها و إذا أسندت المسؤوليات فيها إلى أهلها.

لا يمكن بأي حال من الأحوال بناء قواعد أي دولة بطريقة فعالة و لائقة دون معرفة جيدة و رؤية واضحة لتاريخها. و من المهم أن نؤكد أنه أمام التيار الهائل للاميين و عدد التلاميذ المسجلين انمتزاد بسرعة كبيرة سنة بعد سنة منذ الاستقلال، فإن السلطات الجزائرية، التي بدأت عملية محو الأمية ركزت جهودها على العامل الكمي دون النوعي لتزج بنفسها فيما بعد بين مطرقة الأمية و سندان نقص الإمكانيات و الكوادر الكفأة. و اصطدم الانتشار الكمي هذا بعدد من العقبات مثل تصلب الهياكل الإدارية المباشرة، التحجر البيروقراطي و العجز في كثير من الأحيان عن المبادرة بدعوى التمسك بالنصوص مما ضاعف من تعقيد الظروف.

و يبدو أن الجزائر من الأمم التي نتناول موضوع الثقافة بطريقة صراعية، فالتراث و العصرية أمران متقابلان متضادان في مفهوم الكثيير من الناس، فإما هذا أو ذاك. و الثقافة بمعناها المتداول في إطار هذا المفهوم عندهم تعارض العلم و التكنولوجيا و ليس وجها آخر لهما و بالتالي فإن الخطاب الثقافي

المستورد مبتور و سطحي يردد كلمات مثل المنهجية، الموضوعية و العلمية، لكن مسعاه في النهاية يعاكس كل ذلك لأن ليس لديه حل آخر سوى إلغاء الترات و الثقافة عموما أو إلغاء العصرية و كلاهما يؤدي إلى طريق مسدود.

إن النخبة الجزائرية التي وجدت عقب الاستقلال قد توزعت إلى ثلاثة فئات. فئة المدارس الحرة توجهت نحو أجهزة الدولة، الفئة ذات الثقافة الغربية استولت من جانبها على المؤسسات الإدارية والصناعية وأما الفئة الأخير ذات الثقافة العربية الإسلامية، فلم يكن نصيبها من تلك المناصب إلا القليل.

الشيء الذي أدى مع مرور الأيام إلى بروز صراعات ثقافية ثنائية غير معلنة بين تيارات حاملة لمشاريع متناقضة، الأولى نابعة من التراث الثقافي للشعب الجزائري والأخرى نابعة من الثقافة الغربية، مجسدة بوقوف مجموعة كبيرة من المسؤولين الإداريين بالمرصاد لبعض القوانين و القرارات الصادرة عن دوائر صناع القرار و العمل على عرقلتها في بعض الأحيان و ذلك بسبب المصالح المتعارضة التي انعكست سلبا على المجتمع الجزائري. و خير دليل على ذلك مشروع التعريب الذي ما فتى أن يرى النور لولا التصدي و تكرار التجربة مرارا مند الاستقلال.

إن غموض و غياب سياسات دقيقة كما أشار إليها بعض أعضاء اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1981 راجع إلى دراسات مجردة عن خصائص الشعب الجزائري التي صنفت ضمن التناقض الموجود بين النظرية و التطبيق الذي طبع قوانين البلاد منذ فجر الاستقلال، لأن النخبة المسؤولة المسيرة لشؤون البلاد تفشت في أوساط مؤسساتها أمراض حب الذات و عدم احترام القوانين و التعدي عليها باستعمال النفوذ و العيش في البروج العالية و الابتعاد عن الشرائح الاجتماعية الأخرى. فاقترنت نماذج سياسات من دول أخرى لها خصائصها و مميزاتها و أرادت قولبتها وتطبيقها على الواقع الجزائري. لكن هذا السلوك يشبه تماما السلع التي تتدفق على أسواق دول العالم الثالث، تجعل بعض البلاد المتخلفة تتوهم أنها متقدمة بفضل ما تشتريه من الخبرة الفنية و المصنوعات الأكثر حداثة و يزيدها ذلك الوهم خلودا للكسل و سوء استخدام ما تفتنيه بسبب عجزها عن إدماجها في نسقها الاجتماعي و اضطرارها لاستعماله

كواجهة تعرض فيها ما استوردته من التكنولوجيا و الخبرة الأجنبية. و النتيجة بالطبع كانت سلبية، فمشروع المجتمع الذي كانت تترقبه مجموعة كبير من شرائح المجتمع على اختلاف مستوياتها بدأ يتبخر شيئا فشيئا.

لعل من بين النقاط التي تثير الانتباه أيضا، هو اعتماد السلطات العمومية على توفير شروط التعليم في المناطق الحضرية بقسط كبير، في حين كان الاهتمام بالقرى و الأرياف قليلا، مما تركها تنطوي في عزلة ثقافية بسبب قلة الإمكانيات، تقصير من جانب السلطات العمومية في غياب سياسات فعالة في بعض الأحيان من جهة و شساعة الحيز الجغرافي المتواجدة به من جهة أخرى. كل هذه العوامل و عوامل أخرى حالت دون القضاء على ظاهرة الأمية الذي يمثل الريف الجزائري فيها الجزء الأكبر، رغم تقلصها إلى قرابة النصف في منتصف الثمانينات.

لقد عرفت الجزائر تطورا كميا لا بأس به في الثلاث سنوات التي تلت تطبيق مشروع المدرسة الأساسية سواء في عدد الأساتذة المؤطرين جزائريين وأجانب، أو في تناقص عدد التلاميذ داخل القسم الواحد في المستويات الثلاثة الأولى و استقراره في مستوى التعليم العالي، أو في زيادة طاقة استيعاب المؤسسات التعليمية في بعض الأحيان ضعف ما كانت عليه. إلا أن هذا التطور لم يدم طويلا، حتى بدأت ملامح فشل العملية الإصلاحية تبرز شيئا فشيئا، بظهور ظاهرة اكتظاظ الأقسام في المستويات الأولى خلال السنة الدراسية 83 - 84.

أما المجال الإعلامي، فهو أيضا لم يخل من نقائص كبيرة على كل المستويات، أرهقت كاهله و وضعته في حالة ركود. و لعل من بين ما أوصل المؤسسات الإعلامية في الجزائر إلى ما وصلت إليه هو عدم تمكينها أو بالأحرى عدم السماح لها من دخول عالم المنافسة الحرة الذي يعتمد أساسا على الكفاءة دون غيرها و على الاعتماد على ما يبذله الجهد الإنساني داخل المؤسسة و لا على الاعتماد على خزينة الدولة دون تقديم أي مقابل. و في غياب الصرامة أيضا لم تر مشاريع كثيرة في المجال الإعلامي النور، لعل خير دليل على ذلك القنافة التلفزيونية الثانية التي أعلن عن إنشائها منذ سنة 1983 و إلى غاية كتابة هذه الرسالة و مشروعها لم ينفذ بعد.

و كذلك الحال بالنسبة للمؤسسات الثقافية الأخرى، فرصيدها اعتمد على الكم دون النوع، فزاد عدد المساجد و المكتبات و دور الشباب منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1986، لكن هذه الزيادة في المنشآت لم ترق و لم تسمح بترسيخ تقاليد ثقافية يرفع من خلالها المواطن الجزائري مستواه الثقافي وبالتالي تعم الثقافة و يزدهر المجتمع.

لكن، حتى لا ننقص من المجهودات التي بذلت، نتمنى في الأخير أن تكون هذه المرحلة مرحلة مخاض و تجارب قد استفاد منها الجميع و عليه أن يعمل الجميع أيضا على تجسيد السياسات الثقافية ميدانيا للوصول إلى تكوين الإنسان الجديد الذي كانت تصبو إليه موثيق الثورة الجزائرية.

عينة من ببليوغرافيا عامة لما أنجز حول دول شمال إفريقيا (المغرب العربي)

- ABBAS (Ferhat). — *De la colonie vers la province. Le Jeune Algérien.* — La Jeune Parque, 1931, 152 p.
- *Guerre et révolution d'Algérie. I. La nuit coloniale.* — Julliard, 1962, 233 p.
- *Regards sur le présent et l'avenir de l'Algérie. Notre combat contre le colonialisme. Pour l'avenir d'une démocratie véritable en Algérie.* — Alger, Ed. Libération, 1949, 32 p. (Rapport présenté par l'Union démocratique du manifeste algérien, 1^{er} congrès, Sétif, 25-27 septembre 1948).
- *Régime (Le) colonial est la négation de la justice et de la civilisation. MM. Ciosi et Naegelen techniciens des fraudes électorales et sussoyeurs du Siatui de l'Algérie* [Lettre de Fonlupt-Esperaber]. — Alger, Ed. Libération, s.d., in-16, 40 p.
- ABDEL-MALEK (Anouar). — *Anthologie de la littérature arabe contemporaine. II. Les Essais.* — Le Seuil, 1965, 494 p.
- *Ideologie et renaissance nationale. L'Egypte moderne.* Ed. Anthropos (Coll. Sociologie de la connaissance).
- *Pensée (La) politique arabe contemporaine.* — Le Seuil, 1970, 382 p.
- *Problématique du socialisme dans le monde arabe.* — H.S., 2, 1966, p. 125-158.
- ABDOU (Cheikh Mohamed). — *Rissalat al-Tawid ou Exposé de la religion musulmane.* Trad. de l'arabe avec une introd. sur la vie et les idées du Cheikh Mohamed Abdou, par B.B. Michel et le Cheikh Moustapha Abdel Razik (Réimpr. anastatique de l'édition de 1925). — Geuthner, 1965, LXXXVIII, 147 p.
- ABUN-NASR (Jamil M.). — *A history of the Maghrib.* — Cambridge, Univ. Press, 1971, X, 416 p. (écrit en mars 1971).
- *Tidjaniyya (The). A sufi order in the modern world.* — Londres, Oxford Univ. Press, 1965, [X], 204 p., fac. sim., carte (Thèse doctorat philosophie, Oxford 1961. Royal Institute of International affairs. Middle Eastern monographs, 7). Actes du colloque de démographie maghrébine, Tunis, 6-10 janvier 1969. — R.T.S.S., 6^e année, juin-sept. 1969, n^{os} 17-18, 763 p. Biblio.
- ADAM (André). — *Le bidonville de Ben Msik à Casablanca. Contribution à l'étude du prolétariat musulman au Maroc.* — A.I.E.O., Alger, VIII, 1949-1950, pp. 61-199, plan, pls. et Alger, Carbonel, s.d., gr. 8^e, 199 p., 15 pl. h.t. (Faculté des Lettres).
- *Casablanca. Essai de transformation de la société marocaine au contact de l'Occident.* — Ed. du C.N.R.S., 1969, 2 vol. ensemble 895 p., 40 pls (Centre des recherches sur l'Afrique méditerranéenne. Aix-en-Provence. Publications. Section moderne et contemporaine).
- *Histoire de Casablanca des origines à 1914.* — Gap, Ophrys, 1968, 196 p., pls. (Univ. Aix-Marseille. Fac. des Lettres. Annales, N.S., 66).
- *Problèmes sociaux au Maroc. — Session d'études administratives, diplomatiques et économiques.* 1. Rabat, février-mars 1958. — Lib. droit et jurisp., 1969, 143 p. (Coll. d'études juridiques. Série de langue française, 4, pp. 65-87)
- ADAMS (Charles-Clarence). — *Islam and modernism in Egypt. A study of the reform movement inaugurated by Muhammed Abduh.* — Londres, Oxford Univ. Press, 1933, 283 p.
- Afrique (L') au XX^e siècle.* — Sirey, 1966, 908 p. (Coll. L'histoire au XX^e siècle).
- Afrique (L') française.* — *Chronique de Tunisie (août 1922-août 1928).* — Tunis, impr. Barlier, 1928, XIV-429 p., ill.
- Afrique (L') française du Nord.* Bibliographie militaire des ouvrages français ou traduits en français et des articles des principales revues françaises relatifs à l'Algérie, à la Tunisie et au Maroc de 1830 à 1926 I et II Algérie : III IV Tunisie. — Imprimerie nationale, 1930, 2 vol. XIV-388 et 407 p. [Algérie] et 1935, 2 vol. XXIV-499 et 488 p. [Tunisie]
- AGERON (Charles-Robert). — *Abd el-Kader souverain d'un royaume arabe d'Orient.* — R.O.M., N^o spécial, 1970, pp. 15-30 (Actes du II^e congrès international d'études nord-africaines).
- *Algériens (Les) musulmans et la France (1871-1919).* — P.U.F. 1968, 2 vol. ensemble 1298-X p.
- *Brève histoire de la politique d'assimilation en Algérie de 1870 à 1914.* — R.S., mars 1956, pp. 225-236.
- *Les communistes français devant la question algérienne de 1921 à 1924* (A paraître dans le *Mouvement social*).
- *Enquête sur les origines du nationalisme algérien.* L'émir Khaled, petit-fils

المصدر وثيقة تحمل عنوان L'AFRIQUE DU NORD EN MARCHE تتضمن ببليوغرافيا لما أنجز حول دول شمال

إفريقيا (دول المغرب العربي) بمكتبة بوبورغ، باريس.

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- d'Abd el-Kader fut-il le premier nationaliste algérien ? — *R.O.M.*, N° : 2^e sem. 1966, pp. 9-49.
- *Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1964)*. — P.U.F., 1964, in-1^o, 126 p. (Coll. Que sais-je ? 400), 4^e éd. 1970.
- Politique (La) berbère du protectorat marocain. — *R.H.M.C.*, XVIII, janv-mars 1971, pp. 50-90.
- Premier (Le) vote de l'Algérie musulmane. Les élections du collège musulman algérien en 1919-1920. — *R.H.M.C.*, janvier 1970, pp. 97-104.
- AGLIETTI (B.). — Il Partito liberale costituzionale tunisino dalle fondazione (1921) ad oggi. — *O.M.*, 1943, pp. 137-157.
- AGUESSE (Louis). — *Souveraineté et nationalité en Tunisie*. Préf. de Louis M. liot. — Sirey, 1930, XII-371 p. (Thèse droit. Alger).
- AHMED (Jamal Mohammed). — *The Intellectual origins of egyptian nationalism*. - Londres, Oxford Univ. Press, 1960, 135 p. (Royal institute of internation affairs).
- AINAD-TABET (Redouane). — *Le Mouvement du 8 mai dans le Nord-Constantinois*. — Univ. d'Alger, déc. 1968, 162 p. dactyl. (Diplôme d'études supérieures d'histoire).
- AKKAD (Salah el-). — L'idée de panarabisme dans le Maghreb. — *Méditerranée de 1919 à 1939*, 1969, pp. 27-30.
- Algérie 1954. — *Encyclopédie mensuelle d'Outre-Mer*, N° spécial, s.d., in-4 226 p. Préf. de Roger Léonard.
- Algérie (L'). *Passé et présent. Le cadre et les étapes de la constitution de l'Algérie actuelle* par LACOSTE (Yves), NOUSCHI (André) et PRENANT (André) Préf. de Jean Dresch. — Ed. sociales, s.d. [1960], 462 p.
- AMIN (Osman). — *Muhammad Abduh, essai sur ses idées philosophiques et religieuses*. — Le Caire, Impr. Misr, 1944, XVI-290 p., pls. fac. sum. (Bibli pp. 265-278).
- AMIN (Samir). — *Economie (L') du Maghreb*. I. *La colonisation et la décolonisation*. II. *Les perspectives d'avenir*. — Ed. de Minuit, 1966, 2 vol., 35 227 p. (Coll. Grands documents).
- AMROUCHE (Fadhma Aït Mansour). — *Histoire de ma vie*. Préf. de Vincent Monteil et introd. de Kateb Yacine. — Maspéro, 1968, 224 p. (Coll. Domain maghrébin).
- AMROUCHE (Jean). — Eternel (L') Jugurtha, proposition sur le génie africain. — *L'Arche*, N° 13, fév. 1946, pp. 58-70, repris dans *Etudes méditerranéennes* hommage à Jean Amrouche, N° 11, 2^e trim. 1963, sous-titré « Proposition sur le génie africain » et pub. à la suite de KRÉA, *Tombeau de Jugurtha*. - Alger, S.N.E.P. 1968, 128 p. suivi de L'Eternel Jugurtha, 13 p.
- ANAWATI (G.-C.) et GARDET (Louis). — *Les grands problèmes de la théologie musulmane. Essai de théologie comparée*. I. *Dieu et la destinée de l'homme* par Louis GARDET. — Vrin, 1967, 528 p. (Coll. Etudes musulmanes, 1) — *Mystique musulmane. Aspects et tendances. Expériences et techniques*. - Vrin, 2^e éd., 1968, 311 p. (Id., 8).
- ANDRÉ (Général Pierre). — *Contribution à l'étude des confréries musulmanes* Préf. de J. Soustelle. — Alger, Maison du livre, 1956, 375 p.
- ANSKY (Michel). — *Juifs (Les) d'Algérie du décret Crémieux à la Libération* Epilogue par Pierre Paraf. Préf. du prof. Henri Aboulker. Postf. d'André Philip. — Ed. Centre de documentation juive contemp., 1950, 375 p., fac. si (Coll. Etudes et monographies, 10. Avant-propos d'Isaac Schneersohn).
- ANTONIUS (George). — *The arab awakening. The story of the arab national movement*. — New York, Putman's Sons, 1946, 471 p.
- ARBERRY (Arthur John). — *Aspects of islamic civilization as depicted in original texts*. — Londres, Allen, 1964, 408 p.
- *Soufisme (Le). Introduction à la mystique de l'Islam (Sufism. An account of the mystics of Islam)*. Trad. de J. Guillard. — Cahiers du Sud, 19 165 p. (Coll. Documents spirituels, 3).
- [ARON (Robert) éd.]. — *Les origines de la guerre d'Algérie*, par Robert ARON, François LAVAGNE, Janine FELLER et Yvette GARNIER-RIZET. — Fayard, 19 332 p., carto.

- AUDISIO (Gabriel). — *L'opéra fabuleux*. Préf. de Jules Roy. — Julliard, 1970, 313 p.
- AURIOL (Vincent). — *Mon septennat. 1947-1954*. Notes de journal présentées par Pierre Nora et Jacques Ozouf. — Gallimard, 1970, VIII-606 p. (Coll. Témoins).
- *Journal du septennat 1947-1954. I. 1947*. Version intégrale établie, introduite et annotée par Pierre Nora. Préface de René Rémond. — Colin, 1970, LXIX-877 p. — VII. 1953-1954... par Jacques Ozouf, nov. 1971, XLV-863 p.
- AUSTRUY (Jacques). — *Islam (L') face au développement économique*. Avant-propos d'André Pietra. — Ed. ouvrières, 1961, 140 p. (Coll. Economie humaine. Economie et civilisation, III).
- Vocation économique de l'Islam. *Cahiers de l'I.S.E.A.*, 106, oct. 1960, pp. 151-212.
- AYACHE (Albert). — Contribution à l'étude du mouvement syndical au Maroc. La création de l'Union des syndicats confédérés du Maroc (C.G.T.) 1929-1930. — *M.S.*, janv.-mars 1969, pp. 51-64.
- *Maroc (Le). Bilan d'une colonisation*. Préf. de Jean Dresch. — Ed. sociales, 1956, 368 p., 3 cartes (Coll. La culture et les hommes).
- AYACHE (Germain). — Le sentiment national dans le Maroc au XIX^e siècle. — *R.H.*, fasc. 488, oct.-déc. 1968, pp. 393-410.
- AZOULAY (E.-E.). — *De la condition politique des indigènes musulmans d'Algérie. Essai critique sur la loi du 4 février 1919*. — Alger, Impr. Crescenz, s.d. [1921], 132 p. (Thèse droit. Alger).
- BALJON (J.-M.). — *Modern muslim Koran interpretation. 1880-1960*. — Leyde, Brill, 1961, IX-135 p.
- BARBARI (Muslim). — *Tempête sur le Maroc ou les erreurs d'une « politique berbère »*. — Rieder, 1961, 76 p. (Coll. Témoignages).
- BARBOUR (Nevill). — *Morocco*, Londres, Thames-Huston, 1965, 239 p., ill., cartes.
- *Morocco, yesterday and to-day*. — *P.Q.*, oct.-déc. 1951, pp. 382-393.
- *Nationalism in Morocco*. — *M.E.A.*, nov. 1953, pp. 359-369.
- BARRAT (Robert). — *Justice pour le Maroc*. Préf. de François Mauriac. — Le Seuil, 1953, 288 p. (Coll. Esprit).
- BENNABI (Malek). — *Discours sur les conditions de la renaissance algérienne. Le problème d'une civilisation*. Préf. du Dr A. Khaldi. — Alger, En-Nadha, 1949, 104 p., ill.
- *Mémoires d'un témoin du siècle*. — Alger, éd. nationales alg., 1^{re} part., s.d., 238 p. (Coll. Temps et idées).
- *Vocation de l'Islam*. — Le Seuil, 1954, 171 p. (Coll. Frontière ouverte).
- BENSEDIK (Mahjoub). — *Syndicalisme (Le) marocain en marche*, s.l.n.d. [1953 ?], 33 p. polycopiées (au-dessus du nom de l'auteur détenu depuis décembre 1952).
- BENYOUSSEF (Amor). — *Population du Maghreb et communauté économique à quatre. Esquisse d'une théorie démographique de l'intégration*. Préf. de Jacques Berque. Avant-propos de R.-K. A. Gardiner. — Sedes, 1967, VI-571 p. (Coll. Développement économique, XII).
- BERNARD (Augustin). — *Afrique septentrionale et occidentale*. 1^{re} partie. *Généralités. Afrique du Nord*. — Colin, 1937, 272 p., ill., 62 cartes. (Coll. Géographie universelle, XI).
- *Dénouement (Le) de la crise algérienne*. — *R.C.*, 1935, pp. 1-5.
- *Maroc (Le)*. — F. Alcan, 7^e éd., 1931, VIII-481 p., cartes.
- BERNARD (Stéphane). — *Maroc 1943-1956*. — Bruxelles, éd. de l'Institut de sociologie de l'Université libre, 1963, 3 vol. 389, 286 et 402 p. (Etudes des cas de conflits internationaux. Centre européen de la dotation Carnegie pour la paix internationale).
- BERQUE (Augustin). — *Les intellectuels algériens*. — *R.A.*, 1946-1947, vol. 90-91, pp. 123-151, 260-276.

- BERQUE (Jacques). — *Arabes (Les)*. — Delpire, 1959, 108 p., pl. en noir et en couleur. (Coll. Encyclopédie essentielle, 6).
- *Arabes (Les) d'hier à demain*. — Le Seuil, 1960, 296 p., ill. (Coll. Esprit Frontière ouverte).
- *Çà et là dans les débuts du réformisme religieux au Maghreb*. — *Etude d'orientalisme dédiées à la mémoire d'E. Lévi-Provençal*. Larose, 1962, II pp. 471-494.
- *Egypte (L'). Impérialisme et révolution*. — Gallimard, 1967, 746 p., pl., carte (Coll. Bibliothèque des sciences humaines).
- *Maghreb (Le) entre deux guerres*. — Le Seuil, 1962, 445 p., nouv. éd revue et augmentée, 1970, 496 p.
- Pour l'étude des sociétés orientales contemporaines. — *Colloque Bruxelles 1961*, cf. infra, pp. 85-99 (suivi de discussion).
- BEYSSADE (Pierre). — *Ligue (La) arabe*. — Ed. Planète, 1968, 269 p., cartes (La couverture porte : Une communauté d'intérêts, le rêve arabe).
- Bibliographie marocaine 1923-1933*. — Larose, 1937, in-4°, 607 p. [extrait d'H.]. — 1934-1935, H., XXVI, 4^e trim. 1939, pp. 322-389. — 1936-1939, H., XXX, 1^{re}-2^e trim. 1943, pp. 1-122. — 1940-1943, H., XXXIV, 1^{re}-2^e trim. 1947, pp. 103-204. — 1944-1947, H., XXXVIII, 1^{re}-2^e trim. 1951, pp. 31-263. — 1948-1951, H., XLII, 3^e-4^e trim. 1955, pp. 291-708. — 1952-1953, H., année 1962, vol. III, fasc. 2-3, pp. 157-591.
- BIROT (Pierre) et DRESCH (Jean). — *Méditerranée (La) et le Moyen-Orient. I. La Méditerranée occidentale... Afrique du Nord*. — P.U.F., 1953, II, 552 p., 12 pl., cartes et croquis. (Coll. Orbis).
- BLACHÈRE (R.). — *Coran (Le)*. — P.U.F., 1967, in-16, 128 p. (Coll. Que sais-je ? 1245).
- *Introduction [au Coran]*. — G.-P. Maisonneuve, 1947, 273 p. (Coll. Islam d'hier et d'aujourd'hui).
- BLEUCHOT (Hervé). — *Les libéraux français au Maroc (1944-1956)*. — Aix-en-Provence. Mémoire de maîtrise, 1970, polycopié grand format, 358 p.
- BLUNT (Wilfrid Seawen). — *Future (The) of Islam*. — Londres, Kegan Paul, 1882, X-225 p.
- BOIREAU (A.). — *Démographie (La) et l'économie algérienne*. — A.A., 3^e trim. 1952, pp. 14-22.
- BOUDJEDRA (Rachid). — *Vie (La) quotidienne en Algérie*. — Hachette, 1971, 245 p. (Coll. Vie quotidienne contemporaine).
- [BOUHALI]. — Comité central du Parti communiste algérien. Session Hussein Dey, 2-3 oct. 1948. *L'avenir de l'Algérie se décidera avant tout par la lutte de notre peuple sur le sol national*. Discours prononcé à l'ouverture de la session par Larbi Bouhali. — Alger, Ed. Liberté, s.d., 36 p.
- BOUMENDJEL (Ahmed). — *Algérie (L') unanime*. — E., oct. 1951, pp. 508-527.
- BOUMENDJEL (Ahmed) et ABBAS (Ferhat). — *Réponses de l'U.D.M.A. au gouverneur M.-E. Naegelen*. — Alger, Ed. Libération, s.d. [1950], in-16, 32 p.
- BOURDET (Claude). — *Maîtres (Les) de l'Afrique du Nord*. — T.M., n° 80, juin 1952, pp. 2254-2264.
- BOURDIEU (Pierre). — *Désenchantement (Le) du monde. Travail et travailleurs en Algérie*. — Centre de sociologie européenne, 1966, 179 p. polycopiées.
- *Sociologie de l'Algérie*. — P.U.F., 1958, in-16, 126 p., 3^e éd. mise à jour, 1970 (Coll. Que sais-je ? 802).
- BOURDIEU (Pierre) et SAYAD (Abdelmalek). — *Déracinement (Le), la crise de l'agriculture en Algérie*. — Ed. de Minuit, 1964, 227 p., fig. (Coll. Grands documents, 14).
- BOURGUIBA (Habib). — *Destour (Le) et la France. Notes et documents depuis la chute de la dictature Peyrouton (avril 1936-avril 1937)*. Préf. de Félicien Challaye. — Epinay-sur-Seine, Impr. commerciale, s.d. [1937], 63 p., ill.
- *Problème (Le) franco-tunisien est un problème de souveraineté*. — T.M., mars 1952, pp. 1567-1571.
- *Syndicalisme (Le) tunisien de M'Hamed Ali à Ferhat Hached*. — T.M., nov. 1953, pp. 897-908.

- *Tunisie (La) et la France. Vingt-cinq ans de lutte pour une coopération libre.* — Julliard, 1954, 462 p., réimpression Tunis, M.T.F., 1970.
- BOUSQUET** (Georges-Henri). — *Berbères (Les), histoire et institutions.* — P.U.F., 1957, in-16, 128 p. (Coll. Que sais-je? 718).
- *Droit (Le) musulman.* — Colin, 1963, in-16, 224 p. (Coll. A. Colin, 373).
- *Grandes (Les) pratiques rituelles de l'Islam.* — P.U.F., 1949, in-12, VIII-136 p. (Coll. Mythes et religions).
- *Islam (L') maghrébin. Introduction à l'étude générale de l'Islam.* — Alger, Maison du Livre, 2^e éd. revue et augm., s.d., [1945], 207 p., 4^e éd. fortement augmentée, 1955, 244 p.
- *Précis de droit musulman, principalement mâlikite et algérien.* I. Précis de droit musulman conforme au programme du certificat de législation algérienne. — II. Le droit musulman par les textes. — III. Supplément. — Alger, 3^e éd., 1959-1960, 372-319 et 31 p.
- BOUTHOU** (Gaston). — *Problèmes tunisiens.* — *R.P.*, déc. 1934, pp. 629-647.
- BOYER** (Pierre). — *Evolution (L') de l'Algérie médiane (Ancien département d'Alger) de 1830 à 1956.* — Adrien Maisonneuve, 1960, XX-427 p., pl., portr., cartes.
- *Evolution (L') démographique des populations musulmanes du département d'Alger (1830/1848-1948).* — *R.A.*, 1954, pp. 308-353, 2 cartes.
- BROWN** (Leon Carl). — *Islamic (The) reformist movement in North Africa.* — *J.M.A.S.*, II, 1964, pp. 55-64.
- *Surest Path (The). The political treatise of a nineteenth century muslim statesman.* A translation of the introduction to the Surest Path to knowledge concerning the conditions of the countries by Khayr el-Din al Tūnisī, with introduction and notes. — Cambridge (Mass.), Harvard Univ. Press, 1967, 182 p. (Coll. Harvard Middle-Eastern monographs, XVI).
- BRUHAT** (Jean). — *Nation algérienne et opinion française.* — *P.*, janv.-fév. 1961, pp. 4-14.
- BURCKHARDT** (Titus). — *Introduction aux études ésotériques de l'Islam.* Rééd. augm. du vol. « Du soufisme ». Préf. de Jean Herbert. — Lyon, Derain et Alger, Messerschmitt, 1955, 132 p. (Coll. Soufisme, 3).
- BUSSON DE JANSSENS** (Gérard). — *Indépendance (L') du culte musulman en Algérie.* — *Libr. droit et jurisp.*, 1951, 39 p. (extrait de *R.J.P.U.F.*, 3, juillet-sept. 1951).
- BUTTIN** (Paul). — *Drame (Le) du Maroc.* — Ed. du Cerf, 1955, in-12, 240 p., ill (Coll. Rencontres).
- *Positions d'un chrétien en terre d'Afrique de 1944 à 1950.* — Meknès C.R.E.E.R. 1952, 392 p.
- CAMBON** (Henri). — *Histoire de la Régence de Tunis.* Préf. du vice-amiral Lacaze. — Berger-Levrault, 1948, VIII-318 p., ill., carte.
- *Histoire du Maroc.* Préf. du Général Weygand. — Hachette, 1952, 384 p., front. (Coll. L'Histoire racontée à tous).
- CAMPS** (Gabriel). — *Aux origines de la Berbérie. Massinissa ou les débuts de l'histoire.* — Numéro spécial de *Libyca*, 1^{er} semestre 1960.
- CAPOT-REY** (Robert). — *Afrique (L') blanche française.* II. *Le Sahara français.* — P.U.F., 1953, VIII-565 p., 12 pl., cartes (Coll. Pays d'Outre-Mer, 4^e série, géographie de l'Union française).
- CARRET** (Jacques). — *Association (L') des Oulama d'Algérie. Le réformisme en Islam.* — [Alger], Impr. officielle, 1960, 39 p. (extrait d'*A.A.*, 3^e trim. 1958).
- *Maraboutisme (Le) et les confréries religieuses musulmanes en Algérie. Différents aspects de l'Islam algérien.* — Alger, Impr. officielle, 1959, 35 p.
- *Problème (Le) de l'indépendance du culte musulman en Algérie.* — Alger, Impr. officielle, 1960, 23 p. (extrait d'*A.A.*, 1^{er} trim. 1957, pp. 43-58).
- CASEMAJOR** (R.). — *Action (L') nationaliste en Tunisie. Du Pacte fondamental de M'Hamd Bey à la mort de Moncef Bey, 1857-1948.* — S.I. [Tunis] n.d., 356-XII p.
- CAT** (Edouard). — *Histoire de l'Algérie-Tunisie-Maroc.* — Alger, I, 1889, in-16, VIII-347 p. [avant 1830].

- CATROUX (Georges). — *Dans la bataille de la Méditerranée. Egypte-Levant-Afrique du Nord. 1940-1944. Témoignage et commentaires.* — Julliard, 1949, 452 p., cartes.
- *Lyautey le Marocain.* — Hachette, 1953, 318 p., carte (Coll. Bibliothèque variée).
- CAVE [MONTCHICOURT (Charles)]. — *Sur les traces de Rodd Balek. Le problème tunisien après 1921.* — L'Afrique française, 1929, 520 p.
- CÉLÉRIER (Jean). — *Maroc.* — Berger-Levrault, 1948, 180 p., cartes h.t. — 2^e éd. revue et mise à jour, 1954, 196 p. (Coll. L'Union française).
- *Maroc (Le).* — Colin, 1931, in-16, 216 p., cartes ; 4^e éd., revue et mise à jour, 1953. (Coll. Armand Colin, 137).
- Centenaire de la Société historique algérienne, 1856-1956. — *R.A.*, t.c., 1956, 538 p. [publié en 1957].
- Centre d'études et de recherches marxistes. *Sur le féodalisme.* — Ed. sociales, 1971, 272 p.
- CERICH (Ladislav). — *Européens et Marocains. 1930-1956. Sociologie d'une décolonisation.* Préf. par Henry Brugmans. — Bruges, De Tempel, 1964, XVI-431 p., cartes. (Coll. Collège d'Europe, 13).
- CHANTEPIE DE LA SAUSSAYE (Pierre D.). — *Manuel d'histoire des religions (Lehrbuch der Religionsgeschichte, 2^e éd., 1897).* — Colin, 1904, LIII-712 p.
- CHARNAY (Jean-Paul). — *Courants réformateurs de la pensée musulmane contemporaine.* — *Normes et valeurs*, pp. 225-246.
- *Marxisme (Le) et l'Islam. Essai de bibliographie.* — *Archives de sociologie des religions*, 10, 1960, pp. 133-176.
- CHAUVOT (Louis). — *Haut-Comité méditerranéen (Le) et les organismes de politique musulmane.* — Lib. techn. et écon., 1938, 167 p. (Thèse droit, Paris).
- CHENOUFFI (Moncef). — *Les deux séjours de Mohammed Abduh en Tunisie et leurs incidences sur le réformisme musulman tunisien (6 décembre 1884-4 janvier 1885 et 9-24 septembre 1903).* — *C.T.*, n° 61-66, 1^{er}-4^e trim. 1968, pp. 57-96.
- CHEVALIER (Louis). — *Problème (Le) démographique nord-africain.* — P.U.F., 1948, 224 p., cartes (Institut national d'études démographiques. Travaux et documents).
- CHOURAQUI (André). — *Juifs (Les) d'Afrique du Nord.* — P.U.F., 1952, 400 p., pl., cartes (en tête du titre : Marche vers l'Occident).
- CHRAÏBI (Ahmed). — *Où va le Maroc ?* — Casablanca, Ed. Antar, 1952, in-12, 204 p.
- CLARK (Michaël K.). — *Algeria in turmoil. A history of the rebellion.* — New York, Praeger, 1959, 466 p., nouv. éd. revue et augmentée, 1960, 489 p., cartes.
- CLINE (Walter B.). — *Nationalism in Morocco.* — *M.E.J.*, janvier 1947, pp. 18-28, trad. dans *Articles et documents*, n° 944, 25 mai 1947, pp. 1-5.
- COHEN (Mark I) et HAHN (Lorma). — *Morocco. Old land. New nation.* — Londres, Pall Mall Press, 1966, X-309 p.
- COHEN-HADRIA (Elie). — *Du protectorat français à l'indépendance tunisienne. Souvenirs d'un témoin socialiste.* — 254 p. dactylographiées.
- *Tunisie 1952. A la recherche d'une solution.* — *R.S.*, mars et avril 1952, pp. 260-272 et 397-407.
- Colloque sur la sociologie musulmane. Actes 11-14 septembre 1961.* — Bruxelles, Centre pour l'étude des problèmes du monde musulman contemporain, 1962, 466 p. (Coll. Correspondance d'Orient, 5).
- Colloque sur Léon Blum, chef de gouvernement. Paris 26-27 mars 1965. Léon Blum chef de gouvernement, 1936-1937 [Actes].* Préparé par Janine Bourdin. Rapport introd. par René Rémond. — Colin, 1967, 439 p. (Coll. Cahiers de la Fondation des sciences politiques, 155).
- COLLOTTI-PISCHEL (Enrica) et ROBERTAZZI (Chiara). — *Internationale (L') communiste et les problèmes coloniaux 1919-1935.* — La Haye, Paris, Mouton, 1968, 584 p. (Ec. prat. des Hautes Etudes, VI^e section. Sciences économiques et sociales).

- COLOMBE (Marcel). — *Evolution (L') de l'Egypte. 1924-1950*. Préf. de Robert Montagne. — G.-P. Maisonneuve, 1951, XXIII-362 p. (Coll. Islam d'hier et d'aujourd'hui).
- Islam et nationalisme arabe à la veille de la Première Guerre mondiale. — *R.H.*, janv.-mars 1960, pp. 85-98.
- Pages choisies de Djamal ad-din al-Afghani. — *O.*, 1962, 1^{er} trim., pp. 87-115; 2^e trim., pp. 125-159; 3^e trim., pp. 169-178; 4^e trim., pp. 121-151; 1963, 1^{er} trim., pp. 141-152.
- CONFER (Vincent). — *France and Algeria. The problem of civil and political reform. 1870-1920*. — Syracuse (N.Y.), Univ. Press, 1966, XI, 148 p.
- Coran (*Le*) (*al. Qor'ân*), trad. de l'arabe par Régis Blachère. — G.P. Maisonneuve, 1957, 748 p., glossaire, index.
- COULEAU (Julien). — *Paysannerie (La) marocaine*. — Ed. du C.N.R.S., 1969, 296 p. (Centre de recherches sur l'Afrique méditerranéenne. Aix-en-Provence. Section moderne et contemporaine. Publications).
- COWAN (Laing Gray). — The new face of Algeria. — *P.S.Q.*, 66, 1951, pp. 340-365, 507-531.
- CRAGG (Kenneth). — The intellectual impact of communism upon contemporary Islam. — *M.E.J.*, VIII, Spring 1954, pp. 127-138.
- CREVAUX (Paul-Dominique). — Yves Chataigneau, fossoyeur général de l'Algérie. — Alger, éd. nationales, 1949-1950, 236 p., ill. (Coll. Pour la contre-révolution).
- DANAN (Yves-Maxime). — *Vie (La) politique à Alger de 1940 à 1944*. — Lib. droit et jurispr., 1964, VI-348 p. (Thèse droit, Paris).
- DEJEUX (Jean). — *La littérature maghrébine d'expression française*. I. [Feraoun, Amrouche], II [Dib, Mammeri, Kateb, Assia Djebar], III [Chraïbi, Memmi]. — Alger, Centre culturel fr., 1970, 3 fasc., ensemble 357 p.
- DE LEONE (Enrico). — *La colonizzazione dell' Africa del Nord (Algeria, Tunisia, Morocco, Libia)*. — Padoue, Cedam, 1957, I, 447 p., II, 1960, 627 p. (Univ. de Cagliari. Pubblicazioni della Facolta di Giurisprudenza. Serie II. Politica, economica e sociale).
- DEMEERSEMAN (André). — Aspect humain des réformes de Khereddine en Tunisie. — *I.B.L.A.*, 4^e trim. 1957, pp. 317-350.
- Au berceau des premières réformes démocratiques en Tunisie. — *Id.*, 1^{er} trim. 1957, pp. 1-12.
- Doctrine (La) de Khereddine en matière de politique intérieure. — *Id.*, 1^{er} trim. 1958, pp. 13-29.
- Idéal politique de Khereddine. — *Id.*, 3^e trim. 1957, pp. 179-215.
- Indépendance de la Tunisie et politique extérieure de Khereddine. — *Id.*, 3^e trim. 1958, pp. 229-277.
- Un grand témoin des premières idées modernistes en Tunisie. — *Id.*, 4^e trim. 1956, pp. 349-373.
- DEPONT (Octave) et COPPOLANI (Xavier). — *Confréries (Les) religieuses musulmanes*. — Pub. sous le patronage de M. J. Cambon. — Alger, Jourdan, 1897, grd. in-8, XXVIII-577 p., fig., pl., carte.
- DERMENGHEM (Emile). — *Culte (Le) des saints dans l'Islam maghrébin*. — Galimard, 7^e éd., 1956, 351 p., ill.
- DESPARMET (J.). — Panarabisme (Le) en Berbérie. — *R.C.*, [1938], n^o 8 et 9, pp. 194-199.
- DESPOIS (Jean). — *Afrique blanche (L')*. I. *L'Afrique du Nord*. Avant-propos de Jean Dresch. — P.U.F., 1949, XVI-624 p., ill., cartes; 2^e éd., 1958, XVI-628 p.; 3^e éd., 1964, XII-622 p. (Coll. Pays d'Outre-Mer, 4^e série, I).
- *Tunisie (La). Ses régions*. — Colin, 1961, in-16, 224 p., 2^e éd., 1966. (Coll. Armand Colin, 357).
- *Tunisie (La) orientale. Sahel et Basse steppe. Etude géographique*. — Belles Lettres, 1940, 616 p., 38 fig., 20 pl., 1 carte h.t. Thèse Lettres. Paris. Publications de la Fac. des Lettres d'Alger, 2^e série, XIII). — Nouv. éd., P.U.F., 1955, II-555 p., fig., pl., cartes, plans (Tunis. Institut des hautes études, section des lettres, 1).

- DESPOIS (Jean) et RAYNAL (René). — *Géographie de l'Afrique du Nord-Ouest*. — Payot, 1967, 570 p., 43 cartes et fig. (Coll. Bibliothèque scientifique).
- DESTANNE DE BERNIS (Gérard). — Islam et développement économique. — *Cahiers de l'I.S.E.A.*, 106, oct. 1960, pp. 105-150.
- Deuxième (La) internationale. *L'Orient*, ss. la dir. de Georges HAUT et Madeleine REBÉRIOUX. — Ed. Cujas, 1967, 493 p. (Coll. Vie politique et politique internationale).
- DIB (Mohammed). — *Grande (La) maison*. — Le Seuil, 1952, 192 p. — *Incendie (L')*. — Id., 1954, 192 p.
- DOUTTÉ (Edmond). — *Société (La) musulmane du Maghreb. Magie et religion dans l'Afrique du Nord*. — Alger, Jourdan, 1908, 618 p.
- DOZY (Reinhart P.-A.). — *Essai sur l'histoire de l'islamisme*. — Amsterdam, Oriental Press, 1966, VII-536 p. (reprod. de l'éd. originale de la trad. de V. Chauvin, Leyde, Brill, 1879).
- Drame (Le) marocain devant la conscience chrétienne. Les événements de Casablanca à travers la presse française du Maroc. Préf. de François Mauriac. — *T.C.*, s.d., [1953], 71 p. (Cahiers du Témoignage chrétien, XXXV).
- Drame (Le) tunisien. — *Id.*, XXXIV, s.d., [mai 1952], 47 p.
- DRESCH (Jean). — Aspects nouveaux de l'Afrique du Nord. — *A.G.*, 1953, pp. 37-56.
- Prolétarianisation (La) des masses indigènes en Afrique du Nord. — *Chemins du monde*, V, Fin de l'ère coloniale, 1948, pp. 57-68.
- DUCLOS (Louis-Jean), DUVIGNAUD (Jean) et LECA (Jean). — *Nationalismes (Les) maghrébins*. — Fondation nationale des sciences politiques, 1966, 98 p. (Coll. Etudes maghrébines, 7).
- DULOUT (Fernand). — *Traité de droit musulman et algérien moderne. Doctrines, coutumes, jurisprudence et législation*. — Alger, Maison des Livres, 1947, 3 vol., 504, 432 et 503 p.; I, 2^e éd., 1951, 634 p.; IV, 1951, 217 p. — *Traité de législation algérienne*. — Id., s.d., [1950], 2 vol., 415-1008 p.
- DUPOND (Octave). — *Délégations (Les) financières algériennes*. — Jurisclasseurs, 1930, 178 p.
- DUPONT (M.). — Intérêts (Les) français contre l'intérêt de la France en Afrique du Nord. — *E.*, juillet et août 1952, pp. 45-65 et 321-352.
- DUPUY (Aimé). — La personnalité du colon. I. Du paysan au colon. II. Portrait du colon d'aujourd'hui : un antipaysan. — *R.H.E.S.*, XXII, 1955, pp. 77-103 et 167-205.
- DURAN-ANGLIVIEL (André). — *Ce que la Tunisie demande à la France*. Préf. de Marius Moutet, député du Rhône et d'Ahmed Essafi, secrétaire général du parti libéral constitutionnel. — Jouve, 1921 (27 décembre), 120 p.
- EISENBETH (M.). — *Juifs (Les) de l'Afrique du Nord. Démographie et onomastique*. — Alger, Impr. du Lycée, 1936, in-4, 189 p., fig., cartes, plans.
- ELGEY (Georgette). — *Histoire de la Quatrième République*. I. *La République des illusions. 1945-1951 ou la Vie secrète de la Quatrième République*. II. *La République des contradictions. 1951-1954*. — Fayard, 1965 et 1968, 555 et 654 p. (Coll. Les grandes études contemporaines).
- EMERIT (Marcel). — *Algérie (L') à l'époque d'Abd el-Kader*. — Larose, 1951, 302 p. (Gouv. général de l'Algérie. Coll. des documents inédits sur l'hist. de l'Algérie. II^e série : doc. divers, IV).
- Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe*. — Hartmann, 1939, 141 p. (Centre d'études de politique étrangère. Travaux des groupes d'études. Publications. N° III).
- ESPÉRANDIEU (Pierre). — *Lyautey et le protectorat*. Avant-propos de Pierre Lyautey. — Lib. droit et jurispr., 1947, XI-203 (Thèse Droit. Paris).
- Etudes maghrébines. Mélanges Charles-André Julien*. — P.U.F., 1964, XX, 286 p. (Publications de la Fac. de Lettres de Paris. Série Études et méthodes, II).
- Événements (Les) de Casablanca racontés par la presse et les témoins. — *E.*, février 1953, pp. 180-194.
- Exode (L') de Tlemcen en 1911*. — Beaugency, 1914, grd in-8, 136 p.

- Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1953*, présenté par M. Roger LÉONARD, gouverneur général de l'Algérie avec la collaboration de M. Marcel CUTTOLI, secrétaire général du gouvernement général de l'Algérie. — Alger, Impr. officielle, 1954, 820 p.
- FACI (S.). — *Algérie (L') sous l'égide de la France contre la féodalité algérienne*. Préf. de M. Maurice Viollette. — Libr. du régionalisme, 1936, in-12, IV-292 p.
- FASSI (Allal al-). — *Independence movements of North-Africa (Al-Harakat al-istiqlaliya fi' l Maghrib al-Arabi)*. — Le Caire, 1948. — Washington, American Council of learned societies, 1954, X-414 p.
- FAVROD (Charles-Henri). — *Révolution (La)*. — Plon, 1959, 256 p. (Coll. Documents de Tribune libre). Nouv. éd. et mise à jour, 1962, 348 p., carte.
- FEIX (Léon). — Quelques vues sur le problème algérien. — *C.D.C.*, sept. 1947. pp. 851-870.
- FELICE (Charles). — *Economie (L') marocaine et l'incidence des plans d'équipement*. — *R.D.N.*, nov. 1953, pp. 477-490.
- FERAOUN (Mouloud). — *Fils (Le) du pauvre, Menrad instituteur kabyle*. — Le Puy, Les cahiers du nouvel humanisme, 1950, 206 p., puis Le Seuil, 1954, 136 p. [sans Menrad instituteur].
- *Terre (La) et le sang*. — Le Seuil, 1953, 256 p. (Coll. Méditerranée).
- FERNAU (Friedrich Wilhelm). — *Réveil (Le) du monde musulman (Flackernder Halbmond, 1953)*. Trad. par G.-R. Adoul. — Le Seuil, 1954, 237 p., cartes (Coll. Esprit. Frontière ouverte).
- FERRY (Jules). — *Gouvernement (Le) de l'Algérie*. — Colin, 1892, in-16, 117 p. (Rapport au nom de la Commission sénatoriale des questions algériennes).
- FITOUSSI (Elie) et BÉAZET (Aristide). — *L'Etat tunisien et le protectorat français. Histoire et organisation (1525 à 1931)*. Préf. de M. François Mançeron. — Rousseau, 1931, VIII-819-LXXX p.
- FLORY (Maurice). — *Notion (La) de protectorat et son évolution en Afrique du Nord*. — *R.J.P.U.F.*, oct.-déc. 1954 et janv.-mars 1955 (à part, Libr. droit et jurispr., 1955, 62 p.).
- FLORY (Maurice), LE TOURNEAU (Roger) et TRYSTRAM (Jean-Paul). — *Afrique (L') du Nord. Etat des travaux*. — *R.F.S.P.*, juin 1959, pp. 410-453.
- FLORY (Maurice) et MANTRAN (Robert). — *Régimes (Les) politiques des pays arabes*. — P.U.F., 1968, 469 p. (Coll. Thémis).
- FONTAINE (Pierre). — *Alger-Tunis-Rabat. Les dessous du drame nord-africain*. — Dervy, 1953, in-12, 254 p. (Coll. Hommes et continents).
- FONTANEAU (P.). — *Evolution de la situation politique en Algérie (1945-1953)*. — *R.E.P.*, mars-avril 1954, pp. 176-196.
- FREEMAN-GRENVILLE (G.-S.-P.). — *Muslim and christian calendars being tables for the conversion of muslim and christian dates from the Hijra to the year A.D. 2000*. — Londres, Oxford Univ. Press, 1963, VIII-87 p.
- FURNEAUX (Rupert). — *Abd el-Krim. The story of the man who defied the might of Spain and France*. — Londres, Secker et Warburg, 1967, 253 p.
- GABRIELLI (Léon). — *Abd el-Krim et les événements du Rif (1924-1926)*. Notes et souvenirs recueillis et présentés par Roger Coindreau. Préf. de M. le Maréchal Juin. — Casablanca. Ed. Atlantide, 1953, X-232 p., 2 cartes, 7 grav. h.t.
- GALLAGHER (Charles). — *United States (The) and North-Africa*. — New York, Harvard Univ. Press, 1963, 276 p. (réimpression 1967 avec biblio. mise à jour).
- GALLISSOT (René). — *Abd el-Kader et la nationalité algérienne. Interprétation de la chute de la Régence d'Alger et des premières résistances à la conquête française (1830-1839)*. — *R.H.*, 233, 1965, pp. 339-368.
- *Classes (Les) sociales en Algérie*. — *H.S.*, n° 14, oct.-nov. 1969, pp. 207-225.
- *Guerre (La) d'Abd el-Kader ou la ruine de la nationalité algérienne (1839-1847)*. — *H.T.*, 5, 1964, pp. 119-141.
- *Economie (L') de l'Afrique du Nord*. — P.U.F., 1961, in-16, 128 p., 3^e éd., refondue, 1969 (Coll. Que sais-je ? 965).
- *Patronat (Le) européen au Maroc (1931-1942)*. — Rabat, Ed. Techniques nord-africaines, 1964, 283 p., cartes et croquis.
- *Question (La) ouvrière au Maroc (1931-1935)*. Le prolétariat marocain à

- sa naissance et l'attitude du patronat européen. — *C.P.*, XI, 3^e trim. 1966 pp. 5-36.
- Syndicalisme ouvrier et question nationale en Algérie. Les positions de C.G.T.U. dans les années 1930-1935. — *M.S.*, janv.-mars 1968, pp. 3
- GALLISSOT (René) et VALENSI (Lucette). — Maghreb (Le) précolonial : mode de production archaïque ou mode de production féodal ? Un débat du Ceu d'études et de recherches marxistes. — *S.d.* [1969], 39 p. (extrait n° 142 de *P.*, déc. 1968).
- GANIAGE (Jean). — *Origines (Les) du protectorat français en Tunisie (1861-1881)*. P.U.F., 1959, 776 p., ill. (Thèse Lettres. Paris. Publications de l'Institut de hautes études de Tunis. Une éd. allégée a été publiée à Tunis).
- GARA (Félix). — *Bourguiba et la naissance d'une nation*. — Julliard, 1956, 286
- GARCIA-FIGUERAS (Tomas). — *El Hecho politico de Argel (1939-1944)*. Madrid, Instituto de estudios politicos, 1945, 578 p., carte.
- GARDET (Louis). — *Cité (La) musulmane, vie sociale et politique*. — Vrin, 1940, 406 p., 3^e éd., 1969, 418 p. (Coll. Etudes musulmanes 1).
- *Connaître l'Islam*. — Fayard, 1958, 169 p. (Coll. Je sais, je crois. Encyclopédie du catholique au XX^e s., 14^e partie, Religions non chrétiennes et que de Dieu, 143).
- Islam et démocratie. — *R.T.*, 46 (2), mai-août 1946, pp. 279-321, 1946 (3 sept.-déc. 1946, pp. 477-530).
- *Islam (L'), religion et communauté*. — Desclée-De Brouwer, 1967, in-8, 500 p. (Coll. Bibliothèque française de philosophie).
- *Mystique (La)*. — P.U.F., 1970, in-16, 127 p. (Coll. Que sais-je ?, 694)
- GARDET (Louis) et ANAWATI (G.-C.). — *Introduction à la théologie musulmane. Essai de théologie comparée*. Préf. de Louis Massignon. — Vrin, 1947, VII-544 p. (Coll. Etudes de philosophie médiévale, 37), 2^e éd. corrigée, 1953, 544 p.
- GAUDEFRY-DEMOMBYNES (Maurice). — *Institutions (Les) musulmanes*. — Flammarion, 1921, in-12, 132 p., 1953, 227 p. (Coll. Bibliothèque de philosophie scientifique).
- GAUDIO (A.). — Allal el-Fassi et sa contribution à la pensée maghrébine contemporaine. — *R.F.E.P.A.*, déc. 1969, pp. 73-91.
- GAUTIER (Emile-Félix). — Menaces sur l'Algérie. — *R.P.*, 1^{er} sept. 1966, pp. 38-56.
- *Un siècle de colonisation. Etudes au microscope*. — F. Alcan, 1966, 355 p. (Coll. Centenaire; reproduit en majeure partie *L'Algérie et métropole*. — Payot, in-12, IX-254 p.).
- Géographie du Maroc*, par J. MARTIN, H. HOVER, J. LE COZ, G. MAUR D. NOIN, avec la collab. de H. AWAD, C. BATAILLON, J. BOUQUEF, G. COUVREUR, F. JOLY, R. RAYNAL. — Paris, Hatier, Casablanca, L'Algérie nationale, 1970, 255 p., ill., cart., dépliants en couleurs, croquis.
- GIBB (Hamilton Alexander Rosskeen). — *Mohammedanism. An historical survey*. — Londres, Oxford Univ. Press, 1949, X-206 p.
- *Structure (La) de la pensée religieuse de l'Islam (The structure of religious thought)*. Trad. par Jeanne et Félix Arin. — Larose, 1950, 57 p. (Ins des Hautes Etudes marocaines. Notes et documents, Fasc. VII).
- *Studies on the civilization of Islam*. Ed. by Stanford J. Shaw and Will R. Polk. — Boston, Beacon Press, 1962, XIV-369 p. (Coll. Beacon books on world affairs).
- *Tendances (Les) modernes de l'Islam (Modern trends in Islam)*. Trad. B. Vernier. — G.-P. Maisonneuve, 1949, XXIX, 186 p. (Coll. Islam d'aujourd'hui).
- GIRAUD (Henri). — *Un seul but, la victoire (Alger 1942-1944)*. — Julliard, 1966, 384 p., cartes.
- GIRAULT (Arthur). — *Principes de colonisation et de législation coloniale*. Larose, 1895, in-12, 660 p.; 2^e éd., 1904, 2 vol.; 3^e éd., 1907-1908, 3 vol.; 3^e partie *L'Afrique du Nord (Algérie-Tunisie-Maroc)*, IX-803 p.; 4^e partie, Sirey, 1921-1923, 3 parties en 4 vol., t. IV : *L'Afrique du Nord*; 5^e partie, 3 parties en 5 vol., t. IV : *L'Algérie*, 1927, X-478 p., t. V : *La Tunisie*

- Maroc, 1928, 559 p.; 6^e éd., révisée par L. Milliot : *La Tunisie et le Maroc*, 1936, XI-637 p.; 7^e éd., id. : *L'Algérie*, 1937, 494 p.
- GLORIES (Jean). — Quelques observations sur la révolution algérienne et le communisme. — *A.A.*, 1^{er} trim. 1958, pp. 16-44; 2^e, pp. 3-23.
- GOICHON (Amélie Marie). — Panislamisme (Le) d'hier et d'aujourd'hui. — *A.A.*, 1^{er} trim. 1950, pp. 18-44.
- GOLDZIEHER (Ignaz). — *Dogme (Le) et la loi de l'Islam (Vorlesungen über den Islam)*. Trad. par F. Arin. — Geuthner, 1920, VIII-317 p., rééd. 1958.
- GUÉRIF (J.-H.). — Naissance (La) du prolétariat marocain. — *T.M.*, juin 1952, pp. 2241-2246.
- [GUERNIER (Eugène) éd.]. — *Encyclopédie coloniale et maritime*. I. *Algérie-Sahara*, 1948, 2 vol. in-4°, VI-397, 364-XVIII. II. *Tunisie*, 1942, XI-432-XV p., 2^e éd., rev. et augmentée, 1948. III. *Maroc*, 1948, X-578-IX p., nouv. éd. 1953. — Editions de l'Empire français puis de l'Union française.
- Guide bleu. Algérie-Tunisie*, par Magdelaine PARISOT, 1955, in-16, XCXIX-721 p. — *Maroc*, par Robert BOULANGER, 1969, in-16, LXXVIII, 368 p. — Hachette.
- GUILLAUME (Général Augustin). — French (The) accomplishment in Morocco. — *F.A.*, juillet 1952, pp. 625-636.
- HAIG (Lieutenant-colonel Sir Wolseley). — *Comparative tables of Muhammadan and christian dates*. — Londres, Luzac, 1932, in-16, 32 p.
- HAHN (Lorna). — *North Africa : Nationalism to nationhood*. Introd. by John F. Kennedy. — Washington, Public Affairs Press, 1960, 264 p.
- HAIM (Sylvia G.). — *Arab nationalism. An anthology*. Selected and edited with an introduction by Sylvia G. Haim. — Berkeley, Los Angeles, Univ. of California Press, 1962, [VI]-255 p.
- Islam and the theory of arab nationalism. — *W.D.J.*, IV, 1955, pp. 124-149.
- HALPERIN (V.). — Structures et perspectives de la population juive en Afrique du Nord. — *P.E.*, mars 1952, pp. 467-476.
- HALPERN (Manfred). — Algerian (The) uprising of 1945. — *M.E.J.*, 1948, pp. 191-202.
- *Politics (The) of social change in the Middle East and North Africa*. — Princeton Univ. Press, 1963, XXVI-431 p., carte.
- HALSTEAD (John P.). — *Rebirth of a nation. The origins and rise of moroccan nationalism. 1912-1944*. — Cambridge (Mass.) Univ. Press, 1967, X-270 p. (Harvard Middle Eastern monographs, XVIII).
- HARDY (Georges). — Esquisse d'une histoire politique de l'Algérie. — *R.D.N.*, avril 1953, pp. 410-427.
- HARTMANN (Richard). — *Islam und nationalismus*. — Berlin, Akademie Verlag, 1948, 47 p. (Abhandlungen der Deutschen Akademie der Wissenschaften zu Berlin. Jahr 1945-1946. Philosophisch. historisch. Klass, 9).
- [HENDESSI (Mehdi)]. — *Philosophie de l'Union nationale basée sur la race et l'unité linguistique*. Trad. du persan (Pages peu connues de Djamal el-din al-Afghani). — *O.*, 6, 1958, pp. 123-128.
- HERMASSI (Abdelbaki). — *Mouvement ouvrier en société coloniale. La Tunisie entre les deux guerres*. — 1966, 291 p. dactyl., ill. (Thèse de 3^e cycle, Paris).
- HESNAY-LAHMEK (H.). — *Lettres algériennes*. Préf. de M. Viollette. — Jouve, 1931, in-12, 180 p.
- HIRSCHBERG (H.-Z.). — *A history of the Jews in North Africa*. I. *From antiquity to the XVIIth. century*. II. *From the ottoman conquest to the present time*. — Jerusalem, Bialik institute, 1965, 2 vol. XXXII-397 et 443 p., cartes, croquis [en hébreu].
- Histoire du Maroc* par Jean BRIGNON, Abdelaziz AMINE, Brahim BOUTALEB, Guy MARTINET, Bernard ROSENBERG, avec la collab. de Michel TERRASSE. — Paris, Hatier, Casablanca, Libr. nationale, 1967, 416 p., ill., cartes, croquis.
- Histoire du mouvement national tunisien*. I. BOURGUIBA (Habib). — *Articles de presse 1929-1934*. Introd. de Chédli Klibi, 1967, VI-388 p. II. *Le Néo-Destour face à la première épreuve, 1934-1936*. Introd. de Mohammed Sayah. 1969, 272 p. III et IV. *Le Néo-Destour et le Front populaire en France*. III. *Le dialogue, 1936-1938*. Introd. de Md Sayah. IV. *La rupture. 1936-*

1938. Introd. de Md Sayah. V et VI. 9 avril 1938. *Le « Procès » de Bourguiba*. Texte intégral des interrogatoires et dépositions. Articles de presse et correspondance de Bourguiba, 1967, 418 et 416, p. VII, VIII et IX. *Le Néo-Destour face à la deuxième épreuve 1938-1943*. VII et VIII. *Cinq ans de résistance*, 1970, 2 vol., 367 et 271 p. IX. *Dans l'engrenage de la Deuxième Guerre mondiale*, s. d., 186 p.
- Histoire et historiens de l'Algérie (1830-1930)*. — Alcan, 1931, 427 p. (Ouvrage publié par la R.H., Coll. Centenaire).
- Histoire universelle*. II. *De l'Islam à la Réforme*, ss la dir. de René GROSSET et Emile G. LÉONARD. — N.R.F., 1957, XXX, 1962 p. (Coll. Encyclopédie de la Pléiade, IV).
- HOFFAN (Bernard G.). — *Structure (The) of traditional moroccan rural society*. — La Haye, Mouton, 1967, 223 p., carte.
- Hommage à Lucien Febvre. Eventail de l'histoire vivante*, offert par l'amitié d'historiens, linguistes, géographes, économistes, sociologues, ethnologues. — Colin, 1954, 2 vol., 452 et 468 p., 4 pl.
- HOURLANI (Albert). — *Arabic thought in the liberal age. 1798-1939*. — Londres. Oxford Univ. Press, 1962, X-403 p. (Royal Institute of international affairs).
- HOUSMA (Dr M. Th.). — *Islam (L')*. — CHANTEPIE DE LA SAUSSAYE, *Manuel*, pp. 252-312 (cf. supra).
- Industrialisation de l'Afrique du Nord*. Recueil d'études pub. ss le patronage du Centre d'études de politique étrangère. Introd. de Gaston LEDUC. — Colin, 1952, 320 p., cartes (Bibliothèque générale de l'École pratique des Hautes Etudes).
- Initiation à l'Algérie*. — Adrien Maisonneuve, 1957, XII-422 p., pl., cartes.
- Initiation à la Tunisie*. — Id., 1950, XII-399 p., 16 pl., fig.
- Initiation au Maroc*. — Rabat, Ecole du Livre, 1932, 230 p. — 2^e éd., Van Oest, 1937, 380 p., 32 pl., 9 cartes. — 3^e éd., Id., 1945, XVIII-400 p., 37 pl. 10 cartes (Ouvrage collectif publié par l'Institut des Hautes Etudes marocaines).
- Introduction à la connaissance du Maroc*. — Casablanca, Impr. réunies, 1949, 522 p.
- IQBAL (Mohammad). — *Reconstruire la pensée religieuse de l'Islam (The reconstruction of religious thought in Islam)*. Trad. et notes d'Eva Meyerovitch. Préf. de Louis Massignon. — Adrien Maisonneuve, 1955, VI-214 p. (réimpression à Lahore en 1960).
- ISNARD (Wildebert). — *Aux origines du nationalisme algérien*. — A., oct.-déc. 1949, pp. 463-474.
- *Maghreb (Le)*. — P.U.F., 1966, IV-276 p., fig., pl. — 2^e éd. mise à jour, 1971, 279 p. (Coll. Magellan, 19).
- IZARD (Georges). — *Abus (Les) institutionnels et la co-souveraineté*. — *La Nef*, Maroc-Tunisie, cf. infra, 1953, pp. 153-164.
- JALABERT (Louis). — *Dans le Maghreb qui bouge*. — E., avril-mai 1938, pp. 164-178, 342-360.
- *Effervescence (L') tunisienne*. — Id., 20 janvier 1935, pp. 168-191.
- *Nationalisme (Le) marocain*. — Id., 20 août 1934, pp. 433-448, 5 sept., pp. 625-637, 20 sept., pp. 758-767.
- *Turbulence (La) de l'Islam arabe. Du panarabisme aux nationalismes*. — Id., janv. 1938, pp. 170-184.
- JANON-ROSSIER (Claire). — *Ces maudits colons (Cent trente-deux années d'économie française en Algérie)*. Préf. de Paul Robert et Marcel Barbut. — La Table ronde, 1966, VIII-258 p. (Thèse Droit. Aix).
- JEANSON (Francis). — *Cette Algérie conquise et pacifiée*. — E., avril-mai 1950, pp. 613-635.
- *Tourmant (Le) algérien*. — E., octobre 1951, pp. 528-554.
- JEANSON (Colette et Francis). — *Algérie (L') hors la loi*. — Le Seuil, 1954, 320 p., 2^e éd. revue, 1956, 319 p.
- JOHNSON (Douglas). — *Algeria : some problems of modern history*. — J.A.H., V, 2, 1964, pp. 221-242.
- JOMIER (J.). — *Commentaire (Le) coranique du Manâr. Tendances modernes de*

- l'exégèse coranique en Egypte.* — G.-P. Maisonneuve, 1954, 363 p. (Coll. Islam d'hier et d'aujourd'hui, XI).
- JUIN** (Mal Alphonse). — *Maghreb (Le) en jeu.* — Plon, 1957, 192 p.
- *Mémoires.* I. *Alger-Tunis-Rome.* — II. *Libération de la France. Avènement de la IV^e République 1944-1947. Maroc 1947-1951. Alliance atlantique 1951-1958.* — Fayard, 1959-1960, 2 vol., 405-380 p.
- JULIEN** (Charles-André). — *Colons français et Jeunes Tunisiens (1882-1912).* — R.F.H.O., LIV, 1967, pp. 87-150.
- *Crisis and reform in French North Africa.* — F.A., avril 1951, pp. 445-455.
- *France and Islam.* — F.A., juillet 1940, pp. 680-699.
- *From the French Empire to the French Union.* — I.A., 26, n° 4, oct. 1950.
- *Histoire de l'Afrique du Nord. Tunisie, Algérie, Maroc.* — Payot, 1931, XVI, 865 p., ill., cartes. — 2^e éd. revue et mise à jour. I. *Des origines à la conquête arabe 647 ap. J.-C.*, par Christian COURTOIS, 1951, 334 p., cartes, plans. II. *De la conquête arabe à 1830*, par Roger LE TOURNEAU, 1952, 367 p. (plusieurs réimpressions).
- *Histoire de l'Algérie contemporaine.* I. *La conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871).* — P.U.F., 1964, IV-636 p., 48 pl., tab., cartes, fig.
- *Léon Blum et les pays d'Outre-Mer.* — *Colloque sur Léon Blum* (cf. supra), pp. 377-390.
- *Problème (Le) de l'Afrique du Nord.* — R.S., juillet 1953, pp. 113-121.
- *Question italienne en Tunisie (1862-1938).* Préf. de M. Yvon Delbos. — Jouve, 90 p. (*Cahiers d'information* n° 3, publié sans nom d'auteur).
- KADDACHE** (Mahmoud). — *Activité (L') politique de l'Emir Khaled, 1919 et 1925.* — R.H.C.M., 4, janvier 1968 (en arabe).
- *Question (La) nationale algérienne et le parti communiste entre 1919 et 1939.* — *Id.*, janvier 1967, n° 2, pp. 95-104.
- *Vie (La) politique à Alger de 1919 à 1939.* — Alger, S.N.E.D., 1970, 390 p.
- KATEB** (Yacine). — *Abdelkader et l'indépendance algérienne.* — Alger. Ed. algériennes En-Nadha, s. d., [1948], 47 p., portr. (En tête du titre : Conférence prononcée à Paris, salle des sociétés savantes, le 24 mai 1947.)
- *Cadavre (Le) encerclé.* Tragédie en trois actes. — E., 1955, 44 p. (Extrait des n° d'E., déc. 1954 et janvier 1955).
- *Nedjma.* — Le Seuil, 1956, 256 p.
- KEDDIE** (Nikkie Ragozin). — *An islamic response to imperialism. Political and religious writings of Sayyid Jamal Ad-Din « al-Afghani » including the translation of the Refutation of the Materialists from the original Persian.* — Berkeley, Univ. of California Press, 1968, XII-212 p.
- *Biographical Review.* Sayyid Jamāl ad-Dīn al-Afghānī's first twenty seven years : the darkest period. — M.E.J., 20, autumn 66, n° 4, pp. 517-533.
- KEDOURIE** (Elic). — *Afghani and 'Abduh. An essay on religious unbelief and political activism in modern Islam.* — Londres, Frank Cass, 1966, 97 p.
- *Further light on Afghānī.* — M.E.J., I, 2, 1965, pp. 187-202. — *Nouvelle lumière sur Afghānī et 'Abduh.* — O., 30, 1964, pp. 37-57 ; 31, pp. 83-106.
- KERR** (Malcom H.). — *Islamic reform, the political and legal theories of Muhammad 'Abduh and Rashid Ridā.* — Londres, Univ. of California Press, Cambridge Univ. Press, 1966, 249 p.
- *Rashid Ridā and islamic legal reform : an ideological analysis.* — M.W., 50, 1960, pp. 99-108, 170-181.
- KESSOUS** (Mohamed el-Aziz). — *Vérité (La) sur le malaise algérien.* Préf. du Dr Bendjelloun. — Bône, chez l'auteur, s.d. [1935], in-12, XI-115 p.
- KHALDI** (Dr Abd el Aziz). — *Problème (Le) algérien devant la conscience démocratique.* Préf. de Salah Bensaï. — Alger, En Nadha, s.d., [1949-1950 ?], 65 p. — 2^e éd., L'Algérien en Europe, s.d., [1968 ?], in-12, p. 111.
- KHALED** (Emir). — *Situation (La) des musulmans d'Algérie.* — Alger, Impr. du prolétariat, 1924, 31 p. (Le titre porte : Conférences faites à Paris les 12 et 19 juillet 1924 devant plus de 12 000 auditeurs).
- KRÉA** (Henri). — *Tombeau de Jugurtha.* — Alger, S.N.E.D., 1968, 128 p. (suivi de *L'Eternel Jugurtha* de Jean AMROUCHE, 13 p.).

- LACHERAP (Mostefa). — *Algérie (L'), nation et société*. — Maspero, 1965, 35 (Coll. Cahiers libres, 71-72, reproduisant des art. de journaux ou de rev. avril 1954-mars 1964).
- LACOUTURE (Jean). — *Cinq hommes et la France*. — Le Seuil, 1961, 37.
— Partis (Les) politiques nord-africains. Le Néo-Destour de Ksar Hellal pouvoir sans partage. — C., 28, 1963, pp. 143-152.
— *Quatre hommes et leurs peuples. Sur-pouvoir et sous-développement*. — Seuil, 1969, 283 p. Thèse 3^e Cycle. Paris : *La personification du pouvoir dans les nouveaux Etats*.
- LACOUTURE (Jean et Simonne). — *L'Égypte en mouvement*. — Le Seuil, 1967, 480 p.
— *Maroc (Le) à l'épreuve*. — Le Seuil, s.d. [1958], 384 p. (Coll. Essais).
- LAGROSILLIÈRE (Joseph) — *Rapport présenté à la Commission de l'Algérie coloniale et des pays de protectorat au nom de la sous-commission d'enq. en Algérie sur les résultats des investigations de la sous-commission spécialement aux divers moyens préconisés pour étendre les droits politiques indigènes algériens*. — Impr. Puyforent, s.d. [1937], 80 p., portr. (enq. mars-avril 1937).
- LAISSY (Michel). — *Panarabisme (Le) et la Ligue arabe*. Préf. de M.J. Augarde. G.-P. Maisonneuve, 1948, in-16, VIII-248 p., carte autographiée.
- LAMBERT (Abbé Gabriel). — *Algérie (L') et le projet Viollette*. — Oran, Im F. Plaza, s.d., [1937], 155 p.
- LAMBERT (Jacques). — *Cours de législation algérienne, tunisienne et marocaine*. I. *Législation algérienne*. Mis à jour au 15 octobre 1949. — Alger, Ferras, 1949, 504 p.
— *Manuel de législation*. — Alger, Maison des Livres, s.d., [1952], 482 p.
- LAMPUÉ (Pierre). — *Le statut de l'Algérie*. — Lib. droit et jurispr., 1948, 56 (extrait du R.J.P.U.F., 1 (4), oct.-déc. 1947, pp. 477-525).
- LANDAU (Romuald). — *Moroccan Drama. 1900-1955*. — Londres, R. Hale, 1952, 430 p.
— *Moroccan Journal*. — *Id.*, 1952, 247 p., ill. (Coll. Social life and custom).
— *Sultan (The) of Morocco*. — *Id.*, 1952, 246 p., ill.
- LAOUST (Henri). — Evolution (L') politique et culturelle de l'Égypte contemporaine — *Entretiens*, cf. supra.
— Réformisme (Le) musulman dans la littérature arabe contemporaine. *O.*, n° 10, 2^e trim. 1959, pp. 81-107.
— Réformisme (Le) orthodoxe des « Salafiya » et les caractères généraux de son orientation actuelle. — *R.E.M.*, VI, 1932, pp. 175-224.
- LAQUEUR (Walter Ze'ev). — *Communism and nationalism in the Middle-East*. — New York, Praeger, 1956, 362 p.
- LARCHER (Emile) et RECTENWALD (Georges). — *Traité élémentaire de législation algérienne*. I. *L'Algérie. Organisation politique et administrative*. II. *Justice. Les personnes*. III. *Les biens. Les actes*. Tables [alphabétiques de matières pour les trois vol.]. — A. Rousseau, 1923, 3 vol. XXIV-777, 6 et 652 p.
- LARNAUDE (Marcel). — *Algérie*. — Berger-Levrault, 1950, 230 p., 10 croquis, 20 photos (Coll. Union française).
- LAROQUE (Pierre) et OLLIVE (François). — *Rapport sur la main-d'œuvre nord-africaine*. 1^{re} partie. Table. *Le problème économique et social de l'émigration des travailleurs nord-africains*. — 2^e partie. *Le problème juridique administratif : statut et organisation*. — 3^e partie. *Conclusions, annexes*. 3 fasc., 341 p. ensemble ronéotées (Annexe au rapport n° 3 du Haut Comité méditerranéen et de l'Afrique du Nord. Session de mars 1938).
- LAROUÏ (Abdallah). — *Histoire (L') du Maghreb. Un essai de synthèse*. — Maspero, 1970, 393 p. (Coll. Textes à l'appui).
— *Idéologie (L') arabe contemporaine*. Préf. de Maxime Rodinson. — Maspero, 1967, 214 p. (Coll. Textes à l'appui. Sér. philosophique).
- LAUBADÈRE (André de). — Réforme (La) de l'organisation judiciaire marocaine. — *R.J.P.U.F.*, oct.-déc. 1948, pp. 443-465.

- Réformes (Les) des pouvoirs publics au Maroc. — *Id.*, I, 28, avril-juin 1948, pp. 137-174.
- *Réformes (Les) des pouvoirs publics au Maroc. Le gouvernement. L'administration. La justice.* — Libr. droit et jurispr., 1949, grd in-8, 100 p.
- LAUNAY (Michel). — *Paysans algériens. La terre, la vigne et les hommes.* — Le Seuil, 1963, 128 p. (Coll. L'histoire immédiate).
- LAVERGNE (Bernard). — Nécessité d'une politique nouvelle en Afrique du Nord. La double souveraineté en Tunisie et au Maroc. — *A.P.E.*, janvier-mars 1953, pp. 69-103.
- LEBJAOUI (Mohamed). — *Vérités sur la révolution algérienne.* — Gallimard, 1970, 249 p.
- LECLERC (Max). — *Au Maroc avec Lyautey (mai 1921).* — Colin, 1927, in-16, 136 p., 10 ph. et portr. h.t. (Coll. Ivoire).
- LENTIN (Albert-Paul). — Mouvement (Le) national en Tunisie : origines et histoire. — *C.I.*, 1952, n° 35, pp. 59-80.
- LÉONARD (Roger). — *Quatre ans en Algérie.* — Alger, Impr. officielle du Gouvernement général de l'Algérie, 1955, 154 p.
- LEPIDI (Jules). — Démographie (La) tunisienne. — *Tunisie 1953*, pp. 27-31, cf. infra.
- *Economie (L') tunisienne depuis la fin de la guerre.* — Tunis, Service des statistiques, 1955, 122 p., carte graph. (En tête du titre : Royaume de Tunis. Présidence du Conseil. Service tunisien des statistiques).
- Quelques particularités de la démographie nord-africaine. — *B.E.S.T.*, déc. 1953, pp. 68-91.
- LE TOURNEAU (Roger). — *Causes (Les) des mouvements d'autonomie en Afrique du Nord.* — Ministério do Ultramar. Estudos de Ciências políticas e sociais. II. Enquête sur l'anticolonialisme, 1957, pp. 55-99.
- *Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961.* — Colin, 1962, 503 p.
- *Islam (L') contemporain.* — Ed. internationales, 1950, 182 p.
- LÉVI-PROVENÇAL (Evariste). — Emir (L') Shakib Arslan. — *C.O.C.*, 1^{er}-2^e trim. 1947, n° 9-10, pp. 5-19.
- LEWIS (Bernard). — *Les Arabes dans l'histoire (The Arabs in History, 1950).* Trad. par Annie Mesritz. — Neuchâtel, La Baconnière, 1958, 191 p. et Bruxelles, Office de publicité (Coll. Lebègue et Nationale, 124).
- *Communism and Islam.* — *I.A.*, 30, 1954, pp. 1-12.
- LIEBESNY (Herbert J.). — *Government (The) of French North Africa.* — Philadelphia, Univ. of Pennsylvania Press and Univ. Museum, 1943, 130 p., 1 carte (Coll. African Handbooks, 1).
- LIETZMANN (Prof. D. Hans). — *Zeitrechnung der römischen Kaiserzeit, des Mittelalters und der Neuzeit für die Jahre 1-2000 nach Christus.* — Berlin-Leipzig, W. de Gruyter, 1934, in-16, 127 p. (Coll. Sammlung Götschen, 1058).
- LÆSCH (Anne). — *La Valise et le cercueil.* — Plon, 1963, 267 p.
- LÓPEZ ORTIZ (Jose). — *Derecho musulmán.* — Barcelone, Labor, in-16, 239 p. (Coll. Labor, 322).
- LOUZON (R.). — De Mohammed Ali à Ferhat Hached. L'action ouvrière en Tunisie. — *Rév. P.*, 72, mai 1953, pp. 129-132.
- LUCHAIRE (François). — *Manuel de droit d'outre-mer. Union française. Afrique du Nord. Territoires d'Outre-Mer. Indochine.* — Sirey, 1949, 574 p. — Supplément mis à jour pour 1951. — 1951, 119 p.
- LUCIUS (Jacques). — Plans (Les) de modernisation et d'équipement de l'Afrique du Nord et leur financement. — *Industrialisation*, cf. supra, pp. 291-306.
- LUTHY (Herbert). — Nordafrika wird mündig. — *Monat* (Berlin), août 1952, pp. 418-515.
- LYAUTEY (Hubert). — *Paroles d'action. Madagascar. Sud-Oranais. Oran. Maroc (1900-1926).* Préf. de Louis Barthou. — Colin, 1927, XXXV-479 p.
- LYAZIDI (Mohammed). — *Parti de l'Istiqlal. Mémoire précisant la position du parti à l'égard des décisions prises par la conférence interministérielle tenue à Paris par le Gouvernement français, le 12 août 1950.* — Présenté à Sa Majesté le Sultan et au Résident général de Franco au Maroc.

- 11 septembre 1950. — S.I. [Rabat], 11 septembre 1950, in-4°, 6 p. ronéoté
- MACDONALD (Robert W.). — *League (The) of Arab States. A study in dynamics of original organization*. — Princeton Univ. Press, 1965, 407 p.
- MACHEFER (P.). — Autour du problème algérien en 1936-1938. La doctrine algérienne du P.S.F. et le projet Blum-Violette. — *R.H.M.C.*, N.S., 1963, pp. 147-156.
- McKAY (Vernon). — France's future in North Africa. — *M.E.J.*, vol. juillet 1948, pp. 293-305.
- MAMET (Pierre). — *Expériences (Les) syndicales en Tunisie de 1881 à 1956*. Diplôme de l'Ecole pratique des Hautes Etudes, mai 1966, 391 p. dac (Le mémoire porte la date du 5 déc. 1963).
- MANTRAN (Robert). — *Expansion (L') arabe (VII^e-XI^e siècles)*. — P.U.F., 1935, 356 p., cartes (Coll. Nouvelle Clio, 20).
- MARÇAIS (William). — Un siècle de recherches sur le passé de l'Algérie musulmane. — *Hist. et hist.*, cf. supra, pp. 139-175.
- Maroc et Tunisie. Le problème du protectorat. — *La Nef*, N.S., cahier n° mars 1953, 224 p.
- MARTIN (Claude). — *Histoire de l'Algérie française. 1830-1960*. — Les quatre fils Aymon, 1963, 510 p.
— *Israéliites (Les) algériens*. — Ed. Hérakles, 1936, 390 p. (Thèse Lettres Paris).
- MARTIN DE LA ESCALERA (Carmen). — *Comunismo e Islam*. — *C.E.A.*, 26, 19: pp. 9-27.
— En torno de la demografía del Norte de l'Africa francés. — *Madr. Id.*, 4^e trim. 1949, pp. 55-76.
— Evolución (La) política actual del Africa septentrional francesa. — *Id.*, 5, 1949, pp. 9-36.
— Problem real y soluciones artificiales. — *Id.*, 14, 1951, pp. 63-74.
— Una constante en el porvenir de Marruecos. — *Id.*, 1^{er} trim. 1953, pp. 45-50.
- MARTY (André). — *Question (La) algérienne*. — *C.D.C.*, août 1946, pp. 75-80 (Extrait, Ed. du P.C.F., 32 p.).
- MARTY (Paul). — *Maroc (Le) de demain*. — Comité de l'Afrique française 1925, 316 p.
- MASSÉ (Henri). — *Islam (L')*. — Colin, 1930, in-16, 221 p.; 9^e éd. 1966, 224 p. (Coll. Armand Colin. Sect. hist., 126).
- MASSIGNON (Louis). — *Annuaire du monde musulman, statistique, historique social et économique*. — P.U.F., 1954, 4^e éd. révisée et mise à jour av. le concours de V. MONTEIL, XVI-429 p.
— *Courants (Les) d'opinion contemporains dans le monde musulman (l'Afrique sans l'Egypte)*. — *Wither Islam*, éd. H.A.R.C.I.B.B., Londres, Gollanez, 1938, 384 p., I. pp. 310-316.
- MAUSSET (Henri). — *France et Afrique du Nord. Essai sur les problèmes d'après guerre*. — Larose, 1945, 212 p.
- MAZZELLA (Michel). — *Au service du peuple. Rapport politique au 1^{er} Congrès national des 5, 6 et 7 avril 1946*. — S.I., 1946, 27 p. (Parti communiste marocain).
- MÉLIA (Jean). — *Triste (Le) sort des indigènes musulmans d'Algérie*. — Mercu de France, 1935, in-12, 255 p.
- [MEMMI (Albert)], dir. — *Bibliographie de la littérature nord-africaine d'expression française, 1945-1962*, par Jacqueline ARNAUD, Jean DÉJEUX, Arlette ROTH. La Haye, Paris, Mouton, 1965, 46 p. (Ecole pratique des Hautes Etudes VI^e section, sciences économiques et sociales. Publications).
- MEMMI (Albert). — *Portrait du colonisé, précédé du portrait du colonisateur*. Buchet-Chastel, 1957, 200 p.
- MENCIÈRE (Marie-Jacqueline). — *Origines (Les) de l'immigration nord-africaine en France (1906-1931)*. — Mémoire de maîtrise, Paris, Fac. des Lettres, s.d. [1970], 165 p. dactyl., ill.
- MERAD (Ali). — Arab nationalism in the Maghreb with a special reference to Algeria. — *I.R.*, 11-12, nov.-déc. 1969, pp. 30-36.

- Enseignement (L') politique de Muhammad 'Abdub aux Algériens (1903). — *O.*, 24, 4^e trim. 1963, pp. 75-123.
- Formation (La) de la presse musulmane en Algérie (1919-1939). — *I.B.L.A.*, 105, 1^{er} trim. 1964, pp. 9-29.
- Islam et nationalisme arabe en Algérie à la veille de la Première Guerre mondiale — *O.M.*, XLIX, n^{os} 4-5, avril-mai 1969, pp. 213-222.
- Réformisme (Le) musulman en Algérie de 1925 à 1940. Essai d'histoire religieuse et sociale.* — Paris, La Haye, Mouton, 1967, 475 p., ill., cartes (Thèse Lettres, Paris).
- RLO (Manuel). — *Organisation (L') administrative de l'Algérie.* — Alger, Ferraris, 1951, 200 p. — 2^e éd. rev. et augm. à l'usage des services publics et des candidats au concours de l'administration algérienne, 1953, 240 p.
- MESSALI HADJ. — *Problème (Le) algérien. Appel aux Nations Unies.* — Impr. du Château d'eau, s.d. [sept. 1948], 48 p.
- MESSUD (G.). — *Incertitudes et réalités algériennes.* — *Le Monde*, 1947, 22 p.
- Problème (Le) de l'Algérie et son statut.* — *Id.*, 1947, 24 p.
- MICAUD (Charles-A.), BROWN (Leon Carl) et MOORE (Clement Henry). — *Tunisia The politics of modernization.* — Londres et Dunmow, Praeger, 1964, XIV-205 p., carte.
- MEGE (Jean-Louis) — *Maroc (Le)* — P.U.F., 1950, 5^e éd., 1971, in-16, 128 p. (Coll. Que sais-je ? 439).
- MILLERON (Jacques) — *Études sur les revenus et niveaux de vie au Maroc français.* — *R.E.S. (Maroc)*, 4^e trim. 1952, pp. 52-73.
- *Regards sur l'économie marocaine.* Préf. de Paul Ardoin. — Rabat, Impr. françaises et marocaines, mars 1954, 204 p.
- MILLIOT (Louis) — *Introduction à l'étude du droit musulman.* — Sirey, 1953, 834 p., réimpression 1970.
- *Noire politique musulmane.* — Gamber, 1926, 43 p. (Extrait de *L'année politique française et étrangère*).
- Organisation (L') française de l'Afrique du Nord. Ses faiblesses.* — *A.F.*, 42, 1932, pp. 640-644 ; 43, 1933, pp. 140-145, 613-618.
- *Statut (Le) organique de l'Algérie (Analyse de la loi du 29 septembre 1947, d'après les travaux parlementaires).* — Sirey, 1948, 47 p. (Extrait du *Recueil Sirey*).
- MILLIOT (Louis), MORAND (Marcel), GODIN (Frédéric) et GAFFIOT (Maurice) — *L'œuvre législative de la France en Algérie.* — Alcan, 1930, 526 p. (Coll. Centenaire de l'Algérie).
- MIMOUNI (A.). — *Manifeste (Le) algérien dans la presse française, métropole et Algérie.* Textes recueillis par A. MIMOUNI. — Alger, Ed. algériennes En-Nahda, s.d. [1949-1950], 128 p. (En tête : Contribution à l'étude du problème algérien).
- MIQUEL (André) — *Islam (L') et la civilisation. VII-XX^e siècle.* — Colin, 1968, 576 p., ill. (Coll. Destins du monde).
- ITTERRAND (François) — *Conditions d'une négociation.* — *La Nef*, Maroc-Tunisie, cf. supra, pp. 200-224
- MOINE (André) — *Problèmes du parti.* — Alger, Impr. Koechlin, 1953, 67 p. (En tête du titre : *Parti communiste algérien*).
- MONETA (Jacob). — *Politique (La) du Parti communiste français dans la question coloniale, 1920-1963,* suivi d' « A propos de la critique de M. Suret-Canale » par l'auteur. — Maspero, 1971, 311 p. (Coll. Livres rouges. La couverture porte : *Contribution à l'histoire du parti communiste français.* Jacob MONETA, *Le P.C.F. et la question coloniale, 1920-1965*).
- MONTAGNE (Robert). — Abd el-Krim. — *P.E.*, juillet 1947, pp. 301-324.
- *Crise (La) nationaliste au Maroc.* — *P.E.*, déc. 1937, pp. 535-562.
- *Émigration (L') des musulmans d'Algérie en France.* — *A.A.*, 1953, 2^e trim., pp. 5-19
- *Émigration nord-africaine en France Son caractère familial et villageois.* — *Hommage...* cf. supra, l., 1954, pp. 365-371.
- *Étude sociologique de la migration des travailleurs musulmans. Rapport provi-*

- soire sur l'Emigration des Musulmans d'Algérie en France. — S. [1^{er} août 1954], in-4°, 33 p. ronéotées, XIII pl. dépliantes en couleurs (7 a fasc. concernent les régions d'émigration).
- Fermentation (La) des partis politiques en Algérie. — *P.E.*, avril pp. 124-147.
- French policy in North Africa and Syria. — *I.A.*, mars-avril pp. 263-279.
- Maroc (Le) entre l'Orient et l'Occident. — Trad. d'un art. dans janv. 1948. — *La Documentation française*. Articles et documents, (Orient-Occident, XC) 30 janvier 1948, pp. 1-6.
- Ed. — *Naissance du prolétariat marocain*. — Peyronnet, s.d., [1929] 292 p. (Coll. Les cahiers de l'Afrique et de l'Asie (enquête coll. de 1948 à 1950).
- *Révolution au Maroc*. — Ed. France-Empire, 1953, in-12, 416 p.
- *Vie (La) sociale et la vie politique des Berbères*. — Afrique française, 137-2 p., fig. (Conférences à la Faculté des Lettres de l'Univ. de Paris).
- MONTEIL (Vincent). — *Islam (L')*. — Bloud et Gay, s.d., [1964], 132 p. (Coll. Religions du monde).
- *Maroc*. — Le Seuil, 1962, in-16, 188 p. (Coll. Microcosme. Petite Plaque).
- MONTÉTY (Henri de). — Données (Les) du problème tunisien. — *P.E.*, mars 1954, pp. 447-466.
- MOUSSY (Marcel). — *Sang chaud (Le)*. — Gallimard, 1952, 277 p.
- *Mauvais (Les) sentiments*. — Le Seuil, 1955, 208 p.
- MURACCIOLE (L.). — *Emigration (L') algérienne. Aspects économiques, sociaux et juridiques*. — Alger, Ferraris, 1950, 207 p. (Bibliothèque Fac. de Sciences, vol. 6).
- NAEGELEN (Marcel-Edmond). — Algérie (L') création française. — *R.I.A.*, 15 déc. 1951, pp. 608-630.
- *Mission en Algérie*. — Flammarion-Laffont, 1965, in-12, 347 p. (Coll. L'Histoire que nous vivons).
- NAROUN (Amar). — *Ferhat Abbas sur les chemins de la souveraineté*. — De 1961, in-12, 192 p.
- NEWMAN (Bernard). — *Morocco Today*. — Londres, R. Hale, 1953, 288 p., carte.
- NICHOLSON (Reynold A.). — *Mystics (The) of Islam*. — Beyrouth, Khayata, 1914, VIII-178 p. (Coll. Khayata oriental reprint, 19. — 1^{er} éd. 1914).
- NOIN (Daniel). — *Population (La) rurale du Maroc*. — P.U.F., 1971, 2 tomes in-8°, 280 et 342 p., 18 cartes, 78 fig. (Thèse Lettres, Paris. — Publications de l'Univ. de Rouen).
- NORA (Pierre). — *Français (Les) d'Algérie*. Introd. par Ch.-André Julien. — Julliard, s.d., [1961], in-12, 252 p.
- NOUIRA (Hedi). — Néo-Destour (Le). Ses caractéristiques psychologiques et politiques. — *P.E.*, juillet 1954, pp. 311-334.
- Sources (Les) douloureuses d'une expérience manquée. — *La Nef*. M. Tunisie, cf. supra, pp. 182-190.
- NOUSCHI (André). — Crise (La) en Tunisie et les débuts du Néo-Destour. — *R.O.M.*, 8, 2^e sem. 1970, pp. 113-123.
- *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises conquête jusqu'en 1919*. Essai d'histoire économique et sociale. — P.U.F., 1961, LXXIV-768 p. (Thèse Lettres, Paris. — Coll. Publications de la Fac. des Lettres de Tunis. 4^e série, III).
- *La naissance du nationalisme algérien, 1914-1954*. — Ed. de M. P.U.F., 1962, 164 p. (Coll. Documents).
- NUSEIBEH (Hazem Zaki). — *The ideas of arab nationalism*. — Ithaca, C. Univ. Press, 1956, 227 p.
- OHNECK (Wolfgang). — *Die französische Algerienpolitik von 1919-1939*. — Cologne, Westdeutscher Verlag, 1967, 191 p.
- OPPERMANN (Thomas). — *Problème (Le) algérien. Données juridiques, histor*

- politiques (Die algerische Frage). Préf. d'A. Grosser. Trad. par J. Lecerf. — Maspero, 1961, 382 p., cartes (Coll. Textes à l'appui).
- Orage sur l'Afrique du Nord. — Libr. Médicis, 1938, in-12, 144 p.
- ORIENT (N. d') et LOEW (M.). — *Question (La) algérienne*. Préf. de Francis Jourdain. — Bureau d'édition, 1936, 248 p.
- OUZEGANE (Amar). — Notes sur la situation politique en Algérie. — C.C., janv. 1946, pp. 75-82.
- *Meilleur combat*. — Julliard, 1962, 312 p.
- [P.C.A.]. — *Congrès (5^e) national du Parti communiste algérien. Oran. Mai 1949. Du Congrès de Maison-Carrée au Congrès d'Oran. Deux années de lutte pour la liberté et la paix, la terre et le pain. Rapport du Comité central*. — Alger, Impr. Kœchlin, s.d., 56 p., ill. portr. (En tête du titre : Parti communiste algérien. Avril 1947-mai 1948).
- PAILLAT (Claude). — *Vingt ans qui déchirèrent la France. T.I. Le Guépier*. — Laffont, 1969, 628 p., pl.
- PAKDAMAN (Homa). — *Djamâl ed-din Assad Abadi dit Afghâni*. Préf. de M. Rodinson. — G.-P. Maisonneuve et Larose, 1969, 385 p.
- PARTI DE L'ISTIQLAL. — *Bref aperçu sur le Maroc avant le protectorat, sous le protectorat et les aspirations du peuple marocain*. — Bureau de documentation, s.l.n.d. [1951 ?].
- *Conférence de presse donnée par la délégation du Parti de l'Istiqlal à Paris le 30 août 1946. Déclaration. Texte des questions et Réponses*. — Id., s.d., 15 p.
- *Documents 1944-1946*. — Id., 1946, 60 p.
- *Mouvement (Le) national marocain. Bref aperçu historique*. — Id., nov. 1946, 29 p.
- PARTI DÉMOCRATE DE L'INDÉPENDANCE (HIZB CHOURA-ISTIQLAL). — *Les Cahiers du Maroc en lutte pour la Démocratie et l'Indépendance. Avant le recours à l'O.N.U. : Dialogue de sourds ou les pourparlers franco-marocains (1947 et 1950)*. — Bureau de l'éd. du P.D.I., déc. 1951, 30 p. (En tête : Le Dossier marocain).
- PASSERON (René). — *Structure administrative de l'Algérie*. — Lib. droit et jurispr., 1952, 17 p. (extrait de la R.J.P.U.F.).
- PELEGRIN (Jean). — *Maboul (Le)*. — Gallimard, 1963, 304 p. (Coll. blanche).
- *Oliviers (Les) de la justice*. — Id., 1959, 280 p.
- PELLEGRIN (Arthur). — *Histoire de la Tunisie*. — Peyronnet, 1938, 254 p., ill. ; 4^e éd. rev. et augm., Tunis, Ed. Namura, 1948, 264 p., 4 pl., cartes.
- PELLEGRIN (Henri). — *Statut (Le) de l'Algérie*. — Alger, Maison des livres, 1951, 236 p. (Thèse Droit, Alger).
- PERETTI (André de). — Pour un dialogue franco-marocain. — T.H., oct. 1952, pp. 53-75.
- PEYROUTON (Marcel). — *Histoire générale du Maghreb. Maroc-Algérie-Tunisie, des origines à nos jours*. Préf. de Jérôme Carcopino. — A. Michel, 1966, 284 p.
- Plan de réformes marocaines*, élaboré et présenté à S. M. le Sultan, au gouvernement de la République française et à la Résidence générale au Maroc. — Impr. Labor, nov. 1934, in-16, XVI-135 p. Annexes.
- PLANHOL (Xavier de). — *Fondements (Les) géographiques de l'histoire de l'Islam*. — Flammarion, 1968, 448 p., pl., cartes (Coll. Nouvelle bibliothèque scientifique).
- PLUM (Werner). — *Socialer wandel im Maghreb*. — Hanovre, Verlag für literatur und zeitgeschehen, 1967, 420 p.
- PONCET (Jean). — *Colonisation (La) et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881*. Etude de géographie historique et économique. — Paris, La Haye, Mouton, 1962, 700 p., pl. et graphiques (Thèse Lettres, Paris).
- P.P.A. — *Problème algérien : Considérations générales*. — *Le mouvement national algérien*. — *Atteintes à l'Islam : l'exploitation économique*. — *Politique obscurantiste. Atteintes aux droits de l'homme : 1. Violation de la liberté de vote*. — 2. Violation de la liberté d'expression. — 3. Violation des libertés

- individuelles.* — Alger, Commission centrale d'information et de documentation du M.T.L.D. en Algérie, déc. 1951, 8 brochures de 31, 46, 31, 48, 45, 30, 21 et 63 p.
- *Population (La) en Algérie.* Rapport du Haut-Comité consultatif de la population et de la famille. II. *Etude de démographie quantitative* par Jacques BREIL. — III. *Contribution à l'étude de la démographie en Algérie* [par R. OLIVER, J.-P. METTAZ]. — La Documentation française, 1967-1968, 128 et 182 p.
- PROBSTER (E). — Die nordafrikanische Krise. 1934-1938. — *D.W.D.I.*, 20, 1938, pp. 74-109.
- Geschichtskalender für Nordafrika. — *M.S.O.S.*, 38, 1935, pp. 143-200.
- Procès (Le) de Messali.* Préf. de Félicien Challaye. — El Ouma, 1938, in-12, 128 p.
- PUAUX (Gabriel). — Imbroglia (L') nord-africain. — *R.P.*, déc. 1952, pp. 75-84.
- QUANDT (William B.). — *Revolution and political leadership. Algeria 1954-1968.* — Cambridge (Mass), M.I.T. Press, 1969, 313 p.
- RAGER (Jean-Jacques). — *Musulmans (Les) algériens en France et dans les pays islamiques.* — Les Belles Lettres, 1950, 364 p. (Alger, Fac. des Lettres. Publications. 2^e série, XVII).
- RAINERO (R.). — Il movimento nazionalista e la situazione dell' Algeria dal 1940 ad oggi. — *O.M.*, nov. 1954, pp. 457-476.
- RANAU (Robert). — *Colons (Les), roman de la patrie algérienne.* — Préf. de Marius-Ary Leblond. — Sansot, 1907, V, 347 p.
- *Cassard le Berbère.* — Belles Lettres, s.d., 259 p.
- *Professeur (Le) Martin, petit bourgeois d'Alger.* — Alger, Baconnier, 1936, in-4^e, 186 p., ill. de Ch. Brouty.
- RAY (Joanny). — *Marocains (Les) en France.* — Sirey, 1938, 406 p., cartes (Institut des Hautes Etudes marocaines. Coll. des centres juridiques, XVIII).
- RAYMOND (André). — *Tunisie (La).* — P.U.F., 1961, in-16, 128 p. 3^e éd. refondue par Jean PONCET, déc. 1971. (Coll. Que sais-je ?, 318).
- RAYNAL (René). — Privilèges géographiques du Maroc. — *Etudes maghrébines*, cf. supra, pp. 45-55.
- Problèmes et bilans de l'agriculture marocaine. — *C.O.M.*, oct.-déc. 1951, pp. 348-362.
- REBOUX (Paul). — *Notre (?) Afrique du Nord. Maroc. Algérie. Tunisie. La Valise... ou le cercueil!*. — Bruxelles, Ed. Chabassol, 1946, 315 p.
- RECLUS (Elisée). — *Nouvelle géographie universelle. La Terre et les Hommes.* XI. *L'Afrique septentrionale.* 2^e partie. *Tripolitaine, Tunisie, Algérie, Maroc, Sahara.* — Hachette, 1886, 918 p., cartes, gravures.
- Religion in the Middle-East. Three religions in concord and conflict.* — General ed. A.J. ARBERRY, 2^e vol., *Islam.* — Cambridge Univ. Press, 1969, XI-750 p.
- RENAN (Ernest). — Islamisme (L') et la science. — *Œuvres complètes.* Calmann-Lévy, I, 1947, pp. 945-965.
- RENS (Ivo). — *Assemblée (L') algérienne.* — Pedone, 1957, 285 p. (Thèse, Genève).
- REY-GOLDZEIGUER (Annie). — Quelques témoignages pour une étude du parti communiste algérien de 1934 à 1937. — *La Méditerranée de 1919 à 1939*, 1^{er} trim. 1969, pp. 31-44 (Publications de la Fac. des Lettres de Nice).
- RÉZETTE (Robert). — *Partis (Les) politiques marocains.* Préf. de Maurice Duverger. — Colin, 1955, 422 p. (Cahiers de la Fondation nationale des sciences politiques, 70).
- RINN (Louis). — *Marabouts et Khouan, étude sur l'Islam en Algérie.* — Alger, Jourdan, 1884, VIII-552 p.
- RIPOCHE (Paul). — *Problèmes économiques du Maroc.* — Rabat, Impr. françaises et marocaines, s.d., [1954], in-4^e, 54 p., XI annexes.
- RIVLIN (Benjamin). — A selective survey of the literature in the social sciences and related fields on modern North-Africa. — *A.H.R.* XLVIII, n^o 3, sept. 1954, pp. 826-848.
- Tunisian (The) nationalist movement. Four decades of evolution. — *M.E.J.*, 1952, vol. 6, n^o 2, pp. 167-193.

- ROCHE (Emile). — *Perspectives franco-marocaines*. Préf. d'Albert Sarraut. — Casablanca, Ed. Atlantides, 1953, XXVI, 171 p.
- RODD BALEK. — *Tunisie (La) après la guerre (1919-1921). Problèmes politiques*. — L'Afrique française, 1920-1921, 462 p.
- RODINSON (Maxime). — *Islam et capitalisme*. — Le Seuil, 1966, 304 p.
- Nature et fonction des mythes dans les mouvements socio-politiques d'après deux exemples comparés : communisme marxiste et nationalisme arabe. — *C.I.S.*, juillet-déc. 1962, pp. 97-113.
- Problématique de l'étude des rapports entre Islam et communisme. — *Colloque...*, cf. supra, pp. 119-149.
- ROLLAND (Louis) et LAMPUÉ (Pierre). — *Précis de droit des pays d'Outre-Mer (Territoires, Départements, Etats associés)*. — Dalloz, 1949, 627 p. (Coll. Petits traités Dalloz), 2^e éd. 1952, 596 p. (Coll. Précis Dalloz).
- ROMERIL (Paul E.-A.). — *Tunisian nationalism : a bibliographical outline*. — *M.E.J.*, XIV, n° 2, spring 1960, pp. 206-215.
- RONDOT (Pierre). — *Islam (L') et les musulmans d'aujourd'hui*. I. *La communauté musulmane, ses bases, son état présent, son évolution*. — Ed. de l'Orante, 1958, 375 p., carte. II. *De Dakar à Djakarta. L'Islam en devenir*. — *Id.*, 1^{re} éd., 1960, 256 p.; 2^e éd., 1965, 261 p. (adjonction d'un appendice : « Vitalité musulmane aujourd'hui », pp. 200-211).
- ROOSEVELT (Elliott). — *Mon père m'a dit... (As he saw it)*. Tr. de Nathalie Gara. Préf. d'Eleanor Roosevelt. — Flammarion, 1947, 305 p.
- ROSENBERG (B.). — *Islam (L') et la terre*. A propos des « Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam ». — *R.G.M.*, 1969, n° 15, pp. 153-166.
- ROSFELDER (André). — *Fin de chantier (Drames en Afrique du Nord)*. — Domat-Monchrestien, 1952.
- *Les hommes-frontières*, *Id.*, 1949, 220 p.
- ROSSI (Ettore). — *Movimento (I) arabo in Tunisia dopo la guerra*. — *O.M.*, 1923, III, pp. 197-208.
- *Movimento (II) nazionalista nel Marocco francese*. — *O.M.*, août 1939, pp. 417-436.
- ROSSI (Pierre). — *Tunisie (La) de Bourguiba*. — Tunis, El Kahia, 1967, 200 p., ill.
- ROSSIGNOL (P.). — *Partis (Les) politiques musulmans en Algérie de leur origine au 1^{er} novembre 1954* (Thèse droit Paris, 15 juin 1962, 306-XXVI p. dactyl.).
- ROUS (Jean). — *Habib Bourguiba*. I. *L'homme d'action de l'Afrique*. — John Didier, 1969, 191 p., ill. (Coll. Forum, les chefs d'Etat, les leaders d'aujourd'hui).
- *Tunisie... Attention*. — Les Deux rives, 1952, in-12, 223 p.
- ROY (Jules). — *Les chevaux du soleil*. — Grasset (en cours). I. *Les chevaux du soleil*, 1967, 452 p. II. *Une femme au nom d'étoile*, 1968, 461 p. — III. *Les cerises d'Icherridène*, 1969, 405 p. — IV. *Le Maître de la Mitidja*, 1970, 390 p.
- RUBINACCI (Roberto). — *Movimento per l'indipendenza del Marocco dal 1940 ad oggi*. — *O.M.*, janv.-fév. 1952, pp. 1-31.
- SABATIER (Elisée). — *Grands (Les) problèmes nord-africains*. — *R.D.M.*, mars 1939, pp. 156-181.
- SAHLI (Mohammed Chérif). — *Abd el-Kader, le chevalier de la foi*. — Alger, En-Nahda, 1953, 132 p., portr.
- *Algérie (L) accuse. Le calvaire du peuple algérien*. — *Id.*, 1949, 61 p.
- *Message (Le) de Yougourtha*. — Alger, Impr. générale, 1947, 127 p., pl., portr. — 2^e éd. L'Algérie en France, s.d. [1968], 112 p.
- SAINT-GERMÈS (Joseph). — *Economie algérienne*, avec en supplément *La réforme agraire*. — Alger, Maison des livres, 1957, 342 p. (Bibl. Fac. droit Alger).
- SARRASIN (Paul-Emile). — *Crise (La) algérienne*. — Ed. du Cerf, 1949, in-12, 248 p. (Coll. Rencontres, 29).
- SAUMAGNE (Charles). — *Numidie (La) et Rome : Masinissa et Jugurtha. Essai*. — P.U.F., Tunis, Impr. el-Asria, 1966-1967, 272 p. (Public. de l'Univ. de Tunis. Fac. des Lettres, 4^e série, Histoire, IV).
- SAUVAGET (Jean). — *Introduction à l'histoire de l'Orient musulman. Eléments*

- de bibliographie. — Adrien-Maisonneuve, 1943, 203 p. — Ed. refondue e complétée par Claude CAHEN, 1961, VI-257 p. (Coll. Introduction à l'Islam 1). — Introduction to the history of the Muslim East. A bibliographica guide... — Berkeley, Univ. of California Press, 1965, XXI-352 p.
- SAVARY (Alain). — *Nationalisme algérien et grandeur française*. — Plon, [1959] 224 p. (Coll. Tribune libre).
- SCEMANA (Robert). — *Tunisie (La) agricole et rurale et l'œuvre de la France. Etude historique, législative et économique contribuant à l'idée d'une politique d'empire concertée, coordonnée et harmonisée*. Préf. de Théodor Steeg et Roger Picard. — Libr. droit et jurispr., 1938, XII-532 p. (Bibliothèque des sciences économiques, VI).
- SCHACHT (Joseph). — *Esquisse d'une histoire du droit musulman (The origin of Muhammadan jurisprudence, 1950)*, trad. J. et F. Arin. — G.-P. Maisonneuve, 1953, 91 p. (Rabat. Institut des Hautes Etudes marocaines. Note et documents, 11).
- SCHAEFER (René). — *Drame et chances de l'Afrique du Nord*. Préf. de Jacques Chevallier. — Ed. internationales, 1952, 224 p., cartes.
- SEBAG (Paul). — *Tunisie (La). Essai de monographie*. — Ed. sociales, 1951 244 p., ill., cartes (Coll. La Culture et les hommes).
- SEMIDEI (Manuela). — *Socialistes (Les) français et le problème colonial entre les deux guerres (1919-1939)*. — R.F.S.P., XVIII, déc. 1960, pp. 1115-1152
- SERVIER (André). — *Péril (Le) de l'avenir : le nationalisme musulman en Egypte, en Tunisie, en Algérie*. — Constantine, Boët, 1913, II-239 p.
- SILVERA (Victor). — *Accession (L') des Tunisiens à la fonction publique dans le Protectorat*. — R. Ad., juillet-août 1951, pp. 377-381.
- *De l'administration directe et du contrôle dans le régime du protectorat français en Tunisie*. — R.J.P.U.F., janv.-mars 1952, pp. 57-71.
- *Conditions (Les) de l'évolution de la nationalité tunisienne*. — *Id.*, juil.-sept. 1952, pp. 356-363.
- *Protectorat (Le) français en Tunisie et au Maroc*. — *Id.*, juil.-sept. 1953, pp. 350-396.
- *Récente (La) réforme gouvernementale tunisienne*. — *Id.*, avril-juin 1948, pp. 175-212.
- *Réflexions sur la décolonisation en Afrique du Nord*. — R.J.P.O.M., 1, janvier-mars 1961, pp. 93-110.
- *Réformes (Les) de février 1951*. — R.J.P.U.F., janvier-mars 1951, pp. 1-54.
- SLAMA (Bice). — *Insurrection (L') de 1220-1864 dans le Sahel*. — C.T., 31, 3^e trim. 1960, pp. 109-136. — *L'insurrection de 1864 en Tunisie*. Avant-propos de Ch.-André Julien. — Tunis, Maison tunisienne de l'édition, 1967, X-194 p.
- SMITH (Wilfred Cantwell). — *L'Islam dans le monde moderne (Islam in modern history, 1957)*. — Préf. et trad. par A. Guimbretière. — Payot, 1962, 392 p. (Coll. Bibliothèque historique).
- SOURDEL (Dominique). — *Islam (L')*. — P.U.F., 1965, 6^e éd., 128 p. (Coll. Que sais-je ? 355).
- SOURDEL (Dominique et Janine [Thomine]). — *Civilisation (La) de l'Islam classique*. Préf. de Raymond Bloch. Grenoble-Paris, Arthaud, 1968, 676 p., ill. (Coll. Les grandes civilisations).
- SOURIAU-HOEBRECHTS. — *Presse (La) maghrébine. Libye-Tunisie-Maroc-Algérie. Situation en 1965. Organisation et problèmes actuels*. — C.N.R.S., 1970, 370 p. (Centre de recherches sur l'Afrique méditerranéenne. Secteur moderne et contemporain. Aix-en-Provence). Thèse 3^e cycle, Lettres, Aix-Marseille, 1967).
- SOUSTELLE (Jacques). — *Envers et contre tout. I. De Londres à Alger. Souvenirs et documents sur la France libre, 1940-1942. II. D'Alger à Paris. 1942-1944*. — Laffont, 1947 et 1950, 470 et 452 p.
- SPILLMANN (Georges). — *Afrique (L') du Nord et la France*. — Boursiac, 1947, 348 p., cartes.

— *Du protectorat à l'indépendance. Maroc 1912-1955.* — Plon, 1967, 256 p.
— *Souvenirs d'un colonialiste.* — Presses de la Cité, 1968, 319 p.

SRAIEB (Noureddine). — Contribution à la connaissance de Tabar el-Haddad (1899-1935). — *R.O.M.*, 4, 2^e sem. 1967, pp. 99-132.

— Note sur les dirigeants politiques et syndicalistes tunisiens de 1905 à 1934. — *R.O.M.*, 9, 1^{er} sem. 1971, pp. 91-118.

Statut (Le) de l'Algérie (Projet et propositions de loi déposés sur le Bureau de l'Assemblée nationale). — *La Documentation française*, 6 août 1947, 24 p. (Notes documentaires et études, 684. Série française, CXLVI).

SURET-CANALE (Jean). — Parti (Le) communiste français et la lutte anticoloniale. — *Cahiers de l'Institut Maurice Thorez*, 18, 2^e trim. 1970, pp. 30-42.

STEEG (Théodore). — *Paix (La) française en Afrique du Nord. Algérie-Maroc.* — F. Alcan, 1926, X-L, 286 p.

STEWART (Charles Frank). — *Economy (The) of Morocco, 1912-1962.* — Harvard Univ. Press, 1964, 234 p., cartes (Harvard Univ. Center for Middle-Eastern studies. Harvard Middle-Eastern Monograph, 12).

SURDON (Georges). — *France (La) en Afrique du Nord.* — Alger, Ed. Alger républicain, 1946, XV-890 p.

Survey of international affairs, 1925. Vol. 1. *The islamic world since the peace settlement*, by Arnold J. TOYNBEE. — *Id.*, 1939-1946. *The Middle East in the war*, by George KIRK, with an introd. by Arnold Toynbee. — London, Oxford Univ. Press, 1927, XVI, 611 p., carte et 1952, XIV-511 p., carte (Royal Institute of international affairs).

Survey (A) of North-West Africa (The Maghrib), ed by Nevil BARBOUR. — *Id.*, 1962, XII, 411 p., carte (*Id.*).

SZYMANSKI (Edward). — Problème (Le) de l'indépendance de la Tunisie après la Seconde Guerre mondiale. — Varsovie, Państwowe Wydawnictwo Naukowe, 1962, gr. in-8°, 6-116 p. (*Zakład Orientalistyki Polskiej Akademii Nauk. Prace Orientalistyczne, t. XI*).

[TAALBI (Abd el-Aziz ben el-Hadj el-)]. — *Tunisie (La) martyre.* — Jouve, 1920, in-12, 212 p.

TAILLARD (Fulbert). — *Nationalisme (Le) marocain.* — Ed. du Cerf, 1947, 206 p. (Coll. Rencontres).

TAILLIART (Charles). — *Algérie (L') dans la littérature française. Essai de bibliographie méthodique et raisonnée jusqu'à l'année 1924.* — Champion, 1925, VI-466 p.

TAPIERO (Norbert). — *Idées (Les) réformistes d'al-Kawâkibi, 1265-1320 (= 1849-1902).* Contribution à l'étude de l'Islam moderne. — Ed. arabes, 1956, VIII-112 p.

TERRASSE (Henri). — *Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français.* — Casablanca, Ed. Atlantides, 1949-1950, 2 vol. 404-509 p., cartes.

Territoires (Les) du Sud de l'Algérie. III^e partie. *Essai de bibliographie.* — Alger, Carbonel, 1923, 320 p. — *Essai de bibliographie (Volumes, brochures, articles de revue, documents cartographiques).* — Alger, Soubiron, 1930, 380 p. (Gouvernement général de l'Algérie. Commissariat général du Centenaire).

TEXIER (Henri). — Question (La) marocaine. — *R.P.P.*, avril 1952, pp. 48-50.

TLILI (Bachir). — Eléments pour une approche de la pensée sociologique de Khereddine (1810-1889). — *R.O.M.*, 9, 1^{er} sem. 1971, pp. 119-152.

TUBERT-LABATUT-CHOÏB. — *Rapport à Monsieur le Ministre Plénipotentiaire, gouverneur général de l'Algérie, de la Commission chargée de procéder à une enquête administrative sur les événements qui se sont déroulés dans le département de Constantine, le 8 mai 1945 et jours suivants.* — S.l.n.d., in-4°, 31 p.

Tunisie 53. — *Encyclopédie mensuelle d'Outre-Mer.* N^o spécial, déc. 1952, in-4°, 192 p., ill.

[U.D.M.A.]. — *Du Manifeste à la République algérienne.* — Alger, Ed. Libération, 25 juillet 1948, 140 p.

- *Manifeste (Le) algérien par les Français*. 2. *Devant le statut de* Préf. de Ferhat Abbas. Paris, 22 septembre 1947. — S.l. [Alger] n. date [1947 ?], Ed. Libération, 143 p.
- VALENSI (Lucette). — *Maghreb (Le) avant la prise d'Alger*. — Flammarion, 1969, in-16, 144 p. (Coll. Questions d'histoire).
- *Mouvement ouvrier et mouvement national en Tunisie en 1936-1938*. — Août 1965, 25 p. dactyl. et cartes.
- VALLÉ (Eugène). — *Drame (Le) algérien*. La vérité sur les émeutes de mai 1945. — Les grandes éditions françaises, 1948, 291 p., carte.
- VIARD (Paul-Emile). — *Droits (Les) politiques des indigènes d'Algérie*. — Recueil Sirey, 1937, 223 p. (Bibliothèque des questions nord-africaines, I).
- *Traité élémentaire de droit public et de droit privé en Algérie*. 1^{re} partie. *Les caractères politiques de l'Algérie*. — Soc. nationale des entreprises de presse, 15 mai 1960, 149 p. (Bibliothèque Fac. droit [d'Alger], vol. XXXVII, fasc. 1.) — 2^e partie. *Le régime législatif de l'Algérie*. — 1969, 183 p.
- VIOLLETTE (Maurice). — *Algérie (L') vivra-t-elle ?* — Alcan, 1931, 498 p. (Coll. Les questions du temps présent).
- VON GRUNEBaum (G.-E.). éd. — *Modern Islam. The search for cultural identity*. — Berkeley. Los Angeles, Univ. of California, 1962, 303 p. (Pub. under the auspices of the Near-Eastern Center).
- *An analysis of islamic civilization and cultural anthropology*. — *Colloque sur la sociologie*, cf. supra, pp. 21-73.
- WAARDENBURG (Jean-Jacques). — *Islam (L') dans le miroir de l'Occident. Comment quelques orientalistes occidentaux se sont penchés sur l'Islam et se sont formé une image de cette religion*. Préf. de John Pederson. — La Haye-Paris, Mouton, 1963, XVI-374 p. (Maison des sciences de l'homme. Publications. Sér. Recherches méditerranéennes. Etudes 3).
- WEINSTOCK (Nathan). — *Mouvement (Le) révolutionnaire arabe*. — Maspero, 1970, 143 p.
- WILLIAMS (Job Alden). — *Islamisme (L') (Islam)*. Adapt. fr. par Yvonne Rosso. — Levallois-Perret, Cercle du bibliophile, s.d. [1968], 331 p., pl. (Coll. Les grandes religions du monde, 4). — *Id.*, Garnier, 1968, 300 p., ill. (*Id.*).
- WISNER (Sylvain). — *Algérie (L') dans l'impasse*. — Spartacus, 1949-1950, 160 p. (Coll. Spartacus).
- WOOLMAN (David S.). — *Rebels in the Rif. Abd el Krim and the Rif rebellion*. — Stanford, California Univ. Press, Londres, Oxford Univ. Press, 1969, XIV-257 p., 4 cartes.
- X... — *Que s'est-il passé à Casablanca ?* — R.S., mai 1953, pp. 479-497.
- YACONO (Xavier). — *Algérie (L') depuis 1930*. — Gouvernement général de l'Algérie. Sous-direction des Beaux-Arts [1957], 46 p. (*Vingt-cinq ans d'histoire algérienne. Recherche et publications. 1931-1956*, IV. Extrait de *Centenaire*, pp. 145-190).
- *Colonisation (La) des plaines du Chélif, de Lavignerie au confluent de la Mina*. — Alger, Impr. Imbert, 1955-1956, 2 vol. in-4°, 445-424 p., ill., pl., cartes (Thèse Lettres, Paris).
- *Recherche (La) et les livres sur l'histoire contemporaine de l'Algérie au cours des dernières années (1962-1970)*. — *Comptes rendus mensuels des séances de l'Académie des sciences d'Outre-Mer*, t. XXX, séances des 4 et 18 décembre 1970, pp. 429-455.
- YATA (Ali). — *Exemple (L') du Maroc*. — N.C., n° 51, janvier 1954, pp. 30-53.
- ZENATI (R.). — *Problème (Le) algérien vu par un indigène*. — Comité de l'Afrique française, 1938, 132 p.
- ZIADEH (Nicola A.). — *Origins of nationalism in Tunisia*. — Beyrouth, 1962, VI, 167 p.
- ZIKRIA (Niaz Ahmed). — *Principes (Les) de l'Islam et la démocratie*. Préf. de Louis Massignon. Introd. de [Victor] Berger-Vachon. — Nouv. éd. latines 1958, 191 p., portr. (Thèse Droit, Paris).
- *Islam (L') et le communisme*. — P., janvier 1963, pp. 27-41.
- *Sens (Le) de la démocratie en Islam*, P., déc. 1962, pp. 34-42.

الملحق رقم (2)

أهم الصحف الدورية الأساسية الصادرة في فرنسا

Titre	العنوان	Période	المدة الزمنية	Tirages	السحب
PARISMATCH			HEBDO		929252
L'EXPRESS			HEBDO		683903
LE CANARD ENCHAINE			HEBDO		450000
LE NOUVEL OBSERVATEUR			HEBDO		253632
MINUTE			HEBDO		246991
VALEURE ACTUELLE			HEBDO		106366
POLITIQUE HEBDO			HEBDO		50000
CARREFOUR			HEBDO		30000
RIVAROL			HEBDO		25000
SPECTACLE DU DIMANCHE			HEBDO		99490
REALITE			HEBDO		103202
LE POINT			HEBDO		
CHARLIE HEBDO			HEBDO		

بعض الدوريات الإقتصادية

			DISRTIBUTION	التوزيع
L'EXPANTION		MENSUEL		141908
LA VIE FRANÇAISE		HEBDO		128570
L'AIR REGIONAL		MENSUEL		100391
L'ENTREPRISE		HEBDO		83463
LES INFOS - INDUSTRIELLES ET COMERCIALES		HEBDO		59496
L'USINE NOUVEL	MENSUEL ET HEBDO			60150
MANAGEMENT	MENSUEL			22253
LE MONITEUR DU COMMERCE INTERNATIONAL	MI - HEBDO			14007
L'ECONOMIE	MI - MENSUEL			11971

المصدر: DOCUMENT PROFESSIONNEL, WEBER ACTUALITE, NOVEMBRE 1971 N° 69, ET NOVEMBRE 1972 N° 77

الملحق رقم (3)

أهم م اليوميات الصادرة في الولايات المتحدة

العنوان Titre	الولاية Etat	المحطب Tirages
The New york Daily News	New York	2 129 909
The street journal	New york	1 215 750
The los Angeles Time	Californie	966 293
The New york Time	New york	846 132
The chicago Tribune	Illinois	767 793
The Detroit News	Michigan	639 703
The Philadelphia Bulletin	Pennsylvanie	634 371
The New york post	New york	623 245
The detroit free press	Michigan	593 369
The chicago sun - times	Illinois	536 108
The Los Angeles herald examiner	Californie	512 922
The Mihcaukee journal	Wisconsin	512 620
The Mineapolis Tribune and star	Minnesota	503 811
The Washington post	Distiet of columbia	500 118
The San francisco chronicle	Californie	478 704
The Atlanta Journal constitution	Georgie	464 675
The Philadelphia Inquirer	Pennsylvanie	463 503
The Island Newsday	New york	458 548
The Boston Glob	Massachussets	456 074
The Chicago News	Illinois	434 849
The Chicago's Today	Illinois	429 052
Long Island Press	New york	418 028
The Boston record American	Massachussets	410 003
The Indianapolis Star and News	Indiana	407 328
The Louisville courier journal	Kentucky	405 202
The Cleveland Plain Dealer	Ohio	403 145
The Miami Herald	Florid	383 244
The Desmoins Tribune registre	Ohio	375 653
The Baltimore Sun	Maryland	354 492
The Pittsburgh Press	Pennsylvanie	343 778
The St Louis Post dispatch	Missouri	328 376
The Washi Star	Distiet of Columbia	303 506
The Houston Post	Texas	294 677
The Houston Chronicle	Texas	303 041
The St Louis Globe Democrat	Missouri	292 789
The Denver Post	Colorado	254 623

المصدر: ر. بيربان (R.Burbage) و ج. كازماجو J.Cazemajou الصحافة و الإذاعة و التلفزيون بالولايات المتحدة : A.Cohin 1972

الملحق رقم (4)

السحب في الصحف الرئيسية البريطانية

الوطنية	اليوميات الصباحية	السحب
	DAILY MIRROR	4380470
	DAILY EXPRESS	3435000
	SUN	2080000
	DAILY MAIL	2035169
	THE DAILY TELEGRAPH	1454581
	THE TIMES	-
	THE GUARDIAN	327897
	FINANCIAL TIME	167500
	SPORTING CHRONICLE	79727
	SPORTING LIFE	87519
	MORNING STAR	52000

أهم اليوميات الجمهورية المسائية

الجزيرة	السحب
IWERPOOL ECHO- LIVERPOOL	382122
YORK SHIRE EVENING LOST - LEEDS	245614
THE STARD - SHEFFIELD	200849
EVENING TIME - GLSGOW	193333
EVENING CITIZEN - GLASGOW	190644
EVENING CHRONICLE- NEW CASTLE	231374

جرائد الأحد

الجزيرة	السحب
NEW OF THE WORD	6173000
THE PEOPLE	4941738
SUNDAY MIRROR	4686564
SUNDAY EXPRESS	4167000
THE SUNDAY TIMES	1432946
THE OBSERVER	801000
SUNDAY TELEGRAPH	751673

المصدر: رولان كاهروول، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية

أهم اليوميات الإيطالية

العناوين	المدن	السحب (النسخ)
Il Corriere Dela Sera	ميلانو	520.000 معتدلة
La Stampa	Turin تيارن	450.000 يسار الوسط
Il Giorno	ميلانو	270.000 --
Il Messagero	روما	250.000 معتدلة
Il Restool Calino	بولون	205.000 تحريرية
La Nazione	فلورنسا	205.000 --
Il Tempo	روما	205.000 قومية
La Notte		170.000 يمين الوسط
Stampasera	تيارن	170.000 يسار الوسط
Passe Sera	روما	170.000
Ilgazzettino	فنيسيا	130.000

الدوريات الرئيسية في إيطاليا

العنوان	المدن	نوع	الناشر	السحب
● La Famiglia Christiane	تيارن	أسبوعية	الأباء مان باول	1.700.000
● Il Messagero Si Sawia A notono	بارو	أسبوعية	Eveché de Pasne Grispi	1.600.000
● La demonica Del Cotiere T.V Illustravne Sorriti et Conzoni	ميلانو	أسبوعية	Rizzoli	1.100.000 1.000.000
● Oggi	ميلانو	أسبوعية	Rizzoli	950.000
● Radio Corriere T.V	ميلانو	أسبوعية	R.A.I	750.000
● Tempo Illustrato	تيارن	أسبوعية	Pallazi	1.80.000
● Epoca	ميلانو	أسبوعية	Mandadori	320.000
● Gente	ميلانو	أسبوعية	Rusconi	300.000
● Giovento	ميلانو	أسبوعية	Action Cathalique	300.000
● L'europo	ميلانو	أسبوعية	Rizzoli	215.000
● D. Rizzonti	روما	أسبوعية	Action Catholique	200.000
● Successo (1)	ميلانو	شهرية	Pallazi	200.000
● Settimo givono	ميلانو	أسبوعية	Italdomat	180.000
● Espouso	روما	أسبوعية	Prince Caraccolo	1.50.000

المصدر : لـ ((Tempo Illustrato))

الصحافة المركزية السوفيتية

العناوين الرئيسية

العنوان	الخصائص	السحب 1969
Pravda	Quotidien du C.C du P.C.U.S	8 500 000
Isvestia	Organe du Gouvernement	8 230 000
Komsomolskaia Pravda	Organe des Jeunesses communistes	7 280 000
Selskaia Zizn	Org. Du C.C pour les problemes paysans	6 500 000
Troud	Organe des syndicats	3 000 000
Sovietski Sport	Journal Sportif	2 610 000
Rabotnica	Mensuel pour les femmes	10 000 000
Pionierskaia Pravda	Bihebdomadaire, jeunes	9 200 000
Zdorovie	Mensuel , Problème de santé	8 100 000
Krokodil	Hebdo, satirique illustré	5 500 000
Kristienka	Mensuel pour les paysannes.	5 250 000
Nauka i Zizn	Hebdo, scientifique.	3 600 000
Vokrug Sveta	Magasine, Hebdo. illustré.	2 700 000
Ogoniok	Ibid.	2 100 000
Younost	Mensuel de l'Union des Ecrivains.	2 000 000
Literatournaia Gaxeta	Hebdo. de l'union des Ecrivains.	1 200 000
Ucitelskaia Gaxeta	Hebdo., problemes de l'enseignement	1 100 000
Radio	Mensuel, programmes radio-TV.	1 000 000
Zarobezom	Hebdo. politique étrangère.	1 000 000
Agitator	Revue théorique et politique du P.C.U.S.	1 000 000
Partinaia Zizn	Ibid	930 000
Kommunist	Ibid	775 000
Socialisticheskaia Industria	Organe du C.C. pour les problèmes de l'industrie	600 000

المصدر: رولان كايرو، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية

الملحق	السابع
الملحق	الثامن
الملحق	التاسع
الملحق	العاشر
الملحق	الحادي عشر
الملحق	الثاني عشر

مستخلصة من قائمة المناظر و النصب التاريخية المرتبة

في 20 ديسمبر 1967 طبقا للمادة 23 من المرسوم

رقم 67 — 281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 23 جانفي 1968

ANNEXE - I -

LISTE DES SITES ET MONUMENTS HISTORIQUES
CLASSES A LA DATE DU 20 DECEMBRE 1967
CONFORMEMENT A L'ARTICLE 23 DE L'ORDONNANCE
N° 67-281 DU 20 DECEMBRE 1967.

DEPARTEMENT D'ALGER

Légende relative au classement des monuments historiques
(Epoque et civilisation)

MG : Mégalithique
PH : Préhistorique
AN : Antique
IS : Musulmane
MD : Divers

COMMUNES	Arrondissements		DESIGNATION	DATE du classement
Ain Benian (ex Guyotville) Alger	Alger-Sahel Chéraga Alger	MG	Tombeaux mégalithiques sur le plateau de Beni Messous.	Liste 1900
		MG. 1	Dolmens, Bologuine Ibnou Ziri (ex-Saint Eugène).	Liste 1900
		AN. 2	Inscription romaine gravée sur une pierre encadrée dans la façade d'un immeuble situé rue Bab Azzoun à l'angle de la rue Caftan.	23 août 1900
		AN. 3	Vestiges des fortifications dites du « Bastion XI ».	9 sept. 1900
		IS. 4	Mosquée Ketchaoua (ex-cathédrale).	26 mars 1900
		IS. 5	Mosquée Ali Bitchin (ex-église N.D. des Victoires).	29 avril 1900
		IS. 6	Grande Mosquée « Djamaâ El Kébir ».	30 mars 1900
		IS. 7	Mosquée « Djamaâ-El-Djedid (Pêcherie)	30 mars 1900
		IS. 8	Mosquée Abderrahmane El Taâlibi.	30 mars 1887
		IS. 9	Mosquée Sidi Ramdan.	26 fév. 1900
		IS. 10	Mosquée Djamaâ Safir.	13 mai 1900
		IS. 11	Mosquée Mohamed Chérif.	13 mai 1900
		IS. 12	Mosquée et marabouts dit « de Sidi Medjouba ».	17 Déc. 1900
		IS. 13	Marabout du jardin « Marengo », connu sous le nom de tombeau de la reine.	13 mai 1900
		IS. 14	Marabout à coupole Hassen Pacha dit « Ben Ali » situé rue du même nom.	13 mai 1900
		IS. 15	Groupe de maisons mauresques (bastion 23) ex-rue du 14 juin.	30 oct. 1900
		IS. 16	Dar El Souf (ex cour d'assises).	12 fév. 1900
		IS. 17	Maison du Khaznadji (ex archevêché).	12 fév. 1880
		IS. 18	Dar Mustapha Pacha (ex-bibliothèque nationale).	
		IS. 19	Kasbah (forteresse).	30 mars
IS. 20	Porte turque de l'arsenal.	Liste 1900		
IS. 21	Porte de Penon.	17 fév. 1900		
IS. 22	Fontaine de la cale aux vins.	13 mai 1900		
IS. 23	Fontaine de l'amirauté.	13 mai 1900		
IS. 24	Fontaine arabe et marabout au Hamma, lieu dit « les platanes au jardin d'Essai.	20 fév.		
IS. 25	Citadelle du fort l'Empereur. (El Biar).	24 nov.		
IS. 26	Villa Abdel Tif.	29 sept		
IS. 27	Villa des arcades.	31 juil. 1900		
IS. 28	Villa Mahieddine.	26 avril		
IS. 29	Bordj Ponnac (Bouzaréa).	4 oct.		
IS.	Fort turc (du Cap Matifou).	Liste 1900		
AN.	Mausolée royal dit « Tombeau de la Chrétienne ».	Liste 1900		
Bordj el Kiffan (ex-Fort de l'Eau) Hadjout (Ex Marengo)	Dar El Beida Blida			

DEPARTEMENT D'ALGER (suite)

COMMUNES	Arrondissements		DESIGNATION	DATE du Classement
Staouéli	Alger-Sahel Chéraga	AN.	Extrémité Nord-Ouest de la presqu'île de Sidi Frej (terrain militaire) contenant des ruines romaines.	1 ^{er} avril 1927
Tipasa	Blida	AN. 1	Château d'eau.	Liste 1900
		AN. 2	Remparts romains et cimetière punique.	18 fév. 1952
		AN. 3	Restes du théâtre.	Liste 1900
		AN. 4	Restes d'une basilique et cimetière.	Liste 1900
		AN. 5	Ruines d'un prétoire.	Liste 1900
		AN. 6	Sacrophages et fragments antiques.	Liste 1900

DEPARTEMENT D'ANNABA (Ex Bône)

Annaba	Annaba	AN. 1.	Citerne d'hippone.	Liste 1900
		AN. 2	Ruines d'hippone	16 juil. 1952
Cheria	Tebessa	PH. 1	Stations-abris de Bir Sedet. Garet Retba.	
		PH. 2	Chabet ez Siboun.	
		PH. 3	Chabet Retba.	
		PH. 4	Damou Kermaïa.	
		PH. 5	Fadje Reïl'ai Mengart.	Arrêté du 30 mai 1934
		PH. 6	Foum-Reïl'ai Menguebba.	
		PH. 7	Merget Sem El Gharbi.	
		PH. 8	Oued Retem.	
		PH. 9	Reïl'ai (Tidjen).	
El Kala (Ex la Calle)	El Kala	MD. 1	Eglise de El Kala.	10 sept 1952
		MD. 2	Ruine du Bastion de France entre El Kala et Annaba.	9 sept. 1930
Guelma	Guelma	AN.	Restes de théâtre et thermes	Liste 1900
Hanenchâ	Souk Ahras	AN.	Restes de citadelles, enceinte byzantine de Tiffekh, (Tipasa de Numidie).	Liste 1900
Héliopolis	Guelma	AN.	Piscine romaine « Hammam Berda ».	17 fév. 1954
M'Daourouche (Ex Montesquieu)	El Aouinet (Ex Fontaine)	AN. 1	Ruines du palais byzantin.	Liste 1900
		AN. 2	Mausolée romain.	Liste 1900
Morsott	El Aouinet	AN.	Ruines antiques.	23 août 1900
Sedrata	El Aouinet	AN.	Territoires et monuments de l'antique Thubursicum Numidarum (Khamisa).	Liste 1900
Sellaoua Announa	Guelma	AN.	Ruines de la ville Thibilla.	22 oct. 1952
Taoura (Ex Gambetta)	Souk Ahras	AN.	Mausolée romain situé sur un terrain domanial dans le douar des Oued Soukiés (Ksar El Ahmar).	5 août 1902
Tebessa	Tebessa	AN. 1	Temple romain de Tébessa-Khalla.	14 mars 1906
		AN. 2	Tour du Djebel Mestiri.	5 août 1902
		AN. 3	Territoires et monuments de l'antique Theveste.	Liste 1900

DEPARTEMENT DE L'AURES (Ex-Batna)

COMMUNES	Arrondissements		DESIGNATION	DATE du Classement
Aïn Djasser	Merouana (Ex Corneille)	AN.	Territoires et monuments de l'antique Diana Veteranorum (Zana).	Liste 1900
Aïn Yagout	Batna	AN.	Mausolée des rois numides dit « le Medracen ».	Liste 1900
Barika	Barika	AN.	Ruines de la ville antique de Tobna.	21 nov. 1950
Biskra	Biskra	AN. 1	Restes de thermes à Biskra.	Liste 1900
		AN. 2	Ruines de Gémelae.	18 juill. 1952
		IS. 3	Porte en bois à la mosquée de Sidi Okba.	Liste 1900
El Kantara	Biskra	AN. 1	Milliaire de Seba-Mgata	28 sept 1933
		AN. 2	Pont romain.	Liste 1900
		AN. 3	Inscription encadrée à la porte du caravanseraïl (El Outaya).	Liste 1900
		AN. 4	Ruines de l'amphithéâtre (El Outaya).	Liste 1900
Tazoult (Ex-Lambèse)	Batna	AN. 1	Arcs de triomphe de Markouna.	Liste 1900
		AN. 2	Territoires et monuments de l'antique Lambaesis.	Liste 1900
Timgad	Batna	AN. 1	Territoires et monuments de l'antique Thamugadi.	Liste 1900

DEPARTEMENT DE CONSTANTINE (I)

Constantine	Constantine	MG. 1	Dolmen de Salluste, situé auprès de l'emplacement des anciens jardins de Constantine, à peu de distance de Constantine.	27 sept. 1911
		AN. 2	Aqueduc romain.	Liste 1900
		AN. 3	Fragments antiques et inscription dans le square.	Liste 1900
		AN. 4	Inscriptions des martyrs Saint Jacques et Saint Marien.	Liste 1900
		AN. 5	Mosaïque de Penthesilée découvert aux ouled Agia et actuellement déposée à la préfecture.	18 mars 1954
		AN. 6	Pont romain d'Antonin.	25 juill. 1950
		AN. 7	Tombeau de Praecilius.	Liste 1900
		IS. 8	Mosquée Souk El Ghezal (ex-cathédrale).	27 avril 1903
		IS. 9	Mosquée de Sidi Lakhdar.	5 janv. 1903
		IS. 10	Partie de l'ancienne médersa qui renferme les tombeaux de Salah-Bey et de sa famille.	17 juill. 1913
		IS. 11	Palais Ahmed Bey (ex-Palais de la division).	21 mars 1934
Djemila	Mila	AN.	Territoires et monuments de l'antique cuicul.	Liste 1900
El Khroub	Constantine	MG. 1	Dolmen et Cromlechs à 35 km du Sud de Constantine, Ras El Aïn, Bou Merzoug, Ouled Rahmoun.	Liste 1900
		MG. 2	Dolmens et cromlechs au lieu dit « Djebel Ksaïbi » à 32 km de Constantine, Ouled Rahmoun.	Liste 1900
		MG. 3	Dolmens et cromlechs au lieu dit « Djebel Mazala » à 16 km d'El Khroub Ouled Rahmoun.	Liste 1900
		MG. 4	Mausolée greco-punique appelé « Souma ».	Liste 1900
Mila	Mila	AN.	Ruines de Milev.	23 avril 1910
Oued Athménia	Constantine	AN.	Bains de Pompélanus.	Liste 1900
Roknia	Skikda	MG.	Dolmens et grottes funéraires à 12 kms au nord de Hammam Meskhoutine.	Liste 1900
Sigus	Aïn M'Lila	MG.	Dolmens et cromlechs au Sud de Constantine.	Liste 1900
Skikda (Ex-Philippeville)	Skikda	AN.	Théâtre romain et fragments d'architecture qu'il renferme.	Liste 1900

DEPARTEMENT D'EL ASNAM (Ex-Orléansville)

COMMUNES	Arrondissements		DESIGNATION	DATE du classement
Cherchell	Cherchell	AN. 1	Aqueduc à 5 km de Cherchell.	Liste 1900
		AN. 2	Citerne sous la caserne.	Liste 1900
		AN. 3	Restes des thermes Ouest et Est.	Liste 1900
		AN. 4	Restes de l'amphithéâtre.	Liste 1900
		AN. 5	Restes du théâtre romain.	23 juil. 1909
		IS. 6	Chaire construite en l'an 981 de l'hégire dans la mosquée.	Liste 1900
El Asnam	El Asnam	AN.	Mosaïque de l'église dite de « St Réparatus ».	Liste 1900
Sidi Amar (Ex Zurich)	Ténès	AN.	Aqueduc antique.	Liste 1900
Ténès	Ténès	AN. 1	Ruines romaines de la Kalaa des Ouled Abdallah.	9 mai 1905
		IS. 2	Mosquée du vieux-Ténès	9 mai 1905

DEPARTEMENT DE MEDEA

Djelfa	Djelfa	MG. 1	Dolmens du Moulin de Djelfa.	Liste 1900
		MG. 2	Dolmens à droite de la route d'Alger. (Oued Djelfa) à Laghouat.	Liste 1900
Djouab	Sour El Ghozlane (Ex-Aumale)	AN. 1	Monuments funéraires émergeant du sol de l'ancienne nécropole.	Liste 1900
		AN. 2	Restes de maison, d'enceinte, de porte à Rapidum.	Liste 1900
		AN. 3	Territoires et monuments de l'antique Rapidum.	Liste 1900
Tletat Ed Douair (Ex Arthur)	Ksar El Boukhari (Ex Boghari)	AN.	Site de Benia constituant l'emplacement de l'ancienne ville d'Yachir à 4 kms au Sud-Ouest de Tletat ed Douair.	20 sept. 1922

DEPARTEMENT DE MOSTAGANEM

Bou Hanifia El Hamamat	Mascara	AN. 1	Ruines de l'antique Aquae Sirenses.	31 mars 1941
		IS. 2	Mosquée Djamaâ-El-Kébir.	25 juil. 1919
		IS. 3	Mosquée Ain Beïda.	25 juil. 1919
		IS. 4	Mosquée au douar d'el Guetna.	23 mars 1949
Oued Rhlou (Ex-Inkermann)	Oued Rhlou	AN.	Ruines de Kaoua	14 janv. 1901
Sidi Kada (Ex-Cacherou)	Tighennif	IS. 1	Ruines de la Zaoûfa de « Sidi Mahléddine ».	29 mars 1949
		IS. 2	Bains dits « l'Emir Abdelkader ».	29 mars 1949
		IS. 3	Remparts en terre avec ses créneaux, ruines concernant l'Emir Abdelkader.	29 mars 1949
Tighennif (ex-Palikao)	Tighennif	PH.	Gisement préhistorique de Ternifine.	23 janv. 1954

DEPARTEMENT D'ORAN (I)

Bettlous (Ex-Saint Leu)	Oran	AN. 1	Restes d'une villa romaine.	Liste 1900
Oran	Oran	PH. 1	Abri Alain (Oran).	16 juin 1952
		PH. 2	Grotte d'El Cuartel.	23 mars 1954
		PH. 3	Mosaïque provenant de Bettlous (ex-Saint-Leu) déposée au Musée Demaeghet.	Liste 1900
		IS. 4	Mosquée Mohamed El Kebir.	24 déc. 1903
		IS. 5	Mosquée Mohamed El Jaouri.	29 déc. 1906
		IS. 6	Mosquée du Pacha.	6 août 1952
		IS. 7	Minaret du campement.	Liste 1900
		IS. 8	Minaret de la mosquée du Pacha.	29 déc. 1906

DEPARTEMENT D'ORAN (suite)

COMMUNES	Arrondissements		DESIGNATION	DATE du classement
Oran	Oran	IS. 9	Hôtel de la division.	23 juil. 1952
		IS. 10	Caravansérail.	19 janv. 1952
		IS. 11	Pavillon de la favorite.	23 juil. 1952
		IS. 12	Maison du Bey.	23 fév. 1954
		IS. 13	Porte espagnole du château dite « porte d'Espagne ».	29 déc. 1906
		IS. 14	Porte de la manutention militaire.	26 nov. 1907
		MD. 15	Ecusson espagnol sculpté sur l'extérieur du mur d'enceinte du château neuf.	23 juil. 1952
		MD. 16	Tambour de San José.	2 janv. 1952
		MD. 17	Eglise Saint Louis.	2 janv. 1952
		MD. 18	Fontaine de la place Emerat.	2 janv. 1952
		MD. 19	Porte du Santon.	6 août. 1953
		MD. 20	Porte de Canastel.	2 janv. 1952
		MD. 21	Porte d'entrée du château neuf.	23 juil. 1952
		MD. 22	Posada espagnole.	23 fév. 1954
		MD. 23	Chapelle de Santa-Cruz.	6 oct. 1950
MD. 24	Inscription de la rue du Vieux Château.	21 oct. 1952		
MD. 25	Echauguette d'angle du mur d'enceinte du château Neuf.	23 juil. 1952		

DEPARTEMENTS DES OASIS, DE LA SAHOURA ET DE SAIDA :

Ghardaïa Ouargla	Aïn Safra	PH.	Nécropole de Djorf-Torba.	17 déc. 1951
	Ghardaïa	IS.	Rempart de Béni Isguen.	10 juil. 1956
	Ouargla	IS.	Ruines de Sédrata.	24 sept. 1954

DEPARTEMENT DE SETIF

Bejaïa (Ex-Bougie)	Bejaïa	MD. 1	Restes de l'enceinte fortifiée de la porte Fouka.	17 nov. 1903
		MD. 2	Fort Moussa dit Fort Barral.	17 nov. 1903
		MD. 3	Fort de la Kasbah.	17 nov. 1903
E. Hammadia (Ex-Lecourde)	Bordj Bou Arreridj	IS. 4	Porte dorée ou porte de la mer.	Liste 1900
		AN.	Ruines de l'ancienne cité de Tihamamine sises sur le territoire des Ouled Khellouf.	29 nov. 1906
Meadid	M'Sila	IS.	Kalaâ des Benf Hammad.	14 janv. 1952

DEPARTEMENT DE TIARET

El Ghicha	Aflou	PH.	Dessins rupestres d'El Ghicha.	6 mars 1913
Frenda	Frenda	MG.	Djeddars.	23 juin 1913
Sidi Houni (ex-Waldeck Rousseau).	Tiaret	PH. 1	Station de Columnata.	17 déc. 1951
		PH. 2	Station de Columnata.	18 nov. 1952
Tiaret	Tiaret	MG.	Do'mens.	Liste 1900

DEPARTEMENT DE TIZI OUZOU

Azeffoun (Ex-Port Gueydon)	Azazga	AN.	Ruines romaines dites « El Habs el Ksour » formant le lot domanial n° 243 du sommier de consistance d'Azazga.	24 avril 1903
Elissen	Tizi Ouzou	AN.	Mausolée romain de Teksebt.	23 avril 1902
Tizirt	Tizi Ouzou	AN.	Ruines romaines, temples, basiliques.	Liste 1900

DEPARTEMENT DE TLEMCCEN :

COMMUNES	Arrondissements		DESIGNATION	DATE du classement	
Beni Senous Khemis Nedroma	Sebdou Maghnia Ghazaouet (ex-Nemours)	IS.	Mosquées des Beni Snous, villages Tafessara, Tleta et Sahra.	22 avril 1922	
		IS	Mosquée de Khemis.	22 avril 1922	
		IS. 1	Remparts de la Casbah	18 sept. 1912	
		IS. 2	Bain Maure.	18 sept. 1912	
		IS. 3	Mosquée des Gueddarine.	18 sept. 1912	
		IS. 4	Mosquée de Sidi Mendil.	18 sept. 1912	
		IS. 5	Grande Mosquée.	18 sept. 1912	
Remchl (ex MAGNAC) Tlemcen	Beni Saï	IS. 6	Marabout de Sidi Brahim.	21 fév. 1911	
		IS. 7	Mausolée de Sidi Bouali.	18 sept. 1912	
		PH.	Gisement du lac Karar.	20 janv. 1953	
		Tlemcen	IS. 1	Mosquée de Sidi Bou Médiène et dépendances : médersas, kobba, latrines publiques, bains, maison de l'oukil et des pelerins.	Liste 1900
			IS. 2	Mosquée de Sidi Bou Ishaq El Tayar, ruines et minaret au cimetière de Sidi Senouci à El Obad.	Liste 1900
			IS. 3	Grande mosquée et dépendances	Liste 1900
			IS. 4	Minaret de la mosquée de Sidi Bel Hassen er Rachidi du village du même nom.	Liste 1900
	IS. 5		Minaret d'Agadir.	Liste 1900	
	IS. 6		Minaret de la mosquée Sidi Hacène.	Avril 1904	
	IS. 7		Mosquée de Sidi Bel Hassen.	Liste 1900	
	IS. 8		Mosquée de Lala er Royat, rue des Almohades.	Liste 1900	
	IS. 9		Mosquée de Sidi Es Senoussi, rue de Mascara	Liste 1900	
	IS. 10		Mosquée du Méchouar.	Liste 1900	
	IS. 11		Mosquée Bab Zir et deux marabouts du cimetière d'El Obad es Safli.	17 fév. 1905	
	IS. 12		Mosquée des Oulad El Imam.	11 mars 1905	
	IS. 13		Ancienne mosquée de Sidi El Ghaly, rue Lamoricière.	Liste 1900	
	IS. 14		Marabout de Sidi Brahim.	Liste 1900	
	IS. 15		Marabout de Sidi El Wahhab	Liste 1900	
	IS. 16		Kobba dite du Khalifat, cimetière de Sidi Yacoub	Liste 1900	
	IS. 17		Kobba de Sidi ed Daoudi.	Liste 1900	
	IS. 18		Kobbas de Sidi Abd Allah ben Mançour et de Sidi Ben Ali à Aïn El Hout.	Liste 1900	
	IS. 19		Mosquée et minaret de Mansoura et dépendances.	Liste 1900	
	IS. 20		Mosquée Sidi El Haloui et dépendances	Liste 1900	
	IS. 21		Tombeaux dits « de la Sultane » et Kobba dite « de Khalifa » au cimetière de Sidi Yacoub.	Liste 1900	
	IS. 22		Petit Palais des Sultans à El Obad et Fouqui	Liste 1900	
	IS. 23		Magasin et agence des monuments historiques.	Liste 1900	
	IS. 24		Enceinte en pisé de Mansoura et ruines de la Meçalla	Liste 1900	
	IS. 25		Porte de Mansoura.	Liste 1900	
	IS. 26		Fragments divers de l'époque arabe au musée de la mairie.	Liste 1900	
	IS. 27	Colonnes provenant de la mosquée de Mansoura.	Liste 1900		
	IS. 28	Tours et ruines de la porte de Sidi ed Daoudi, sur le front Est.	Liste 1900		
	IS. 29	Porte dite « Bab el Kermadine » sur le front Nord Ouest et improprement appelée « Bab el Toi ».	Liste 1900		
	IS. 30	Porte dite « Bab el Khémis » entre Tlemcen et Mansoura.	Liste 1900		
IS. 31	Feste de l'enceinte arabe.	Liste 1900			
IS. 32	Restes de fortification (Tlemcen Mansoura).	Liste 1900			
IS. 33	Bordis et autres ouvrages dépendant des fronts Sud et Ouest.	Liste 1900			

ANNEXE - II -

LISTE DES OBJETS MOBILIERS CLASSES
A LA DATE DU 20 DECEMBRE 1967 CONFORMEMENT
A L'ARTICLE 62 DE L'ORDONNANCE N° 67-281
DU 20 DECEMBRE 1967.
OBJET

DEPARTEMENTS	COMMUNES	DESIGNATION
Alger	Alger	Bible d'autel dans le temple protestant de la rue Chartres. Divers objets de culte dans les synagogues de l'impasse Boutin, n° 2 et la rue Médée. Rouleaux de la loi et divers objets de culte en argent, appartenant à la synagogue de la place Randon au 2ème et 3ème étages de l'immeuble du consistoire, 1, rue Volland. Parchemins dits séraphines et garnitures de la synagogue de la rue Scipion. Mosaïque de la mosquée de Tadjina à Tlemcen, déposée au musée Stéphane Gsell, appartenant à l'Etat.
Annaba	Souk Ahras	Statues et fragments antiques déposés au jardin de la commune.
Aures	El Kantara	Collections lapidaires déposées à El-Kantara au musée Vulpilières appartenant à l'Etat.
Constantine	Constantine	Mosaïque de Penthesilée découverte aux Ouled-Agla et déposée à la préfecture de Constantine.
	Constantine	Objets antiques déposés au musée de Constantine, appartenant à l'Etat.
	Skikda	Objets antiques déposés au musée de Skikda, appartenant à l'Etat.
El Asnam	Skikda	Toile représentant l'ensevelissement du Christ attribué à Van Dyck.
	Cherchell	Objets antiques déposés au musée de Cherchell, appartenant à l'Etat.
Médéa	El Asnam	Mosaïque de l'église dite de St-Reparatus.
	Sour El Ghozlane (ex-Aumale)	Inscriptions et fragments antiques déposés à Sour El Ghozlane sur l'esplanade (appartenant à l'Etat).
Oran	Oran	1 - Collections préhistoriques déposées au musée d'Oran, appartenant à l'Etat.
		2 - Objets antiques déposés au musée d'Oran appartenant à l'Etat.
		3 - Mosaïque provenant d'une maison romaine de Bettioua (St-Leu), déposée au musée d'Oran, appartenant à l'Etat.
Tlemcen	Tlemcen	Fragments divers de l'époque arabe, déposés au musée de Tlemcen, appartenant à l'Etat.

ANNEXE - III -

LISTE DES SITES ET MONUMENTS NATURELS
CLASSES A LA DATE DU 20 DECEMBRE 1967
CONFORMEMENT A L'ARTICLE 82 DE L'ORDONNANCE
N° 67-281 DU 20 DECEMBRE 1967.

DEPARTEMENT D'ALGER

COMMUNES	Arrondissements		DESIGNATION	DATE du Classement.
Aïn Taya	Dar el Beïda		Fort turc de « Lapérouse » Bordj el Bahri (ex-Cap Matifou).	10 déc. 1962
Alger	Alger	1	Forêt domaniale du télégraphe dite « bois de Boulogne » à Birmandreïs.	28 fév. 1928
		2	Bois entourant le Fort l'Empereur à El Biar.	24 nov. 1930
		3	Jardin d'Essai du Hamma.	24 oct. 1947

DEPARTEMENT D'ALGER (suite)

COMMUNES	Arrondissements		DESIGNATION	DATE du Classement		
Alger	Alger	4	Jardin Mârengo.	26 avril 1950		
		5	Parc de la Liberté (ex Galland).	18 mai 1951		
		6	Partie Nord de la falaise Saint-Raphaël, comprenant les parcelles ou parties des parcelles n° 1235, 1296, 1300, 1309, 1313, 1315 à El Biar.	28 fév. 1928		
		7	Place publique de la Bouzaréa.	17 juin 1946		
		8	Abords de la villa des arcades.	31 juil. 1945		
		9	Abords de la villa Mahieddine.	16 oct. 1948		
		10	Abords de la villa Leuвет à Hussein Dey.	9 avril 1946		
		11	Abords du Bordj Ponnac à la Bouzaréa.	4 oct. 1943		
		12	Villa « Second-Weber » et le bois de pins qui l'entoure sur l'éperon de la falaise Saint-Raphaël à El Biar.	28 fév. 1928		
		13	Cimetière de Sidi-Medjouba à Bouzaréa.	17 déc. 1951		
		14	Belvédère du chemin des Crêtes.	13 nov. 1958		
		Blida	Blida		Chemin Abel de Chréa.	12 avril 1948
		Bou Ismaïl	Blida		Cascade de Bérard.	8 oct. 1948
		Bouzaréa Bologuine Ibnou Ziri (ex-St Eugène) Cheraga Ain Benian	Alger et Alger Sahel		Forêt de Baïnem.	2 oct. 1954
Staouéli	Alger Sahel Cheraga		Forêt de Sidi Fredj.			
Tipasa	Blida	1	Littoral de Tipasa comprenant les parcelles.	(Décret du 2 nov. 1943)		
		3	Parcelles de terrain comprises entre la route du phare et la mer.	20 nov. 1950		
		3	Place publique de Tipasa.	8 avril 1947		

DEPARTEMENT D'ANNABA

Hammamet	Tébessa	1	Village de Youkous.	30 janv. 1928
Région de Morsott	Tébessa	1	Gorges de Bou-Akkous.	30 janv. 1923
		2	Grotte de Bou-Akkous.	30 janv. 1923
Région de Oued Charef	Guelma	1	Grottes du Djebel-Taya.	19 déc. 1927

DEPARTEMENT DE L'AURES

Bouhmama	Khenchela		Village de Tzigarine.	30 janv. 1923
Bouzina	Arris	1	Village de Bouzina.	30 janv. 1923
		2	Village de Tagoust.	30 janv. 1923
Chechar	Khenchela	1	Village de Djellal.	30 janv. 1928
		2	Village de Tabardga.	30 janv. 1928
El Kantara	Biskra		Gorges d'El Kantara.	20 janv. 1923
Khangat Sidi Nadji	Khenchela	1	Village de Khengat Sidi Nadji.	30 janv. 1923
		2	Gorges de Khengat Sidi Nadji.	20 janv. 1928
M'Chounèche	Arris	1	Gorges et villages de Djemina.	30 janv. 1923
		2	Gorges de M'Chounèche.	30 janv. 1923
		3	Gorges de Sidi Masmoudi.	30 janv. 1923
		4	Village de Kebach.	30 janv. 1923

DEPARTEMENT DE L'AURES (suite)

COMMUNES	Arrondissements		DESIGNATION	DATE du Classement
Menaâ	Arris	1	Village d'Amentane.	30 janv. 1928
		2	Village de Menaâ.	30 janv. 1928
		3	Gorges de Tighanlm	30 janv. 1928
Seggana	Barika	1	Gorges de Tlatou.	20 janv 1928
Timgad	Batna		Gorges de Foug Ksentina.	30 janv. 1928
T'Kout	Arris		Canon de Rhouffi.	30 janv. 1928
Région de Khenchela	Khenchela	1	Vallée Oued Béni Barbar.	30 juin 1928
		2	Gorges de l'Oued El Arab.	30 janv. 1928
		3	Grotte de Fringal.	30 janv. 1928
		4	Gorges de Chabet Akra.	30 janv. 1928

DEPARTEMENT DE CONSTANTINE

Constantine	Constantine		Gorges du Rhummel.	20 janv. 1928
Zlana Mansouria	Djidjelli		Grotte merveilleuse.	12 avril 1948

DEPARTEMENT D'EL ASNAM

Teniet El Had	Teniet El Had		Parcs nationaux d'Aïn N'Sour et Teniet El Had.	16 avril 1948
---------------	---------------	--	--	---------------

DEPARTEMENT DE MOSTAGANEM

Sidi Kada (ex-Cacherou)	Tighennif		Bois d'oliviers près des ruines se rapportant à la tradition de l'Emir Abdelkader.	14 mars 1949
-------------------------	-----------	--	--	--------------

DEPARTEMENT D'ORAN

Boutlelis (ex-El Ançor)	Oran		Ville punique des andalouses.	2 oct. 1956
Oran	Oran	1	Cimetière dit « des cholériques » situé au ravin de Ras El Aïn	23 juil. 1952
		2	Promenade de Létang.	23 juil. 1952
		3	Site du Murdjadjo.	6 oct. 1950

DEPARTEMENT DE SAIDA

Teniet Ezzlar	Aïn Sefra		Traces de la jument de Sidi Cheikh.	7 sept. 1968
---------------	-----------	--	-------------------------------------	--------------

DEPARTEMENT DES OASIS ET DE LA SAOURA

Adrar	Adrar		Ex-Place Laperrine.	1 ^{er} juin 1953
Laghout	Laghout		Rocher Fromentin.	27 nov. 1950
Timimoun	Timimoun		Ex-Place Laperrine.	25 oct. 1954

DEPARTEMENT DE SETIF

Bejaïa (ex-Bougie)	Bejaïa	1	Corniche de Bejaïa à Djidjelli.	12 mai 1948 3 fév. 1954
Guenzet (ex-Ikheldjen)	Bougaa (ex-Lafayette)		Village de Tidjet, Guergour.	20 janv. 1928
			Gorges de Chabet Akra.	30 janv. 1923

DEPARTEMENT DE TIARET

Frenda	Frenda		B'ied Touta Lakania et grottes se rapportant à la tradition de l'historien Ibn Khaldoun.	4 mars 1949
--------	--------	--	--	-------------

DEPARTEMENT DE TIZI OUZOU

Bechloul	Bouïra		Forêt des Azerou cantons Taouialt et Tikjda (Région du Ras-Tigounatine).	10 juil. 1950
----------	--------	--	--	---------------

فائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

- 1- الأسعد، محمد. السكان و التنمية المستديمة في بلدان اتحاد المغرب العربي. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 155، 1992، ص 99- 119
- 2 - الأشرف، مصطفى. الجزائر: الأمة و المجتمع. ترجمة من الفرنسية د. حنفي بن عيسى، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، 468 ص
- 3 - برغوث، الطيب. موقع المسألة الحضارية من استراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الينابيع للنشر و الإعلام، 1993، 32 ص
- 4 - براهيمي. عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1983، 448 ص
- 5 - بن حمودة. بوعلام، التعريب قضية إرادة ثورية، مجلة الأصالة: تصدرها وزارة الشؤون الدينية، قسنطينة: عدد خاص، أبعث، 1974
- 6 - بن عيسى، حنفي. من قضايانا الثقافية، وزارة الأوقاف، المعرفة، رقم 3، الجزائر: المطبعة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني، 1963، 25/23
- 7 - بن نبي، مالك. مشكلة الثقافة. ترجمة عبد الصابور شاهين، الجزائر: طبع بإذن من دار الفكر بدمشق بالتعاون مع الملكية للإعلام و النشر و التوزيع، 1992، 152 ص
- 8 - بن نبي، مالك. شروط النهضة. ترجمة عمر كامل مسقاوي و عبد الصابور شاهين، الطبعة الرابعة، الجزائر: طبع بإذن من دار الفكر بدمشق بالتعاون مع الملكية للإعلام و النشر و التوزيع، 1987، 176 ص
- 9 - بن نعمان، أحمد. الحصانة الدينية للشخصية الجزائرية. وزارة الشؤون الدينية، مجلة الأصالة، الجزائر: العدد رقم 85/86، 1980، ص 73- 84
- 10 - بوعزيز. يحي، واقع و مستقبل حركة التعريب بالجزائر، مجلة الأصالة، الجزائر: عدد خاص، وزارة الشؤون الدينية، 1974،
- 11 - التجاني. الهاشمي، الأبعاد الحقيقية للتعريب، مجلة المعرفة: مجلة تصدرها وزارة الأوقاف سابقا، العدد رقم 13، الجزائر: 1964، 28/21
- 12 - التجاني. الهاشمي، إلى أين يسير التعليم في الجزائر، مجلة المعرفة، العدد رقم 06 الجزائر: 1963، 21/15
- 13 - جامعة الجزائر، دليل جامعة الجزائر للمدرسين و الطلاب السنة الجامعية 1988 - 1989، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 177 ص

14 — الجامعي الحبابي. فاطمة، تقويم تجربة التعريب في المغرب، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 269 — 284

15 — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 02 جوان 1970

16 — الجريدة الرسمية المؤرخة في 19 جوان 1970

17 — الجريدة الرسمية المؤرخة في 18 ماي 1971

18 — الجريدة الرسمية المؤرخة في 24 أبريل 1973

19 — الجريدة الرسمية المؤرخة في 04 ديسمبر 1973

20 — الجريدة الرسمية المؤرخة في 30 أبريل 1974

21 — الجريدة الرسمية المؤرخة في 14 جانفي 1975

22 — الجريدة الرسمية المؤرخة في 23 أبريل 1976

23 — الجريدة الرسمية المؤرخة في 01 ماي 1981

24 — الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 ماي 1981

25 — الجريدة الرسمية المؤرخة في 07 أوت 1984

26 — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، برنامج طرابلس

27 — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر 1964

28 — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، دستور 1976

29 — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986

30 — الجندبي. أنور، اللغة العربية بين خماتها و خصومها، مجلة المعرفة، العدد رقم 65، الجزائر: 1963، 58/55

30 — حجار. عبد القادر، التعريب، مجلة الأصالة، عدد خاص، قسنطينة: البعث، 1974، 208/201

31 — خمار. أبي القاسم، العربية في حقيقتها المرة، القيس: مجلة دورية تصدرها وزارة الأوقاف سابقا، العدد رقم 01، الجزائر: 1968، 99/96

32 — الراوي، مسارع. تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية، بحوث و وقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول دور التعليم في الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، 43 — 60

33 — سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقالي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري 16 — 20 م، الجزء الأول للجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981، 599 ص

34 — سعد الله، أبو القاسم. الحركة الوطنية الجزائرية. الجزء الثاني 1900 — 1930، الطبعة الثالثة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1983، 524 ص

35 — سيمبان الشريف، التعريب واقعة و مشاكله، وزارة الأوقاف، المعرفة، العدد رقم 3، الجزائر: المطبعة العامة لجبهة التحرير الوطني، 1963، ص. (26 / 28

36 — الصالح. صبحي، تقويم تجربة التعريب في المشرق العربي، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 201 — 209

37 — الطرابيشي. ج، الخريطة التعليمية للوطن العربي، مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد رقم 14، الجزائر: 1985، 61/52

- 38 — العاشوري. عبد العزيز، محاولة لتقويم التعريب في تونس، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 229 — 251
- 39 — المزعوزي. أحمد، مناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص
- 40 — غلاب. عبد الكريم، التعريب و دوره في حركات التحرر في المغرب العربي، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص. 153 — 167
- 41 — الفاسي. علال، نهضة التعليم الأصلي في الجزائر، مجلة الأصالة، العدد رقم 07، قسنطينة: البعث، 1972، ص. 90/89
- 42 — قرنيح، قمر الدين. دور تعليم الكبار في تعليم الجماهير من أجل الوحدة العربية، بحوث و مناقشات و وقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول دور التعليم في الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 75 — 97
- 43 — كايرو. رولان، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية، ترجمة مرشلي محمد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1984، 759 ص
- 44 — مركز دراسات الوحدة العربية، استراتيجية تطوير العلوم و الثقافة في الوطن العربي، التقرير العام و الاستراتيجيات الفرعية، الطبعة الأولى، بيروت: 1989، 642 ص
- 45 — مرمول. محمد الصالح، التريية و أغراضها، العروبة مجلة تصدرها وزارة الإعلام، العدد رقم 2 ، قسنطينة: البعث، 1964، ص (12 — 18)
- 46 — مزيان. عبد المجيد، حوار حول الغزو الثقافي، مجلة الأصالة، العدد رقم 17 — 18، قسنطينة: البعث، 1974، 143/141
- 47 — المنجي الصيادي، محمد. التعريب في الوطن العربي ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982 ، ص 29 — 44
- 48 — المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، البيان الختامي لندوة من أجل استراتيجية ثقافية إسلامية، مجلة البيان، العدد الثاني و الثالث، قسنطينة: مؤسسة البركة للإعلام و النشر، 1993، 4 ص
- 49 — مهري. عبد الحميد، (...) الاقتصادية، الثقافية و الاجتماعية، الأصالة، العدد رقم 08، قسنطينة: البعث، 1972، 28/7
- 50 — نايت بلقاسم. قاسم، حوار في التلفزيون، مجلة الأصالة، العدد رقم 21، قسنطينة: البعث، 1974، ص. 51/45
- 51 — نايت بلقاسم. قاسم، تعريب الأمخاخ و القلوب، مجلة الأصالة، العدد رقم 7، قسنطينة: البعث، 1972، ص. 10/5
- 52 — الهادي. محمد فتحي، مراكز المعلومات الصحفية، الرياض: دار المريخ للنشر، 1981، 211 ص
- 53 — وزارة الإعلام، الإعلام في الجزائر، الجزائر: وزارة الإعلام، 1984

مراجع باللغة الفرنسية

- 1 Adam . A, **Chronique sociale et culturelle, Annuaire de l'Afrique du nord (1980)**, Paris: CNRS, 1981
- 2 - Balta. Paul & Rulleau. Claudine, **la Stratégie de Boumediène**. Paris: Bibliothèque Arabe Sindbad, 1978
- 3 -BERRAH. Mouny, **les Télévision du monde, télérama (Cinémaction)**, Paris: SIMA, 1988, (327/ 329)
- 4 - BOUCHIKHI. M, **Tourisme en Algérie, in statistiques n° 19 (Avril- juin)**, ALGER: ONS 1988
- 5 -BRAHIMI. Brahim, **Le Pouvoir, la Presse, et les Intellectuels en Algérie**, Paris: l'harmattan, 1989
- 6 - CHAKER. Salem, **la Question Berbère dans l Algérie indépendante**, Paris: R.E.M.M.M, mars 1992
- 7 - Cubertafond. Bernard, **la République Algérienne Démocratique et Populaire**, Paris: Presse Universitaire de France (PUF), 1979
- 8 - Cubertafont. Bernard, **l Algérie Contemporaine** , Paris: PUF, 1981
- 9 - Dahmani. Mohamed, **l'Algérie, Légitimité historique et continuité politique**. Paris: Syconore, 1979
- 10 - Front de Libération National, comité central, commission de l'information de la culture et de la formation, **la Culture à travers les textes fondamentaux du parti du front de libération national**, Alger: Harriched, 1981
- 11 - F.L.N, **Dossiers documentaire, Rapport sur la politique culturelle, 5ème session du comité central 30 juin 1981- 02 juillet 1981**, Alger: Département Des Publications (DDP), 1981
- 12 - Ibrahim. Ahmed Taleb, **de la Décolonisation à la révolution culturelle 1962 - 1972**, Alger: SNED,1972
- 13 - Lahouari. Sayah, **L'Information et la Culture en Algérie (Dossier documentaire) Documentation Législative (1962-1976)**, Alger : D.D.P, 1978
- 14 - Ministère de l'information, **Perspectives du développement du Tourisme**, Alger: DDP,1965

- 15 - Ministère de l'information, **Visage de l'Algérie**(Jeunesse et sport), Alger: DDP, novembre 1970
- 16- Ministère de l'information, **Visage de l'Algérie**(Tourisme) Alger: DDP, juin 1970
- 17 - Ministère de l'information, **Visage de l'Algérie**, (l'Enseignement), septembre 1970, D.D.P, Imag-spa Siracusa, 1970
- 18 - Ministère de l'information, **Cinéma, Production Cinématographique (1957-1973)**, Alger: D.D.P, 1973
- 19 - Ministère de l'information, **La Radiodiffusion Télévision Algérienne au service du progrès**, Alger: D.D.P, 1976
- 20 - Moatassime. A, **Pluralisme et Education au Maghreb**. Revue Perspectives, vol XXII n° 2, Paris: 1992, P. 197 - 210
- 21 - Office National des Statistiques, **Annuaire Statistique de l'Algérie 1981**, Alger: ONS 1981
- 22 - Office National des Statistiques, **Annuaire Statistique de l'Algérie 1983- 1984**, N° 12, Alger: ONS, 1985
- 23 - Office National des Statistiques, **Statistiques (1962-1991)**, (Rétrospective), N°35, Alger: O.N.S, 1991
- 24 - République Algérienne Démocratique et Populaire, **La Charte Nationale 1976**
- 25 - République Algérienne Démocratique et Populaire, **Journal Officiel de la République Algérienne** du 11 janvier 1966
- 26- R.A.D.P, J.O.R.A du 08 janvier 1963
- 27- R.A.D.P, J.O.R.A du 15 Mars 1963
- 28 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 21 Juin 1963
- 29 - R.A.D.P, J.O.R.A, 16 Août 1963
- 30 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 23 Août 1963
- 31 - R.A.D.P, J.O.R.A du 27 Décembre 1963
- 32 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 17 Janvier 1964
- 33 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 06 Octobre 1964
- 34 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 08 Décembre 1964
- 35 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 27 Aout 1965
- 36 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 04 Janvier 1966
- 37 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 16 Septembre 1966
- 38- R.A.D.P, J.O.R.A, du 16 Décembre 1966
- 39 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 28 Mars 1967
- 40 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 24 Novembre 1967
- 41 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 26 Décembre 1967
- 42 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 05 Janvier 1968
- 43 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 23 Janvier 1968

- 44 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 09 Avril 1968
- 45 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 26 Avril 1968
- 46 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 20 Juin 1969
- 47 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 16 Janvier 1970
- 48 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 24 Mars 1972
- 49 - R.A.D.P, J.O.R.A, du 13 Décembre 1974
- 50 - R.A.D.P, J.O.R.A du 09 Janvier 1975
- 51- R.A.D.P, J.O.R.A du 31 Décembre 1979
- 52 - R.A.D.P, J.O.R.A du 17 Mars 1981
- 53 - R.A.D.P, J.O.R.A du 31 Mars 1981
- 54 - R.A.D.P, J.O.R.A du 05 Mai 1981
- 55 - R.A.D.P, J.O.R.A du 12 Mai 1981
- 56 - R.A.D.P, J.O.R.A du 29 Décembre 1981
- 57 - R.A.D.P, J.O.R.A du 24 Décembre 1984
- 58 - SANSAN. H, Laïcité Islamique en Algérie, Paris: C.N.R.S, 1983
- 59 - Service Historique de l'Armée de Terre Française (S.H.A.T) (Chateau de Vincennes): 1H1724:1: Gouvernement Général d'Algérie, Oulémas réformistes d'Algérie, carte des établissements scolaires (1938- 1960), liste des médersas réformistes, statistique du 31 octobre 1952
- 60 - Service Historique de l'Armée de Terre (S.H.A.T) Française (chateau de Vincennes): 1H1724: 1: 1 G.G.A, service régional, affaires militaires musulmanes, Oulémas réformistes d'Algérie, l'enseignement libre musulman, n° 171, AMM/SC, Alger, 08 novembre 1952
- 61-Service. Historique de l'Armée de terre Française (S.H.A.T), 1H1132: 1.2, Protocoles, Conventions et Accords Franco-Algérien (1962-1963), protocole entre l'Algérie et la France concernant la coopération technique dans le domaine de la Radiodiffusion et de la télévision, Paris: 15 janvier 1963
- 62 - SHAT, 1H1724:1: 2, Hassan, Comment périra l'Algérie Française, Discours de Ben Badis, Ech- chihab, Avril 1936, Constantine: édition. Attali, 1938
- 63 - SHAT, 1H1724 : 1 : 3, Le Congrès Musulman de Jérusalem 1931
- 64 - Souriau. Christiane, la Politique de l'Arabisation , Annuaire de l'Afrique du nord, année 1975, Paris: CNRS, 1976, P. (368 - 399)
- 65 - Soustel. Jacques, l'Espérance trahie (1958 - 1961), Paris: Alma, 1962, 328P
- 66 -Souriau. Christiane, le Maghreb Musulman, Paris: CNRS, 1979